الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

كلية القانون والسياسية

فرع السياسة

كلية الدراسات العليا

التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق

"دراسة مقارنة "

في تاريخهما السياسي والتحديات وعناصر الثبات والاستمرار

أطروحة تقدم بها الطالب:

(سعدي عبد الله عبد العجيلي)

إلى كلية القانون والسياسية، فرع السياسة كلية الدراسات العليا، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

باشراف

الأستاذ المساعد الدكتور صلاح حسن مطرود الربيعي

الدنمارك: ٢٠١١م ١٤٣٢هـ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

سُورَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

[الأعراف: ١٦٨]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد أطروحة الدكتوراه الموسومة: (**التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق، دراسة مقارنة في تاريخهما السياسي والتحديات وعناصر الثبات والاستمرار**)، المقدمة من قبل الطالب: (**سعدي عبد الله عبد العجيلي**)، قد جرى تحت إشرافي في **كلية القانون والسياسية – فرع السياسة بكلية الدراسات العليا في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك**؛ وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية.

المشرف

التوقيع:

الاسم: أ . م . د صلاح حسن مطرود

الربيعي

التاريخ: ٢٠١١/٤/٢٥م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

- ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣] . راجياً منه القبول والعفو والمغفرة والإحسان، اللهُمَّ آمين.
- إلى حضرة سيدنا وحبيبنا وأسوتنا وقائدنا ومرشدنا، معلم المعلمين والمربين، معلم البشرية ورسول الإنسانية، محمد بن عبد الله ﷺ، الذي قال فيه رب العالمين : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ [القلم: ٤]. حباً له وكرامة.

- إلى من قال الله في حقهم : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [الإسراء:٢٤]. والديَّ العزيزين، منَّ الله عليهما بالمغفرة والقبول بجواره يوم الدين، اللهم آمين.
- إلى أسرتي الكريمة، وأبنائي الأعزاء فلذة كبدي وقرّة عيني، راجياً الله أن يحميهم ويجعل فيهم العوض.
- إلى أهلي ورحمي ومعيني ونخوتي.
- إلى كل من أحبني في الله وأحببته فيه.
- إلى العرب والمسلمين الشرفاء الذين أحزنهم ما أصابنا .
- وإلى كل قارئ يحبُّ العدل والإنصاف ويبحث عن الحقيقة.

سعدي العجيلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وعرفان

الحمد لله وسبحان الله والصلاة والسلام على رسول الله، القائل: ((**من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل**)) . فالشكر لله ﷻ الذي منّ عليّ ويسر لي إتمام هذه الأطروحة، وأدعوه ﷻ أن يجعل فيها النفع والفائدة.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لكل من شجعني وساندني وقدم لي يد العون والمساعدة والنصح والمشورة وساهم في إخراج هذا العمل ليرى النور ولتكتب له الحياة، ولم يبخل عليّ بما يشدّ من عزيمتي ويجدد همّتي، مما هيّأ لي الوسائل والأسباب وجعلني أستأنف الجد مواصلاً البحث بكل جد واجتهاد، دون كلل أو ملل.

ثم الشكر كل الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ الدكتور صلاح حسن مطرود الربيعي الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة وكان لاهتمامه وتوجيهاته بالغ الأثر في إتمامها على ما هي عليه وأسأل الله تعالى بكرمه ومنّه أن يجزيه عني خير الجزاء.

ولا يسعني إلاَّ أنْ أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة المسؤولين عن هذه الأكاديمية، لتسهيلهم لي السبل العلمية والإدارية لإنجاز هذه الأطروحة وأثمن لهم ذلك عالياً.

ودعائي للجميع بأن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم ويجزيهم عني خير الجزاء وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه سبحانه: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩]، إنه سميع مجيب الدعاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الأول..... ١٢
المبحث الأول: في ماهية الدستور والقانون الدستوري والمبادئ الدستورية:..... ١٦
المبحث الثاني: نماذج من الدساتير الاتحادية المعاصرة:..... ٤٢
الفصل الثاني..... ٨١
المبحث الأول: مفهوم الثقافة السياسية ودورها الاجتماعي:..... ٨٤
المبحث الثاني: ملامح من البيئة الثقافية السياسية والاجتماعية في العراق والإمارات: .. ٩٥
الفصل الثالث..... ١٤٩
المبحث الأول: ملامح النظام السياسي والدستوري في الإمارات العربية قبل إقامة الاتحاد:
..... ١٥٢
المبحث الثاني : ملامح من الأنظمة السياسية والدستورية في العراق قبل الاحتلال الأجنبي
عام ٢٠٠٣م:..... ١٧٣
الفصل الرابع..... ٢٠٣
المبحث الأول: النظام الدستوري ومؤسساته الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٥
المبحث الثاني: ملامح النظام السياسي والدستوري في العراق الاتحادي:..... ٢٢٩
الفصل الخامس..... ٢٦٢
المبحث الأول: عناصر الثبات وعوامل التحديات التي تواجه تجربة الإمارات الاتحادية: ... ٢٦٥
المبحث الثاني: عناصر الثبات والتحديات التي تواجه التجربة الاتحادية في العراق: ٢٩٩
الخاتمة..... ٣٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

أ- فكرة الأطروحة:

لم يكن اختياري للموضوع يجسد رغبة للكشف ما بين تجربتين قد تملكان في عناصرهما وعواملهما ما هو متشابه وما هو متعارض، وإنما بدأت لديَّ فكرة البحث عن الموضوع لأسباب شخصية وموضوعية أستطيع أن أوجز ها بالآتي:

أولاً: على الصعيد الشخصي أستطيع أن أحسب نفسي فكرياً وسياسياً أنني قد نشأت تنشئة وطنية بإطار قومي عربي، وإن مشاعر العروبة تدق في أعماق حياتي السابقة والحالية، وأحسب بهذا التدفق الوجداني للعروبة أن نوع من الهبة الإلهية لي ولعائلتي بأننا كنا على منوال حياتنا المتنوعة أن حب الوطن والأمة العربية أصبح جزءاً من مقدساتنا بعد الإيمان الله. ومن خلال تنشئتي العائلية والمهنية لازال خطوب خطواتي فكرياً وسياسياً وعاطفياً يسيرني بعمق نحو هذا القدر المحبب.

ثانياً: بعد الاحتلال الأمريكي والبريطاني لوطني العراق في نيسان ٢٠٠٣م كانت من الخيارات أن أعيش في دولة الإمارات العربية المتحدة فوجدت في ديارها الرحبة تعويضاً وظيفياً ونوعاً ما نفسياً لما أصاب بلدي من حدث جلل معروف، ومن خلال هذه الفكرة بجانبها الشخصي والموضوعي ومن خلال استمرار وجودي في دولة الإمارات العربية المتحدة وما أعلن من دستور العراق وتحويل نظم الحكم فيه من دولة بسيطة معروفة تاريخياً وسياسياً إلى دولة اتحادية، وإصراري على إكمال دراستي الجامعية. وجدت أن الفكرة يمكن تحويلها إلى عمل علمي وبموافقة الجامعة على ذلك شجعني خوض غمار البحث في هذا الموضوع وتحويل الفكرة والرغبة من انطباعات شخصية إلى عمل علمي محض. وأنا أخوض هذه التجربة قد عرفت ومن خلال السنة الدراسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحضيرية، أن الدراسات المقارنة هي من أصعب الدراسات العلمية وزادني ذلك إصراراً وقوة الإرادة أن أخوض في غمار هذه المقارنة بين التجربة الاتحادية في الإمارات والتجربة الاتحادية في العراق والكشف عن العناصر المشتركة وأنماط العلاقات التي كانت قائمة بينهما، وفي بداية عملي ونشاطي العلمي سيكون جلَّ اهتمامي في البحث هو الحرص لبيان دهاليز ما جاء في عنوان الأطروحة وأبين في النقد والنصح والتمييز بينهما، وما يهمني هنا بالدرجة الأساس العوامل المساعدة لتواصلهما العربي والعوامل المعرقلة أو المانعة لهذا التواصل، وقد حسبت في هذا النشاط والبحث العلمي أن يكون له دوراً في معرفة التجربتين وتأثيرهما على الأمة العربية.

ب- أهمية الأطروحة:

عمدت عند جمع المراجع والمصادر أن تكون متنوعة وشاملة وفقاً لدواعي التقميش في كل عمل أكاديمي(علمي) للإحاطة بشكل وموضوع الأطروحة، وجمعت ما يمكن أن أعده مناسباً وليس مثالياً وكاملاً لمادتها العلمية والتجارب الاتحادية السابقة عربياً ودولياً. وقفت عند أول تجربة اتحادية دولية يمكن عدها ودستورها هي القبس الأول للتجارب الاتحادية في العالم أجمع هي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وفي أسسها الدستورية، واستوقفتني جملة قالها (جورج واشنطن) أول رئيس لها إلى الكسندر هاملتون أحد معدي دستور الولايات المتحدة الأمريكية حيث كتب له، يقول: حين تنتفض الظروف الطارئة التي سادت هذه الأزمة وأعمالنا الموفقة سيظل العمل باقياً في يد الخلف لأنه يبحث في طرق حميدة مبادئ الحرية ومشاكل السياسة والإدارة وهي مواضيع لن ينصرف عنها الناس طالما كان عيشهم أليفاً في جماعة مدنية(*).

(*) يراجع: هاملتون ومادسن وجاي. الدولة الاتحادية أسسها ودستورها . ترجمة وتقديم: جمال محمد احمد. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت، ١٩٥٩م، ص٩. وأرى إن قول واشنطن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأخذ من المثال المشار إليه سلفا ليس المهم هو إعداد الدستور، وإنما العمل اللاحق به، وحل المشاكل الإنسانية في جو من الحرية، وحل معضلات الإدارة والسياسة والعيش في جو من المدنية. وهذا يتطلب التضامن الاجتماعي الأفقي والعمودي والتسامح والإخلاص والحرص عل الوطن والمواطن، فهل ذلك التصور موجود في التجربتين مدار البحث؟. هذا ما سوف يتم الكشف عليه وعنه، وهنا تكمن أهمية الأطروحة كلا ضمن ظروفها المحيطة بها داخليا وخارجية.

ج- مشكلة البحث (إشكالية البحث):

تكمن هذه الإشكالية في كونها ذات طبيعة مركبة وعلى النحو التالي:

أولا: إن من الصعوبة بل مما يحمل تعقيدا واضحا المقارنة بين تجربة اتحاد الإمارات العربية التي بدأت في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وقد حققت نوعا من الاستقرار السياسي والدستوري والقانوني والاقتصادي المعروف، وبين التجربة الاتحادية في العراق التي لا يزال يشوبها الارتباك وعدم التيقن وانعدام الاستقرار، بل لا يوجد لغاية كتابة سطور الأطروحة إجماع مانع على أسسها الفكرية والسياسية والدستورية مثلما سنوضحه في الهيكل الشكلي والموضوعي للبحث.

ثانيا: كلا التجربتين ووفقا لفكرة الدراسة وهدفها وغرضها، هل تعدان مدخلا لطريق الوحدة العربية؟. وهذا ما يهمنا وجزءا أساسيا من اهتمامنا، أو إنهما يعدان مدخلا نحو مشروع دستور اتحادي عربي أو مدخلا للانغلاق القطري أو الإقليمي؟. وقد يكون معوقا لأي خطوات عربية لبناء المشروع العربي النهضوي، وان هذه الفكرة ستكون كذلك الشكل الثاني من إشكالية أو مشكلة البحث.

(حين تنقضي هذه الظروف الطارئة) يقصد بها الظروف التي أحاطت بحرب الاستقلال الأميركي وما نجم عنها من أثار متنوعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: سيكون موقف الباحث في ضوء الحقائق التي سيكتشفها، وهل يصل إلى نتيجة برفض الخيار الاتحادي في العراق من عدمه؟. وما هو البديل لذلك وهل له موقفا من الخيار الاتحادي في الإمارات وما هي أركانه؟. وما هي السبل لاستقراره وامتداده العربي؟.

د- منهجية الأطروحة:

بما إن الأطروحة يمكن عدّها مهتمة برصد وتحليل نوعا من النظم العربية المعاصرة الاتحادية وتحمل في طياتها أجندة لنظم معادة مماثلة على الصعيد الدولي والعربي، مضاف في الكشف عن تأريخ البلدين السياسي والمتشابهات فيه، فإننا يمكن القول نجد أصولها في الدراسات القانونية والسياسية وإنها تخضع إلى مدارس المناهج المقارنة، والمناهج المنظمة، والفرضية التحليلية، لذلك يمكن أن أعد المنهج المتبع بها بالمنهج المتعدد أو المنهجية المتعددة.

هـ- الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

كانت من مستلزمات البحث هذا توضيح طبيعة العلاقات السابقة بين الإمارات والعراق في بعض ملامحها المشتركة لا سيما أواصر العلاقة في بيئتيها الثقافية والسياسية المشتركة والتي نعتقد أننا سنحاول القول أنها كانت وثيقة وعميقة ومتداخلة أكثر من علاقاتها الحالية، وهذا سيدفع الباحث إلى بيان عناصر الثبات وتعقيدات الاستمرار في تجربتيهما الاتحادية سابقا قبل الاتحاد وأثناءه.

واستلزم البحث أن أوزعه على النحو الآتي:

المقدمة: وقد تناولت فيها: إشكالية البحث، وأهميته، وفرضيته، منهجيته؛ وأشرت في الفصل الأول بنظرة عامة في الأنظمة السياسية والدستورية الاتحادية والتطرق إلى نماذج مماثلة عربيا وعالميا؛ وسلطت الضوء في الفصل الثاني على أثر الثقافة السياسية على البيئة السياسية والاجتماعية والعوامل القومية والثقافية في قيام النظم الاتحادية؛ وشخصت في الفصل الثالث الملامح الأساسية للنظم السياسية في الإمارات العربية والعراق قبل إعلان التجربة الاتحادية لكليهما؛ وقارنت في الفصل الرابع أوجه التطابق والاختلاف بين الدستورين الاتحاديين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة الإمارات وجمهورية العراق؛ واستشرفت في الفصل الخامس التحديات وعوامل وعناصر الاستمرار والثبات في النظامين الاتحاديين في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق.

الخاتمة: لخصت فيها أهم ما توصلت إليه عن طريق البحث من الاستنتاجات والتوصيات.

واعتمد على عدد من المصادر الرصينة ذات الصلة بموضوع البحث، وقد نظمتها بحسب الحروف الهجائية الألقاب أو الاسم الأخير لمؤلفيها، ووضعتها في نهاية الأطروحة.

أتمنى أن تكون أطروحتي هذه قد أصابت أهدافها وأضافت مصدرا جديدا إلى مكتبة القانون الدستوري شيئاً جديداً.

ومن العون والتوفيق.

الطالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

نظرية وجيزة عامة

في بعض الأنظمة السياسية والدستورية الاتحادية المعاصرة

المبحث الأول: في ماهية الدستور والقانون الدستوري والمبادئ الدستورية.

المبحث الثاني: نماذج من الدساتير الاتحادية المعاصرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخل:

إنَّ من بداهة القول المؤكد، هناك علاقة وثيقة بين النظم السياسية والدستور أو القوانين الدستورية بشكل لا يمكن فصلها، وكلاهما اهتمت بها الدراسات القانونية والسياسية على حد سواء، وباعتقادنا أنها العمود الفقري لتلك الدراسات والتي منها انبثقت بقية الفروع القانونية والدراسات السياسية على حد سواء، وذلك في كون خضوع كل مجتمع سياسي ، أياً كان نوعه، لنظام سياسي معين يوضح فيه نظام الحكم فيه، وينظم بالتالي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ووفقا في ذلك بين السلطة والحرية، فالنظام السياسي معاصر لقيام المجتمع السياسي، وقديم قدم هذا المجتمع.

إنَّ الأمر المتفق عليه بوجه عام أن لكل مجتمع مهما اختلفت درجته من الحضارة له أيديولوجية خاصة يستمدها من المؤثرات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفلسفية التي تسيطر عليه، وعليه فإن النظام السياسي الذي يحكم مجتمعاً ما يستلهم في أحكامه وتنظيماته الأيديولوجية التي تقوم عليها الدولة، وتتعدد بالتالي نظم الحكم في الدول المختلفة تبعاً لاختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف البيئية.

فالنظام السياسي الذي يصلح في بلد معين قد لا يصلح في بلد آخر في الوقت نفسه، بل قد لا يوافق البلد نفسه لو تغيرت ظروفه[1] .

وأمام تعدد الأنظمة السياسية لم يعد القانون الدستوري محصوراً في دراسة المبدأ الديمقراطي التقليدي وتطبيقاته المختلفة في القانون الوضعي، بل أصبح يشمل دراسة النظم

---

(١) ينظر: الشاعر، رمزي . النظرية العامة للقانون الدستوري . مطابع دار السياسة، في النظم السياسية والدستورية . الكويت، ١٩٧٢م، ص ٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية المعاصرة المختلفة ومشاكلها الدستورية العامة ويبين الحلول التي تأخذ بها كل منها، ثم يتناول دراسة النظام الدستوري الوضعي على ضوء النظم المطبقة في الدول الأخرى[1].

وبناء عليه فقد رادف جانب في الفقه بين النظم السياسية والقانون الدستوري، فعدَّ النظام السياسي لبلد معين يقصد به نظام الحكم فيه أو هو الذي يتناول شرحه علم القانون الدستوري على الرغم من أن جانب من الفقه وهو الذي يوافق رأينا قد رأى عدم تطابق مدلول القانون الدستوري على مدلول النظم السياسية وذلك أن هذه الأخيرة أوسع نطاقاً من مدلول القانون الدستوري[2].

وفي ضوء ذلك لم يشهد العالم يوماً تضخماً في عدد الدول كالذي يشهده الآن. إذ يوجد حالياً (١٩٢) مائة واثنتين وتسعين دولة مستقلة لكل منها دستورها وجهازها السياسي، كما أن لها أيضاً حياة سياسية تتعاطف تارة مع النظام الدستوري وتارة تخالفه في بطء وهدوء غالباً وفي صخب الانقلابات والتدخلات (كالاحتلال الأخير للعراق. فهل بالإمكان في مجال تنوع إلى هذا الحد، وشديد التجدد في بعض نواحيه اختبار تركيب ما، أو على الأقل وبتواضع أكثر إيجاد تنسيق أو مناظرة أو مفارقة على أقل تقدير؟!!)[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢) ينظر: خليل، محسن. النظم السياسية والقانون الدستوري / ١٦٠/ النظم السياسية. منشأة المعارف، ط١. الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص ٩؛ وللاطلاع على المقارنة والاختلاف والدولة ينظر: الشاوي، منذر. القانون الدستوري (نظرية الدولة). دار القادسية للطباعة. بغداد، ١٩٨١م، ص ٣٢-٣٦.

(٣) ينظر: هوربو، أندريه: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: ترجمة: علي مقلد، وآخرون. المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت، ١٩٧٤م: (٣٤/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنَّ المذاهب السياسية والحكومية لم تكن تشكل في هذه الاحتمالات سوى أسلحة تستعمل في المعارك السياسية والاجتماعية. وتكون من ثم قابلة للانتقال من يد إلى يد تبعاً لتقلبات المعارك على هذا الصعيد السياسي والحكومي.

فمفهوم المجتمع السياسي حالياً هذا الذي تتدارى فيه سلطة الحكام، وتحيّد دون حريات المواطنين عن طريق الحركة المؤسسية بالذات في ظل الوضعية الحاضرة للقانون الدستوري الذي لا تهم المتخصصين فقط، بل هي تهم بشكل من الأشكال جميع الذين يهتمون بالعالم. ففيما وراء قوة القانون الدستوري من أجل استمراره في كينونته، ومن أجل المحافظة على ما فيه من ذاتيته، بالرغم من تجدد الثبات المنغمس فيها، يتقرر إلى حد ما حق حضارة ما، مع كل ما جلبه للناس من رحمة، ومع ما فيها من متاعب كثيرة للإنسانية[1].

وبناء على ما تم عرضه قبيل هذا أرى من المناسب أن أوزع هذا الفصل إلى مبحثين :

الأول منهما ا لتطرق إلى ماهية الدستور بقدر تعلق هذه الماهية وصلتها بموضوع البحث.

وفي المبحث الثاني سيتم تناول أهم النماذج في الدول الاتحادية، وسوف ينأى البحث ويبعد بقدر معين عن التجارب الوحدوية السابقة والحاضرة لأنها ميدان لبحث آخر للمقارنة، وسوف ينأى أيضاً عن التجارب الاتحادية، كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لأنها بين دول مستقلة وذات سيادة قائمة بذاتها؛ لأن ما يهمنا في البحث هو كيان الدولة الاتحادية التي تكون لها شخصية قانونية واحدة، ومركز قانوني واحد (سيادة) بين المراكز القانونية الدولية، وهذا لا يعني أن نتجنب الحديث عنها بالقدر الذي نجده مفيداً لمادة البحث وأهميته وأهدافه.

---

(١) ينظر: خليل. النظم السياسية والقانون الدستوري، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: في ماهية الدستور والقانون الدستوري والمبادئ الدستورية:

تظل الفكرة واجبة التأكيد بعمق الإحساس بها وشدة الحاجة إليها في موضوع بحثنا هي الأداة أو الوسيلة لاستنهاض الفكرة الموضوعية التي تكون عوناً للحاكمين كي يرتقوا إلى مستوى مسؤولياتهم إزاء الصالح المشترك الذي لا يقبل أعضاء المجتمع التغاضي عنه، هو أن الحاكمين في حاجة ماسّة كي يرتقوا إلى مستوى مسؤولياتهم إلى ضمانات فعالة تكفل أن يأتي تصورهم القانوني للصالح المشترك محكمة التطبيق(١).

ويشكل الحل الديمقراطي الفعلي خير تلك الضمانات لهذا الاتجاه، وتجسده مجموعة تقنيات ووسائل تهدف إلى تنظيم التعايش بين السلطة والحرية بإطار الدولة(٢)، وإن هذه الفكرة تتفاعل وتشترك في مجموعة من العناصر، وتكون الدساتير في المقدمة منها. وهو يشكل هيكل بحثنا.

ولذلك نعد هذا المبحث هو مقدمة موجزة أو استهلال أوّلي لما سوف نذكره لتأطير بحثنا من الناحية الشكلية والموضوعية، وسنقسم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: معنى الدستور وطريقة نشأته والمادة الدستورية:

إنَّ الدستور وثيق الصلة بالدولة أياً كان شكلها بصفة عامة. وإن الدولة بوصفها إطار لجماعة معينة منظمة، كان لا بد منها أو عليها أن تبحث عن أسس وعن حدود ومبادئ

---

(١) ينظر: الطحاوي، سليمان محمد. النظرية العامة للقرارات الإدارية. دار الفكر العربي . القاهرة، ١٩٧٦م، ص٣٥.

(٢) ينظر: المجذوب، محمد سعيد. الحريات العامة وحقوق الإنسان. جروس بيرس طرابلس، ط ١. بيروت . لبنان، ١٩٨٦م، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقواعد نظامها، ويريد الكل فيها أن يكونوا فيها ذواتاً فاعلين تصدر منهم الأحكام، في حين أنهم جميعاً يعدون محلاً تصدر عليهم الأحكام[1].

والراجح هنا، ولعله يكاد أن يكون في مقدمة الاعتبارات فيصلاً في تنظيم تلك الأسس والقواعد – هو الدستور. وهنا يقتضي الأمر لكي ندخل مدخلاً نراه مناسباً، أن نوزع المطلب إلى فرعين وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للدستور والقانون الدستوري:

من الواضح أن اللغة والاصطلاح طرفان يتجاذبان دلالة المفردة العلمية:

فالأول: هو الأصل الذي لا ينفك عنه يلقي بظلاله على الطرف الثاني الذي يعتبر المعنى اللازم للمفردة والذي إذا أطلقت هذه المفردة الاصطلاحية فإنما يراد بها ذلك المعنى الاصطلاحي المنبثق عن الأصل اللغوي، ثم إن المعنى الاصطلاحي قد ينحصر من مدلول اصطلاحي واحد، وقد يتعدد من ذلك إلى مدلولات متعددة حسب استعمال المفردة وسعة تداولها[2]. ويتوزع ذلك وفق الفقرات التالية:

١ـ في المعنى اللغوي للدستور:

إن الرأي الغالب الذي وجدناه في الكتب والمراجع المتخصصة، ونحن لا نحيد عن ذلك، وننتمي إليه علمياً : (في أن الدُستور لغةً بضم الدال فارسيّ معرب، ومعناه الوزير الكبير الذي يرجع إليه في الأمور، وأصله الدفتر الذي يجمع فيه قوانين الملك وضوابطه، وسمي به الوزير

---

(١) العطار، فؤاد. النظم السياسية القانون الدستوري. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٦٠.

(٢) ينظر: السوداني، عبد الرزاق بهلول. العراق مستقبل بدستور غامض. دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١. عمان . الأردن، ٢٠٠٠م، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن ما فيه معلوم له أو لأنه مثله في الرجوع إليه، أو لأنه في يده أو لأنه لا يفتح إلاّ عنده)[1] ، ولذلك وما يرتبط بذلك فإن الكلمة مركبة من (دستا) أي: يد و (ور) أي صاحب. ويراد به قاعدة أساسية يرجع إليها كدفتر أسماء الجند ومجموعة قوانين الدولة.

وهناك بعض الضوابط والمبادئ اللغوية عند صياغة الدستور نذكر منها الآتي[2]:

أ ـ تجنب اللغة الخطابية البلاغية في التعبير عن الأفكار وإن كانت هذه اللغة لها مزايا أدبية لا تفهم بالطريقة نفسها من قبل المعنيين بتفسير الدستور أو تطبيق أحكامه.

ب ـ على الرغم من أنه لا ضير في استخدام عبارات معياريه في صياغة الدستور، أي عبارات مثل (حقوق ، واجبات، كرامة، المواطن، العدالة) وغيرها. إلا أن من الواجب الحرص على وجوب ما يسفر عن هذه الأفكار المعيارية، ولو جزئياً بطريقة وضعية لا تترك مجالاً لسوء الفهم أو الالتباس. وذلك لأن العبارات المعيارية شأنها شأن العبارات الخطابية، عرضة للتفسيرات المتباينة والاختلاف في الرأي.

ت ـ من المفضل استخدام جمل معبرة في صياغة الأفكار الدستورية، وعندما تتطلب تعبيراً طويلاً أو بالغ التعقيد، ينبغي التفكير بإمكانية استخدام أكثر من جملة للتعبير عن الفكرة. ذات الجمل الطويلة وذات التركيب المعقد تستعصي على الفهم في أحيان كثيرة، في حين يراد من الدستور أن يكون لدى أغلب الناس الذين سوف يتأثرون بما فيه من أحكام وما يصدر بموجبه من قوانين لاحقاً.

---

(١) ينظر: الشاوي. القانون الدستوري، ص ٩؛ نقلاً عن العلامة الدكتور مصطفى جواد في المعجم المستدرك.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث ـ من أجل تجنب اللبس وسوء الفهم ينبغي استخدام المصطلح نفسه في التعبير عن الفكرة نفسها التي قد ترد في مواضيع مختلفة من الدستور، وذلك أن عدم الثبات في استخدام المصطلحات قد يذهب بالمفسرين والجهات التنفيذية مذاهب كثيرة في فهم المعنى أو المعاني المترتبة على استخدام مصطلحات مختلفة.

ج ـ مراعاة المنطق والبساطة قدر الإمكان في تقسيم الدستور إلى أبواب وفصول وفروع، وذلك من أجل تسهيل إدراك الارتباط بين العناصر والأحكام الدستورية.

ح ـ من الضوابط اللغوية التي ترد في الدستور تتعلق بالقواعد اللغوية والإملاء والأسلوب، مما يوجد العلم به عند علماء اللغة الذي يجب أن يعرض عليهم الدستور للتدقيق اللغوي في مرحلة إعداد وثائقه. ونحن إذ نذكر ذلك ـ وإن كان جزءاً من الموضوع ولكن أننا إذ ذكرناه كان بقصد تحليل هذه النقطات وبيان ما فيها إذا أخذ بها الدستوريين. وموضوع بحثنا هي دستور دول الإمارات والعراق، وهذا ما سوف نعالجه في المكان المصنف لذلك.

ونحن إذ نذكر هذا المعنى اللغوي للدستور واصله لا يغرب عن بالنا أن بعض الدساتير الصادرة في القرن الحاضر، قد استعملت تعبير (القانون الأساسي) كما هو الحال على سبيل المثال وليس الحصر في الدستور الأول العراقي الذي صدر في الحكم الملكي لعام ١٩٢٥م. وكذلك الحال في الدستور المصري الصادر لعام ١٩٢٣م[1]. ونحن من جانبنا نجده أكثر رساخة ومقبولية علمية وقانونية.

٢- في المعنى أو المدلول الاصطلاحي:

---

(١) ينظر: الدستور العراق لعام ١٩٢٥م؛ وكذلك الدستور المصري في العام ١٩٢٣م، وهما كلاهما قد صدر في العهدين الملكيين وقتئذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تم تناول المعنى أو المدلول الاصطلاحي في أكثر من مؤلف أو كتاب، وعلى سبيل الإيجاز سيتم اختيار الآتي:

أ ـ القواعد الأساسية التي تحدد نظام الحكم في الدولة وبين السلطات العامة فيها، واختصاص كل منها، وعلاقاتها بعضها صميمة بالبعض الآخر، وتقرر ما للأفراد من حريات عامة وحقوق من قبل الدولة)[1].

ب ـ وفي الموسوعة الإسلامية العامة جاء بها (الوثيقة الرئيسية التي تحكم على سلطات الدولة وتوجه السياسات التشريعية والتنفيذية والثقافة التي يجب أن يُتبع في كل دولة)[2].

ت ـ في تعريف آخر في أن (الوثيقة الدستورية الخاصة بدولة معينة، والتي تتضمن أحكام الدولة وتنظيمها السياسي، وبالأخص تنظيم السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة[3].

ومن خلال ما تقدم على سبيل المثال وليس الحصر، تشير كلمة الدستور في الذهن إلى معنيين: إحداهما: مادي أو موضوعي، وتنصرف موضوعاته إلى القانون الدستوري والذي

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣. بيروت، ١٩٩٠م، ص ٥٢.

(٢) ذكره السوداني. العراق مستقبل بدستور غامض، ص ١٦.

(٣) سعيد، عبد الرحمن. نحو وعي دستوري، الحلقة الثالثة موقع هيئة الإنقاذ. ليبيا على الشبكة العالمية، ذكره المصدر السابق، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجد التعريف المناسب له هنا في أنه: (مجموعة القواعد التي تنظم علاقة الدولة بالفرد من الناحية السياسية أي تحديد التنظيم السياسي لدولة ما)[1].

والمعنى الثاني والرسمي أي الشكلي: فيقصد به تلك القواعد الأساسية المنظمة للدولة التي صدرت في شكل وثيقة دستورية من السلطة المنظمة بذلك)[2] والدساتير وفقاً للمعنيين أو المعيارين المذكورين يمكن أن نذكر هذه الأنواع حسب تعلق الأمر في بحثنا. وبموجب ذلك فقد اتفق معظم الباحثين على وجود أربعة معايير[3]:

١ ـ المعيار اللغوي: الذي سبق وأن تم بيانه سلفاً مع الاصطلاح لغوياً ومدلولاً.

٢ ـ المعياري التاريخي: ارتبط هذا المعيار بالظروف التاريخية التي مرت بها فرنسا في عهد الملك الفرنسي فيليب في العام ١٨٣٠م، وقيام وزير المعارف حينئذ جيتروا، أحياناً يسمى جيزو (كونه اسم معرب في الفرنسية إلى العربية) حيث أنشا أول كرسي للقانون الدستوري بجامعة باريس في العام ١٨٣٤م والتي شرح فيه أحكام الوثيقة الدستورية التي تولى الملك لويس فيليب الحكم بملابساتها وشرح ضمانات الحقوق الفردية والملحقة بها). وهذا خاص بالظروف التي مرت بها وقتئذ.

---

(١) ينظر: عصفور. القانون الدستوري. القسم الأول، مقدمة القانون الدستوري. دار المعارف، ط ١. الإسكندرية، (ب- ت)، ص ١٨٤.

(٢) ينظر: عثمان، عثمان خليل. القانون الدستوري. دار النهضة العربية، ط ١. القاهرة، ١٩٥٨م، ص ١٦.

(٣) ينظر: العطار، فؤاد. النظم السياسية القانون الدستوري. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ـ المعيار الشكلي: يعتمد هذا المعيار على الشكل الخارجي للقاعدة القانونية أو الجهة التي أصدرتها، وخلاصة هذا المعيار يتمثل في مجموعة القواعد القانونية التي تضفيها هيئة خاصة يختلف تكوينها باختلاف الدساتير، وتتبع في وضعها وتعديها إجراءات خاصة تختلف باختلاف القانون العادي، وقد انتشر هذا المعيار في دول كثيرة أولها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٧٨٧م وغيره في الدساتير الأخرى اللاحقة له، وقد أرتبط هذا المعيار بفكرة الدساتير المكتوبة.

٤ ـ المعيار الموضوعي: طبقاً لهذا المعيار فإن القاعدة الدستورية تنهض على أساس الناحية الموضوعية لا الشكلية، والنظر إلى الجوهر أو الموضوع، دون اعتبار لإجراءات الشكلية، ويشمل هذا المعيار الأسس والمبادئ السياسية والاقتصادية.

والملاحظ أن جميع الملاحظات والانتقادات القانونية لهذه المعايير لم تلغ تكاملها. وهي تجسد أو تعكس محتوى الوثيقة الدستورية أو الدستور والقاعدة الدستورية لها المتمخضة عن القانون الدستوري الذي يشكل قاعدتها وفكرتها القانونية(١).

الفرع الثاني: في القانون الدستوري:

الأمر الذي تم بيانه سلفاً يتداخل تداخلاً في الشكل والمعنى مع القانون الدستوري، ولكن الدستور يذهب إلى معنى الوثيقة الدستورية التي تصدرها سلطة ما، أما القانون الدستوري فإنه يذهب مثلما تم بيانه إلى الدراسات المقارنة للقواعد القانونية للدساتير المقارنة في الدول المختلفة، وأياً كان الأمر فإن دراسة الدولة مهما كان شكلها، يجب أن يتفق مع دراسة الدستور؛ لأن وجود الأخير يأتي بعد تأسيس الدولة، وهناك شأن آخر يرتبط بالمنظمات

---

(١) ينظر حول هذه الانتقادات: العطار. النظم السياسية القانون الدستوري، ص ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية والإقليمية، حيث نجد أحياناً استخدام كلمة دستور أو أحياناً الميثاق، وهما كلاهما يشير إلى المبادئ والأحكام والقواعد العامة المتعلقة لهذه المنظمة أو تلك[1].

والراجح في موضوع بحثنا والمواضيع الأخرى التي ترتبط أو لها علاقة به حيث تحكم العلاقة بين الحكام والمحكومين وفق قواعد أو ضوابط محددة فيأتي القانون الدستوري لبيان جوهر هذه العلاقة وأحكامها وقواعدها. لذلك نجد القانون الدستوري في الطليعة من فروع القانون العام الداخلي، مثلما أشرنا سلفاً فهو يعني مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها، وهي عادة السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطات القضائية وتوزيع الاختصاصات فيما بينها، وتحدد علاقات التعاون أو الرقابة بين بعضها البعض، وتنص على ما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة التي تلتزم بكفالتها واحترامها[2].

فهذا القانون يفترض وهي حقيقة سلطات مختلفة في الجماعة ولما كانت مخالفة قواعده قد تقع من إحداها، فالجزاء أو الإجبار لا يتصور إذاً إلا في صورة رقابة قيادية بين هذه السلطات، فيكون للسلطة التنفيذية مثلاً حق حل المجلس التشريعي، ويكون للمجلس التشريعي حق إسقاط الحكومة الممثلة للسلطة التنفيذية، ويكون للقضاء أو المحاكم حق إلغاء التشريعات المخالفة للقانون أو الدستور (مبدأ عدم دستورية القوانين) أو على الأقل حق الإقلاع عن تطبيقها، فإن لم تفلح هذه الرقابة ارتدّ الأمر إلى مصدر هذه السلطات وهو الشعب، فسيعمل حينئذ لكفالة احترام قواعد القانون الدستوري بما يملك من وسائل سلمية أو ثورية[3].

---

(١) ينظر: على سبيل المثال ميثاق الجامعة العربية. دساتير الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة.

(٢) ينظر: كيرة، حسن. المدخل إلى القانون. مطبعة أطلس، ط ٥. القاهرة ، ١٩٧٤م، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لذلك فيملك الأفراد مقاضاتها أو التوصل إلى إبطال أو إهدار تصرفاتها غير المشروعة أو غير الدستورية، وحينئذ تلتزم السلطة التنفيذية وطبقاً لوظيفتها بالقيام تنفيذ الأحكام الصادرة بذلك حتى ولو كانت ضدها، أو في ذلك تستبين الصفة القانونية الكاملة ثابتة للقانون الدستوري[1]. وفقاً لذلك فالقانون الدستوري كوسيلة بين السلطة وبين الأفراد في الوقت نفسه، ففي مفهومه المنطقي والتربوي نرى وجوب تحديده وفق قول أندريه هوريو: (إنه علم القواعد القانونية التي بموجبها تستقر السلطة السياسية وتعمل وتنتقل)[2].

ووفقاً لذلك يبدو هنا وهناك مرتبطاً في مميزاته العميقة، بهذا التناقض الأساسي للوجود الإنساني بين فرديته وجماعيته، وجوهرها مسألة التوفيق بين الحرية والسلطة، ويأتي هنا أن له مدلول ومعنى عميق يرتبط فيما بيّناه الذي يكمن في مهمته (هو تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة ، الأمة)[3]، وهذا ما سيفسر استجلاؤه أو توضيحه في النظم أو المجتمعات السياسية مدار بحثنا.

الفرع الثالث: في نشأة الدساتير:

نجد في هذا الفرع له ارتباطاً مباشرة في الكيفية أو الآلية التي نشأ فيها دستور دولة اتحاد الإمارات العربية وجمهورية العراق النافذين وهل أنهما يسجلان خروجاً عن التصنيف التقليدي لهذا النشوء من عدمه، وسنرى ذلك في الجزء الخاص له في بحثنا هذا.

من المتفق عليه لدى أخصائيين أو المتخصصين في الدستور أو القانون الدستوري ويكاد أن يكون الاتفاق عاماً في أن الأساس التاريخي لنشأة الدساتير (ما هو إلا عملية صياغة قانونية

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: هوريو : القانون الدستوري والدراسات التشريعية: (٤١/١).

(٣) هوريو . القانون الدستوري والدراسات التشريعية: (٣٩/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لفكرة سياسية استطاعت في صراعها مع الأفكار الأخرى، أن تؤكد انتصارها وأن تصعد إلى السلطة وتفرض اتجاهاتها وفلسفتها لصياغة قواعد قانونية عليا ملزمة)[1].

ومن المتفق عليه أن نشوء هذه الدساتير كانت تجري تبعاً (لتطور النظريات السياسية التي قبلت بشان تبرير السلطة[2]. والدستور أو القانون الدستوري طبعاً لذلك (يحمل مدلولاً سياسياً وأن تضمن قواعد طبيعية قانونية)[3]، ويبنى عليه ويتضمن هذا الخط السياسي العام في الدولة أو بدرجة أقل الآن هو (الانتقال من نظام السيادة المطلقة إلى نظام السيادة المقيدة، وكان ذلك بفعل كفاح الشعوب في سبيل تحقيق حقوقها وحرياتها، فكانت حركة حقوقها هي الدافع لكفاحها الدستوري، وأصبحت في نهاية الأمر أو المسار هي المنشأ القانوني للدستور أو أن الدستور يعبر عن إرادتها، أو أن يصبح الدستور إحدى الضمانات الأساسية لحقوقها وحرياتها[4]).

وكان من نتائج ذلك تبلور مفهوم الدولة القانونية التي يعلن فيها الحاكمون أنهم يضفون لسلطات القانون (والذين يرون أن القانون يجب أن يكون فوق الجميع حكاماً ومحكومين،

---

(١) الجرف، حسين. نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية وتنظيم القضاء في موسوعة القضاء والفقه للدول العربية. ج ١٢٧/ الدار العربية للموسوعات. بيروت، ١٩٩٥م: (١٢٧/ ٤٦٥).

(٢) العطار. النظم السياسية القانون الدستوري، ص١٦٥.

(٣) الكاظم، صالح جواد؛ وآخرون. النظام الدستوري في العراق. دار الكتب. بغداد،١٩٨١م، ص٣.

(٤) ينظر: الربيعي، الدكتور صلاح حسن. مبادئ وقواعد عامة في حقوق الإنسان وحرياته. كلية العلوم السياسية، جامعة البحرين. المنامة، ٢٠٠٥م، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويسلكون من أجل ذلك كل الوسائل المتعارف عليها في الأنظمة القانونية أي أنظمة الدولة القانونية[1] صحيحة وهذا ما سوف نوضحه في المبادئ العامة للقانون الدستوري.

وهناك إقرار لدى المختصين بشأن نشأة الدساتير بغض النظر عن مواجهة هذا الرأي أو الإقرار في مهام النقد الموجه ضده ونحن بدورنا ننتمي لتوجه سهام نقدنا لهذا التقسيم لاحقاً، فإنه يوجد حالياً أربعة طرق أساسية لهذا النشوء، وهي المنحة والعقد وقد عدت من الطرق غير الديمقراطية، والجمعية التأسيسية والاستفتاء التي تعد من الطرق الديمقراطية، وسوف نوضحها على سبيل الإيجاز وعلى النحو التالي:

١ ـ الطرق غير الديمقراطية في وضع الوثيقة الدستورية: وهي الطرق التي تسود فيها الإدارة الحاكمة، وقد تشتمل هذه الإدارة في خلق الوثيقة كمنحة من الحاكم إلى الشعب، وقد تلتقي إرادته مع إرادة الشعب، فتتخذ الوثيقة صورتي عقد ومنحة، ونقد من ذلك على النحو الموجز التالي:

أ ـ منح الوثيقة على طريق المنحة: إن صدور مثل هذه الوثيقة الدستورية في الفترة التي كانت الدولة يتفردون فيها بالسلطة التأسيسية من الناحية القانونية. وإن هذا النوع قد صدر في وقت ظرفية الحلول كانبثاق تيارات اجتماعية وسياسية خشوا منها على سلطاتهم، ووجدوا معه أفضلية الظهور بمظهر المتفضل على الشعب عن طريق منحه وثائق دستورية تقيد من سلطاتهم لصالحه. وكثيراً ما نجد الحاكم يصدر الدستور في مقدمة (ديباجة) يتحدث فيها عن رغبته في إسعاد شعبه، ومن أمثلة الدساتير من هذا

---

(١) ينظر: عثمان، خليل عثمان؛ وسليمان الطحاوي. القانون الدستوري. دار المعارف. القاهرة، ١٩٥١م، ص ٩-١٤؛ وكذلك الشاعر. النظرية العامة للقانون الدستوري، ص ١١٤ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوع الدستور المصري الصادر بالأمر الملكي رقم ٤٢ في ١٩ شباط سنة ١٩٢٣م، ودستور موناكو الصادر سنة ١٩١١م، والدستور الأثيوبي الصادر في سنة ١٩٣١م.

ب – وضع الوثيقة الدستورية عن طريق العقد: أظهرت هذه الطريقة جهود الشعب في حمل الملوك على الاعتراف بحق في مشاركتهم في السلطة التأسيسية الأصلية. ويقوم بهذا النوع من الوثائق لعكس الإرادة المشتركة للشعب والحاكم معاً في إصدار الوثيقة الدستورية، وتعكس الاتفاق الحر والاختيار للطرفين وتفترض تشكيل لجنة تتولى وضع الدستور.

ومن الأمثلة المعاصرة ما نسب إلى الدستور الأول العراقي لعام ١٩٢٥م، إذ وضعه مجلس تأسيسي منتخب واقترن بتصديق الملك.

٢ – الطرق الديمقراطية في وضع الوثيقة الدستورية[١] : تعكس أو تجسد هذه الطريقة النتيجة التي وصل إليها الشعب إلى الانفراد بالسلطة التأسيسية وأصبحت الوثيقة الدستورية توضع بواسطة أفراد الشعب أصحاب الحق في السيادة، ويلتزم بقواعدها الحكام والمحكومون على السواء. وفي الأخذ في هذا الأسلوب الديمقراطي في وضع الوثيقة الدستورية، مما يدل على انتصار إرادة الشعب وانتقال السيادة من الحاكم إلى الشعب، وهناك طريقتان عُدت من قبل المختصين في القانون الدستوري هي المعبرة عن هذه الطرق وهي: إما أن توضع بواسطة جمعية تأسيسية أو عن طريق الاستفتاء الشعبي (الدستوري) وعلى النحو التالي:

أ ـ وضع الوثيقة الدستورية بواسطة جمعية نيابية تأسيسية ومقتضى هذا الأسلوب في وضع الوثيقة الدستورية أن الشعب ينتخب عنه هيئة لوضع الدستور عن طريق البرلمان،

---

(١) ينظر: الشاعر. النظرية العامة للقانون الدستوري، ص ١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث يعد الدستور الذي يصدر عنها وكأنه صدر عن الشعب، وأن مهمة الهيئة أو الجمعية التأسيسية تنحصر فقط في وضع الوثيقة الدستورية، ولذلك فإن مهمة اللجنة تنقضي بانتهاء وضع الدستور وإقراره وإصداره، بحيث لا تستطيع اللجنة أن تمارس الحق في التشريع العادي أو الدستوري بعد انتهاء مهمتها.

وقد أخذت هذه الدساتير في الانتشار بعد الحرب العالمية الأولى في بلاد كثيرة منها الدستور الألماني لعام ١٩١٩م والدستور النمساوي لعام ١٩٢٠م والدستور الإسباني لعام ١٩٣٩م.

ومن أحدث الدساتير بهذه الطريقة دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٥١م ودستور باكستان في لعام ١٩٥٦م[١].

ويدين هذا الأسلوب في وضع الدساتير إلى التجربة الأمريكية في وضع الدساتير عندما استقلت الولايات المتحدة عن بريطانيا في العام ١٧٨٧م الذي أصدر الدستور الاتحادي (الفدرالي) عن طريق جمعية تأسيسية نيابية اجتمعت في فيلادلفيا وضمنت هذا الدستور مقدمة أوضحت فيها أن الشعب للولايات المتحدة الأمريكية هو الذي أصدر هذا الدستور وقرره[٢].

وكما أنها لاقت هذه الفكرة في إصدار الدستور من رجال الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩م إذ وجدوا فيها تأكيداً للتفرقة التي كانوا ينادون بها للتفرق بين القوانين الدستورية والقوانين العادية.

---

(١) الشاعر. النظرية العامة للقانون الدستوري، ص١٣.

(٢) ينظر: دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب ـ وضع الوثيقة الدستورية عن طريق الاستفتاء الدستوري: يسمى من قبل البعض الاستفتاء التأسيسي كطريقة لوضع الوثيقة الدستورية واتفق معظم الباحثون في أن هذه الطريقة تمثل الممارسة الحقة للديمقراطية، حيث يباشر الشعب سلطاته مباشرة دون أدنى وساطة وتظهر بذلك إرادة الأمة مباشرة.

ولقد ذهب بعض الفقهاء في إدماج هذه الطريقة في طريق الجمعية التأسيسية، وذهب آخر إلى اعتبارها طريقة متميزة عن طريق الجمعية التأسيسية. والرأي الراجح في الفقه يذهب إلى الإقرار أن مشروع الوثيقة الدستورية لا يتخذ قوته القانونية الإلزامية إلا بموافقة الشعب عليه عن طريق هذا الاستفتاء، مثلما جرى في فرنسا في إعداد الوثيقة الدستورية في العام ١٩٤٦م فعندما عارض الشعب في الشهر الخامس أيار، تم رفض الموافقة عليه، ووافق عليه الشعب في العاشر من أكتوبر في العام نفسه[1].

ولعل الأمر الذي سنبينه لاحقاً وخاصة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م، هو ذلك الفرق بين الاستفتاء الدستوري والاستفتاء السياسي وأن النوع الأخير يستخدم لاستفتاء الشعب في مسألة تتصل بوضع الدستور بصورة تجعله من المحتم على الشعب أن يقر ما يستفتيه، حيث تكون السيادة الشعبية ذات دور سلبي فقط يتمثل في قبول الأوضاع الدستورية دون تقررها.

وأن هذا الأسلوب في ظل أنظمة الحكم تسمح للشعب ظاهرياً بالاشتراك في مباشرة السلطة التأسيسية والمساهمة في وضع الوثيقة الدستورية؛ إلا أنها تحول من حيث الواقع دون جعل هذا الاشتراك جدياً، ومن أمثلته في التاريخ الاستفتاء بشأن دستور فرنسا على أثر

---

(١) الشاعر. النظرية العامة للقانون الدستوري، ص ١٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انقلاب سنة ١٧٧٩م تحت إشراف مديري الانقلاب وعلى رأسهم نابليون والاستفتاء عام ١٨٠٢م بشأن بقاء نابليون قنصلا أولاً لفرنسا مدى الحياة[١].

المطلب الثاني: في المبادئ الدستورية العامة:

أن هذا الموضوع يستوعب فروع عدة، ويكاد أن يكون يشكل بحثنا مستقلاً بذاته لكثرة المواد والقواعد والمبادئ التي تندرج فيه، ولذلك سأتناول الموضوع بقدر معين لهدف البحث ومنهجيته هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنحاول دمج أكثر من موضوعاً مهماً فيه ليكون موضوعاً واحد عندما نجد تلاقي مضامينها ومحتواها ودلائلها، ومن ناحيتنا قد نقع في انعدام الإحاطة الشاملة للسبب المبين فيما تقدم، بيد أننا سنحاول الإلمام بأهم فقرات مضمونه.

وبما أن دراستنا سياسة وقانونية وأن أهم مداخلها هو القانون الدستوري والدستور سنجد فيما سنبينه تداخلاً كبيراً مما هو سياسي وقانوني مثلما وسمنا هذا الفصل سلفاً. ولذلك اقتضت الحاجة العلمية حسب اجتهادنا وهو لم يكن اجتهاداً أوحد أو وحيد. وربما يمكن أن يتناوله أحد الباحثين بطريقة أخرى لذلك اقتضى من الباحث وحسب هذا التفسير أن يقسم المطلب إلى الفروع الآتية.

الفرع الأول: سيادة الدستور:

ويسمى أحياناً سمو الدستور أو علوه على باقي القوانين الأخرى، وبشكل عام يقصد بمبدأ سمو الدستور أو علوه هو (اعتبار الدستور القانون الأعلى في الدولة، فيعلو كل ما عداه من قوانين وأعمال هو من المبادئ المسلمة بها دون الحاجة إلى نص في صلب الدستور[٢] وعلو

---

(١) ينظر: فهمي، مصطفى أبو زيد. النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة. منشأة المعارف. الإسكندرية، ١٩٦٦م، ص ٩٦.

(٢) النقشبندي، أحمد المغربي. الرقابة على دستورية القوانين. رسالة ماجستير غير منشورة. مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد. بغداد، ١٩٨٩م، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور الحقيقي هو: الضمانة الأدنى لممارسة السلطة ممارسة قانونية مقيدة خاضعة لحدود وضوابط معينة)[1].

ويفترض نظام الدولة القانونية حماية الأفراد من تعسف السلطات العامة، كما أن النص على هذه الحقوق في وصلب الدستور (يعني إعطاءها مكانة رفيعة وعالية بعلوه، على الرغم من أن المعالجة القاصرة إن وجدت تعوز للمشروع وفي بعض الأحيان للسلطة التنفيذية)[2] .

وعليه فإن من علو الدستور يرتب نتائج ومبادئ كبيرة على أحكام وسياقات قانونية توجب الالتزام بها من خلال الآتي:

١ – يعد فيصلاً مهماً لنفاذ مبدأ سيطرة القانون وأحكامه وهو مؤدٍ إلى تأكيده وتوطيده على (وفق المبدأين المشروعية والشرعية القانونية، والمشروعية تنص على خضوع الدولة وأجهزتها للقوانين والقواعد النافذة)، ومبدأ الشرعية (وهي فكرة سياسية ناتجة عن التأييد الشعبي الغالب لها ولأعمالها وخطها السياسي عندما تتقيد بمبدأ المشروعية)[3].

٢ – أن ينشأ السلطات الحاكمة ويحدد لها اختصاصاتها وفق مبدأ الفصل بين السلطات، وهنا أود أن أشير إلى بعض الكتاب الذين يعدون الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ الدستورية القائمة بذاتها ويتم بحثه بشكل مستقل، وبالذات في الأنظمة الديمقراطية بكافة أنواعها وأشكالها، ونظراً لأهميته وارتباطه في موضوع أطروحتنا والذي نعتبره أو نعدّه أحد الفروع الرئيسية لعلو أو سمو الدستور، وكيفية درج

---

(١) ألباز، علي أسامة. الرقابة على دستورية القوانين في مصر. مكتبة النهضة العربية.القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٤١.

(٢) ألباز. الرقابة على دستورية القوانين في مصر، ص ٤١.

(٣) للفرق بين المشروعية والشرعية، ينظر: الشاعر. النظرية العامة للقانون الدستوري، ص ٦٣، ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحكام هذا الفصل أو التعاون لتوزيع الصلاحيات والاختصاصات نود أن نشير بهذا الاتجاه وبصورة موجزة إلى:

ينسب هذا المبدأ إلى المفكر الفرنسي مونتسكيو والذي أبرزه بشكل خاص في كتابة روح القوانين في العام ١٧٤٨م، ولم يكن مونتسكيو أول من كتب عن هذا المبدأ وقد سبقه جان لوك في انكلترا، إلا أن مونتسكيو حول العناصر التي عرضها لوك تحريراً خاصاً وإبرزها بشكل فقهي جديد تام التكوين[١].

وقد انطلق مونسيكيو من فكرة ونحن نؤيدها تأييداً كبيراً، إن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة[٢] إن رأي مونتسيكيو الذي كان يسعى إلى تحديد الأسس التي تقوم عليها القوانين والعادات والتقاليد التي تسود كل مجتمع من المجتمعات، والتي تتباين من مجتمع إلى آخر أو في المجتمع نفسه تختلف من عصر إلى آخر[٣]؛ بمعنى آخر حتى تتفادى السلطة سوء استخدام سلطتها يجب أن توقف سلطة بسلطة (وهي الوسيلة التي تحافظ على التوازن بين السلطات بحيث لا تتعدى إحداها على الأخرى)[٤].

٣ – إن تلك السلطات لا تستطيع أن تخالف الدستور، فجميع السلطات لا تستطيع أن تخرج عن أحكامه أو تأثر بتصرفات أو إجراءات مع هذه الأحكام.

---

(١) جبري، السيد. مبادئ القانون الدستوري. المطبعة العالمية، ط٤. القاهرة، ١٩٤٩م، ص٦٦.

(٢) Montesguieu - Rosseau . In great book of Western World . the university of Chicago L vo/32/952/pp 9-10.

(٣) ذكره العاني، حسان شفيق. النظم السياسية والنظم الدستورية المقارنة. مطبعة جامعة بغداد. بغداد، ١٩٨٦م، ص ٢٩.

(٤) Montesguieu. Law parsian. Trans: Jhon Daivdso. London . 1924.p10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا لا بد من التأكيد وعلى الرغم من هذا السمو أو العلوية والذي مثلما أسلفنا كان مستودعه وضع ضوابط قانونية للعمل أو للسلطات وفصلها وتعاونها وفق مبادئ مستقرة وقواعد وفقاً لهذه المبادئ أن تكون هي مستقرة كذلك ، بيد أنه نلاحظ في التجربة العملية للكثير من الدول في أنه ما يمكن قوله (إذا كان الدستور حراً فضفاضاً وآلية خضوع المواطنين مهيض الجناح، ومعها حرياتهم مداداً على قرطاس، وتطبيق القوانين على نحو تنتهك مبادئها وفقاً لهذا السمو وتخالف أحكام هذا الدستور أو ذلك أو روح القوانين، وفي هذه الحالة يصدق القول أنه ليس كل دستور يهب نسائم الحرية)[1].

ولنا في هذا مبدآن لشرحه عند تناول الدستورين موضوع البحث، باعتبار ذلك يجسد أحد منافذ الإخفاقات في هاتين التجربتين وهذا يتم بصورة أكيدة عند انعدام الرقابة الحقيقية على ضمان دستورية القوانين وتحقيق القوانين بين النصوص وعدم مخالفة الدستور وبصورة إيجاد ضمانات فعلية وقانونية وبخلافها يوجب الجزاء القانوني، والردع الأدبي التي تكفل خضوع الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية لمبادئ التشريع والدستور[2].

الفرع الثاني: تحديد النظام السياسي:

---

(١) شمس، رياض. حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر. دار الكتب المصرية. القاهرة، ١٩٤٧م، ص٣٤.

(٢) من المعروف هناك أنواع من الرقابة على دستورية القوانين فيها الرقابة السياسية ورقابة قضائية ولكل منها آلياتها: مضاف إلى رقابة مؤسسات الرأي العام والمجتمع المدني، للتفاصيل ينظر: زكي، محمد جمال الدين. دروس في مقدمة الدروس القانونية. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١٢. القاهرة. المذكرة، ١٩٦٩م، ص ١٧٧-١٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ما تم بيانه، تؤكد الحاجة العلمية الإشارة على أن الدستور هو الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتنظيم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاصات، وهي مثلما صياغة قانونية لفكرة سياسية، استطاعت أن تحكم بفعل انتصارها، إن توكيد فرض اتجاهاتها وعقيدتها وفلسفتها كقواعد قانونية ملزمة، والمقصود هنا أن تلك الدساتير، وغالباً ما تكون مدونة (مكتوبة) بعكس بعض الدساتير التي تتبع الأعراف مثلما هو سائد في حالياً في بريطانيا، وتتبع الشريعة الإسلامية مثلما هو نافذ حالياً في المملكة العربية السعودية وعُمان (فكلما صعدت إلى السلطة قوة سياسية جديدة حملت معها عقيدة (فلسفة) سياسية جديدة. ولا يكون الدستور في هذه الحالة إلا صياغة قانونية لها ولكل ما تقتضي به في شأن نظام الحكم وسلطة الدولة وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة)، والأمل المرتجى في ذلك في الوصول إلى الاستقرار الدستوري وذلك للمحافظة على مبادئ وقواعد وأحكام قانونية عامة ضابطة للفعالية السياسية من جيل إلى جيل قادم يليه)[1].

وبناء على ما تقدم نلاحظ أن معظم الدساتير أو الوثائق الدستورية المكتوبة أو المدونة ما عدا العرفية منها وإن كانت تلك العرفية تتضمنها، وهي أن الدستور يعكس مظهراً من مظاهر الحياة المتغيرة بتغيير الأزمنة والأمكنة، والأحكام الدستورية مظهراً من هذه المظاهر تتأثر بتلك الحياة تأثيراً بيناً وتؤثر فيها آثاراً واضحة، ولذلك أدركنا سبب اختلاف هذه السنن وأدركنا سبب تلونها بصيغة الأمم والأجيال الخاصة تبعاً لعاداتها وتقاليدها وأمياها ونزعاتها، ولذلك نجد أنها أصبحت مجالاً خصباً للمقابلة والمقارنة وفقاً لفلسفتها التي تعكس ذلك، ولكنها جميعاً تلتقي بالعرض على صياغتها وفقاً للآتي[2]:

---

(١) ينظر: The New Encyclopedia Britannica . vol - 15/USA/LAU/p84

(٢) أخذ بتصرف من: صافي، صبحي. فلسفة التشريع في الإسلام. دار العلم للملايين، ط ٣. بيروت، ١٩٦١م، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في كل دستور لا بد من وجود مقدمة (ديباجة) تقرر فيه عقيدة أو فلسفة النظام الذي ينشأ القانون الدستوري في ظله، وأسباب سن الدستور وطريقته وتكون ذات صياغة قانونية محضة بإطار سياسي محدد، وإن هذه المقدمة أو الديباجة جرى العرف أن لا تكون طويلة أو فيها إسهاب وإنما تشكل من خلال عقيدة النظام والأسباب الموجبة لسنه. وعلى سبيل المثال وليس الحصر وكوني عراقياً وليس من باب التحيز وإنما من باب التأكيد على ما ذهبنا إليه عندما نأخذ نموذجاً من الدساتير العراقية سنجد ذلك مؤكداً فيما ذهبنا إليه، وكما يلي:

أ – في القانون الأساسي (الدستور) العراقي لعام ١٩٢٥م: (نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على القانون الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ). ولحقها في المادة الأولى من الدستور: (العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة).

ب ـ الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨م جاء في قسم من ديباجة: (قامت فئة بارة من أبناء الشعب مؤمنة بربها، وبأهداف الأمة العربية وإيجاد تأمين سيادة القانون وإيجاد تكافؤ الفرص للمواطنين وتحقيق الوحدة الوطنية والقضاء على أسباب التمزق الداخلي. وإقامة مجتمع تسوده الأخوة والمحبة)[١].

ت – في دستور دولة الإمارات كونها هي جزء من المقارنة في الأطروحة، فقد جاء في المقدمة: (نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعمان وأم القيوين والفجيرة نظراً لإرادتنا المشتركة وإرادة شعبنا فقد تلاقت على قيام اتحاد بين الإمارات من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمن، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعاً [٢]. سمي هذا الدستور

---

(١) ينظر: دستور المؤقت العراقي لعام ١٩٦٨م.

(٢) ينظر: أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، المقدمة (الديباجة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة وهنا يكفي الإشارة إلى دستور الإمارات المتحدة العربية للدلالة على توجهها القومي العربي) فضلاً عن ذلك تشكل الأحكام العامة. ومثلما أسلفنا سابقاً إنَّ الدستور وثيق الصلة بوجود الدولة والأساس الأول، وبالذات تلك الدول التي تود أن تنعت بأنها ذات نظام ديمقراطي وذلك (إن السلطة التي تكون غير مقيدة بدستور ومؤسسات هي سلطة مطلقة تمهد إلى إهدار النظام الاجتماعي العادل وعدم تحقيق موازين العدالة وضوابطها وينتج عن ذلك إهدار حقوق الإنسان وحرياته الذي هو عماد أي تنظيم سياسي). وهذا ما أراده مشرعو الدستور في الأمارات المتحدة.

وكذلك أرست المبادئ والقواعد الدستورية في تبني النظام القانونية لسلطة الدولة وتنظيم وظيفة الحكم أياً كان النظام السياسي القائم سواءً أكان ديمقراطياً أو غير ديمقراطي. ولذلك درجت جميع الدساتير وبتفصيل محدد وإشارة أن الدساتير المختلفة تذكر في أحكامها بعض المبادئ والأحكام العامة دون ترتيب محدد ولكن إطارها العام جامع مانع أو تذكر منها أو فيها اختلافات من ناحية تأريخ بلادها أو الثقافة السائدة وتفاصيلها أو الغايات الأساسية للمجتمع التي أرادها مسنون الدستور ونستطيع أن نبينها على سبيل المثال بإيجاز على النحو التالي[1]:

١ – يحدد الدستور مبدئياً اسم الوطن وحدوده وعلمه.

٢ ـ يحدد شكل نظام الحكم سواءً أكان ملكياً أو جمهورياً وطبيعة فلسفته أذا كان يتبع النظام الاشتراكي أو الإسلامي أو العلماني وغير ذلك.

---

(١) للتفاصيل ينظر: دستور دولة الإمارات والعراق النافذين، وكذلك دساتير العراق قبل الاحتلال في العام ٢٠٠٣م ودساتير جمهورية مصر العربية وغيرها من الدساتير المماثلة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ـ يحدد الدستور الجنسية وشروطها وكيفية اكتسابها لغير المواطنين وشروط منحها وإلغائها.

٤ ـ يبين كذلك ما إذا كان النظام اتحاداً أو لا مركزياً ويحدد الصلاحيات والسلطات بين هذه السلطات ودرجة استقلالها.

٥ – يحدد الدستور العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى ما تم بيانه في الفقرة (٤) من أعلاه.

٦ – يبين طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي.

٧ – يبين الدستور كذلك حقوق الشعب والأفراد وحرياتهم.

٨ – يبين الدستور ظروف تعليق العمل به أو تعديله أو إلغائه وغير ذلك من المواد والأحكام الدستورية وأحكام ختامية يجدها معدو الدستور مناسبة لذكره حسب ظروف البلد.

الفرع الثالث: ظاهرة تدويل الدساتير:

تعد ظاهرة شيوع مبدأ تدويل الدساتير الوطنية حديثة حيث تعني اختصاراً أو مضموناً مسألة تأثر الدساتير والقوانين الوطنية بالقانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة واتجاهات الرأي العام الدولي من خلال المواثيق الدولية والإعلانات والتوجيهات العديدة ومنها ما يتعلق بشكل خاص بحقوق الإنسان وما اعتمدته كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المختلفة الخاصة بتوطيد العلاقات بين الأمم والشعوب والدول [1].

---

(١) ينظر: الوتري، أكرم في تقديمه د.هيلين تورار. تدويل الدساتير الوطنية. ترجمة: باسيل يوسف. بيت الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد جاء الميثاق بتأكيدات عدة في هذا النطاق نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر الآتي[1]

١ـ جاء في المقدمة (أن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا نستخدم القوة المسلحة في غير المصالح المشتركة وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للشعوب جميعاً.

٢ـ جاء في مقاصد الهيئة الفقرة (٢) من المادة الأولى (إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم والأمن وتعزيز حقوق الإنسان .

٣ـ جعل هيئة الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

٤ـ جاء في الفقرة (٢) من المادة الرابعة من المبادئ (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

إن ما يأتي من نصوص دستورية مطابقة لما تم بيانه يتضح لنا من أن الدساتير والقوانين الوطنية تتأثر إيجابياً بالقانون الدولي العام وفي المقدمة منها مسألة تنظيم السلطات العامة أو ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة.

وبناءً على ما تقدم يعني تعريف تدويل الدساتير بأنه: (المبدأ الذي يتم فيه إخضاع علاقة أو حالة للقانون الدولي محكومةً سابقاً بالقانون الداخلي) وإنه مفهوم طرح في بداية القرن

---

(١) ينظر: ميثاق الأمم المتحدة المقدمة والمقاصد والأهداف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العشرين يفي إضفاء الطابع الدولي وطبق أولاً بصورة جوهرية على حالات واقعية كالمنازعات التي تدول بمشاركة عدة دول معينة فيها، تم جرى الحديث عن التدويل لتشخيص تدخل منظمة دولية في الشؤون الداخلية لدولة عندما يكون للتدخل آثار دولية أو لتحديد نظام إدارة إقليم من قبل إدارة دولية [1]

وهذا يعني نكران الاعتراف لكل من النظم الداخلية بالحق في وضع القواعد الوضعية المنظمة لعلاقته بالنظم الداخلية الأخرى وهي القواعد المعروفة اصطلاحاً باسم (تنازع القوانين) المعتبرة أهم أصول القانون الدولي الخاص [2]، وهذا ما ينسجم لاحقاً مع المادة(٢) من مبادئ الأمم المتحدة التي أشارت في فقرتها (١) على (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول) [3] .

بالإضافة إلى أن المعايير المزدوجة في السياسة الدولية والذرائع السياسية كانت المدخل المستمر لإفراغ هذه القوة من جوهرها الحقيقي.

فضلاً عن ذلك فقد انفتح القانون الدولي الحديث على آفاق رحبة جديدة ودانت له أنطقة من النشاط كانت حكراً للقانون الوطني ومن ثم فقد بدأت الأحكام القانونية بشكل خاص بما يخص موضوعنا تغزو معاقل الفكر القانوني الداخلي بدأت تتبلور بمسميات القانون الداخلي بأوصاف القانون الدولي، تلك المسميات الاصطلاحية القانون الدولي الدستوري،

---

(١) ينظر: تورار. تدويل الدساتير الوطنية، ص١٧- ١٨

(٢) ينظر: عبد الرحمن، جاد. تنازع القوانين. مكتبة النهضة. القاهرة، (ب- ت)، ص٥-١٥.

(٣) ينظر الميثاق (١) من المادة (٢) من مبادئ الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقانون الدولي الإداري والقانون الدولي للعمل والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي التجاري[1].

وخلاصة القول أن تدويل الدساتير جاء نتيجة لما تم بيانه من علو القانون الدولي بات أمراً تستوجبه الحياة الدولية الحديثة بصفة خاصة، إذ إن المجتمع الدولي لم تستقم أموره لو أعلينا القانون الداخلي على اتفاقية القانون الدولي، بل إن ذلك من شأنه القضاء على فكرة القانون الدولي أصلاً، إذ إن المفهوم من ذلك القانون أن يخضع الدول لقواعده، لا أن يخضع لقواعدها؛ ومن ثم يستقيم بناء المجتمع الدولي والجماعات الإنسانية بصفة خاصة[2].

إنَّ بروز ظاهرة تدويل الدساتير الوطنية والتي أدت إلى توترات عدة في العلاقات بين السلطات العامة والعلاقة بين هذه الأخيرة والأفراد، والذي يساهم في أن يضع موضوع البحث في ما يسمى الديمقراطية الدستورية كالتي تطبق على سبيل المثال من بعض الدول الغربية بصورة أدق.

ونحن إذ نذكر ذلك لا ننسى المعايير المزدوجة والذرائعية السياسية في التصرف في الوقائع السياسية بعيداً عن جوهرها وأساسها القانوني والإنساني.

ولذلك يمكن القول أن آثار التدويل تشير أن السلطة التنفيذية هي المستفيد الرئيسي من التدويل، إذ يزيد من صلاحياتها عدا تعهد الدولة على الصعيد الدولي، فإن القضاء الدولي يحيل جزءاً من أحكامه إلى القضاء الوطني ليقيد مبادئه وقواعده، وهذا يعني أن الوظيفة

---

(١) ينظر على سبيل المثال: جومر، عبد الوهاب. الإجرام الدولي. دار المعارف. بيروت، ١٩٦٣م ص ١٠ . ١٢؛ وكذلك شكري، محمد عزيز. التنظيمم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي. لعام ١٩٨٦م، ص٣٥.

(٢) ينظر: سرحان، عبد العزيز. مبادئ القانون الدولي العام. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٧٦م، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعية أحيطت أكثر فأكثر بل غرست في القانون الدولي، وأصبحت الدساتير ومشرعيها الوطنيين يقع عليها وجوب قبول التدويل باعتبار أن ذلك التكييف يجعل الأفراد يعيشون في بيئة من الديمقراطية الدستورية[1].

ونحن إذ نذكر ذلك في تدويل الدساتير وعلوية القانون الدولي على القانون الوطني ومنه القانون الدستوري حجتنا العلمية ترتكز على أكثر من دليل وحجة نذكر منها الحجتين التاليتين:

١ ـ خضوع الأفراد والدولة للمسؤولية الدولية والتجريم والقضاء الدولي ومن أمثلة ذلك المحاكم الجنائية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص لمحاكمة مجرمي الحرب منها محكمة نورمبروغ ومحكمة شرق آسيا واليابان ومحاكم الإبادة الجماعية في يوغسلافيا السابقة ورواندا والمحكمة الجنائية في روما ونظام روما لعام ١٩٨٨م[2].

٢ ـ إن معظم الدساتير الحالية تسمي مقدمتها أو ديباجتها الاستناد، إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان العالمي أو في بداية المواد الدستورية لها.

وخير دليل هو موضوع بحثنا حيث أشارت مادة من الدستور لعام ١٩٧١م والمعدل في العام ١٩٩٦م على أساس أن دولة الإمارات المتحدة تعمل على توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق العالمية وكذلك ما جاء بمشروع الدستور العراق لعام ١٩٩١م والذي لم يرَ النور في المادة (١٥): (يحترم العراق مبادئ القانون الدولي ويلتزم بميثاق

---

(١) ينظر: تورار. تدويل الدساتير الوطنية، ص ٦٣١.

(٢) ينظر: المحاكم الجنائية الدولية ونظام روما نورمبروغ الجنائية لعام ١٩٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمم المتحدة والتمسك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية العلاقات الودية بين الدول علاقات من المساواة والتعامل بالمثل).

المبحث الثاني: نماذج من الدساتير الاتحادية المعاصرة:

إن الأمر الذي توصلنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل مبهمة إلا أن مختلف الدول على الغالب تشترك في خاصية قانونية هي إنشاء دستور مكتوب عموماً باستثناء بريطانيا لأن المشّرع البريطاني قد اعتمد الأعراف وإلى جانبها قوانين مكتوبة لتأكيد دلالاتها ومقاصدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستورية، ووصلنا بشكل مباشر أو غير مباشر في إنشاء هذه الدساتير أو سنّها هو الرغبة في التنظيم العقلاني للدولة، وكان الهدف الأول أو الأسمى في التنظيم الحسن بذاتها (الدولة).

ووفق ما تم بيانه بشكل مباشر أو غير مباشر، في أن العملية الدستورية مثلما يشير الفقيه الفرنسي القانوني أندريه هوريو أنها أي العملية الدستورية (عندما تأخذ كامل معناها وكامل مداها تبدو فعلاً وكأنها تجديد لتأسيس دولة يجري هذه المرة بمساهمة الأمة (الشعب) مساهمة ناشطة واعية)[1].

وهذا يضيف الملاحظات الآتية:

١ ـ إن ميزة تأسيس دولة جديدة على أركان دولة قديمة غالباً ما يكون بعد زوال الاستعمار منها يأتي التلازم بين تأسيس مثل هذه الدول وتدوين الدستور الأول وهذا واضح على سبيل المثال في الهند كدولة اتحادية، فكان الحصول على الاستقلال وإقامة الدستور واقعين عملياً بالوقت ذاته، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر من جراء تعاصر دستور سنة ١٧٨٧م لحرب الاستقلال[2].

٢ـ إن الأمر المهم هنا ومهما يكن اعتراضنا المسبق لماهية الدستور أو عيوبه الشكلية والموضوعية ـ إن وجدت ـ فإنه أساساً كان تعبيراً عن وجود دولة، ووجود الدساتير في معظم الدول المعنية بالبحث موجودة أصلاً ولكن الاعتبار الأول في إقامة الدستور هو بلوغ الدولة سن معين من الرشد وهي عندما تنشأ وفق مقتضيات الواقع الدستوري الجديد فإنها تنشأ بشكل عملي تجريدي على يد الأفراد أو الجماعات من الأفراد تستلم مقاليد السلطة أو الحكم أوسع قائم على أسس جديدة ومتضمنة إقامة

---

(١) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (٢٧٨/١).

(٢) المصدر نفسه: (٢٧٩/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور بأشكالها البسيطة أو المركبة أو خلق مصالح رسمية عمومية على الصعيد الاجتماعي والنظام السياسي[1].

٣ ـ عندما نفكر بدستور أي دولة نحن نقصدها بدستورها السياسي إن كان بإطار قانوني وفي طريق تسيير مؤسساتها السياسية، وتوضيح العلاقات الأفقية والعمودية بين الأفراد أو المواطنين بشكل خاص والدولة وذلك وصولاً إلى توضيح القواعد الأساسية للمجتمع المفترض بوجه عام لتغييرات جذرية في الحياة السياسية الذي يشكل تجديداً فعلياً لأساس الدولة، ومنها الدولة الاتحادية بشكل خاص وهذا هو مبدأ بحثنا في هذين المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المدخل النظري والتطبيقي التحضيري لمؤسسة الدستور في الدول الاتحادية:

يمكن النظر للنظم الاتحادية (الفدرالية) كصيغة للحكم تترتب في بعض الأحيان وليس كلها على المزاوجة بين أمرين: الأول منها وجود تعددية عرقية أو قومية أو طائفية في قطر واحد لا يرغب (أو لا يستطيع) سكانه الانفصال عن بعضهم بعضاً لتشكيل أقطار مستقلة. وإن هذا النوع له تطبيقاته كما سنرى. والأمر الثاني: وجود نظام الحكم الديمقراطي يعتمد على صيغة النظام الحكم بمنح الأقاليم والقوميات على صعيد الوطن بعض الاستقلال الذاتي في نطاق الدستور الاتحادي (الفدرالي) يضمن المحافظة على المصالح العامة للوطن والمواطنين على اختلاف مناطقهم وقومياتهم[2].

---

(١) هوريو. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (١/٢٨٠).

(٢) وجدت من يميل إلى مصطلح الفدرالية على الاتحادية بيد أننا وجدنا أن كلمة فدرالي التي تقابلها في اللغة الانكليزية (Federal) واتحادي (federation) وهي تعني اتحادي ذاتها، وبالتالي سأستخدم الاتحادي مع الإشارة لاحقاً إلى الفروق بين هذا المصطلح والمصطلحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفق الوجهة النظرية وفي إطارها التطبيقي لتلك الدساتير الاتحادية (الفدرالية) تشكل الأقاليم والولايات المختلفة دولاً صغيرة أو أقاليم في إطار الدولة الاتحادية أو الدولة الكبيرة، وتكون لها مجالسها البرلمانية المنتخبة وحكوماتها ووزاراتها (المحليون) ونظامها القضائي وميزانياتها بشرط أن لا يتعارض أي من هذا مع الدستور الاتحادي (الفدرالي)، وتكون الأقاليم أو الولايات مختلفة في المؤسسات الاتحادية (الفدرالية) المختلفة كما هو الحال في مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يحتوي ممثلين عن كل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الشيوخ الألماني المؤلف من ممثلين معينين من قبل حكومات الولايات الاتحادية حسب عدد سكان الولاية[1].

وفي ضوء ذلك سنعالج هذا المطلب وفق الفروع الآتية:

الفرع الأول: في مفهوم الدولة الاتحادية [2]:

فهناك تعاريف عدة اختصت بها الدراسات السياسية والدستورية للدول الاتحادية (الفدرالية) وردت بمؤلفات عدة وعلى سبيل الإيجاز وجدت في التعاريف الآتية ما يكفي للدلالة على مضمونها وعلى النحو التالي:

١ـ أنه نظام سياسي من شأنه إقامة اتحاد مركزي بين دولتين أو مجموعة من الدول أو الدويلات، وتنتهي الشخصية الدولية المكونة لها وتحتفظ ببعض الاستقلال الداخلي، بينما

الرديفة له. ينظر: الفاروق، حارث سليمان. المعجم القانوني عربي وانكليزي. مكتبة لبنان. بيروت، ١٩٧٢م، ص٣.

(١) ينظر: بهلول، رجا. مبادئ أساسية في صياغة الدساتير والحكم الدستوري. مؤسسة فردريش. الإمارات المتحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص ٢٥-٢٦.

(٢) إن النماذج التي سنقدمها في هذا الفرع سوف لا نعتمدها في المقارنة وسنحصر المقارنة في تجربة سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سنذكرها لاحقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفقد كل منها مقوماتها الخارجية أو التمثيل السياسي التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية وغالباً ما تنشأ الدول الاتحادية تحت ضغط دولي أو عسكري أو بدافع سياسي وقد يساعد على قيامها اشتراكها في لغة واحدة أو تاريخ مشترك أو غيرها من المقومات[١].

٢ـ قد تنشأ الدولة الاتحادية نتيجة لتفكيك أو تجزئة دولة موجودة وتحولها إلى ولايات ذات استقلال ذاتي تربطها حكومة مركزية ومثال ذلك نشوء الدولة الفدرالية البرازيلية. وبالتالي تعد البرازيل أحد نماذج الدول الاتحادية[٢].

٣ـ وهناك من يعرف الدولة الاتحادية بتعريف آخر مماثل لما تم بيانه في الفقرتين السابقتين والذي يشير إلى أن الدولة الاتحادية (هي دول عدة أو دولتين اتفقت فيما بينها بمقتضى دستور مركزي عام، على أن تتحد اتحاداً وأن تمثله هيئة مركزية واحدة تكون هي حكومة الاتحاد، بينما تقسم الدولة إلى ولايات لكل منها طابع خاص تتمتع بصلاحيات واسعة في الحكم الداخلي الذاتي يصل إلى حد الاستقلال في بعض المجالات التي تمارس الحكومة المركزية السيادة الخارجية، كإيفاد وقبول الدبلوماسيين وعقد الاتفاقيات وإعلان الحرب)[٣].

٤ـ وينفرد الدكتور حامد سلطان بتسمية مثل هذه الدول برابطة الدول المتحدة: وهي دولتان أو أكثر اتفقت فيما بينها بمقتضى دستور على أن تتحد اتحاداً دائماً تسوده هيئة

---

(١) ينظر: بهلول. مبادئ أساسية في صياغة الدساتير والحكم الدستوري، ص ٢٧.

(٢) ينظر: المنسي، محمد علي. المصطلحات والتعابير السياسية. دار المحبة البيضاء. بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٣٧؛ وكذلك أبو خلدون، ساطع الحصري. أبحاث مختارة في القومية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٨٥م، ص ٤٩.

(٣) بدوي، أحمد زكي. معجم المصطلحات السياسية الدولية. دار الكتب اللبنانية. بيروت، ١٩٨٩م، ص ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركزية هي حكومة الاتحاد، وتخضع لرئيس واحد هو رئيس الدولة المتحدة، والرئيس والحكومة يمارسان بطريق مباشر على الدول التي اتحدت وعلى رعاياها وفيها تتركز جميع اختصاصات الشخصية الدولية، وتفنى الشخصية المستقلة لكل من الدول المتحدة في الشخصية الجديدة، وتبدو هذه الدول أمام غيرها من الأشخاص القانونية بمظهر الشخص القانوني الدولي الواحد ، وإن اختلف التنظيم الدستوري في داخلها واتخذ صوراً متعددة[1].

ويترتب على نشوء مثل هذه الرابطة الآتي[2]:

أ ـ تفنى الشخصية الدولية المستقلة لكل من الدول المتحدة وتكون كلها شخصاً دولياً واحداً.

ب ـ تتركز الشخصية الدولية في الحكومة المركزية للدولة المتحدة.

ت ـ تمارس حكومة الدولة المتحدة سلطاتها على الحكومات المحلية وعلى جميع رعاياها.

ث ـ يكون لرعايا الدولة المتحدة جنسية واحدة.

ج ـ للدولة المتحدة تمثيل خارجي واحد.

ح ـ الحرب التي تعلنها الدولة المتحدة أو تُعلن عليها يشترك فيها بحكم الضرورة جميع أعضائها كما أن الحرب التي تقوم بين أعضائها تكون حرب أهلية.

خ ـ دستور الدولة المتحدة هو الذي ينظم علاقات الأعضاء بعضهم ببعض، وهو الذي يبين اختصاصات الحكومة المركزية.

---

(١) سلطان، حامد. القانون الدولي العام في وقت السلم. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: نماذج معاصرة:

ومن النماذج أو الأمثلة القائمة حالياً هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت في سنة ١٧٨٧م من دولة تعاهدية إلى دولة متحدة بمقتضى الدستور الأمريكي الصادر سنة ١٧٨٧م، وكذلك الأمر في سويسرا منذ سنة ١٨٤٨م، وسنفرد التجربتين بنوع من التفصيل كون تجربتهما التاريخية في الاتحاد فيها نوع من الملامح والتقارب إلى تجربة الإمارات والعراق مع الفارق في السند الدستوري والسياسي لهما. وكذلك الحال في التجارب السابقة والقائمة حالياً باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وفقاً للدستور الصادر عام ١٩٤٤م، وفي المكسيك منذ سنة ١٨٥٧م، والأرجنتين منذ سنة ١٨٦٠م والبرازيل منذ سنة ١٨٩١م[١].

وهناك أمثلة كثيرة منها الهند، واندونيسيا، وغيرهما ونحن إذ ذكرنا ذلك على سبيل المثال وليس الحصر[٢].

٥ـ وأجد لازماً عليّ كوني عربي أولاً، ومسلم ثانياً وتكويني الفكري مؤمن بشكل مطلق في جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام، أن أذكر بأسى وتندر تجربة الوحدة بين الجمهوريتين المصرية والسورية على تكوين دولة متحدة، أعلن بموجبها أول دستور مؤقت لها في شباط سنة ١٩٥٨م، وتم الاستفتاء على قيامها وعلى رئيس هذه الدولة المتحدة في شباط في العام نفسه، وقد اندمجت الدولتان بمقتضى هذا الاتفاق والدستور اندماجاً كاملاً زالت فيه الشخصية الدولية المستقلة لكل من مصر وسوريا، وظهرت

---

(١) للتفاصيل ينظر: العاني، حسان شفيق. الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية. مطبعة القلم العامي. بغداد، ١٩٨٩م، ص ٩٨ . ص١٠٤؛ وكذلك الكيالي. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣. بيروت، ١٩٩٠م، ص٣.

(٢) ينظر: سلطان. القانون الدولي العام في وقت السلم، ص ١٣٤ – ١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولتان أمام سائر الأشخاص الدولية الأخرى بمظهر الشخص القانوني الدولي الواحد هو الجمهورية العربية المتحدة[1].

وقد نصت المادة الأولى من الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨م (الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية).

ومضت المادة (٥) على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية. ووفقاً للمادة (١٠) من هذا الدستور وتتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما سورية ومصر. وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء بالإيجابية على الموافقة على دستور الاتحاد صدر الدستور المؤقت الثاني في نيسان ١٩٥٨م، نظمت فيها السياسات الخارجية والداخلية وتوزيع الصلاحيات والاقتصاد.

وفي العام ١٩٦١م من أيلول حدثت النكسة لأسباب خارج نطاق بحثنا وفي أول نيسان ١٩٦١م عدت رابطة الوحدة التي قامت رابطة منتهية. وأنا أذكر ذلك وقلبي ينزف دماً وأجد نفسي غير عصي الدمع للحادث الجلل الذي ألمّ بأمتنا العربية ومنها الإسلامية.

٦ـ وهنا أود أن أضيف بعض تجربة الاتحادات سواء على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى العالمي وبالذات الأوروبي منها، ونحن إذ نذكر ذلك على حساب الأمثلة وليس الحصر حيث توجد تجارب أخرى وعلى الرغم من أنها خارج نطاق اهتمام البحث بيد أننا وجدنا فيه نوع من التمايز والمقارنة نبينه على النحو التالي:

---

(١) ينظر: المواد الخاصة بذلك من دستور الجمهورية العربية المتحدة من مصادرها المختلفة وأهمها أرشيف جامعة الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ ـ اتحاد الدول العربية المتحدة: هو اتحاد تعاهدي (كونفيدرالي) قام بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) حينئذ، والمملكة المتوكلية اليمنية بناء على ميثاق وقع في دمشق في آذار عام ١٩٥٨م، فكان الميثاق يتكون من ثلاثة أبواب و(٣٢) مادة، نصت المادة الأولى منها على تكوين هذا الاتحاد الذي يشمل كذلك الدولة العربية التي تقبل الانضمام إليه، ونصت المادة الثانية منها على كل دولة (أن تحتفظ كل منها بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم إلى حسابها) وهذا أول مدخل في هذا الاتحاد الذي يختلف ويتميز عن موضوع البحث وهو إلغاء الشخصية الدولية كما بينا سابقاً وسنبينه لاحقاً.

وفي الباب الثاني من ميثاق الاتحاد نفسه شؤون الاتحاد يشرف عليه مجلس أعلى ويعاونه مجلس محلي للاتحاد يشكل من عدد يتساوى من ممثلي ودول الاتحاد، وتكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوياً يتناوب بينهما وإنه فقط يلتقي الاتحاد بنموذج الاتحاد الذي نصبوا إلى بيانه، إنه فقط ألغى التمثيل السياسي بين أعضائه، وأنه قرر أن العلاقات بين الدول الأعضاء تنظمها القوانين الاتحادية لا المعاهدات. وانقضى هذا الاتحاد عام ١٩٦٢م لأسباب داخلية وخارجية[1].

والباحث يعد ذلك خطوة على الرغم من بساطتها ولكن يمكن عدها خطوة مهمة في الوعي المشترك العربي بين دوله، وينم عن الحاجة إلى التلاحم والتلاقي العربي.

ب ـ الاتحاد الفدرالي الذي تم عقده في ١١ شباط عام ١٩٥٩م بين عدد من الإمارات والمشيخات في جنوب الجزيرة العربية، وقد ارتبط بمعاهدة حماية وصداقة مع بريطانية، وقعت في العام نفسه عام ١٩٥٩م، وفرضت الاتفاقية على انفراد بريطانية

---

(١) ينظر: عطية الله، أحمد. القاموس السياسي. دار النهضة العربية، ط٣. القاهرة، ١٩٦٨م، ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنظيم العلاقات الخارجية، والاحتفاظ لها بقاعدة عسكرية، وعلى دول الاتحاد أن تخضع إلى النصائح التي تقدمها بريطانية التي تعاونه في شؤون الاتحاد والدفاع والتنمية ووعدته بالاستقلال الكامل.

وقد يكون الاتحاد في أول عهده من ستة محميات سابقة هي بيجان والضالع والعوازل والفضلي والعوالق العليا ويافع السفلى، وفي العاشر من أكتوبر انضم إلى الاتحاد سلطان لحج والعوالق السفلى ودثنية، وفي العام ١٩٦٠م انضمت إليه محمية عدن وفي العام ١٩٦٣م انضمت إليه سلطنة الواحدي والموحشي وغيرها من المشايخ الصغيرة. وقضى دستور الاتحاد منح الحكومة الاتحادية سلطات تشمل العلاقات الخارجية والأمن والمواصلات والعملة.

ويتكون المجلس التشريعي من (٩٤) عضو تنتخبه الإمارات والمشايخ، وفي العام ١٩٦٣م طلبت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بمنح سكان الجنوب العربي حق تقرير المصير، وأوفدت بعثة لتقضي الحقائق، غير أن الحكومة البريطانية رفضت التعاون معها، وفي شباط في العام نفسه أعلنت بريطانية منح الجنوب العربي استقلاله في فترة تنتهي في العام ١٩٦٨م واندمجت تلك المشايخ والمحميات بمسميات جديدة نتيجة اندماجها لاحقاً[1].

ج ـ اتحاد المغرب العربي: المغرب أو أحياناً يسمى بالمغرب الكبير أو المغرب العربي هو الاسم الآخر لمجموعة بلدان شمال غرب إفريقيا العربية، وهي تتكون من المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانية، أنشأت بلدان هذه الأقطار في العام ١٩٨٩م اتحاداً تحت اسم المغرب العربي الكبير أو الاتحاد المغاربي كما يسمى أحياناً باختصار، وهو

(١) لتفاصيل أكثر حول هذا الموضوع، ينظر: عطية الله. القاموس السياسي، ص٧١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتحاداً كان مرشحاً كبيراً للاستمرار لأسباب تتصل بالتاريخ المشترك والامتداد الجغرافي وخضوعها للاستعمار الفرنسي ما عدا ليبيا للاستعمار الإيطالي. غير أن ظروف هذه البلدان السياسية والاجتماعية ونزاعاتها الإقليمية والدولية حالت دون إكمال تحقيق مشروع الاتحاد المغاربي العتيد[1].

على الرغم في كونها تشكل وحدة جيو ـ سياسية لا تخلو من المميزات الخاصة استعمار واحد مثلما بيّنا سلفاً (باستثناء ليبيا والصحراء الغربية) تواصل جغرافي واحد، تركيب اثنـي ـ لغوي متشابه، تطور تاريخي قديم شديد التفاعل، تجربة استقلالية شبه متوازنة، ومتعاونة مرحلياً وخاصة في مرحلة معركة الجزائر للاستقلال، وخلافات محلية لا يفقه غير المغاربة من العرب أحياناً أهمية صداها الشعبي[2].

وأفرزت هذه التجربة الاتحادية مؤسسات عدة في مجال التعليم والتربية والقضاء والاقتصاد في المؤسسات الدائمة وغير الدائمة[3]. وكان من الممكن أن يرتقي إلى اتحاد تعاهدي أو اتحاد مركزي، وهنا أسجل ندبة حسرة وتألم أخرى مثلما وقع في تجربة الوحدة بين مصر وسوريا.

د ـ وكان من التجارب الجيدة والمريرة هو انبثاق مجلس التعاون العربي، والمجلس بتشكيله الرباعي "العراق والأردن ومصر واليمن" ، وكان انبثاقه في ١٦ شباط ١٩٨٩م مفاجئاً ضخماً للجميع وبالذات لأولئك المتتبعين لتجارب التكامل أو التوحيد أو

---

(١) ينظر: خليل، أحمد خليل. ملحق الموسوعة السياسية التي أسسها عبد الوهاب الكيالي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ٢٠٠٤م، ص٢٤.

(٢) للتفاصيل ينظر: سلامة، غسان. الجامعة والتكتلات العربية، في جامعة الدول العربية، الواقع والطموح. مركز دراسات الوحدة العربية. مجموعة باحثين، ط٢. بيروت، ١٩٩٢م، ص٧٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعاون الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، وذلك لأنه لم يخطر أو يرد بخاطر أحد أن يضم أقطاراً عربية متباعدة جغرافياً، وأن تشهد في اتجاهاتها العامة تنسيقاً سياسياً واقتصادياً ملموساً. من هنا كان هذا التجمع مختلفاً في تكوينه على كل ما تصوره المفكرون.

فاختلاف حجم ذلك الكائن السياسي والدستوري بين العراق واليمن ليس بالذي يمكن تجاهله، وأقل منه درجة بين مصر والأردن سواء حيث تتصل بوضع السياسات أو ما يتصل بتنفيذها، للاختلاف الواضح في مقومات سياستها الداخلية والخارجية، ورغم ذلك تحتل أقطار الاتحاد رقعة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية قصوى عربياً وإقليمياً ودولياً، وتضم كتلة سكانية ضخمة، وقاعدة اقتصادية متنوعة. ويعكس ذلك الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذا التجمع قومياً ودولياً[1].

ونحن إذ نذكر ذلك لم ننسَ تشكيل جبهة الصمود والتصدي كرد فعل على خسارة مصر في عهد السادات والذي عقد في طرابلس في ليبيا بين سوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك ميثاق العمل الوطني بين العراق وسوريا في بغداد من العام ١٩٧٨م وأهم شيء فيه سجل الاتحاد في مسعى توحيد حزب البعث الحاكم في القطرين الشقيقين، ولم يدم التقارب أكثر من سنة، ففي العام ١٩٧٩م انتهى كل شيء[2].

---

(١) سلامة. الجامعة والتكتلات العربية، ص٧٩٦.

(٢) لتفاصيل هذه التجارب ينظر: الغيلالي، مصطفى؛ وآخرون. ملف التجمعات الإقليمية والتكامل الاقتصادي العربي. في مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٢، شباط، ١٩٩٠م، ص ٤١ . ص ٨٩. وكذلك سلامة. الجامعة والتكتلات العربية، ص ٧٩٨-٨٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونحن إذ نذكر هذه التجارب كنموذج في التجارب التي كنا نتمنى أن تكون وحدة لتقارب قومي بين هذه الأقطار و صولاً إلى نوع من الاتحاد أو الوحدة والذي هو مدار اهتمامنا بحيث تكون الأقطار المشكلة لها وبموجبها ذات شخصية دولية واحدة، فقد قامت الخلافات وأعادت مجاري المياه إلى نوع من الاختلافات القطعية انعكست عن التلاحم القومي العربي ، ولا زالت آثارها قائمة لحد كتابة سطور هذا البحث(١).

هـ ـ وعلى المستوى الدولي سأكتفي بذكر تجربتين الأولى تعني بالنظام الاتحادي الألماني والثانية بالتجزئة الإقليمية للاتحاد الأوروبي، وذلك لكي أؤكد أن الاتجاه الدولي على مستوى الدولة الواحدة التي كانت مقسمة إلى عدة أقاليم لغرض إقامة كيان دولي واحد، على المستوى القاري للتكامل في جميع الوجوه ليكون لنا حافز فكري وسياسي واقتصادي إلى ما نصبوا إليه على النحو الآتي:

أولاً ـ يتألف النظام البرلماني الألماني الاتحادي من مجلسين يسمى الأول النواب ويسمى الثاني الولايات (البند ستيراد) بموجب الدستور الألماني لعام ١٩٤٩م. وفي العام ١٩٩٠م وبعد انتهاء الحرب الباردة وتحول الأنظمة الاشتراكية في أوروبا، تم توحيد ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية تحت اسم جمهورية ألمانية الاتحادية.(٢).

---

(١) سلامة. الجامعة والتكتلات العربية،ص ٨٠٤.

(٢) للتفاصيل حول التجربة الألمانية الاتحادية، ينظر: الغزالي، إسماعيل. القانون الدستوري والنظم السياسية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت،١٩٨٢م، ص ٣٩٧. وكذلك الشكري، علي يوسف. الأنظمة السياسية المقارنة. دار النهضة للنشر والتوزيع. القاهرة،٢٠٠٣م، ص ٣٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الاتحاد الأوروبي: وهو اتحاد بين عدة دول يبلغ عددهم حالياً (٢٥) دولة تأسس بموجب معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩١م، وبدأ العمل بموجبها في ١/ ١/ ١٩٩٣م، وأنه محصلة مسار طويل في بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو قائم على ثلاثة مرتكزات هي:

أ ـ المتحدات الأوروبية المشتركة.

ب ـ التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية.

ج ـ السياسية الخارجية والأمن المشترك.

وهو يمتد إلى نشوء السوق الأوروبية للفحم والفولاذ بموجب معاهدة ذلك / ١٨/ ٤/ ١٩٩٥م مروراً إلى خطة شومان لإقامة سوق مشتركة للفحم والفولاذ، وانتهاءً إلى معاهدة روما في العام / ٢٥/ ٣/ ١٩٥٧م لإقامة اتحاد مركزي واقتصادي تدريجي في أفق سوق مشتركة) وفي العام ١٩٩٢م كرست معاهدة ماستريخت ولادة الاتحاد الأوروبي في إطار دستور واحد هو المتحد الأوروبي. وفي العام ١٩٩١م انتهت المهلة المحددة للاتحاد النقدي والاقتصادي بإرساء عملة واحدة هو (اليورو) وإرساء اتحاد سياسي .

وفي معاهدة نيس ٢٦/ ٢/ ٢٠٠١م فقد أدخلت تعديلات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أفق موسعة لتشمل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ومن أهم مؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية والحالية[1]:

أ ـ البرلمان الأوروبي.

---

(١) هناك مصادر عدة حول التجربة الأوروبية في التوحد: ينظر على سبيل المثال: خليل أحمد. ملحق موسوعة السياسية التي أسسها عبد الوهاب الكيالي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٤م، ص ٢١-٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب ـ مجلس الوزراء.

ج ـ المجلس الأوروبي.

د ـ محكمة العدل.

هـ ـ محكمة الحسابات.

و ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

ز ـ لجنة المناطق.

ح ـ البنك المركزي الأوروبي.

طـ ـ البنك الأوروبي للاستثمار.

ي ـ وحدة النقد (اليورو).

وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد لم يلغِ الوحدات الدولية التي تنتمي إليه فإن جميعها قد احتفظت بالشخصية الدولية لها. وقد وجدت أنني بحاجة إلى التطرق إليه على الرغم من أنه ليس من كينونة البحث واهتمامه ونحن يشكل لنا كباحثين عرب حوافز كونه ما عدا مكون امتداده الجغرافي، ولكن يحمل ثقافات ولغات وتقاليد متنوعة عدة، بيد أن الإرادة في التوحد والتكامل تجاوزت تلك الاختلافات والتنوعات، بالإضافة أن واقعها الجغرافية قد شهدت حروب كثيرة لعل أهمها الحديثة هي الحرب العالمية الأولى والثانية، بالإضافة إلى بعض الحروب المحلية ضمن الدولة الواحدة، ويعني ذلك أن إرادة الوحدة والتضامن والتلاقي والنية الحسنة في سبيل بناء أوروبا جديدة غير أوروبا الحروب والتناقضات السياسية والإيديولوجية كانت هي السائدة بحسن نية لدى معظم الأطراف إن لم يكن جميع هذه الأطراف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولغاية كتابة سطور هذا البحث لا زال هذا الانطباع هو المهيمن على اتجاهات الجميع، ولا يعني ذلك أن المستقبل مضمون لهم وربما يحمل تغييرات أخرى، وهذا هو شأن المصالح وفق مقولة لا يوجد سياسة ثابتة وإنما مصالح ثابتة.

ونحن إذ أكملنا هذا المطلب ولا ندّعي الإحاطة الشاملة به كونه موضوع واسع بتاريخه وإشكالياته وتجلياته، ولكن وجدنا من المفيد أن نذكره على النحو الذي تم بيانه، وأننا سنختار في المطلبين القادمين تجربة الولايات المتحدة في الاتحاد وتجربة سويسرا كذلك على الر غم من اختلاف أسس تلك التجربتين. ولكننا سنبينها كونها تحمل مداخل مشابهة بحدود معينة وليست مطلقة بالتجربة الاتحادية في العراق والإمارات، لكي نبني عليها تقديرات متناضرة من جهة، وكون هاتين التجربتين قد كتب عنها الشيء الكثير، وتم استقرارها بعوامل وثوابت عدة، وأن الأجيال المتعاقبة التي عاشت في كلاهما كانت أحد الأسباب الإنسانية في الثبات والاستمرارية بالإضافة إلى ذلك حتى نتجنب الإطالة وسنأخذ من دلالاتها الفكرية والسياسية والقانونية والتربوية أكثر منه من دلالاتها العملية.

من جهة ثانية سنقدمها على النحو الآتي:

المطلب الثاني: التجربة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية:

لعل من المفيد قبل الخوض في هذه التجربة القيمة والقديمة والعريقة نود أن نبين ملاحظات أولية تنطبق عليها وعلى موضوع المطلب الثاني وهي التجربة الاتحادية لسويسرا أجد أن أسجل أهم هذه الملاحظات على النحو الآتي:

١ ـ إن هاتين التجربتين قد نالتا من الاهتمام في الدراسات السياسية والقانونية الشيء الكثير أصبحتا جزاءً مهماً في الدراسات السياسية والقانونية المقارنة مع مثيلاتها في التجارب الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ ـ بما أن دراستنا هي دراسة سياسية وقانونية مترابطة جدلياً، فإن الأفكار السياسية التي تم معالجتها سلفاً في المبادئ والقواعد السياسية والدستورية، سواء التي عالجتها في الدول البسيطة (الموحدة) للوهلة الأولى أن الدول المركبة وفيها الدول الاتحادية التي أعطينا لها أمثلة بكل ما يتعلق بها من ناحية بنيتها السياسية والدستورية، فإن ذلك ينطبق عليها، حيث أن المبادئ والقواعد هي ذاتها، بيد أن الاختلاف الأساسي فيها في كيفية توزيع سلطات والصلاحيات والاختصاصات، وهذا الذي سنبينه في دهاليز هذين المطلبين.

٣ ـ إن الأمر الذي يضاف إلى اهتمامنا هنا بالإضافة إلى ما تم بيانه في القوانين أعلاه هو تلك الديناميكية في الأفراد والنجاح فيها وأهمها العوامل والعناصر الداخلية، والتي ستساعدنا للجوء إليها في دراسة التجربتين العربيتين موضوع البحث لنبني عليها حكمنا الفكري أولاً ومن ثم ما نستدل منه لتجربتنا في العراق والإمارات للغرض نفسه لا سيما نحن نسعى إلى تطوير تجربة الإمارات نحو عمقها العربي أو لتجربة العراق لبناء آليات العلاقة العربية قد قيدها الدستور، والتكوينات الفكرية للقيادات الحاكمة فيها.

٤ ـ سنعتمد على الإيجاز والتحديد فيما يخص بحثنا، وسوف نتجنب الاتساع ولذلك سيكون ما سنبينه هنا هو نوع من الانتقائية الموجبة مما سوف ينعكس على فروع كل مطلب.

وبناء عليه وجدت من المناسب أن أوزع المطلب إلى الفروع الآتية وسيكون مادة كل فرع منه مناسبة لطبيعة المادة المدونة فيه، وهذا سيكون فرعاً فيه نوع من الإيجاز والفرع الآخر فيه نوعاً من الاتساع.

الفرع الأول: الانطباع الوطني (الداخلي) عن نشأة المؤسسات الأمريكية وتأثيراته الخارجية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمتع ولا يزال يتمتع الدستور الأمريكي لسنة ١٧٨٧م باحترام ملحوظ على الرغم من تجاوز قرنين ونيف من السنوات وهو بهذا يمكن عدّه أقدم دستور مكتوب في العصر الحديث، زيادة على ذلك فإنه أمن الانتقال مع بعض تحويرات جزئية (تعديلات دستورية) من مجموعة تضم ثلاثة عشر مستعمرة بريطانية قديمة ذات اقتصاد زراعي تضم ثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان إلى دولة قوامها من ٢٥٠ مليون نسمة، وفي مطلق الأحوال يعلن المواطنون في الولايات المتحدة الأمريكية عن رضاهم بدستورهم، وأنهم يؤكدون أن هذا الدستور تم بشكل باهر في التوفيق بين الرقابة البرلمانية والاستقرار الحكومي، وبين قوة السلطة التنفيذية وخضوعها به للإرادة الشعبية ممثلة في الكونغرس[١].

وفي الواقع المتفق عليه لدى المختصين بالدراسات السياسية والدستورية بشكل خاص قد وجدوا أن الكثيرين حذو دستور الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان بالنسبة لأمريكا الجنوبية بمثابة القبس لتكوين أنظمتها السياسية والدستورية. وفي أوروبا استوحى دستور سنة ١٧٩١م الفرنسي الشهير ودستور سنة ١٨٤٨م الفرنسي لذلك، وكذلك فعل الدستور الألماني لسنة ١٩١٧م المسمى دستور (ويمار) عدى الاقتباس في دول العالم الثالث الأخرى[٢].

وهناك ملاحظات إيجابية عن طبيعة البيئة الاجتماعية للدستور التي نشأ وتطور فيها هذا الدستور ونحن إذ نذكر ذلك ليس مدحاً أو إطراءً، وإنما كان واقعاً مادياً ملموساً، وحتى إن كان مدحنا أو إطراؤنا لذلك فإنه لم يجانب الحقيقة أو الابتعاد عنها وإن هذه الملاحظات تقتبس الأساسي منها وعلى النحو الآتي[٣]

---

(١) اقتبس بتصرف كبير من: هوريو. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (١/ ٢٧٠-٣٧٧).
(٢) هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (٣٧٧/١)؛ اقتباس بتصرف لا يتناقض مع المادية العلمية المطروحة فيه.
(٣) المصدر نفسه: (١/ ٣٧٧-٣٧٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ ـ إن الدافع موجه بوجه عام إلى الإعجاب بالدستور الأمريكي، هو بصورة خاصة النجاح المادي والازدهار الاقتصادي المنقطع النظير الذي تتميز به هذه الدولة الاتحادية، ولكن هذا النجاح مدين بوجه عام لعوامل عدّة تعتبر غريبة عن مؤسسات البلد السياسية، بمعنى أن ما يسمي الآباء الأوائل لمؤسسي هذا النظام السياسي والدستوري، فإذا قلنا سابقاً إن كان القبس للكثير من الدساتير، فإن الأفكار السياسية والقانونية والدستورية الأوروبية كانت هي كذلك القبس لتلك الأفكار التي بنيت عليها مبادئ وقواعد الدستور الأمريكي وفيها أفكار مونتسيكيو في الفصل بين السلطات وأفكار لوك في العقد الاجتماعي، والفيلسوف ميل أحد رواد الفكر الذي يؤمن بالحريات الفردية، وكذلك آدم سميث صاحب النظرية الاقتصادية الفردية الليبرالية اليد الأولى (دعه يعمل دعه يمر) وأن هذا الموضوع إذ نطرحه هو ميدان مبحث طويل يخرج عن نطاق البحث واهتمامه الخاص، ونحن إذ نذكره نعده بمثابة المصادر الفكرية والسياسية والقانونية التي استمد منها المشرعون الأمريكان بذلك(١).

٢ـ أن الولايات المتحدة تتمتع بثروات طبيعية ضخمة ومتعددة حتى يتجلى القول أن لها إمبراطوريتها الاستعمارية داخل حدودها الوطنية، وهي بدون شك تعدّ أحد الأسس الأكثر ضماناً للقوة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة.

---

(١) للتفاصيل على تلك الأفكار ، ينظر:

1-EncyLopedia Britannica. Vol.11 and 21 Londin,1963.

2-Hass Enant. B-Human Rites and hternationl action- the case of freedom of association Stand ford Unfiersty calctornia. 1978.

3-Encycliopedia New vol loang16 USA. 1974.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ـ إن ضخامة هذا البلد ونوعية سكانه التي تعد من المجموعات السكانية المتعلمة والكفوءة والحريصة في بناء بلدهم، يضاف إلى ذلك ظاهرة الإنتاج الممتاز الرخيص في أفضل الشروط، قد يظن عموماً أن الولايات المتحدة تحصل على قسم كبير من ثرواتها عن طريق تجارتها الخارجية (باستثمار موارد الطاقة) والواقع أن (٩٠٪) تقريباً من الإنتاج المصنوع داخل هذا البلد يستهلك داخل الدولة الاتحادية، وهذا يدل على القوة الاكتفائية الذاتية في الاقتصاد الأمريكي.

الفرع الثاني: بداية المؤسسات الدستورية الأمريكية وتطورها:

من الصعوبة ابتداءً الاتفاق على بداية محددة واتفاق جامع مانع للكيفية التي استقر بها المهاجرون بداية والأوروبيون بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أنهم بفعل تأثير الأفكار السياسية والقانونية للبيئة التي هاجروا منها، نستطيع أن نحدد أنهم جاؤوا إلى البلاد الجديدة، وهم يحملون انطباعاً بأنه خلق الناس سواسية، أحراراً مستقلين بعضهم عن بعض يتجمعون في عقد بينهم ليحموا ذواتهم، والحكومة بينهم تقوم على عقد بين الأفراد، تقوم حين يرتضيها المحكومون، ولهم لذلك أن يأتوا بغيرها إن هي لم تحقق الغرض الذي من أجله ائتلف الناس: إشاعة الأمن والعدالة وصيانة الحدود[1]. ونتيجة لسياسة الضرائب التي فرضتها الحكومة البريطانية على المستعمرات نتيجة لأزمتها المالية حينئذ اتفق الجميع على مقاومة بريطانية سنة ١٧٦٣م، وتنادوا بعض الأحرار البريطانيون ضد فرض الضرائب في العام ١٧٦٥م أرسلوا للملك يقولون أن برلمانه لا يملك أن يفرض عليهم ضريبة تجمع له من لا يمثلهم، ولا ضريبة دون تمثيل، وانتشرت في العام نفسه جماعات هنا وهناك تدعو للثورة

(١) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية: (٣٧٦/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتبروا أن الشعب هو مصدر السلطات يعطيه لمن يراهم أهلاً للقيام على شؤونه[1]، واندفع الناس للقتال وكانت رغبتهم التحرير من الاستعمار البريطاني[2].

وفي العام ١٧٧٥م قامت مؤتمرات صغيرة في كل مستعمرة بريطانية وشكلت مجالس فيها ضد المجالس الموالية لبريطانية واستمرت في هذا التشاور لغاية عام ١٧٧٦م ودعي إلى مؤتمر عام في فلادلفية يحث الشعب على إقامة حكوماته، ولم تمضِ فترة شهرين حتى شكلت كل مستعمرة حكومة لها من نوع آخر ضد حكومة الاحتلال البريطاني. وظهر دور جورج واشنطن ومساعدة فرنسا واسبانيا فكانت بريطانية تخوض حربين واحدة ضد المستعمرات الثائرة لحريتها والأخرى ضد فرنسا واسبانيا منتقمين منها[3].

وقد تمخض عن هذه التطورات تهيئة النفوس لتطور سياسي ودستوري لاحقاً هيأها في كتاباته واشنطن بينما كان يقود معركة الاستقلال عن بريطانية، وقد عقد في حينها المؤتمر العام وأوعزت ولاية فرجينيا لنوابها في المؤتمر أن يدعو الآخرين للاستقلال عن بريطانية وتوالت تداعيات مماثلة من غيرها من المستعمرات، وبالذات المستعمرات (١٣) الثلاثة عشر في شمال أمريكا حتى كان ذلك اليوم المميز في العصر الحديث في الثاني من تموز ١٧٧٦م حيث أعلن تصريح الاستقلال الشهير الذي أعده قائد من قادته توماس جيفرسون، بأسلوب بليغ من

---

(١) ينظر: هاملتن ومادسون وجابي. الدولة الاتحادية ودستورها. ترجمة: جمال محمد أحمد منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت، ١٩٥٩م، ص ١١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٧؛ ونحن بدورنا لا ننسى أنهم جاؤوا مستعمرين وأنهم طالبوا بالحرية من الاستعمار البريطاني في حين أنهم كانوا وراء إبادة السكان في أمريكا الشمالية وقصتهم مع الهنود الحمر كتب عنها الكثير في وحشيتهم ضدهم وإبادتهم الكبيرة لهم.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناحية القانونية والسياسية والدينية والأخلاقية وقد كان أسلوب صياغة فقراته تقليداً تم تعميقه لدول العالم في كيفية بناء دساتيرها لاحقاً[1]

الفرع الثالث: مراحل البناء السياسي والدستوري للولايات المتحدة:

نعرضه على النحو الآتي:

١ ـ كانت المستعمرات (١٣) الثلاثة عشر الشمالية هي التي أصبحت عماد الدستور الأمريكي الجديد، حيث امتدت حرب الاستقلال (٦) ست سنوات ضد بريطانيا لتوحيد الولايات الجنوبية والشمالية التي كانت عنصر هذا الاستقلال وانتهت بانتصار الأمريكيين الكامل في العام ١٧٨١م، ولهذا سميت المرحلة الأولى وهي مرحلة عهد الاستقلال الممتدة من العام ١٧٧٦م ولغاية ١٧٨١م.

وكان لهذه المرحلة نتائجها حيث ارتسمت الملامح الأولى للأمة الأمريكية ومؤسساتها السياسية المقبلة عبر الملامح الآتية[2]:

أ ـ كان المستوطنون الأمريكان الجدد ميالين نحو الاستقلال والتحرر وحبهم للأراضي الجديدة بجميع طوائفهم وأصولهم أغرتهم المساحات الشاسعة للولايات المتحدة الأمريكية الوسطى والاقتصاد المنفتح إلى قيام مجتمع للطبقية من المجتمع الأوروبي الذين هاجروا منه وما يزال هذا الشعور يطبع المجتمع الأمريكي إلى حد ما.

ب ـ فقد تصوروا الديمقراطية كمثال يجب تحقيقه، وكضرورة تكتيكية اضطرهم صراعهم مع الملكية الانكليزية على طاعتها.

---

(١) ينظر: هاملتن. الدولة الاتحادية ودستورها، ص ١٩.

(٢) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (١/٣٨٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ـ حملهم تنظيم المستعمرات على مؤالفة القانون المكتوب خلافاً للتقاليد الانكليزية غير المكتوبة والعرفية، فقد زودوا المستوطنين بتشريعات مكتوبة تحدد نظامهم الشخصي واحتفظوا بعادة تدوين قواعد حياتهم السياسية.

٢ ـ مرحلة الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي): الفترة قد امتدت تقريباً من العام ١٧٨١م إلى ١٧٨٧م حيث عقدت الدويلات المستقلة حلفاً عسكرياً لمتابعة الحرب ضد بريطانية في العام ١٧٨١م عقدت مؤتمراً لتحويل الحلف إلى نظام تعاهدي، وبعد المصادقة عليه أعلن قيام النظام الجديد.

وكان أقصى ما يمكن الحصول عليه في ١٤ تشرين الثاني ١٧٧٧م معاهدة تعاهدية (كونفدرالية) أقرتها بعد ذلك معاهدة عام ١٧٨٣م تقيم بين الدول ذات صفة دولية، وقد كان فائدة هذا العقد هي التالي[1]:

أ – تطرح المعاهدة مبدأ السيادة والمساواة بين الدول.

ب – تؤلف هذه المعاهدة (جامعة صداقة) تتعاون بموجبها الدول (١٣) الثلاثة عشر في حالة الغزو ولكن الجيش المشترك شكلي: فهو لا يتألف إلا من الجيوش المحلية، أما الصناعة الحربية فتبقى خاصة بكل دولة.

ج – أما الجهاز التعاهدي (الكونفدرالي) فهو الكونغرس أي جمعية دبلوماسيين تتمثل فيها كل دولة ببعثة مؤلفة من عضوين إلى سبعة أعضاء ولها صوت واحد مهما كان عددها.

د – انتقال المواطنين من دولة إلى أخرى، ولكن لكل دولة أن تنظمه كما تشاء.

---

(١) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (٣٨٢/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ ـ يعتبر التمثيل الدبلوماسي من خصائص التحالف لأن لكل دولة الحق في أن ترسل وأن تتلقى السفراء بإذن من الكونغرس.

و – المالية التعاهدية (الكونغرس) بسيطة جداً تقتصر مواردها على مساحات تدفعها الدول على أساس قيمة الأراضي التي تتألف منها كل دولة.

وكان هذا الوضع يدل دلالة واضحة على ضعف هذا الميثاق أو التعاهد وأهم أوجه الضعف فيه أنه لا ينص على جهاز تنفيذي، وأن الموارد المالية المخصصة للكونغرس غير كافية، والواقع أن هذا الكونغرس خلال السنوات العشرة الذي دام فيها، وعن طريق المفاوضات المباشرة والمستمرة لغرض الحصول على مكاسب أدت في النهاية إلى تحقيق الاتحاد.

٣ ـ المرحلة الثالثة:

مرحلة الاتحاد والنظام الدستوري لعام ١٧٨٧م[1] نتناوله على الوجه الآتي:

أ ـ كان مؤتمر فيلادلفيا الذي عقد في ١٤ مايس ١٧٨٧م الذي اشترك فيه من القادة الذين ثاروا ضد الاستعمار البريطاني ووافقوا على المشروع الدستوري. وانعقد المؤتمر واشترك فيه أقطاب الاتحاد كجورج واشنطون الذي ترأسه، ومادسون الذي كان له الفضل في وضع الدستور وغيرهم.

وبعد مناقشات طويلة وافق المؤتمر على اتحاد الدول في شكل دولة متحدة اتحاداً مركزياً وتمت الموافقة على مشروع دستور الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ تشرين الأول ١٧٨٧م، وقد تمت موافقة الأعضاء على مشروع الدستور بعد عناء كبير،

---

(١) ينظر: شلاح، محمود رجا. النظام الاتحادي في الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية والعراق. دراسة سياسية وقانونية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى جامعة لاهاي في هولندا، ٢٠١٠م، ص ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأصبح الدستور نافذ المفعول منذ الأول من كانون الثاني ١٧٨٩م وتم انتخاب جورج واشنطون أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لهذا الدستور[١].

ودستور الولايات المتحدة النافذ لحد الآن هو الدستور الذي طرأت عليه تعديلات منذ صدوره حتى اليوم بلفت (٢٦) ستة وعشرين تعديلاً شملت مواضيع عدة نذكر منها ميادين الحقوق الشخصية والملكية الفردية وحقوق الولايات المشكلة للاتحاد، وكذلك تعديلات تخص تجارة السلاح والخمور وتنظيم السلطات العامة وأساليب توطيد الاتجاهات الديمقراطية، وقد بدأت هذه التعديلات منذ العام ١٨٨٩م حتى العام ١٩٥١م، بإقرار أن ولاية رئيس الدولة لمدة دورتين فقط وكل دورة (٤) سنوات[٢].

ب – المبادئ الأساسية للنظام الاتحادي وخصائصه: نستطيع أن نبينها على الوجه الآتي:

أولاً : سموا وعلوا الدستور الاتحادي، والقوانين الصادرة من الكونغرس على دساتير الولايات وقوانينها.

ثانياً: مبدأ الفصل بين السلطات وبالذات بين السلطة التشريعية (الكونغرس) والسلطة التنفيذية رئاسة الاتحاد والسلطة القضائية هي الضابطة الدستورية والقانونية لأعمال السلطتين المذكورتين. فهناك فصل تام بين السلطتين بمعنى أن السلطة التنفيذية تتركز في رئيس الجمهورية (يعاونه الوزراء كمجرد (سكرتيرين أو مستشارين).

---

(١) ينظر: شلاح. النظام الاتحادي في الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ص ٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا تملك هذه السلطة حق حل البرلمان،ولا حق اقتراح مشروعات القوانين وعرضها عليها وليس للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ومن جانب آخر ليس للبرلمان حق عزل رئيس الجمهورية أو الوزراء،كما يوجد توازن ومساواة بينهما بمعنى إلا يستطيع إحداهما السيطرة على الثانية[1].

ثالثاً: ومن مبادئ أو خصائص النظام هناك كما قررها الدستور وجود سلطة تنفيذية تتركز في رئيس الجمهورية، وترجع قوة رئيس الجمهورية إلى طريقة اختياره عن طريق انتخاب الشعب له، ثم إلى الاختصاصات العديدة التي يتمتع بها. فرئيس الولايات المتحدة يستمد سلطاته من الشعب لا من البرلمان بما يحقق استقلاله وتدعيم قوته إزاء هذا الأخير، ويجعله على قدم المساواة معه ما دام أن كليهما يرجعان إلى ذات المصدر ألا وهو الشعب[2].

رابعاً : مبدأ الرقابة على دستورية القوانين: منذ العام ١٨٠٣م وضعت المحكمة العليا للولايات المتحدة أي الجهاز القضائي الأعلى منذ ولاية فترة رئيسها جون مارشال الذي كان رئيس للمحكمة لمدة (٣٤) أربعة وثلاثين عاماً ويلقبه البعض بالمؤسس الثاني للدستور. ومنذ وقته قام العرف والقاعدة القانونية على الآتي[3]:

١ ـ التثبيت من وجود تناقض بين القانون العادي والقانون الدستوري.

٢ ـ إجراء الاختبار.

---

(١) ينظر: إسماعيل، حسن سيد أحمد. النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا. دار النهضة العربية. القاهرة المذكرة، ١٩٧٧م، ص ٩-١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(٣) ينظر: خليل. النظم السياسية والقانون الدستوري، ص ٤٧٩-٤٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ـ تفضيل الدستور وبالتالي رفض القانون العادي، وأن يتصرف القاضي بغير ذلك فإنه يكون قد انتهك حرمة الدستور.

وبهذا الاستهلال البسيط جداً والمتعذر دحضه قانوناً. نشأت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية على التسلسلية للقواعد القانونية، ونشأ ما يسمى بالرقابة القضائية على القوانين غير الدستورية[1].

الفرع الرابع: المحصلة العامة وآثار النظام الاتحادي للولايات المتحدة:

بما أن الموضوع ذو طبيعة تاريخية وقانونية وفكرية وسياسية حقلها المعرفي واسع جداً، والذي يهمنا في هذه التجربة هي صلة الوصل والمقارنة بين التجربتين العربيتين في العراق والإمارات، وهذا يستوجب منا كما نعتقد بتواضع أن نأخذ الشيء الصالح للمقارنة، ونركن غيره إلى بحوث لاحقة، ولذلك اقتضت منهجية هذا التوجه أن أعرض الفرق في النقاط التالية:

١ ـ استطاع النظام الاتحادي لهذه الدولة أن يجمع شتات المهاجرين في بداية الأمر من دويلات مستقلة إلى نظام تعاهدي (كونفيدرالي) ثم إلى نظام اتحادي مركزي مثلما أسلفنا سابقاً، بمعنى أنه مرّ هذا النظام من مرحلة الحرب ضد الاستعمار البريطاني ، إلى مرحلة الوقوف المشترك للدويلات الشمالية والجنوبية وتم خوض حرب أهلية في سبيل الوصول إلى التوحيد الذي تم بيانه، بمعنى التدرج التاريخي وكان العامل الداخلي نحو نزعة الاستقلال والتوحد هو السائد ما عدا ما أدته فرنسا وإسبانيا في ذلك مثلما تم بيانه سلفاً، ولم يكن حاسماً نوعاً ما.

---

(١) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (٣٨٧/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – على الرغم من أن المستوطنين من أصول متنوعة إلا أنه توجد لغة واحدة هي اللغة الإنكليزية كلغة رسمية.

٣ ـ يفرض الدستور الاتحادي النظام الجمهوري على الولايات[١]، ويستطيع الحكام الاتحاديون إرغام الحكام المحليين على تنفيذ المبادئ التي نظمها الدستور، ومثال ذلك استطاع الرئيس جون كيندي أن يتدخل في ٢٤ أيلول عام ١٩٦٢م لغرض تسجيل طالب أسود في جامعة أكسفورد في ولاية المسيسبي استناداً إلى التعديل الرابع عشر والذي جاء به: (جميع الأشخاص الذين يولدون في الولايات المتحدة أو يصبحون من مواطنيها ويخضعون لسلطانها، هم مواطنون للولايات المتحدة وللولاية التي يعيشون فيها، ولا يحل لولاية أن تضع قانوناً من شأنه أن ينتقص من المزايا والحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحدة، ولا يحل لأي ولاية أن تحرم شخصاً الحياة أو الحرية أو الممتلكات بدون تطبيق القانون تطبيقاً كاملاً ولا يحق لها أن تحرم أحداً خاضعاً لسلطانها من المساواة في الحماية أمام القوانين)[٢].

٤ – للدستور الاتحادي علوية على القوانين المحلية،حيث أن القوانين الصادرة بموجب الدستور والمبادئ والقواعد الدستورية تعد القوانين العليا للبلاد على الرغم من تعارضها مع دساتير بعض الولايات[٣].

---

(١) تنظر: في المادة (٤) الفقرة (٤) من الدستور الأمريكي.

(٢) ذكره شلاح. النظام الاتحادي في الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ص ١٠٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ – أناط الدستور الاتحادي كل ما يتعلق بالمجال الخارجي للسلطة الاتحادية وهي بذلك تكون السلطة الوحيدة التي لها كيان قانوني في المجال الدولي ولها حق إعلان الحرب وعقد السلم وحق التمثيل الدبلوماسي وليس للولايات اختصاص في هذا المجال[1].

٦ – ضمن الدستور الاتحادي في المادة (١) الفقرة (١٠) حق السلطة الاتحادية التدخل في شؤون الولايات وضمان كيانها وكفالة شكل الحكم الجمهوري وأبقى للسلطة الاتحادية التدخل في شؤون الولايات عند اضطراب الأمن عند طلب السلطات التشريعية أو التنفيذية فيها.

٧ – جاء في المادة الرابعة الفقرة الثانية أنه يحق لمواطني كل ولاية أن يتمتعوا بجميع المزايا والحصانات التي يتمتع بها المواطنون في الولايات الأخرى.

ونحن إذ نذكر محصلة دراستنا بهذا الخصوص لا يعني أننا تم إحاطتنا بجميع هذه المبادئ والقواعد، وإنما تم اختيارنا لها كنموذج للمقارنة بينها وبين دستوري العراق والإمارات الاتحاديين.

المطلب الثالث: النظام الدستوري للاتحاد السويسري:

بعد أن أكملنا الحديث على نحو لا يخلو من الإيجاز في النظام الرئاسي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية واخترنا بعض ملامح ومن مبادئه وقواعده الاتحادية بما يخدم المقارنة مع النظامين الاتحاديين في العراق والإمارات الذي هو أساس دراستنا وسوف نتناول هذا المطلب بالسياق المنهجي الذي تناولنا فيه النظام السياسي والدستوري للولايات المتحدة لنصل إلى المقارنة ذاتها من المقارنة وهذا يتطلب أن نوزع هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول: طبيعة الأسس العامة لنظام حكومة الجمعية:

---

(٤) ينظر: الدستور الأمريكي، صلاحية رئيس الجمهورية (السلطة التنفيذية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد النظام السويسري مثالاً للأنظمة التي اعتنقت وطبقت هذا النظام الذي يقوم على أساس عدم المساواة والتوازن بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية إذ تحتل الهيئة الأولى المنتخبة مركز الصدارة بالنسبة للهيئة الثانية بحيث يكون لها الكلمة العليا في شؤون السلطة وأن هذا النظام عرفته الأوروغواي في أمريكا اللاتينية سابقاً[1].

إن خصائص نظام حكومة الجمعية النيابية هي الآتي[2]:

١ ـ تبعية الهيئة التنفيذية للهيئة التشريعية، حيث أن الهيئة النيابية هي الهيئة التي تعبر عن إرادة الأمة في كافة المجالات، لذلك يحق لها مباشرة جميع شؤون السلطة من تشريعية وتنفيذية على السواء. وبموجب ذلك تخضع الهيئة التنفيذية للهيئة النيابية، فهي مجرد أداة تنفيذية للهيئة الثانية تنفذ سياستها التي ترسمها لها وتخضع لأوامرها وتوجيهاتها، بل يجوز للهيئة النيابية أن تعدل أن تلغي ما تصدره الهيئة التنفيذية من قرارات إذا ما خالفت السياسة التي قامت بوضعها.

٢ ـ لما كانت الهيئة التنفيذية تتبع الهيئة النيابية، فإن الهيئة الأولى لا تملك حق حل الهيئة الثانية،وذلك على الرغم من تحقيق مسؤولية الهيئة التنفيذية أمام البرلمان الذي يحق له عزلها.

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن الاتحاد (الفدرالية) السويسرية:

عدت سويسرا من قبل المتخصصين السياسيين والدستوريين منذ عدة عصور الأرض المفضلة للدولة الاتحادية (الفدرالية) وذلك[3]:

---

(١) ينظر: خليل. النظم السياسية والقانون الدستوري، ص ٤٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٨-٤٩٩.

(٣) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (٤٣٧/١-٤٣٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ - فهي تعتبر أولاً كملتقى طرق للأجناس والأديان واللغات.

٢ ـ ولكن الجغرافية حملت هذه الشعوب المختلفة من نواحي عدة على العيش جنباً إلى جنب في وديان الألب التي تأويها.

٣ - وعلى كلٍّ فإن الحدود اللغوية والعرقية والدينية لا تتوقف مع الحدود الجغرافية، وكان من أثر ذلك الإيجابي أنه أتاح إقامة علاقات اتحادية (فيدرالية) بدلاً من تنظيم يضم عدة دول صغرى مستقلة تاماً الواحدة عن الأخرى، ورغم ذلك فإن مجموع هذه الظروف المواتية لم يودي إلى اختبار النظام الاتحادي إلا سنة ١٨٤٨م مروراً بمرحلة الأحلاف فمرحلة الاتحاد وعلى النحو الآتي[1]:

أ ـ مرحلة الأحلاف:

منذ القرون الوسطى لوحظ وجود أحلاف معقودة بين طوائف سرعان ما سميت بالمناطق، وقد اتحدت هذه الطوائف منذ نشأتها ضمن الإمبراطورية الجرمانية (الإمبراطورية الرومانية) ولكن تحررت هذه المناطق من الإمبراطورية، وعقدت فيما بينها أحلافاً بقصد تثبيت تكتلها داخل هذه الإمبراطورية، وأساس الاتحاد السويسري يعود إلى الحلف الذي عقد في العام ١٢٩١م والذي جدد في بوندن أحد أقاليم سويسرا في العام ١٣١٥م.

ب - مرحلة اللامركزية التعاهدية (الكونفيدرالية):

منذ أواخر القرون الوسطى وحتى الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩م تراجع نظام الأحلاف أمام هذا النظام التعاهدي تحت قيادة مجلس (الدايت) ويعني البرلمان الذي كانت قراراته تتخذ بالإجماع، وهو نظام هزيل سرعان ما انهار في بلدان أخرى،

---

(١) ينظر: خليل. النظم السياسية والقانون الدستوري، ص٥٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن في سويسرا نجح بسبب وجود مصالح اجتماعية ودينية تقرب بين الطوائف الموزعة داخل المناطق المختلفة.

ج - مرحلة الأزمات: ١٧٩٨ – ١٨٤٨م:

بدأت باجتياح ما يسمى في فرنسا حكومة المديرين وهي الحكومة المسيطرة في فرنسا لا سيما في إدارة الشؤون الخارجية لسويسرا، وفرضت عليها نظاماً وحدوياً جوهرياً واحداً لا يتجزأ شبيهاً بنظام الجمهورية الفرنسية وقتئذ، وكان هذا النظام بالنسبة إلى السويسريين نظاماً مخالفاً للطبيعة ومفروضاً من الخارج ولا يمكن له أن يعيش، وقد فهم نابليون ذلك، ووضع الاتحاد السويسري منذ العام ١٨٠٣م تحت حماية فرنسا وقد زال هذا القانون مع سقوط نابليون، وزال النظام المركزي المقرر نسبياً. وفي سنة ١٨١٥م عادت سويسرا إلى الاتحاد التعاهدي مع الإلحاح على استقلال المقاطعات مع فرض قرار الإجماع في قرارات الدايت(البرلمان)[1].

د ـ مرحلة ما بين ١٨١٥ - ١٨٤٦م:

كانت في هذه المرحلة هناك نزعتان تتجابهان في سويسرا المركزية أو استقلال المقاطعات أدى إلى صراع بين الترغيب السلمي دائماً إلى صراع دام حتى سنة ١٨٤٦م حيث اندلعت في سويسرا الحرب الأهلية. وقامت المقاطعات المعادية لتماسك الروحية بأخذ المبادرة والتحالف فيما بينها وشكلت نظام الاستقلال وانهزم فيما بعد زاد من انتصار دعاة اللامركزية (الكونفدرالية) إلى فتح الطريق أمام نظام أكثر عصرية، مما كان في سويسرا وتكريس ذلك في دستور ١٢ أيلول عام ١٨٤٨م[2].

---

(١) ينظر: هوريو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: (٤٣٨/١-٤٣٩).

(٢) المصدر نفسه: (٤٣٨/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- مرحلة ما بعد ١٨٤٨م:

استقر في العام ١٨٤٨م النظام الدستوري الاتحادي (الفدرالي) وأصبح ساري المفعول في خطوطه الكبرى، بعد إدخال بحدود خمسين تعديلاً، وأدخلت تعديلات جديدة في الاستفتاء التشريعي بتاريخ ٢٩ أيار ١٨٧٤م، ثم جاءت مرحلة حق إقدام المبادرة الدستورية سنة ١٨٩١م وطور أكثر في الشؤون الخارجية في أسلوب الاستفتاء. وفيما يخص المعاهدات الدولية سنة ١٩٢٠م، ليكون مدخلاً على أخذ رأي المواطنين في الشؤون الخارجية، وهذا نوع من الأداء الديمقراطي فلَّ نظيره[١].

الفرع الثالث: طبيعة النظام الحالي للاتحاد السويسري ونوعية مؤسساته الديمقراطية:

نستطيع أن نستطلع هذا الفرع وفقاً للتقسيم الآتي:

١ ـ مساهمة نظام المقاطعات في الحياة الاتحادية: من الواضح لنا في قراءة هذه الناحية في هذا النظام الاتحادي، أن المقاطعات تشارك في هذا التنظيم عن طريق (مجلس الأقاليم) والذي يعني المجلس الاتحادي، وتتمثل فيه الأقاليم بنائبين لكل منها، وبنائب لنصف المقاطعة معهما كأن يحدد سكانها، ونظام المقاطعات أو الأقاليم يمتاز بالآتي[٢]:

أ ـ للإقليم شخصية دولية محددة، بمعنى أنها تقبل بعض الاتفاقيات الدولية، وبالأخص عقد معاهدات الحدود.

ب ـ كذلك أنها أيضاً تتمتع بالاستقلال الدستوري الذاتي، فكل مقاطعة لها دستورها القانون الاتحادي إلا على بعض قواعده، فالدستور يجب أن يكون ديمقراطياً،

---

(١) المصدر نفسه : (١/ ٤٣٩).

(٢) ينظر: المجذوب، محمد. القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان. منشورات دار الحلبي، ط٤. بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب أن يصدّق عليه من قبل سكان المقاطعة، ويجب أن ينص على إمكانية تعديله بناءً على طلب أغلبية السكان.

ج ـ يدل الاتحاد الحالي للصلاحيات على الاتجاه نحو المركزية السياسية، فالدولة الاتحادية السويسرية لا تحتفظ لنفسها فقط كما هو العادة في النظم الاتحادية بالمواصلات والخدمات البريدية بأنواعها، بل هي فضلاً عن ذلك فرضت سيطرتها على التشريع المدني والتجاري والجزائي، كما أنها تنظم التشريع الاقتصادي والتشريع الاجتماعي والعمالي.

وهذه السيطرة في هذا النطاق الواسع لا تترك للمقاطعات إلا التنظيم القضائي ومهمة التطوير في إطار المبادئ المقررة من جانب الأجهزة الاتحادية (الفدرالية).

٢ ـ تعدُّ سويسرا ونظامها السياسي والدستوري خليطاً بين نظام الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة وعلى النحو الآتي[١]:

أ ـ استمرار بعض المقاطعات السويسرية بممارسة الديمقراطية المباشرة ومنها مقاطعات انترولد ومقاطعة كلاريس ومقاطعة بنزل حيث تجتمع الجمعيات الشعبية مرة في كل عام وفي يوم الأحد من شهر آذار أو نيسان، وتصوّت على القوانين وتصدّق على الموازنة المالية التعديلات الدستورية. ويكون دور هذه المقاطعات وهدف التصويت والتصديق على المؤتمرات الواردة إليها على صعيد الإقليم.

---

(١) ينظر: متولي، عبد الحميد. في القانون الدستوري والأنظمة السياسية. منشأة المعارف، ط٣. الإسكندرية، ١٩٦٤م، ص٢٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب ـ الاعتماد العام ما عدا ما ورد في سابقاً على الصعيد المحلي والاتحادي، وهذا جاء بقصد دستوري وسياسي هو المحافظة على الاتجاهات المحافظة في البناء السياسي والدستوري.

٣ ـ توزيع السلطات في الاتحاد السويسري: وزعت السلطات وفقاً للدستور الذي أشرنا إليه سلفاً لعام ١٨٧٤م والتي أدخلت عليه تعديلات لتأكيد قواعده وقيادته لدولة اتحادية على النحو الآتي:

أ ـ السلطة التشريعية: تعد هي صاحبة السيادة العليا في الاتحاد السويسري، وتتكون من مجلسين هما[1]:

أولاً: المجلس الوطني: يتكون من نواب الشعب السويسري المنتخب انتخاباً مباشراً، ويمثل المجلس السويسري بأجمعه، وتنتخب المجالس لمدة أربع سنوات، ويكون لكل خمسة وثلاثون ألفا نائباً واحداً، والمقاطعات التي يكون عددها أقل من هذه النسبة بنائب واحد. ويمنع الدستور أعضاء مجلس المقاطعات وأعضاء المجلس الاتحادي أن يكونوا أعضاءً في المجلس الوطني.

ثانياً: مجلس المقاطعات: يمثل هذا المجلس المقاطعات على أساس ممثلين اثنين: لكل مقاطعة ينتخب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز لأعضاء المجلس الاتحادي أن يكونوا أعضاءً في مجلس المقاطعات. وقد حددت المادة (٨٥) من الدستور الاتحادي اختصاصات الجمعية الاتحادية. نذكر منها ما يتعلق بدراستنا المقارنة هي الآتي:

١ ـ سن القوانين حول طريقة انتساب السلطات الاتحادية.

---

(١) للتفاصيل: تنظر: المواد ٧٣ و ٧٦ و ٧٧ و ٨١ و ٨٥ و ٨٦/أ و ٩٥ و ٩٦ في الدستور الاتحادي العام، ١٨٧٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ ـ إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات مع الدول الأجنبية والمصادقة عليها. والمصادقة هنا المهام التي تعقد بين المقاطعات بينها وبين المقاطعة الأخرى أو بينها وبين المعاهدات للدول الأجنبية.

٣ ـ تحديد إجراءات الأمن الخارجي وشروط الحفاظ على استقلال سويسرا وحيادها وإعلان حالة الحرب والسلم.

٤ – وضع الإجراءات الهادفة إلى تنفيذ الدستور الاتحادي وحماية دساتير المقاطعات والإيفاء بالتزامات الاتحادية.

٥ – حق استخدام الجيش الاتحادي في الأقاليم، ولنا عودة فيها بالدستور العراقي والإماراتي.

٦ ـ تصدر القرارات الاتحادية بالأغلبية المطلقة في كلا المجلسين، ولا تصدر القوانين الاتحادية إلا بموافقة المجلسين معاً.

٤ ـ تأثر المشرع الدستوري السويسري بالتشريع الأمريكي والحرب الأهلية: من المعروف أن الشعب السويسري مسالم والمشروع الدستوري فيه قد تأثر بالثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني والدستور الاتحادي الأمريكي، وقد شهدت أثناء ذلك سويسرا في عام ١٨٤٧م حرباً أهلية بين المقاطعات الكاثوليكية والبروتستانتية وهي الأغنى والأكثر ميلاً للوحدة وتمسكاً بالسيادة خوفاً من سيطرة البروتستانت على المقاطعات الكاثوليكية، وانتهت الحرب بهزيمة المقاطعات الكاثوليكية وتم وضع دستور في العام ١٨٧٤م[1].

---

(١) ينظر: شلاح، محمود رجا. النظام الاتحادي في الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية والعراق. دراسة مقارنة سياسية وقانونية. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة إلى جامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اختار النظام الاتحادي لأسباب عدة من بينها[1]:

أ ـ الحاجة إلى توثيق عرى الاتحاد بين المقاطعات بسبب الخطر الخارجي.

ب ـ تحويل سويسرا إلى دولة صناعية وظهور الجمعيات والاتحادات المهنية والنقابات للتقدم الحاصل سياسياً واقتصادياً.

ج ـ انتشار الأفكار التحريرية واطلاع الشعب السويسري على قضايا حقوق الإنسان والحريات في العالم.

د ـ الحاجة إلى امتلاك جيش اتحادي للدفاع عن الوطن السويسري بسبب الصراع القائم بين الدول الأوروبية وقتئذٍ.

نستطيع أن نخلص من التجربتين المذكورتين بما ينسجم مع أهداف البحث الآتي:

١ ـ على الصعيد السياسي والدستوري للولايات المتحدة الأمريكية أن نستفيد منه الآتي:

أ ـ إن التنظيم الاتحادي جاء بعد وابل من الحروب الاستقلالية ضد بريطانية ومرّ بمراحل أهمها المرحلة التعاهدية (الكونفيدرالية) ثم انتهى إلى المرحلة القائمة حالياً المرحلة الاتحادية (الفيدرالية).

ب ـ قرر الدستور والقائمون عليه بدقة تامة سلسلة من الضوابط والمعادلات غايتها الحد ما أمكن من قدرة أي سلطة على العمل بشكل منفرد مع فصل تام لمبدأ الفصل بين السلطات عن طريق ما يسمى بالمنع، أي: مراقبة سلطة لسلطة أخرى مثلما بيّنا ذلك في المبادئ والقواعد التي أرساها مونتسكيو.

لاهاي في هولندا . كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠م، ص ٧٤-٧٧.

(١) ينظر: خليل، الدكتور محمد: النظم السياسية والقانون الدستوري: (١/ ٤٣٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ـ إن السلطة الاتحادية ومهام الدولة المركزية تطورت صلاحياتها واختصاصاتها على سبيل الحصر وأهمها المعايير القانونية الاتحادية والضرائب، وإجراءات البوليس وصيغة التدخل في شؤون الولايات بما ينسجم مع الروح الاتحادية التي أيدتها الغالبية المطلقة إن لم يكن الجميع.

د – إن ما شدد في نجاح واطراد هذه التجربة هو ما تملكه داخل حدودها كل المواد الأولية تقريباً الذي يحتاجها بلد معاصر. وإن المواطنين الأمريكيين الموزعين على أراضٍ شاسعة تستطيع تنظيم اقتصادها على أساس اتساع أراضيها.

هـ ـ إن الولايات المتحدة بلد في حالة توسع مستمر في الإنتاج والإنتاجية ، وهناك شبه إجماع فيما يتعلق بالشروط الاقتصادية والقانونية للإنتاج.

و ـ تخلو الولايات المتحدة بالرغم من وجود أقلية كاثوليكية ذات مكانة من المشاكل المذهبية نظراً لكون أكثريتها بروتستانتية، كما تعد مرتاحة من تنظيم مقاومة ضد كنيسة تعمل على فرض سيطرتها على الحياة السياسية.

ز ـ ينتج عن ذلك أن الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي لا يختصمان بصورة جذرية أيديولوجياً.

ح ـ هناك ظاهرة واضحة في تفسير وشرح حسن سير العمل في المؤسسات الأمريكية إلى الروح التعاونية بين المواطنين من الولايات المتحدة، وأفضل مديح يعطى في أمريكا لشخص يراد تزكيته يقال أنه رجل تعاوني، وهذا يتطلب من الفرد مهارة خاصة لكي يندمج مع المجتمع الذي يراد أن يكون أحد أعضائه وأن يعمل ضمن قدرته على حسن سير العمل في هذا المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ط ـ وهذا ما يفسر نجاح النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، وأحياناً يفسر فشله في البلدان التي تحاول تقليده[1].

٢ - نستفيد النظام السياسي والدستوري للنظام الاتحادي السويسري، الآتي:

أ ـ إن النظام السويسري ظل خاصاً بظروف وطنه، وهذا لا يلغي الاستفادة من هذه التجربة من قبل البلدان ا لتي تتداخل فيها اللغات المتعددة و الاثنيات الدينية والقومية.

ب ـ إن هذا النظام الاتحادي ومنذ العام ١٨٤٨م قد نجح تماماً وقد أعطى بصورة خاصة نتائج ممتازة، نتيجة لروح الاعتدال والتسامح بين الجميع والهدوء والعقلانية التي يتسم بها عموم المجتمع السويسري، على الرغم من التعددية الحزبية التي من نشأتها نظام الحكم أكثر صعوبة، وأنه وصف أنه بلد ذا مسؤولية محدودة إن أمكن قول ذلك، فهو يتمتع أو تمتع بنظام تقليدي في الحياة يسهل كثيراً ويبسط قضايا السياسة الخارجية ومشاكل الدفاع الوطني.

وفي كتاب عنوانه (سويسرا ديمقراطية كشاهد) كتب المفكر الفرنسي ـ أندريه سيفغرد يقول: (في الديمقراطية السويسرية يختلط العمل الإداري بالعمل السياسي أو بكلمة أخرى (تتحول السياسة إلى إدارة خالصة) ويعرف المجلس الفيدرالي بأنه (مجلس الإدارة للشركة المساهمة السويسرية).

---

(١) اقتبس بتصرف من إسماعيل، الدكتور محسن سيد أحمد. النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في انكلترا. دار النهضة العربية. بيروت، ١٩٧٨م، ص ١٣-٧٣؛ وكذلك هاملتون ومادسون وجابي. الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها، ص ٢٠٩-٣٨٧؛ وكذلك the octopus oxford Atlas L oxford university press / London / 1981 / PP 50-53؛ وكذلك هوريو. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص ٤٣٠-٣٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا مما يجعل النظام الاتحادي السويسري غير قابل للانتقال إلى بلد آخر كبير ما لم تتغير الآليات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي اختص بها هذا المجتمع المميز عالمياً وطبيعة بنائه السياسي والدستوري[1].

الفصل الثاني

أثر البيئة السياسية والاجتماعية والقومية والثقافية في قيام النظم الاتحادية

المبحث الأول: مفهوم الثقافة السياسية ودورها الاجتماعي:

المبحث الثاني: ملامح من البيئة الثقافية السياسية والاجتماعية في العراق والإمارات:

---

(١) أقتبس بتصرف: خليل. النظم السياسية والقانون الدستوري، ص ٤٩٨-٥٠٣؛ وكذلك هوريو. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص ٤٤٨-٤٤٩؛ وكذلك شلاح. النظام الاتحادي في الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ص٨٥-٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن علم الاجتماع السياسي يعرض دراسة الروابط القائمة بين الظاهرة السياسية وبين الظاهرة الاجتماعية، ومن ثم فإن (بؤرة اختصاص علم الاجتماع السياسي كائنة في مجال تداخل العلاقات والتأثيرات المتبادلة فيما بين جهاز الحكم وبين المجتمع. وعلى وجه الإجمال إن علم الاجتماع السياسي هو دراسة السياسة في وسطها الاجتماعي، أي كيف ومتى وأين تؤثر العوامل المجتمعية على الظاهرة السياسية؟)[1].

وعلى حد قول المفكر الفرنسي سيمور مارتن لبس يتمركز ما بين النظام السياسي (جهاز الحكم) وبين البنى الاجتماعية وبين المؤسسات السياسية. إذ أن المؤسسات السياسية ذاتها هي في الواقع بنى اجتماعية وتؤثر في البنى الاجتماعية غير السياسية[2].

---

(١) الأسود، الدكتور صادق. علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده. جامعة بغداد. بغداد، ١٩٩٠م، ص ٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ذلك يرى غاستوف لوبون الفرنسي مفردات علم الاجتماع السياسي على النحو الآتي[1]:

١ ـ تكوين المؤسسات السياسية وعملها.

٢ ـ تماثل الهيئات السياسية في الأشكال المختلفة للحضارة.

٣ ـ الرأي العام.

٤ ـ الطرق التي تستخدمها المجتمعات للتعبير عن حاجاتها وتجاربها وتقلباتها.

٥ ـ العلاقات بين البنى المادية والبنى الذهنية.

٦ ـ التعاون الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية التي تنشأ بمقتضاه.

٧ ـ أشكال العمل السياسي.

بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى قد جلبت الانتباه حول النظرية التي تعبر علم السياسة أهمية متميزة في تعليم الثقافة العامة. فإنه تأسيساً على ذلك فإن علم السياسة سيبدو أساساً بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى الاهتمام بالأحداث الوطنية والقومية والدولية المعاصرة. كما سيبدو أكثر قدرة على تفهم نظام سياسي معين، وخط سلوك معين، ومجمل النشاطات التي تطلع بها. بالإضافة فإن الأوساط الأكثر تهذيباً في الجماعة الإنسانية ستملك خطاً مؤهلاً لاشتراك بشكل فعال في المنافسات السياسية، وفي التمييز بين الدعاية والحقيقة، وفي استخلاص المعيار اللازم لتقييم نشاط الحكومة[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢) الطحان، الدكتور عبد الرضا؛ والدكتور صادق الأسود. المدخل إلى علم السياسة. جامعة بغداد. بغداد، ١٩٨٦م، ص٣٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ما تم بيانه نعتقد أن المدخل الأساسي لهذا الفصل نستطيع أن نبينه بأنه هناك مجموعة من القيم المشتركة قوامها الإرث الحضاري والثقافي والأخلاقي والروحي لبناء هكذا خيارات، وهي بحد ذاتها تشمل باعتقادها الجانب الأساسي في النظام السياسي أو شكل الدولة سواءً أكانت بسيطة أم مركبة، وتندرج على هيئة قواعد دستورية أو قانونية تنبع منها مفاهيم حقوق الإنسان، وحكم القانون ومبدأي المشروعية والشرعية، على رغم التباين في صيغة تطبيقها دون المساس بجوهرها بحيث تبنى أعمدة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بصورة تؤدي مع هذه المظاهر قيم أساسية للمجتمع وبصورة تستطيع أن يستخلص منها أن يعكس الوضع السياسي والدستوري التاريخ الوطني والتقاليد والقيم من أجل الاستقرار السياسي، وهنا يأتي الفيصل المهم في هذا الفصل، وهو دور الثقافة المتراكمة والمستمرة، لأن أدبيات الثقافة تقول (أن العقائد والقيم شبه دائمة تقريباً) [1].

وفي ضوء هذه الاعتبارات سيتناول الباحث دراسة الموضوع، وكما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الثقافة السياسية ودورها الاجتماعي:

وجدنا أن مفهوم الثقافة السياسية ودورها الاجتماعي مفهوماً نظرياً مع ما يتضمنه من وقائع مادية أو تطبيقية لمحتواها. وكمدخل سنبين ما يخص الأنظمة الاتحادية، وبالذات موضوع بحثنا الأساسي و سنقدمه على النحو الآتي:

المطلب الأول: توطئة في مفهوم الثقافة وصلاتها الحضارية والسياسية:

لعل من بداهة الأمور أن مفهوم الثقافة في معبره العام الشامل يقتضي الوقف عند مختلف حقول المعرفة، حيث تخضع كل حقل إلى العلاقة التي تربط الثقافة بذلك الحقل المعرفي،

---

(١) Meliha Altltnusk/ Trutyes security culture and policy trends twards Iraq/ Pres??? /vo/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي قد يتعذر الإلمام والإحاطة بالتفريعات المختلفة. وسنعالج هذا المطلب على النحو الآتي:

١ ـ سنختار بعض التعريفات أو المفاهيم التي لا تخرج عن دائرة علم الاجتماع السياسي أو النظرية الاجتماعية، ومنها تعريف إدوارد إبتلور (EBTYLOR) الذي يقول بشأنها في (أنها مجموعة من المعارف المتداخلة والمعتقدات والفن والأخلاق وبعض الآفاق والقيم الإنسانية، وهو بهذا يشير إلى أنها (هو ذلك الكل المرتب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في ا لمجتمع)[١].

إن هذا التعريف له بعدان: كل بعد يتسم بنوع من العمومية والزئبقية، ففي البعد الأول يحدد خصائص الثقافة في مجال التعبير عن شمولية الحياة الاجتماعية للإنسان في حين يتجه الثاني في كون الثقافة تتحقق بالاكتساب، وهي ذات بعد اجتماعي، وثيق الصلة بموضوعنا المبحوث عنه أو فيه.

أما كلوكهورن (C.Kllikhorn) فيراها محضرة في وسائل الحياة المختلفة التي توصّل إليها الإنسان عبر التاريخ والمتضمنة العقلي والغير عقلي التي توجد في وقت معين، والتي تكون وسائل إرشاد سلوك الأفراد في المجتمع[٢].

ويبدو لنا أن هذا الاتجاه في التعريف أن يقسم في مفهوم الثقافة السياسية ووظائفها، وأنها لها بعدان هي الأخرى:

---

(١) كوشي، دوني. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: قاسم مقداد. منشورات اتحاد الكتاب العربي. دمشق، ٢٠٠٢م، ص٢٠.

(٢) كوشي. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول منها: عقلي فيما توصل إليه الإنسان من إنجازات حضارية أو صناعية، في حين يتمثل الغير عقلي فيما تلقنه من علوم نقلية وطقوس ميثولوجية (أسطورية) دخلت هي الأخرى في الأسطورة وأضحت جزءاً هاماً من مكوناته الثقافية، وكلاهما موجودان في قطب الدائرة السياسية والاجتماعية في موضوع بحثنا هذا، وأنها ببعداها تتضمن تحديد الأداء الوظيفي الموجَّه والمرشد في سلوك الفرد ومن ثم العلاقات الاجتماعية السائدة.

وما دامت هناك تعاريف أخرى للثقافة لم تذهب بعيداً عن تلك التي تم ذكرها، فهي بالنتيجة يمكن القول في أنها تمثل مخزون ما يملكه المجتمع من معارف وما يتشربه من مشاعر وأحاسيس وما يقوم من أفعال وسلوك تتنوع الثقافة وتتعدد لكل مجتمع من المجتمعات[1].

٢ ـ في مفهوم الثقافة السياسية: مثلما تم بيان العلاقة بين الثقافة والسياسة في مقدمة الفصل، ووجدنا من خلال المعايير التي ذكرت وفي جزء منها أن مصطلح الثقافة قد يتداخل مع مصطلح السياسية مثلاً، فالثقافة السياسية تمثل حقلاً معرفياً، وهو في حد ذاته يمثل أحد العناصر الدالة على حقيقة ترابط الظواهر السياسية، وتحديداً هنا تتلاءم الظواهر الثقافية مع الظواهر السياسية[2].

ونحن إذ نذكر ذلك أمامنا تجربة جديرة بالاهتمام على سبيل المثال هو التجربة اليابانية في هذا المجال، إذ تؤكد الاتجاهات الجارية هناك على هذا التلازم لخلق وجود التجانس الثقافي غير العادي الذي دخلت به اليابان القرن التاسع عشر، ولكنه يرجع

---

(١) عبد الرحمن، عبد الله محمد. علم الاجتماع السياسي، النشأة والاتجاهات الحديثة والمعارف. دار النهضة العربية. بيروت، ٢٠٠١م، ص٤٣٥.

(٢) ينظر : كوشي. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر إلى المركزية السياسية الكاملة في العصر الحديث والجهود الحكومية اليابانية الواضحة والواعية لتحقيق المواطنة المتسعة الموحدة[1].

والباحث إذ يذكر ذلك ـ ولو أنه يعد خروجاً عن المعنى الذي نستخلصه هنا بيد أنه يشكل تأكيداً للمبادئ التي نسعى إلى لبيانها.

وإذ يبين ذلك، فإنه ما جرى في اليابان ومحيط بحثنا السياسي والثقافي نجد هناك اتجاهاً راسخاً الذي اعتنى بمفهوم الثقافة السياسية ليكون القصد من وراء ذلك إدراك البعد الثقافي السياسي[2].

وفي ضوء ذلك برزت مجموعة من الجهود لتحديد مفاهيم أو تعاريف غايتها تأسيس مفهوم متقارب للثقافة السياسية باعتباره مصطلحاً حديثاً جاء نتيجة التفاعلات الثقافية والتدخلات السياسية في مجتمعنا الدولي المعاصر. فقد أورد المفكر الفرنسي (فيليب برو) بأنها: (مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع لتعريف كل منها بهويتها[3].

ويبيّن ذلك محصلة مهمة بالنسبة لنا، بأن الأفراد في تعاملهم مع السلطة الحاكمة، حيث تسمح ثقافتهم المحددة بتجديد الأطر وتحديد القيم التي يتعامل في ضوئها الأفراد مع السلطة فيكون بذلك الفرد عارفاً بحقيقة حجمه في خضم تلك

---

(١) ينظر: رايشاور، أدوين. اليابانيون. ترجمة: ليلى الجبالي. سلسلة عالم المعرفة، العدد/١٣٦. الكويت، ١٩٧٧م، ص ٢٨١.

(٢) ينظر: كوشي. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص١١١.

(٣) ينظر: بانفيلد، إدوارد. السلوك الحضاري والثقافة. ترجمة: سمير نصار. دار النشر الزرقاء. عمان، ١٩٩٥م، ص٢١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة. ومن خلال ذلك حفز بعض المختصين من أن ينظر للثقافة السياسية على أنها: (مجموعة المعارف والرؤى والقيم والمعتقدات والاتجاهات والمشاعر السائدة لدى أفراد مجتمع معين أو مجموعة معينة في شؤون الحكم والسياسة[1].

وتكاد التعريفات جميعاً تتفق مع ما ذهب إليه المعجم الحديث للتحليل السياسي حيث يعرف الثقافة السياسة بأنها (النموذج الشامل للاتجاهات والقيم والمواقف والعقائد الذين يتبناها الأفراد الذين هم أعضاء مجتمع سياسي)[2].

وفي ضوء ذلك ينبعث في الوسط الاجتماعي أنماط حياة مختلفة، وإن هذه الأنماط تأخذ صوراً مختلفة من الثقافات السياسية المتنافسة وتتضح في الواقع في أنماط من التوجه نحو القضايا السياسية والعمل السياسي بما يشكل مجموعة السلوكيات والتوجهات نحو السلطة، أي ما تفعله أو ما يتوجب أن تفعله[3].

٣ ـ صلة البعد الثقافي مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية معاً: يمكن أن نعالج هذا المطلب وفق الفقرات الآتية: حيث أنها تحمل مستويات ثلاثة على النحو الآتي[4]:

أ ـ مستوى الرهانات: وينحصر في عدد من المؤشرات المرتبطة بالطابع الرمزي للأوضاع الاجتماعية السياسية، وتساهم كل الأطراف فيما يتصل من معانٍ ومعارف ودلالات

---

(١) وهبان، أحمد. التخلف السياسي والتنمية السياسية. الدار الجامعية، ط٣. القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٤٥.

(٢) روبيرت، جورج؛ وأليستر إدوارد. المعجم الحديث في التحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم. الدار العربية للموسوعات. بيروت، ١٩٩٩م، ص٣٢٥-٣٢٦.

(٣) ينظر: تومسون، مايكل؛ وآخرون. نظرية الثقافة. ترجمة: علي السيد الصاوي. سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٣ . مجلس الثقافة والفنون والآداب. الكويت، ١٩٩٧م ، ص١٠٧.

(٤) برو، فيليب. علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٩٨م، ص٥٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تتحدد الأهداف المقصودة. ولـذلك نلاحـظ أن الأفـراد البعيـدين عـن المـنهج الديمقراطي لا يرتقون إلى فهم الجدل والنقاش القائمين أثناء الحملات الانتخابية على سبيل المثال لا الحصر.

ب ـ مستوى القواعد: ويتضمن القوانين التنظيمية والقواعـد الأخلاقيـة والمعتقـدات، ويتحدد من خلالها ما هو شرعي وما هو غير شرعي.

ج ـ مستوى توزيع موارد السلطة: ويقصد بذلك مدى التكافؤ بـين الأفـراد مـن حيـث الوصول إلى الموارد المختلفة للسلطة كالأحوال ووسائل الاتصال والإعلام وسبله.

وفي ضوء هذه المستويات الثلاثة يتبين الوضع الاجتماعي والسياسي في مظهرين أساسيين هما:

أولاً: التنافس والصراع حول تطبيق قواعد وآليات الفعل والمشاركة السياسـية خاصـة مع وجود متناقضات أيديولوجية (عقائدية) يصعب في كنفها الاجتماع والتوافق.

ثانياً: مدى المجازفة والمبادرة في إطار علاقـات التفاعـل التـي لا يمكـن تحققهـا بـدون الفعالية المشتركة للفاعلين السياسيين جميعاً.

المطلب الثاني: عناصر الثقافة السياسية:

فضلنا هنا أن يكون هذا العنوان مطلباً مستقلاً بحد ذاته: لأنه يتعلق على وجه التحديـد في وظيفة تلك الثقافة السياسية، لأنـه الجـزء المتعلـق بالحيـاة السياسـية في علاقاتهـا بالحـاكم والمحكوم وتحديد أهم عناصرها ممثلاً في القـيم والمعـايير والمواقـف والاتجاهـات ليكـون لنـا مدخلاً إلى المبحث الثاني من هذا الفصل، وسوف نحدد بيانه على الوجه الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ ـ عناصر الثقافة السياسية: نستطيع الإلمام بها على النحو الذي بيناه قبيل هذا على النحو التالي:

أ ـ القيم: وهي تلك التصورات الإدراكية المميزة للفرد أو الشخصية أو لجماعتها وبواسطتها يتم اختيار البدائل، حيث أن هذه القيم تمثل إطاراً مرجعياً للضبط الاجتماعي في المجتمع، وتحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم، كما أنها تحدد التأثير الملائم للمواقف المشتركة لأفراد المجتمع، ثم إن القيم الموجودة لدى الإنسان هي نتائج للثقافة والنظم المجتمعية بمختلف تفاعلاتها مع شخصية الفرد. أما الأبعاد التي يمكن تحديدها للقيم فهي على النحو الآتي[١]:

أولاً: إنها مفهوم يحتوي على عنصر معرفي.

ثانياً: بحكم أنها مرغوب فيها فهي تحتوي على عنصر انفعالي، بمعنى خلق التحفز للعمل والمساهمة، وليس المعنى السلبي من مقولة الانفعالي.

ثالثاً: إنها تؤثر في الانتقاء أو الاختيار بين البدائل السياسية والقانونية المتوطنة في المجتمع فهي تحتوي على عنصر النزوح، بمعنى تبني فكرة من الأفكار السائدة.

ب ـ المعايير: وهي عبارة عن قواعد للسلوك العادي وعناصر أساسية لتحديد الأدوار الاجتماعية من حيث كونها تضع التوقعات والمجال الذي يمارس في دوره (على المستوى الفردي أو الجماعي) وهي تعكس قيم المجتمع الأساسية[٢].

---

(١) ينظر: خاطر، أحمد مصطفى. تنمية المجتمعات المحلية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ٢٠٢.

(٢) خاطر. تنمية المجتمعات المحلية، ص١٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ـ المواقف: وهي اتجاهات الأشخاص أو الشخص نحو المؤسسات أو الأشياء أو تقييم ذلك الشخص لها، إنها نمط من الحياة الإيجابية تستنبط من السلوك.

د ـ الاتجاهات: تشير الاتجاهات إلى تنظيم عدد من المعتقدات المتعلقة بموضوع معين، ولهذا تحدد عدد كبير جداً مقارنة بالقيم التي يقل عددها[1].

٢ ـ محددات الثقافة السياسية: يمكن تحديدها على النحو الآتي:

أ ـ الحرية والإكراه: بما أن الثقافة السياسية كما بينا سابقاً تؤكد على قيم الحرية في جزء في أبعادها، فإن طاعة الفرد للسلطة الحاكمة تكون على أساس الاقتناع وليس الخوف، ويكون بذلك لدى الفرد إحساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الإيجابية، أو قد تؤكد على قيم الإكراه، وفي مثل هذه الحالة غالباً ما ينصاع الفرد للسلطة بدافع الخوف لا اقتناعاً، ومن هنا يفقد القدرة على الإحساس بالتأثير السياسي[2].

ب – الشك والثقة: يمثل عنصر الشك أو الثقة لدى السلطة الحاكمة عنصراً جوهرياً من عناصر الثقة السياسية، ويتوقف مدى ثقة الفرد أو مدى شكه في السلطة على طبيعة سلوك الحكومة إزاء الأفراد ومدى استجابتهم لمطالبهم. وكلما انخفضت الثقة بين الأفراد فإن ذلك يقلل من ثقتهم في حكومتهم، وتنتشر الثقة بين الأفراد والجماعات المختلفة من الخطوط الأولى للاتصال، حيث يفضل الفرد مسايرة

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٢) ينظر: الجوهري، عبد الهادي. دراسة في علم الاجتماع السياسي. دراسة زهرة الشرق. القاهرة، ١٩٨٤م ص١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخرين في مجال الحياة السياسية، فيترتب على ذلك تقبّل واسع للحوار والتفاوض والحلول الوسطى والمصالح العامة[1].

ج – المساواة والتدرج: إما أن تؤكد الثقافة السياسية على المساواة ومراعاة العدالة بين الأفراد، وإما أن يميز بينهم لتجعل المصادر في ذلك بدرجة المشاركة السياسية في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين الأفراد[2].

د – الولاء المحلي والولاء القومي: يتجه الفرد بموجب ذلك بولائه نحو الدولة ككل سواءً أكانت بسيطة أم اتحادية بما ينظمه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الشخصية (الخاصة) ويلي ذلك الاهتمام بالقضايا القومية التي تتجه نحو المبادئ والأهداف التي تتجاوز الإقليم إلى مختلف المشارب والقضايا القومية بما فيها من لغة وثقافة وعناصر الدين والعرق واللغة التي تتجاوز القضايا المحلية الإقليمية للوصول إلى تحقيق الآمال القومية[3].

٣ـ توقعات الأفراد بخصوص القرارات السياسية عملية صنع القرار: ويتحدد ذلك على النحو الآتي:

أ ـ توقعات الأفراد أو معتقداتهم التي تتعرض إلى مخرجات الحكومة في إطار اهتمامها بنشاط هذه الأخيرة من دلالات تبرزه لأهداف وغايات النظام السياسي التي تشكل في حقيقتها أعباء تقابلها مطالب شعبية، ونشاط الحكومة أو أجهزة السلطة عموماً تتضمن سلوك أعضاء المجتمع السياسي، واستخراج الموارد المادية منها، وهنا تؤكد أو تتأكد ضرورة الاعتقاد في شرعية الجهاز السلطوي في صنع القرارات السياسية، إذ

---

(١) ينظر: الجوهري. دراسة في علم الاجتماع السياسي، ص١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨. الجوهري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه كلما اتسع مدى الاعتقاد في شرعية السلطة وقراراتها زاد تقبل وامتثال أفراد المجتمع لها[1].

ب ـ وفيما يخص توقع الأفراد من عمليات صنع القرار، فإن ما يدركه الفرد ويعتقده بشأن صنع القرارات السياسية التي يتخذها الجهاز السياسي من حيث تقبل المشاركة وتحفيزها يجسد عنصراً هاماً من الثقافة السياسية ومحدداً حقيقياً لاتجاهها، فتكون سلبية حين يكون الأفراد بمعزل عن العملية السياسية أو بعيدين عنها. أما بسبب تجاهلهم لكيفية اتخاذ القرارات أو القرار وأساليب المشاركة في صنعه أثناء شعورهم بعدم الجدوى من المشاركة بحد ذاتها، وتكون إيجابية حين يتأكد لديهم جدوى المشاركة ويتمكنون من سبلها[2].

يرى الباحث بضوء ما تقدم إنَّ هناك شروطاً معقدة تواجه الأنظمة السياسية بعامة، ومنها النظم السياسية الاتحادية لكي تترقى إلى هذه الشروط الثقافية، والثقافية السياسية، ومستلزمات تأطير الخبرات السياسية والدستورية في مثل هذه النظم، وعلى الرغم من صعوبة مضامينها ودلالاتها وأبعادها، ولكن الأمر الذي لا يغرب عن بالنا أن ما تم بيانه في هذا المبحث، يمكن أن نبني عليها قاعدة ذات مبادئ وقواعد للعمل بشأنها؛ وهذا ما سوف نبينه في المبحث الثاني.

---

(١) ينظر: الجوهري. دراسة في علم الاجتماع السياسي، ، ص ٣٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ص ٣٨-٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: ملامح من البيئة الثقافية السياسية والاجتماعية في العراق والإمارات:

وجد الباحث في البداية كمدخل مناسب لما تم بيانه في هذا الفصل وبالذات في المبحث الأول، هو أنه قد بينت الفلسفة السياسية، وما يرتبط في دهاليزها الثقافة السياسية وناصرنا منذ أقدم العصور الفرق بين مفهومين، أطلق عليها الصينيون القدماء منذ خمسة وعشرين قرناً اسم حكومة القوانين، وحكومة البشر.

فالأولى هي مثَلُنا (القول للصينيين) الأعلى، لا نعرف إلاّ الاقتراب منها، وهذا فإن حكومة القوانين هي أساس الحكومة التي تكرس منفعة البشر المنذورين بالخير، في حين أن الأخيرة (حكومة البشر) تزعم خدمة الإنسان، لكنها تعتقل كل حرية، وكل" لا": الأمر الذي يجعلها مستعدة دوماً لطموح دنيء من أجل أن يستفيدوا من التعسف[1].

وفي وقت لاحق قال (توماس ألأكوني) في المعنى نفسه: أن المثل السياسية والقانونية تختلف تبعاً لوجهات نظر الناس فيها، وخاصة فيما يتعلق بمصير البشرية والخير المكاني والزماني الموجودة فيه، وإن نظام الحكم السياسي هو نمط الحياة التي يتوقع الإنسان أن يحياها في وجوده في المجتمع وعقد العزم أن يعيشها فيه[2].

---

(١) ينظر: دوجوفيل، برتران. السلطة والتاريخ الطبقي لنموها. ترجمة: محمد عرب صاحبا. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية. دمشق،١٩٩٩م، ص ٣٦.

(٢) جريفز، هربرت. أسس النظرية السياسية. ترجمة: عبد الكريم أحمد. دار الفكر العربي. القاهرة، ١٩٦١م، ص ٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المعنى المستفاد منه هو النظريات والأفكار والنظم ما هو إلا جواب فلسفي تلائم حاجة اجتماعية محددة في موقف تاريخي معين تنذر ببدء مرحلة من مراحل تطوره[1].

وهناك خطوات تكاد أن تكون جامعة مانعة إلى حدٍ ما، وإن هذه الخطوات تشكل شروطاً حاسمة لما تم بيانه وهي الآتي[2]:

١ ـ الاستقرار السياسي:

يشكل الاستقرار السياسي واحداً من أهم أهداف النظم السياسية بعامة والمعاصرة فيها بخاصة، على عكس التغيير، ويعني ذلك أن معدل التغيير النظامي يساوي صفراً، ويؤدي ذلك إلى أن الاستقرار السياسي ينفي إمكانية تغييرات في النظام السياسي، شريطة ألا يتغير بالتوازن الاجتماعي.

٢ ـ النشأة السياسية:

هي عملية استقرار الثقافة السياسية ومحصلتها النهائية ومجموعة الاتجاهات والمعارف والقيم والمشاعر نحو النظام السياسي وأدواره المختلفة، وهي تتضمن أيضاً معرفة بالقيم المؤثرة ومشاعر نحو المدخلات والمطالب الخاصة بالنسق السياسي والمخرجات التي يقدمها هذا النسق بعد ذلك، وهي من جانب آخر محاولة لتدريب الناس على ما يفعله النظام من عملية تطورية، وتعني اكتساب الثقة السياسية والثقافة السياسية والاستقرار خلال الحياة المختلفة.

---

(١) ينظر: الربيعي، الدكتور صلاح حسن. أفكار أولية في مفهوم السيادة. مكتب الغفران للخدمات الطباعية. بغداد، ٢٠٠٦ م، ص١٠.

(٢) ينظر: موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع. حمص، ٢٠٠٠م، ص ٧٣، ص٣٠٤، ص٣٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ـ الاهتمام بالتراث:

إيلاء أهمية للتراث باعتباره فكر وعلم وفن ونمط عيش وفنون وحضارة ما يمكن لجيل معين الاستفادة منه والاستعانة به على كل ما يواجه من مشكلات ونزاعات.

٤ ـ التطبيع الثقافي:

وهي محاولة إضفاء صيغة طبيعية على ظاهرة سياسية واجتماعية لعقد اتساق الوجدان الفردي والجماعي بقصد بلورة النضج في العقل ذو عمق روحي في القلب، وإرهاف في الشعور واستقرار في السلوك واستقامة في خياراته، وحذق في الأشياء علماً وعملاً.

ووفق ذلك إن التجربتين العراقية والإماراتية تختلفان بأبعاد واضحة من حيث التركيب التاريخي ومن خلال الثقافة السياسية وضواغطها ببعض الملامح والعوامل. وإن الأمر يتطلب قياساتها التاريخية حتى نفهم التعليل الحالي للظواهر والثقافة والسياسية، ومحتوياتها الفكرية والقانونية والحضارية لهما وهذا يتطلب توزيع البحث إلى المطلبين الآيتين:

المطلب الأول: ملامح من المرتكزات التاريخية للثقافة السياسية العراقية:

وجد الباحث وهو يجمع مصادر هذه الأطروحة وما له صلة في متطلبات هذا المطلب ما دوّنه (جوزيف بروادي) وما دوّنه (غسان سلامة) من معلومات وثيقة الصلة بموضوعه أو مادته، أتناولها على النحو الآتي:

١ ـ إن القائمين على صياغة الإيديولوجيات قد ذهبوا إلى نسج سياق لتاريخ قومي وطني خالٍ من الشوائب يستهدف فيه زرع الروح الوطنية في نفوس النشئ الجديد، وفي قوله: (دعونا ننظر إلى العراق، إنه دولة أسسها سياسياً ودستورياً البريطانيون في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعقاب الحرب العالمية الأولى بعد أن كانت ترزح تحت حكم الإمبراطورية العثمانية السابقة.

إلا أن الأراضي التي ضمنتها كانت مسرحاً للإمبراطوريات والحضارة الأكبر قدرة على الابتكار والتجديد من بين تلك التي سجلها التاريخ الإنساني، ولطالما شكل أمر وضع سياق خاص لقصة عراق مثالي عبر الزمن مشروعاً متواصلاً لنخب العراقيين والإيديولوجيين منهم. إنها ممارسة شملت تشكيلة من ذكريات معينة وأهملت أخرى.

ولقد عمد حكام العراق في القرن العشرين إلى تبرير السياسات القائمة على اعتبارات عسكرية، من خلال التأكيد على صور الأبطال الذين عرفهم ماضي البلاد. وأثناء ذلك استمر أنصار الفلسفة الإنسانية (التي تنصرف إلى التأكيد على قيمة الإنسان وقدرته على تحقيق الذات عن طريق العمل) في العراق ومؤيدوها إلهامهم وإيمانهم من أعمال المفكرين الكبار الذين عرفهم السياق المحلي من التاريخين القديم والوسيط، وتقف عملية هندسة الذاكرة على أهبة الاستعداد لتبدأ وظيفتها مجدداً. وعندما يحاول شعبه سرد السياقات التاريخية لماضيهم[1].

٢- يكوّن العراق المعاصر وريثاً طبيعياً لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد الرافدين، بحيث يمكن لأي عراقي معاصر أن يرى مراحل مهمة كان فيها العراق كياناً سياسياً متميزاً موحداً إلى جانب المراحل الأخرى حيث تم دمج هذا الكيان في إطار أوسع.

---

(١) ينظر: براودي، جوزيف. العراق الجديد. ترجمة: عبير عباس مطر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ٢٠٠٤م، ص٣٧- ص٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يهمنا من التاريخ هنا أن العراق يضم في آن معاً نوعين من العراقيين المعاصرين، نوعاً يريد أمنه ووحدته، وآخرين يريدون تمزيقه دويلات أو ضمه لما هو أكبر منه، على أي حال لم يكن في الثقافة السياسية قبل المعاصرة لا في منطقتنا ولا في خارجها هذا التقديس شبه الديني للحدود، لكنه للعراقيين حجة في أن الإنكليز بعد سيطرتهم على البلاد لم يتأرجحوا طويلاً في عملية تحديد عدد وهوية الكيانات السياسية التي سوف ينشئونها[1] ومنها العراق.

وبناءً على ما تقدم أرى من المناسب أن أوزع هذا المطلب إلى فرعين هما الثقافة السياسية والفكر السياسي والقانوني التي سادت العراق القديم وطبقتها في العصر الوسيط على النحو الآتي:

الفرع الأول: طبيعة الثقافة السياسية والأنظمة التي سادت في العراق القديم:

هناك محطات لهذا السفر التاريخي والحقبة الزمنية الطويلة أعرضه على النحو المكثف الآتي:

أ- أصول السلطة السياسية والاجتماعية:

يقول (هنري فرانكفورت): إن السلطة السياسية في العراق القديم تحت ضغط ظروف خاصة في إطار جماعة لم تكن تعرف قبل هذه الظروف الخاصة السلطة

(١) ينظر: غسان، الدكتور سلامة. المجتمع والدولة في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٩-ص٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية؛ حيث كان العراق القديم يعيش في ظل ما يعرف بالسلطة الاجتماعية التي لا يختص بها فرد معين باعتبارها اختصاصاً ينفرد به وإنما يختص بها كل المجتمع[1].

إن هذه السلطة السياسية كانت قد وجدت في ظل وحدة اجتماعية متميزة قائمة على أساس القرابة. ويبدو أن العلاقة العراقية التي قامت بموجبها هذه القبيلة كانت في الأصل ذات طبيعة طوطمية، ويرى أنصار هذه النظرية أن الخلية الاجتماعية الأولى قد تكونت رابطتها من أفراد تقوم على اعتقادهم أنهم ينتسبون إلى لاطوطم (Toteme) واحد، والطوطم هو حيوان أو نبات أو ظاهرة طبيعية تعتقد أو اعتقدت بها بعض الجماعات البدائية أن الإنسان قد انحدر منها، وأنه في الزمان الأزلي كان متحداً معها، ثم انفصل عنها وخلّفت له أعضاءً بشرية واستوى إنساناً من حيث بقي الأصل على طبيعته واعتبر جداً أسطورياً، وقد أطلق الهنود الحمر في شمال أمريكا على هذا الأصل (طوطم). ومنه أطلق علماء السلالات البشرية اسم الطوطمية (Totemisme) على هذا المذهب[2].

إن أساس هذه الصورة في التنظيم الاجتماعي ذا البعد الذي فيه نوع من السلطة السياسية أساسها دول المدن السائدة حينئذ التي شكلت البيئة السياسية والاجتماعية الأولى في العراق القديم، وكانت منتظمة ومنظمة سياسياً باتجاه تحمل بعض المظاهر الديمقراطية، فكان الحكم في تلك المدن بين مجلسين من الشيوخ والشباب، وكانت تدير

---

(١) ينظر: فرانكفورت، هنري. طبيعة السلطة في وادي الرافدين، في (ثوركلن جاكوربن) وآخرون. ما قبل الفلسفة. ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٨٠م، ص١٨٨.

(٢) ينظر: الترمانيني، الدكتور عبد السلام. الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية. المطبعة العصرية، ط٣. الكويت، (ب – ت)، ص ٣٠. ٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شؤون المدينة وتتخذ قراراتها باتفاق الآراء. وفي حالة الطوارئ توكل السلطة إلى بعض القادة العسكريين للقيام بها وتعود إلى المجلسين بعد انتهاء الحالة[1].

وهنا نذكر باعتزاز بالغ في حضارتنا القديمة ما وضعه العلامة كريم المشهور في الآثار والتنقيب وحل أسرار اللغات القديمة حين أشار إلى اجتماع المجلسين بأنه: (كانت الجمعية التأسيسية الأولى في تاريخ البشرية، وقد اجتمعت في سومر في الألف الثالث قبل الميلاد، وهي لا تختلف عن مثيلاتها في وقتنا الحاضر. لقد انعقدت هذه الجمعية بمجلسيها، وكان الوطن السومري قد تعرض للخطر، خطر الأعداء العيلاميين أجداد الفرس الحاليين، فكان يقرر أحد أمرين: أما الحرب والمحافظة على الاستقلال، وإما السلم ويعني الاستسلام، وقد صوّت مجلس الشيوخ مؤيداً للسلم، ولكن الملك لم يوافق على هذا القرار، فأحال الأمر إلى مجلس الشباب وجاء قرارهم مؤيداً للحرب والحرية[2].

ويرى الباحث في ثورة الشباب في كل من: تونس ومصر والعراق حالياً ، هو إنّ التاريخ يؤكد من جديد رفضه للاستسلام والخضوع لإرادة الأجنبي. الأمر الذي نستفيد منه في موضوع بحثنا في هذه الوقائع هو الآتي:

أولاً: هو أن النظام الاجتماعي والسياسي كان ذا قيادة جماعية متضامنة.

---

(١) Sabation Moscatie / The face of ancient / Butler Tomneritd London /1960/p20-21.

(٢) ينظر: كريم، سلمان. هنا بدأ التاريخ حول الأصالة في وادي الرافدين. ترجمة: ناجية المراني. الموسوعة الصغيرة. دار الجاحظ. بغداد، ١٩٨٠م، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أن أصل القيادة هو الطابع القياسي ووحدة القرابة، فكان مدخلاً أولاً في استنهاض العلاقات القبلية والعشائرية فيما بعد القائم على أساس الأصل والنسب.

ثالثاً: وجود المجلس التأسيسي : وكانت إدارته فيها طابع من الديمقراطية قياساً مع ما هو موجود حالياً، وإن في ذلك إلزام للحاكم نحو الأفراد أو المحكومين.

رابعاً: إن الوحدة الحضارية التي شاهدناها قد استطاعت أن تخلق نوعاً من الوعي بالتلاحم القومي (إن صحّ التعبير من الناحية العلمية قياساً إلى مفرداتنا العلمية الحاضرة) وأنهم كانوا واعين كل الوعي لأصلهم المشترك ولثقافتهم الاجتماعية والسياسية المشتركة. وإنهم الذين وحدوا وعبروا عن الوعي الذين يمتلكونه بصدد تضامنهم[1].

ب ـ تطور نمط السلطة السياسية: إن هذا التطور ترادف أو ترافق مع ما استخدمه العراقي القديم (تركيباً فكرياً أسطورياً قادراً على السيطرة على العنف الناتج عن التنافس البدائي الذي ظهر بتطور الأوضاع الاجتماعية في دويلات المدن السومرية الذي ابتدع التسلسل الرتبوي والتدريجي الذي نجم باختصار عن ديمومة النظام داخل تلك الجماعات[2] .

وإن تلك الأساطير نجد فيها الكثير مما هو أساسي في السلوك البشري والأهداف الاجتماعية التي تعكس الشعور الإنساني العميق بالحاجة إلى النظام والاعتقاد المصاحب له، بأن نظاماً كهذا يحتاج على المستوى الدنيوي إلى وجود سفرين أساسيين

---

(١) ينظر: الطعان، الدكتور عبد الرضا. الفكر السياسي في العراق القديم. دار الرشيد للنشر. بغداد، ١٩٨١م، ص ٢٦.

(٢) أتالي، جاك. آفاق المستقبل. ترجمة: محمد زكريا. دار العلم. بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متلاحمين هما السلطة والعدالة. فبدون الاعتراف عندهم بذلك لن يكون هناك مجتمع منظم[1]. وقد تزامن ذلك مع بداية مرحلة الحكم الملكي الذي أبقيت فيه مرحلة انتخاب المجلس للملك حيث كانت في البداية مثلما أوضحنا وظيفة مؤقتة تنتهي بانتهاء حالة الطوارئ، بل إنه بدأ بتوريث ابنه في الحكم فكانت بوادر ظهور الملكية الوراثية.

فكان من نتائج هذا التطور، نمو قوة وسلطة الحاكم أو الملك الدنيوي إلى جانب اضمحلال سلطة العبد فحل القصر محل المعبد في امتلاك الأراضي الواسعة والسيطرة على اقتصاد البلاد. كما بدأت الملكية الفردية للأراضي بالظهور والانتشار إلى جانب ضعف وتلاشي الملكية الجماعية[2].

وضمن السياق ذاته بعد ظهور الملكية الوراثية والإمبراطوريات القديمة وسيطرة القصر، ظهر على المسرح السياسي والاجتماعي بعد توحيد دويلات المدن في العراق إقامة إمبراطورية واسعة الأرجاء، وقد قامت تارة على أيدي السومريين وعلى يد الحاكم (لوكال زاكيزي)، ومن ثم على يد (سرجون الآكدي)، وأخرى في عهد البابليين وبخاصة في عهد حمورابي الذي تمكن من الوحدة السياسية والقانونية ضمن حدود أرضه، ثم تبعه الآشوريون في شمال العراق.

---

(١) جعفر، الدكتور محمد كمال. الإنسان والأديان. دار الشؤون الثقافة العامة، ط٢. بغداد، ١٩٨٧م، ص٢٦.

(٢) سليمان، عامر. القانون العراقي القديم. دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢. بغداد، ١٩٧٨م، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان نطاق الحكم الإقليمي وقتئذ عرضه للتقلص والامتداد نتيجة لكثرة الحروب ضد الأقوام الأخرى وبخاصة العيلاميين والكيشين وهم أقوام من آسيا[1] .

إن فترة قيام الإمبراطوريات القديمة من ١٨٩٤-١٥٩٥ (ق.م)، تمثل صفحة خالدة في تاريخ العراق القديم (وادي الرافدين)؛ فطيلة ثلاثة قرون كان جزؤها الجنوبي قد بلغ قمة التطوير الاقتصادي والسياسي، كان منها الشعور الوطني البابلي كان قد تنامى في الوقت نفسه التي كانت تنامى فيه الحضارة البابلية، التي كانت قد استطاعت أن تمتص كل المخلفات الحضارية التي كانت قائمة من قبل بابل.

ولعل خير دليل نسوقه هنا على هذا التغيير بين التوسع والتقلص هو ما قام به الملك (لوكال زاكيزي) حاكم مدينة أوما الذي اتخذ لنفسه لقب (ملك الوركاء) أي (ملك سومر). وبعد أن استولى على معظم بلاد سومر وأكد، لم يقف طموحه عند هذا الحد، وإنما تجاوزه ليمد بنفوذه لغاية الخليج العربي والبحر المتوسط. وقد استطاع أن يقوم بتوحيد البلاد وإقامة دولة القطر الموحد ومن ثم إنشاء الإمبراطورية[2].

إنَّ بابل التي كانت تمثل مدينة صغيرة في مدن الدويلات السابقة قليلة الأهمية في عهد الأموريين الأوائل، كانت قد أنتجت فيما بعد مركزاً تجارياً وثقافياً وسياسياً مهماً وقد استطاعت أن تجسد وحدة القطر وتضمن وجود السلطة المركزية[3].

وضمن هذا السياق من التطور السياسي في بناء أو شكل النظام السياسي وشيوع الفكر الأسطوري قد أثر على سلوك الحاكم، حيث كان العراقيون يعتقدون أن الآلهة

---

(١) للتفاصيل ينظر: عبد الواحد، الدكتور فاضل؛ ومجموعة باحثين. السومريون والأكاديون في تاريخ العراق. دار الحرية. بغداد، ١٩٨٣م، ص٦٣- ص٦٢.

(٢) ينظر: ثوركلين. ما قبل الفلسفة، ص١٨٨.

(٣) ينظر: الطعان. الفكر السياسي في العراق القديم، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي ينبوع العدالة ومصدر القوانين، وأن الآلهة خلقت الإنسان لكي تستريح ويعمل من أجلها، وأن ما يصدره الملوك من قوانين ومراسم ما هي إلا بوحي إلهي وتنفيذ رغبات الآلهة، كان له أثره الكبير في احترام تلك القوانين وتقديسها والعمل على تطبيقها من قبل جميع الأفراد إما ابتغاء مرضاة الآلهة أو تحاشياً لغضبها[1].

ولكي يضيف الملوك الشرعية على حكمهم ويستمدوا العون والتأييد فقد ادّعوا بأنهم منتخبون من قبل الآلهة لتمثيلها على الأرض وتنفيذ رغباتها في حماية الحقائق الكونية من خلال نشر العدالة وتطبيق القانون فلقبوا أنفسهم بملوك العدالة[2].

ج- مرحلة ما يشبه الدستور: يلاحظ هنا ثراء العراق القديم بالقوانين، فإلى جانب المراسيم والرسائل الصادرة بهذا الشأن والقضاء يمثل ازدياد الحاجة إلى التشريع والذي هو (استجابة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق قدراً من التناسق بين عادات الأقوام التي كانت تعيش جنباً إلى جنب وازدياد أهمية التنظيم والإذعان للقواعد التشريعية كانت أمامنا إصلاحات وقوانين عدة منها إصلاحات (أوركاجينا) وقانون (أورنمو) وقوانين (ليث عشتار) وقانون (أشنونا)، بالإضافة إلى القوانين الآشورية الأخرى.

وقد حددت هذه القوانين بعض الحقوق والأسس القانونية لحماية الأفراد من السلطات وبعضهم من البعض الآخر[3].

---

(١) ينظر: الطعان. الفكر السياسي في العراق القديم، ص١٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٣) للمزيد حول نصوص هذه القوانين والتشريعات الأخرى في العراق القديم يمكن الاستفادة من:

أ . الرشيد، الدكتور فوزي. الشرائع العراقية القديمة. دار الحرية. بغداد، ١٩٧٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يهمنا هنا هو قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) حيث أنهى حمورابي قانونه بخاتمه، ووصفه (ديورانت) بـ (إنها من النادر أن يجد المرء تأريخ القوانين أرقّ وأجمل الألفاظ التي ختمت بها). وكان حمورابي وكأنه لديه الرغبة في أن يكون قانونه بمثابة دستور على ضوء ثقافتنا القانونية المعاصرة يعمل به مَن يأتي بعده. وقد جاء بها (هذه قوانين العدالة التي ثبتها حمورابي الملك الكفء، وفي أحضاني حملتُ شعب بلاد سومر وأكد لكي لا يظلم القوي الضعيف، ولكي تدعى العدالة اليتيم والأرملة، ولكي أمنح العدالة للمظلوم، ليت الملك الذي يأتي يظهر في البلاد من بعدي أن يحافظ على كلمات العدالة التي كتبتُها على مسلتي، وعسى أن لا يغير قوانين البلاد التي شرعتُها)[١].

يرى الباحث أن التطور الذي طرأ على الاعتقاد القديم بصدد العدالة يعكس هو الآخر تمسك العراق القديم بفرديته.

إن متابعة هذا الاعتقاد يكشف لنا هذا الانتقال من العدالة (كمنّة) إلى العدالة (كحقّ)، إن هذا الانتقال يجسد بجلاء انتقال الإنسان العراقي القديم من مرحلة التبعية المطلقة للجماعة أو الدولة إلى مرحلة الشعور بالاستقلال الذاتي[٢].

ونتيجة لذلك فقد قامت ما يشبه الجدلية بين السلطة والشعب، فالأفكار السياسية الخاصة بالسلطة السياسية إذ تتعين إنما تتعين عبر تفاعل السلطة السياسية مع الشعب،

ب . إبراهيم، الدكتور عبد الكريم. تأريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية. مطبعة الأزهر. بغداد، ١٩٧٣م.

ج . سليمان، الدكتور عامر. القانون في العراق القديم. دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢. بغداد، ١٩٨٧م.

(١) ينظر: ول ديورانت. قصة الحضارة. ترجمة: محمد بدران. مطبعة لجنة التأليف والنشر، ج٢ م٢. القاهرة،١٩٥١م.

(٢) ينظر: الطعان. الفكر السياسي في العراق القديم، ص٥٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الحال بالنسبة للأفكار السياسية الخاصة بالشعب إذ أنها تتعين عبر تفاعل الشعب مع السلطة السياسية.

إن هذه الحقيقة تتجلى بوضوح عبر متابعة مجموعة الأفكار السياسية المتعلقة بالشرعية ومجموعة الأفكار السياسية المتعلقة بالمشروعية، فالمجموعة الأولى تمثل في الأساس الأفكار السياسية التي تصاغ بصدد السلطة السياسية وهي تواجه نفسها عبر مسعاها في إيجاد مرتكز لوجودها، وفي جوهر الأفكار السياسية التي تصاغ بصدد الشعب وهو يواجه نفسه عبر مسعاه في تلمس الصيغة التي يتطلع إلى أن يحكم بموجبها[1].

هـ ـ تبين لنا كأن هناك تأثير واضح للفكر الأسطوري في العراق القديم عبر الأقاليم التي تم فتحها أو الوصول إليها، ومنه منطقة دراستنا الخليج العربي في وقتها وعلى النحو الآتي:

١. في ملحمة (كلكامش) وبحثه عن الزهرة البحرية التي تجدد الحياة لكي يمنحها لأبناء سومر قد وصل إلى ساحل الخليج وإلى البحرين حالياً. وكانت تسمى (دلمون) حب اللغة السومرية وعلى ساحل الإمارات قديماً، وكانت تعني (مدينة الخلود)، وأخذ النبتة وقد أكلتها الأفعى وهو في الطريق حسبما جاء في الملحمة.

(١) ينظر: الطعان. الفكر السياسي في العراق القديم، ص ٦٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الجانب كانت الإمارات في هذا الوقت تذكر مع قطر وعمان باسم ساحل الخليج العربي إلى جانب مدينة دلمون. وهناك آثار كبيرة في البحرين وفي متحف أبو ظبي الذي يتعلق بآثار البحرين يدل على ذلك[1].

٢. إن الفكر السياسي العراقي السياسي كان قدم لنا صورة الجنة المفقودة عبر وصف لـ (دلمون)، فقد جاء الوصف في قصة (انكي وننخر ساك) حيث جاء بها[2]:

الأرض: (دلمون) هي المواطن الطاهر.

الأرض: (دلمون) هي المحل النظيف.

الأرض: (دلمون): هي الأرض المشرقة.

الأسد لا يفتك.

والذئب لا يفتك

والذئب لا يفترس الحمل

والأرمد لا يقول إني أرمد

ومن به صداع لا يشكون من الصداع

وامرأة (دلمون) العجوز لا تشكو الشيخوخة

ورجل (دلمون) الشيخ لا يتبرم بكبر السن

---

(١) ينظر: غانم، الدكتور محمد علي. تأريخ البحرين القديم. مطبعة المنامة. المنامة، ٢٠٠٥م، ص٦٤. وفي نمط الرواية التي وردت في ملحمة كلكامش، ينظر: ساند، ن . ك. ملحمة كلكامش. ترجمة: محمد نبيل نوفل. دار المعارف. القاهرة، ١٩٧٠م.

(٢) ينظر: الطعان. الفكر السياسي في العراق القديم، ص ٦٥٤-٦٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمنشد لا ينتحب

وفي أطراف المدينة لا ينطق بالرثاء

والمعنى المقتبس من هذه الأسطورة أن دلمون ذات الاسم السومري وحالياً هي البحرين كانت بحدودها تشمل المناطق التي تجاورها ومنها قطر وعمان والإمارات. وكانت تعيش بجو من الأمان والتضامن وهي مشرقة لتضاف إلى اسمها كونها مدينة الخلود الذي جاء إليها (كلكامش) باحثاً عن نبتة تجديد الحياة ليجدد الحياة باستمرار إلى أبناء سومر، وهذا دليل على ولاء الحاكم وحب للمواطنين.

نخلص مما تم بيانه في هذا الفرع إلى الحقائق أو النتائج التالية:

١. إن العراق القديم بفعل الفكر الأسطوري الذي نشأ فيه وترعرع كان له أثره الكبير في نشوء القوانين وإصدار التشريعات وتنظيم القضاء قد حافظ على قدر معين كبير من حقوق الأفراد وتنظيم العلاقات بينهم من جهة وبينهم وبين الحكام من جهة أخرى بصورة أصبح معها الحكام حريصين على استتباب العدالة أثناء حكمهم بل بروز ما يشبه مقولتين. المشروعية والشرعية في المصطلحات القانونية والسياسية في هذا العصر.

٢. إن العراق في مراحله الأولى قد شهد نظام الدول المدن، ونحن نعتقد أن دويلات المدن اليونانية قد أخذت بالتجارب العراقية القديمة في هذا المجال.

٣. بعد توحيد دويلات المدن وأثناءها نشأت المجالس البريطانية وضعت هي الأولى في التاريخ وكان جو التعاون وحريته كبيراً ساهم في حقوق الجميع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. قامت إمبراطوريات كبيرة في زمن الملوك الآكديين والبابليين والآشوريين واحتفظ العراق في واقعه الجغرافي السياسي الموحدة، بل امتد توسعه إلى المناطق القريبة ومنها الخليج العربي وشرق المتوسط ساهمت على شيوع ثقافته السياسة فيها.

٥. عرّف العراقيون القدماء نوعاً ما يمكن تسميته وفقاً للنظريات المعاصرة نوعا من نظرته التعسفية في استخدام الحق وهذا ما جاء بإصلاحات (أوركاجينا) حاكم (لكش) في القرن (٢٤ ق.م) حين فرض إجراءات شديدة ضد الموظفين الذين يخرقون التقاليد ويعتدون على حقوق وممتلكات المواطنين وهي إحدى نظريات القانون الإداري حالياً.

٦. إن العاهل حمورابي كان قد قال في قانونه أشبه ما يكون دستوراً لما يأتي بعده.

٧. إن العراق عاش موحداً بسلطة مركزية في أكثر مراحله القديمة، ولم يعرف تقسيماً مهما كان في إطاره الدستوري أو السياسي وفق مصطلحاتنا المعاصرة.

الفرع الثاني: إصلاح الثقافة السياسية التي سادت أثناء الحكم الإسلامي:

أولاً: ابتداءً نودّ أن نبين أن الإطار العام هنا واسع ويتشعب تاريخياً وفكرياً وفقهياً، وهو مدار ليس لفرع بحث أو رسالة أو أطروحة وإنما يكاد أن يستوعب مكتبة كاملة، ولكن هدفنا هنا هو التأكيد مع سبق إصرارنا عبر استجزاء المرحلة العامة لدخول الإسلام في العراق ومحصلته على الثقافة السياسية التي تركز على وحدة العراق ومركزه في تلك العهود، أو البعد السياسي الثقافي للإسلام وكيف كان!.

ثانياً: وبناءً عليه ستكون محطة انتقالنا من مدونةٍ علمية إلى أخرى على نحو كثيف بإيجاز ودون إخلال بما نصبوا إليه من توضيح يخص ما له علاقة بموضوع الأطروحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: بعيداً عن الافتراضات أو الاختلافات الفقهية بقدر كبير جداً إلا ما له صلة بموضوعنا أو بشكل أدقّ هو الترابط بين المراحل التاريخية التي عرضناها سابقاً وسنعرضها لاحقاً.

وبناءً عليه سنقدم فيما يخص هذه الفترة عن الأقسام التالية:

القسم الأول: نعرضه على النحو الآتي:

١ـ ابتداءً إن الإسلام أعطى العرب عقيدةً وكوّن لديهم شعوراً برسالته. فقد أحلّ وحدة العبادة محل التعدد والتبعثر، وهيّأ قيماً ومثلاً جديدة ووجهة مشتركة في الحياة وأساساً لتشريع شامل، وجاء التنزيل الكريم بلسان عربي مبين، فثبّت العربية وأكسبها منزلة خاصة وجعلها أساس العروبة حين جعل النسب إليها في أكثر من سورة من سور القرآن الكريم. نذكر منها ما جاء في سورة الشورى بقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ} [سورة الشورى: ٧]، وسورة الزخرف: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [سورة الزخرف: ٣][1].

ووحد الإسلام العرب لأول مرة في التاريخ في إطار دولة واحدة تضم عرب الشمال وعرب الجنوب بتراثهم الحضاري الغني، وهذا ما يميز الفتوح العربية الإسلامية عن غزوات البدوية من حيث التنظيم والأسلوب والهدف، وهذه الفتوح للمنطقة العربية سادتها بعد أن غزتها القوى الشرقية والغربية، وتلت عوامل أخرى في عصور تالية في تحديد رقعة الوطن العربي[2].

---

(١) ينظر: الدوري، عبد العزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٨٤م، ص٣٧.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كانت هذه اتجاهات مبكرة تلقي ضوءاً على الحركة الإسلامية من بدايتها فإن دراسة تطور المجتمع العربي ونشأة الثقافة العربية ضرورة في هذا التاريخ.

٢ـ ونجد ما يرتبط ما تم ذكره في الفقرة (١) السابقة، أنه بين سيطرة الفرس على العراق وظهور دولة الحيرة، وبصعوبة كان تحديد طول تلك الفترة لأسباب تتعلق بطبيعة تدفق المعلومات القليلة بشأنها، ولكن المسجل لدينا هو بروز ظاهرة لغوية واحدة تمثلت في انتشار وسيادة اللغة الآرامية في العراق القديم (وادي الرافدين). وإن اتساع دولة الحيرة وتوسع نفوذها الذي صاحبه تدفق الهجرات العربية على أرياف العراق، أخذ باستمرار يرجح كفة الميزان السكاني لصالح العرب، وهذا بدوره غير معالم ذلك الازدواج اللغوي لصالح اللغة العربية وبمرور الوقت أخذت تلك اللهجات الآرامية تذوب في اللغة العربية وتختفي من الاستعمال اليومي[1].

وفي هذه الأثناء كانت اللغة تستوعب وتهضم كل من كان جاداً وقادراً على البقاء من تلك اللهجات الآرامية، التي هي بدورها استوعبت كل ما هو صالح وقادر على البقاء في تلك اللغات القديمة التي ذابت فيها وخلال تلك التحولات الحضارية.

كانت اللغة العربية تنمو وتزداد ثراءً، وبعد مرور أربعة قرون اختفت نهائياً اللغة الآرامية في الحياة اليومية وأخذ الناس يتخاطبون فقط في اللغة العربية[2].

---

(١) ينظر: الرفيقي، عبد الأمير: العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية: الفرات للنشر والتوزيع. بيروت، ٢٠٠٢م: (٤٢/١).

(٢) الرفيقي: العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية: (٤٣/١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك كانت جيوش الفتح الإسلامي التي زحفت من الحيرة وحتى بابل قد شاهدت أكثر السكان يتكلمون اللغة العربية ويفهمونها جيداً. وهذا يفسر الترحيب والسهولة التي تم فيها فتح العراق كما سنرى.

٣ـ إن بداية الدخول الحاسم لطلائع الإسلام والمسلمين كان قد بدأ في زمن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ، بعد أن فتحته الجيوش العربية الإسلامية جلولاء وحلوان وتكريت، واستقر نوعاً ما العراقُ، وقد كتب الخليفة عمر ﷺ إلى القائد الإسلامي سعد بن أبي وقاص أن يتخذ مقراً جديداً له ليكون قاعدة عسكرية وسياسية له، ويجعلها عاصمة للمسلمين، وأن لا يجعل بين المسلمين بحراً، وكون المدائن قريبة من الحدود الفارسية مما يهدد أمن المسلمين وسلامتهم(١)، وكان الخليفة نفسه ﷺ قد بعث إلى القائد سعد بن أبي وقاص ما مضمونه يحذره من الاقتراب من العجم(٢).

وهاتان الرسالتان تؤكدان قول الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ المشهور: (يا ربِّ ليت بيننا وبين بلاد فارس جبل من نار) (٣).

وضمن هذا السياق ولأسبابه (اختار القائد سعد مدينة الكوفة واختطها مقراً له في سنة ١٧ هـ).

---

(١) المصدر نفسه: (٨٩/١).

(٢) ينظر: حميد الله، محمد. مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدية. دار النفائس. بيروت، ١٩٨٣م، ص٤٩.

(٣) إن قول الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ يشير إلى ما اعتقده أنه يمثل حدس ورأي ثاقب فيما يمثله الفرس من تهديد للإسلام والعرب، وهذا ما سنبينه لاحقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على توجيه الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ للقائد سعد، وفي مطلع صيف عام (٦٣٥م) جهز القائد سعد جيشاً للمسلمين فنشبت معركة القادسية غرب مدينة النجف وقرب الكوفة وانتصر بها المسلمين على الفرس[١].

وبعد هزيمة الجيش الفارسي بقيادة (بزدج) توجهت قطعاته إلى وادي نهر ديالى، فوجه سعد ابن أخيه إليهم وهزمهم في أواخر (٦٣٧م) في جلولاء، وقد تم فتح جلولاء وبادر المسلمون إلى إنشاء جامع للدلالة الإسلامية وكدلالة بأنه يحمل طابع الاستمرار والاستقرار[٢].

وعلى أثر ذلك وصف المشرق العربي وأساسه العراق بأن زمنهم قد وسم بالعلم والصلاح (الإصلاح) وكثرة الخير وسعة أسباب المعاش والانتفاع بعلوم الأعاجم ومحاسن هؤلاء الأعاجم هنا ليس بمعنى الإيرانيين وإنما (البلاد الأجنبية) والذين وصفوا بأنهم كانوا جمال المشرق وحصن الإسلام وزينة العالم) [٣]. ولذلك وصف الخليفة عمر بن الخطاب بأن العراق (جمجمة العرب).

وفي هذه المرحلة المبكرة في دخول العرب والمسلمين إلى العراق، فإنها كانت مرحلة مهمة في عملية التوحيد الشاملة، وهنا يلاحظ أن معارض النشاط الثقافي في هذه المرحلة كانت الكوفة والبصرة وبعدها الفسطاط والقيروان بدأت الدراسات

---

(١) ينظر: الخيرو، رمزية عبد الوهاب. إدارة العراق في صدر الإسلام. دار الحرية للطباعة. بغداد، ١٩٧٨م، ص١٦٠.

(٢) ينظر: بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية. تعريب: نبيه أمين فارس. دار العلم للملايين، ط٢. بيروت، ١٩٩٨م، ص٩٧.

(٣) المدور، جميل نخلة. تاريخ العراق في عصر العباسيين. دار الآفاق العربية. القاهرة، (ب-ت)، ص٣١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية والإسلامية ووضعت أسس الثقافة العربية، وهنا يلاحظ ومنذ هذا الوقت تأثير الإسلام والعربية على العرب بتلازم واضح، ولكن العربية (لغة وثقافة) هي التي رسمت في الأخير الحدود البشرية والجغرافية للأمة العربية، وكانت للعروبة دلالة بشرية ابتداءً ولكنها تطورت لتجد في اللغة والثقافة أساسها ومعناها، ومن هنا فإن الإسلام كان يتوسع باستمرار، ويكسب العربية قاعدة أرحب ونشاطاً أوسع. وإن الكيانات الجديدة هذه ذات جذور جغرافية وتاريخية بقيت معها فكرة الأمة الواحدة والعروبة مفهوماً عملياً راسخاً[1].

٤ـ الأمر المهم هنا الذي يرتبط بما قدم سلفاً هو سياسة التعريب التي اتخذتها الدولة الأموية من سياسة التعريب في نشر اللغة العربية فكانت، وكان تعريب الدواوين يعني إغناء العربية بمصطلحات جديدة، كما يضم دفع المثقفين غير العرب أمر إتقان اللغة العربية، وهكذا أصبحت اللغة العربية لغة الثقافة والإدارة بصورة شاملة وللجميع في بلاد الخلافة الأموية[2].

القسم الثاني: التطورات في العصر العباسي:

إنَّ التطورات التي شهدها العهد العباسي كانت جدية في هذا المجال ومتنوعة نعرضها في الفقرات الآتية:

أ ـ أول ما يمكن أن نسجله هنا هو قيام الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ببناء مقراً للدولة الجديدة كعاصمة لها وبديل عن دمشق عاصمة الأمويين، وقد اختار في البداية مدينة الهاشمية جنوب الحلة في بابل لأنها ملتقى لحضارات العراق القديم

---

(١) ينظر: الدوري. التكوين التاريخي للأمة العربية، ص ٥-٥٦.

(٢) بولك، وليم. لكي نفهم العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم بغداد في العام ٧٦٢م، وذلك لأن بغداد قد تم تشييدها بوصفها تمثل جمعاً من العصرية وأنها نتجت من تطورات قد حصلت بموجبها إلى مركز حضاري وتجاري ضخم ومزدهر وصف بأنه مثل المدن السومرية القديمة والمدن الوسيطة في القرون الوسطى والشرق الأوسط والصين[١].

وكانت الحالة الاجتماعية في المجتمع البغدادي في هذا العهد العباسي يجمع خليطاً من العناصر المختلفة والأجناس المتباينة، ولم يكن العنصر العربي سائداً مع احتفاظه بمركز القيادة والتوجيه، وقد تزاوجت هذه الخبرات وكونت نسيجاً مميزاً تلونت عناصره واتحدت في اتساق نظام واحد جمع بينها الذوق الإسلامي. ونشطت العلوم الدينية والفكرية والسياسية والأدبية بشكل متفاوت بين خليفة وآخر. حيث أصبح الضعف السياسي والاجتماعي العنوان البارز في مراكز الدولة والأطراف في السنوات المتأخرة من هذا العهد[٢].

ب ـ ارتبط هذا العهد وما سمي بالعصر العباسي الأول وخصوصاً في عهد الخليفة هارون الرشيد بنهضة ثقافية هامة لا مثيل لها وذلك إن العباسيين استطاعوا إدراك قيمة الثقافة القديمة، ولم يترددوا أبداً في إدخالها الحضارة العربية الإسلامية ليأخذ بذلك أدب الفلسفة والعلوم نمطه ومجداً كبيراً ويحبر قارئه لهما وباحثه عنهما للتعرف عليهما.

ثم جاءت العلوم الدينية لتعتمد عليها وتسلك طريقتها وتعمق هذه النهضة الثقافية مثلما بدأ بها الفكر العربي الإسلامي في عهده الأول في الاستفادة من ثقافات

---

(١) ينظر: بولك. لكي نفهم العراق، ص٨٧.

(٢) ينظر: شبر، علي. تحقيق في الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء لأبي محمد عبد الله من سليم الدينوري. مطبعة الشريف الرضي. طهران، ١٩١٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإغريق وعرب آسيا لا سيما العراق القديم، والإيجابي من حضارة الفرس والحضارة الهندية[1].

وعلى هذا الأساس قدر البعض عندما جاء العباسيون، كانت الخطوط الأساسية للثقافة العربية الإسلامية قد وضعت وحلت محل الصلة العابرة بالثقافات الأخرى وشارك بها العرب المسيحيون على نطاق ملموس وكانت للتجربة لها أثرها في إغناء الثقافة العربية الإسلامية لا سيما عندما تحول مركز النشاط الثقافي إلى بغداد[2].

ج - قام الخليفة المعتصم بالله بأكثر من خطوة أبي جعفر المنصور حيث أن الأول اختار موقع بغداد وجزء من الاختيار كان على ما نرى هو: لسهولة المواصلات وللتواصل الثقافي والحضاري ولمنعة الموقع إذ جعلها بين دجلة والفرات. أما المعتصم فقد قام بتشييد عاصمة له وهي سامراء، وهذه العاصمة لا تبعد كثيراً عن العاصمة أو المقر المركزي الذي أقامه (سرجون الأكدي) الذي مر ذكره ودوره في توجيه دول المدن السومرية والأكدية وإقامة إمبراطوريته بالشكل الذي تم إيضاحه[3].

وهذا يعني لدينا الإحساس بالتواصل الحضاري والثقافي في الثقافة السياسية للخليفة المعتصم والذي رأى وجوب أن تكون الخلافة العباسية ذات بعدا حضاريا يرتبط بتاريخ العراق القديم.

---

(١) ينظر: الدوري. التكوين التاريخي للأمة العربية، ص٨٧.

(٢) ينظر: بولك. لكي نفهم العراق، ص٩٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د ـ وفي المراحل الأخيرة من العهد العباسي قامت بعض الإمارات وبالذات الفارسية باستخدام النثر والشعر باللغة الفارسية، وكان هذا التطور بداية لانقسام الثقافة الإسلامية ولإحياء الهوية القومية، فهو بدوره كان تطوراً خطيراً بذاته أحدث انفصاماً في الثقافة، ولكنه من جهة ثانية أدى إلى تحديد مفهوم العروبة الثقافية[1]. وهنا نلاحظ بروز الحركة الشعوبية وإنها بشكل خاص ذراعها الفارسي حيث أكدت على ذاتها وتراثها وقوتها في وجه الثقافة العربية الإسلامية في وجه السلطان العربي وأنها قد بدأت الحمد لله في وقت كان الإسلام والعروبة واحداً.

وقد بدأت الشعوبية في العصر الأموي إلا أنها كشفت عن حقيقتها في العصر العباسي، فوجهت إلى ماضي العرب هجمات سيئة وشككت بماضيهم وأنسابهم واندفعت إلى مجابهة اللغة العربية وإلى الطعن في اللغة العربية والثقافة العربية وإلى تمجيد الثقافة الفارسية وتراثها، بل ذهبت إلى التشكيك بالإسلام لأن العرب حملته.

ويلاحظ أن الشعوبية نشطت في العراق بالدرجة الأولى الذي كان قلب ومركز الثقافة العربية والإسلامية، ومهد حضارات عريقة كونتها شعوب الجزيرة العربية، وأنه كان ساحة صراع بين الثقافة العربية والإسلامية وبين ثقافات أخرى ، ونتج عن هذا الصراع، أصبح العراق ساحة صراع بين العروبة والفارسية وبين الآراء العربية والمجوسية وبين الإسلام[2].

وهكذا ثبت مجدداً مرة أخرى فكرة الاستمرار الثقافي في حياة العرب والوحدة الثقافية عندهم أو التكامل الثقافي في حياة العرب قبل الإسلام وبعده، وهذا بدوره

---

(١) ينظر: الدوري. التكوين التاريخي للأمة العربية، ص١٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤكد أن العرب ومن ضمنهم العراقيين أساساً لهم صلة وأصول ثقافية وأنهم أصحاب تراث قديم لا كما تزعم الشعوبية[1].

وقد كان الموقف الحاسم للعباسيين بوجه التهديد الشعوبي ناتج لطبيعتهم الثقافية والحضارية بإحساسهم أنهم عرباً أولاً ومن ثم بسبب مباشر في كونهم يعودون في أصلهم إلى العباس عم النبي ﷺ والذي ظل يعمل على التقارب والمصالحة بين النبي محمد ﷺ وبين قريش[2].

ونحن إذ نشير إلى ذلك بقدر ما له صلة في الفصل المخصص لعوامل البقاء والتحديات التي تواجه التجربتين وبالذات العراق منها كما سنعرض لاحقاً.

وفي ضوء ما تقدم ثبت وبوقت مبكر وبصورة واضحة فكرت استمرار التكامل الثقافي في حياة العرب والوحدة الثقافية لديهم والتكامل الثقافي في العراق بشكل خاص في حياتهم قبل الإسلام وبعد الإسلام وبالترابط الوثيق بين العروبة والإسلام[3].

٥- ونتيجة لهذه الأوضاع من ضعف في السيطرة على أمور الخلافة وما أدته الحركة الشعوبية على الرغم من النتائج على المستوى الثقافي للسياسة العباسية، إلى ضعف الأوضاع، بعد أن حكموا على مدى خمسة قرون كمان من نتائجها أن مهدت للقضاء على الخلافة العباسية وسقوط بغداد على يد المغول عام ١٢٥٨م[4].

---

(١) ينظر: الدوري. التكوين التاريخي للأمة العربية، ص١٠١.

(٢) ينظر: بورلو، جوزيف. الحضارة الإسلامية. تعريب: ديمة الفوال. دار الكتاب العربي. بيروت، ٢٠٠١م، ص٤٥١.

(٣) ينظر: الدوري. التكوين التاريخي للأمة العربية، ص ١٠١-١٠٢.

(٤) ينظر: جوزيف. الحضارة الإسلامية. تعريب، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم نتمكن الباحث من التعرف على معالم الحياة الثقافية أثناء الاحتلال المغولي سوى ما وردنا سلبياً عنها في جوهر الأمر أو الحقيقة، حيث تعرض العراق إلى أزمة في تركيبه الاجتماعي والثقافي والتي وصفت أن نهر دجلة أصبح لونه أسود بسبب ما قام به المغول من رمي الكتب وموجودات العراق الثقافية والرسمية، وما قام به المغول ذاتهم من تهجير أعداد كبيرة من العلماء وأصحاب الحرف حيث أدى ذلك إلى انقطاع أخبار المؤسسات الثقافية والعمرانية[1].

القسم الثالث: عهد السيطرة العثمانية:

بعدها تم السيطرة على العراق من قبل العثمانيين، ففتح سليمان القانوني بغداد في العام ١٥١٤م بعد الوصول إلى الموصل قبلها، وأن هذا الاحتلال لقد تم بوضوح في ثنائية في التكوين السياسي والاجتماعي للعثمانيين التي لم تزل فعاله في ثقافتنا العربية الحديثة وهي ثنائية التكوين السياسي العثماني العربي، أي ثنائية للتكوين الاجتماعي الخاص والعام إلى جانب غيره من الثنائيات التاريخية(٢). وهذا يعني أن حركة التحديث العثماني في أصلها كانت ذا ت طابع عسكري وقد قامت على فكرة الجهاد ضد البيزنطيين وعلى مواجهة الغرب في طرفه الشرقي وأفريقيا والهند ثم إلى بلاد العرب في المشرق والمغرب. وبقيت في هذه الأثناء اللغة العربية لغة الدراسات الدينية ولم تجد الثقافة العربية التشجيع الرسمي المفروض منها هذا من جانب ومن جانب آخر رفعت راية الإسلام في وجه الغرب في إطار الدولة الإسلامية[3].

---

(١) ينظر: الغيثاني، عبد الله بن فتح الله. تاريخ الدول الإسلامية في الشرق آسيا الوسطى. دار مكتبة الهلال. بيروت، ٢٠١٠م، ص٤١.

(٢) ينظر: الجميل، سيار. زعماء أفندية- الباشوات العثمانيون. الأهلية للنشر والتوزيع. عمان، ١٩٩٩م، ص٣٤١.

(٣) ينظر: الدوري. التكوين التاريخي للأمة العربية، ص١٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن عندما أحسن العرب ورواد النهضة العربية المعاصرة وهم كثيرون كل منهم أراد العثمانيين أن يستغلونهم لمصلحة الدولة العثمانية اتخذا موقفاً خاصاً ضد الأتراك وضد سياسة التتريك وهو خارج نطاق بحثنا، بيد أنه كان في العراق اتجاه يتمثل في الإشادة بأمجاد العرب وبماضيهم والظلم وسوء الإدارة التركية مع مناشدة العرب للنهضة وصيحات فردية غالباً ما تكون أدبية وبوجه خاص شعرية في وجه الترك لتحرير العراق وقد ترافق مع هذا الجهد إقامة معارضة في بغداد وأقامت جمعيات مثل (النادي الوطني)، وفي البصرة جمعية الإصلاح برئاسة طالب النقيب الذي طالب بوجوب كون الولاة عراقيين وبأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وفي العام ١٩١٣م فإنه دبّر لقاءً مع شيخ المحمرة وشيخ الكويت لبحث إمكانية تشكيل اتحاد تعاهدي (فيدرالي) يضم الكويت والمحمرة والبصرة[1]. وهنا ندخل مرحلة حاسمة آخر ى بعد أن أنهت الخلافة العثمانية في بداية القرن العشرين، لنعطي انطباعاً عن التواصل الثقافي السياسي في العراق للتعبير عن هوية الوطنية بإطارها العربي الإسلامي.

من خلال ما تقدم أردنا التأكيد على الآتي بما ينسجم كقاعدة أساسية لنبني عليها تقديرنا في الفصول اللاحقة وهي الآتي:

أ – دخل الإسلام العراق بوقت مبكر وعلى نحو حاسم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ومنذ دخوله الأول وحتى الخلافة العثمانية أكد على أهمية الدور العربي في الإسلام للأسباب التي تم بيانها، وكانت العروبة قد ترافقت مع جميع النشاطات الإسلامية المختلفة.

---

(١) للتفاصيل ينظر، النجار، مصطفى عبد القادر. التاريخ السياسي لإمارة عربستان. مطبعة دار الطليعة. القاهرة، ١٩٧٠م، ص١٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – الأمر الذي وجدناه أن اختيار الكوفة كعاصمة أولى للمسلمين لطبيعتها العربية أولاً ولابتعادها عن العدو الفارسي الأول القريب للإسلام والمسلمين، وكونها ذات جغرافية لها امتداد مع حضارة العراق القديم.

ج – في العصر العباسي تم اختيار بغداد كون الطابع العربي يغلب عليها وبشكل حاسم وتم ذلك في زمن الخليفة أبي جعفر المنصور، وتم اختيار سامراء عاصمة للدولة العباسية في عهد الخليفة المعتصم لأنها قريبةً من المكان الذي اختاره (سرجون الأكدي) مقراً وعاصمة لمملكته .

د– إن التحدي الشعوبي الذي بدأ في عهد الأمويين واستفحل في عهد العباسيين ولد لدينا انطباع هو التحدي الأول من التحديات الأخرى إلى عروبة العراق والإسلام وفقاً لأصوله وأحكامه الأولى التي نشأت في الجزيرة وهذا له علاقة سنبينها لاحقاً في استمرار هذا التحدي للعروبة والإسلام.

هـ ـ هناك إشارات في العهد العثماني في كينونة العلاقة بين العروبة والإسلام.

و ـ نحن ننظر في هذه المرحلة وأهم درس منها هناك استحقاق وذمة في كيفية بناء مستقبل العراق في المرحلة الحالية وربما يكون هذا جزء من توصياتنا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثالث: عهد السيطرة البريطانية على العراق:

إن الأمر الذي قدمناه فيما سبق لاحظنا فيه وفي جوهره هو ذلك الترادف السياسي والثقافي والعكس هو الصحيح الذي أكدنا فيه التلازم بين مداخل العروبة والإسلام، وكان في آخر الكلام هو دعوة طالب النقيب نقيب البصرة إلى اتحاد تعاهدي (كونفيدرالي) بين شيخ المحمرة وشيخ الكويت والبصرة، ويبدو لنا أن هذا هو أشبه بقدر العراقيين بانتمائهم إلى العرب وعبروا عن عروبتهم بوسائل وجهود متنوعة وتداخلت عروبتهم أو لغتهم مع إسلامهم، فهذا يشكل لنا الوضع السياسي والفكري في عهد الاحتلال البريطاني تواصلاً مع هذه المراحل التي تم بيانها.

وبما أنه مادته واسعة، سنختار الأسلوب ذاته في التركيز على أهم محطاته، وسوف نترك ما بعد الاحتلال البريطاني الذي أنتهى بثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م إلى الفصول القادمة لتداخل مادته فيها، وسوف نعرضها على الشكل الآتي:

١ـ منذ أن وطأت أقدام المستعمر الانكليزي أرض العراق باحتلال الفاو ١٩١٤م، والعراقيون لم ينفكوا ضده والسعي من أجل التحرير والحصول على الاستقلال الكامل، وحدثت في الشعيبة غرب البصرة أول معركة ضد الانكليز وشارك فيها جموع العشائر وأبناء المدن ورجال الدين من جميع أنحاء العراق[1].

والشيء الملفت بإطار تأكيدنا فيما سبق هو التلازم بين العروبة والإسلام في الثقافة السياسية الوطنية العراقية، هو أنه معظم علماء المسلمين قد أفتوا بالجهاد، ولم يكتفوا بذلك بل خاضوا تلك المعارك بأنفسهم بشكل حاسم وأبلوا بلاءً حسناً،

---

(١) ينظر: العلاق، الدكتور إبراهيم خليل. ثورة ١٩٢٠م الوطنية القومية في العراق، في المفصل في تاريخ العراق المعاصر. مجموعة باحثين. بيت الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان أشدهم جهاداً العلامة محمد سعيد الحبوبي فقد قاد جيشاً كبيراً من المتطوعين إلى جبهة الشعبية، ومن جانب آخر فإن العلامة الشيخ السيد علي الداماد هو الآخر له مواقف مشهودة في معارك القرنة القريبة من الشعبية وما تلاها من معارك.

والشيء الملاحظ والذي يثير الانتباه هو أن الدعوة إلى الجهاد قد أسفرت على تجميع يتراوح بين (٢٠-٣٠) ألف مقاتل بينهم (١٥٠٠) مقاتل ومجاهد من الأكراد[١].

وكان من آثار ذلك وتداعياته هو إدراك العراقيين أهمية المقاومة العراقية العسكرية والسياسية للمحتلين، وكان تدخل علماء الدين وقت الجهاد وتأييدهم لها دوراً كبيراً في توضيح موقفهم اتجاه الاحتلال والمحتلين وخاصة في مجال القول القديم (إن أمارة الكافر للمسلم غير جائزة، الأمر الذي ترك أثره ووقعه على المثقفين العراقيين بعد الحرب العالمية الأولى للاستفادة من هذه القوة في حشد الطاقات لقيادة حركة الاستقلال. وسنجد من نشاطهم السياسي تم تشكيل جمعيات سرية داخل العراق نذكر منها جمعية العلم السرية في الموصل، وجمعية النهضة الإسلامية في النجف، والجمعية الوطنية الإسلامية في كربلاء[٢].

وهنا تجدر الإشارة في الجانب العسكري والقضية المهمة هي أن أكثر العاملين في الحقل السياسي من العراقيين هم من المؤسسة العسكرية، ومن الذين كانوا ضمن المؤسسة العسكرية العثمانية، وإن كانوا في المنطقة العربية أو خارجها، حيث تعرفوا على الجمعيات القومية الأوروبية، وكذلك الجمعية التركية الأولى، هم بدورهم شكلوا مثل الجمعيات التي تم ذكرها

---

(١) ينظر: العلاق. ثورة ١٩٢٠م الوطنية القومية في العراق، في المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ص١٧٠.

(٢) ينظر: العلاق. ثورة ١٩٢٠م الوطنية القومية في العراق، ص١٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آنفاً، كجمعية (العربية الفتاة) وجمعية (العهد) وجمعية (اللامركزية الإدارية) وهي من أكثر الجمعيات التي اشترك فيها العراقيون.

إن هذه الجمعيات كانت ذات صفة قومية عملت من أجل القضية العربية[1]. والاحتلال البريطاني خلال الأعوام ١٩١٤-١٩٢١م قد خدم موضوعياً نمو الوعي القومي بسياسته الاستعمارية والمالية والغربية عن الواقع العراقي والتي كانت استفزازية جداً، وإن جهوداً دءوبة ومتواترة بذلت من قبل العراقيين والقوميين في العراق نجحت في إثارة الرأي العام العراقي وتوحيده ضد الاحتلال وفي إقامة تحالف جماهيري واسع تحت شعارات قومية واضحة، هذا التحالف أصبح العمود الفقري لثورة العشرين في العراق عام ١٩٢٠م[2].

إن النجاح في هذا النشاط السري الذي يعبر عن النمو أو النماء في الثقافة السياسية، حيث يعبر عن النضوج في الوعي في الثقافة السياسية بسبب امتلاكها مؤهلات جيدة بشكل خاص لأسباب عدة لها صلة بالبحث، منها الآتي:

أ ـ أنها أسست التنظيم السياسي والقومي الأول والأكثر فاعلية في العراق ما قبل الاستقلال.

ب ـ إن الكثير من هؤلاء الضباط بلوروا ثقافتهم السياسية أثناء انضمامهم إلى ثورة الحجاز وشغلوا مناصب قيادية فيها، واشتركوا مع فيصل في الحكم إبان استقلال سورية وإنْ كان قصير الأمد[3].

---

(١) ينظر: العمر، الدكتور فاروق صالح. الحركة الوطنية العراقية، في المفصل في تاريخ العراق. المصدر السابق، ص٢٩٣.

(٢) ينظر: نظمي الدكتور وفيق جمال عمر. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية والاستقلالية في العراق. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،١٩٨٢م، ص١٩.

(٣) ينظر: العمر. الحركة الوطنية العراقية، في المفصل في تاريخ العراق، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإلى جانب ما تم ذكره فقد قامت في الموصل حركات مقاومة بين عامي ١٩١٩-١٩٢٠م والتي كانت نتيجة طبيعية لتطور الحركة الوطنية وتبلور ثقافة سياسية للعرب والأكراد التي دخلت مرحلة جديدة تقوم على شعور معادٍ للانكليز والرغبة بالاستقلال، وتكوين الدولة الوطنية القوية الموحدة كان له أثراً كبيراً، ومن هذه الحركات حركة الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية التي سيطر عليها وعين نفسه حاكماً للمدينة عام ١٩١٩م، وبعد دخول القطعات الانكليزية تم أسره ونفيه إلى الهند وعاد منها في عام ١٩٢٠م وتوفي بعدها[١].

٢- ومن الوقفات التاريخية في هذا النطاق لتأكيد الهوية القومية للعراقيين كتجسيد للثقافة السياسية التي هي في قلوبهم قبل عقولهم هو القيام بثورة العشرين، وبالنسبة لنا بعدها هو ذات الجدل بين العروبة والإسلام الذي تكلمنا عنه سلفاً، وكذلك إننا نشترك مع التقرير الذي جاء به الدكتور وميض في الاتجاه نفسه بأن الثورة كانت قومية حقاً، ولكنها كانت جنينية، وليست متطورة أو ناضجة بشكل كافٍ[٢] وأهم ما جاء في تقديره على قومية ثورة العشرين وفيها طيف إسلامي واضح هو الآتي:

أ ـ في أنها قومية لأن شعارات فصائلها بما فيهم العشائر وبعض رجال الدين كانت تنادي بالاستقلال التام وحاكم عربي لكيان عراقي موحد مع تطلع إلى وحدة عربية.

ب ـ لأنها وحدت فصائل كبيرة من الشعب العراقي من طوائف وعناصر مختلفة ضد الاحتلال.

ج ـ إنها قومية لأنها كانت اتحاداً بين عشائر مختلفة وتحت شعارات وأهداف جلية.

---

(١) ينظر: العلاق. ثورة ١٩٢٠م الوطنية القومية في العراق، ص١٧٥.

(٢) ينظر: نظمي، الدكتور وفيق جمال عمر. التطور السياسي المعاصر في العراق. مطبعة وزارة التعليم العالي. بغداد، ١٩٨٤م، ص١٨، حين أعطى (٧) أسباب في اعتبارها قومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د ـ وكانت قومية لأنها مارست دوراً لا يستهان به في تكوين الكيان العراقي الحديث.

هـ ـ إنها قومية لأنها أصدرت صحفاً قومية تعبر عن فكر وطني وحكومي واضح.

و – إنها شكلت نوعاً من الإدارة الوطنية في المناطق المحررة حيث عهد إليها بالإدارة وسلم إليها أسرى جيش الاحتلال ورفع فوقها العلم العربي (علم الثورة العربية).

ز ـ وإنها كانت عربية أخيراً لأنها تفاعلت مع الحركة القومية في الحجاز وسورية وأحياناً مع مصر، ولأنها طالبت بملك عربي ورفضت كلاً المرشحين الأجانب في سواه.

ولنا في هذه السمات عودة عندما تناقش الدستور والعراقي النافذ.

٣ـ البعد الإسلامي القومي والوطني في الثقافة السياسية الأولى في العراق العشرين هو أن عرب المدن كانوا على وعي كبير بإسلامهم على نحو أكبر من شعور أبناء العشائر بذلك، فكانت العشائر عندما تنهض في حشد من المناسبات كانت لأهازيجها في العادة عشائرية أم عربية كانت تتصرف كالحافز القديم المتمثل (بالمروءة)، في حين أن المناسبات الأكثر شيوعاً بين عامة بغداد (الدين يا محمد) بمعنى (ينتصر الدين يا محمد) وكذلك كلاهما عرب العشائر وعرب المدن داعياً لكونه عربياً وخصوصاً عندما كان يقف أمام تركيا أو فارس[1].

وهنا يمكن أن نسوق مثالين بذلك وعلى النحو الآتي:

أ ـ بعد ثورة العشرين زار الحاكمُ البريطاني في العراق (آرنولد ولسون) الإمامَ محمد تقي الشيرازي –أكبر مرجع ديني شعبي وقتئذ– في داره في مدينة كربلاء، وطلب منه ترشيح رجل من الشيعة ليحل محل الكليدار السني في بغداد، فرفض الشيرازي ذلك

---

(١) ينظر: بطاطوم، حنا. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ترجمة: عفيف الرزاز. المؤسسة العربية للأبحاث١٩٩٠م، ص٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال له: (لا فرق عندي بين الشيعي والسني. وإن الكليدار رجل طيب ولا أوافق على عزله)، كما رجاه (ولسون) على الموافقة على المعاهدة البريطانية المزمع عقدها مع إيران، فردّ عليه: (نحن الآن في العراق ونتكلم عن العراق، وإن حكومة إيران أعرف بشؤونها، فلا يحق لنا الآن التكلم في أمور لا تعنينا). فكانت خيبة أمل (ولسون) كبيرة[1].

ب- أدى الأدب والشعر في تلك الفترة دوراً وطنياً وقومياً وإسلامياً كبيراً، وخصوصاً جزء من أهازيج ثورة العشرين، ففي وقت مبكر أحسّ الأدباء والشعراء بضرورة الوقوف بوجه الغزو الفكري والحضاري، فقد ركزوا على التراث العربي الإسلامي، والتنظير له والثبات عليه، باعتباره أحد أعمدة الحكمة التي يقوم عليها البناء النفسي والوجداني للأمة وكيانها.

نسوق مثالاً واحداً لتأكيد ذلك ما قام به محمد بهجت الأثري الذي عاصر الاحتلال الإنكليزي في مثابة وهو يجمع في فخره بين العروبة والإسلام بقوله(٢):

نجـــــــدةُ الأوطـــانِ في أنفسنا ساعة المحنةِ دينـــــي أي ديني

إن العروبة والإسلام مـــا فتنا هنا بواديك في عـــــزٍّ وتمكنني

في جبّة الفلك إلا على مقامهما وفي مربـــــــــــأ الشمِّ العـراقين

هما جناحك مد الله طلـــــــــــبهما على البرية من دنيا ومن ديني

---

(١) ينظر: علي، محمد. المؤسسة الدينية والدور القيادي. في دراسة كربلاء ودورها في التاريخ الحضاري في وقائع الندوة العلمية في لندن في العام ١٩٦٦م. مطبعة الزهراء. الكويت، (ب - ت)، ص٤٧٣.

(٢) ينظر: الهاشمي، عابد توفيق. الوجيز في الأدب الإسلامي المعاصر وتاريخه. مؤسسة الرسالة. بيروت، ٢٠٠٠م، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا نرى أن المثقفين العراقيين آثروا الجمع بين القومية العربية والإسلام الذين سمّوه المتجدد والعقلاني والذين وقتئذ قسموا محاور الشعر إلى ثلاثة، وركزوا على المحور الجهادي بسبب ترك الظروف الصعبة والأحداث التي مرت وتمر على العالَمين العربي والإسلامي. فهم عبروا عن إيمانهم العميق بالتحرير والاستقلال[1].

٤ـ وقوف معظم العراقيين ضد المعاهدات التي وقعتها الحكومة البريطانية مع الحكومات الملكية طيلة العهد الملكي منذ ٢٣ آب ١٩٢١م ولغاية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ابتداءً من المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٢٢م ولغاية معاهدة بروتسموث عام ١٩٤٨م والتي شهدت مراحلها ظهور أو إقامة المظاهرات والاضطرابات المطالبة تغيير الحكومات ونشر المقالات في الصحف والمجلات العراقية للتعبير عن رفضها تلك المعاهدات، وقد صاحبها اهتمام وتأييد على ما كان يجري وتشهدها الساحة العربية والمطالبة بشيوع الديمقراطية ومثال وقوف الحركة الوطنية العراقية إلى جانب الثورة السورية الكبرى، والوقوف مع ثورة الشعب الفلسطيني (ثورة البراق)، واستنكار السياسة البريطانية إزاء مصر[2].

٥- قيام ثورة مايس ١٩٤١م بالوقوف على الحياد في الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن التفسيرات السياسية لها فإن المرء يقيس ما له صلة بالثقافة السياسية التي يتمتع بها قادتها من خلال برنامج عملها الذي لخصه البيان على ما يأتي[3]:

---

(١) ينظر: الحديثي، الدكتور بهجت عبد الغفور. القصيدة الإسلامية وشعراؤها المعاصرون في العراق. المكتب الجامعي الحديث. دراسة وترجمة، ٢٠٠٢م، ص٦٥-٦٦.

(٢) للتفاصيل حول تلك المعاهدات والرفض الشعبي والنخبوي ينظر، عمر نظمي. التطور السياسي المعاصر في العراق، ص١٧٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية: مطبعة العرفان، ط٣. لبنان . صيدا، (ب- ت): (٣/ ١١٦-١١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ ـ الوقوف على الحياد وعدم تورط البلاد في أخطار الحرب.

ب- تحقيق الرسالة القومية التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها.

ت-تقوية واستمرار العلاقات الطيبة مع الدول العربية.

ث- المحافظة على التعهدات الدولية للعراق.

يضاف إلى ذلك ما يمكن لنا أن نورد منه تصريحين لأهم قادتها، وعلى النحو الآتي:

أولاً: إن ثورة مايس وفقاً لتصريح قائدها رشيد عالي الكيلاني تهدف إلى تحرير البلاد وتطهيرها من الاستعمار البريطاني وأذنابه، وأن تسير البلاد بسياسة وطنية وقومية عربية، والوقوف على الحياد وتعزيز الجيش العراقي وتقويته والعمل بكل إخلاص وبسرعة على رفع مستوى الشعب ورفاهيته[1].

ثانياً: أما أيديولوجية الثورة فإنها كانت أيديولوجية عربية خالصة نابعة من الأعماق القائمين لها العميق بعروبتهم وبدينهم ورفض تعبئة الأيديولوجيات. فقد صرح أحد قادتها ـ صلاح الدين الدباغ- بوضوح: (أنا لا أومن بديمقراطية الإنكليز ولا بنازية الألمان ولا بلشفية الروس. أنا عربي مسلم لا أرضى دون ذلك بديلاً من مزاعم وفلسفات) [2].

من خلال ذلك أردنا تعريف الآتي لكي نخلص إلى:

١- في فترة الاستعمار البريطاني كانت النمط الذي سارت عليه الثقافة السياسية العراقية هو استمرار بنوع معين للتأكيد الترابط بين العروبة والإسلام، فكانت جزء منها

---

(١) ينظر: ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي الكيلاني. دار الطليعة. بيروت، ١٩٦٩م، ص١٠٢.

(٢) ينظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية: (٣/ ١١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء أكان على مدار النخبة الوطنية أو على مستوى الشعب كـان اتفاقاتهـا جامعـة مانعة على رفض الاحتلال ووجوب إنهائه وإنهاء الاتفاقيات المعقودة مـع الجانـب الحكومي.

٢- كانت هناك محطات يستطيع المرء أن يدرك من خلالها تواصل تلك الثقافة من خلال ثورة العشرين وحركة الأدب وبشكل خاص الشعر، ورفض أي نوع مـن التجزئـة الاجتماعية مهما كان لونها وغرضها وأهمها التفريق بين المذاهب الإسلامية ذاتهـا أو بين المسلمين والمسيحيين أو بين هؤلاء جميعاً وبين تعبئة الأقليات وطنيـاً وبالـذات منها الأكراد.

٣- تركنا إطالة البحث بهذا العهـد لمـا يتعلـق بـاطراد الثقافـة السياسـية في العـراق إلى الفصل الثالث ولتداخل المعلومات التي سنوردها.

المطلب الثاني: ملامح في الثقافة السياسية السائدة في دولة الإمارات المتحدة سابقاً:

وجدنا في سجل الإمارات التاريخي المكتشف أنه يحوي على مادة خصبة في مجال بحثنا هنا، وإن كانت تلك المادة محدودة قياساً مع الذي تم تدوينه في حضارة العراق القديم وهو يعود إلى طبيعته الذي بم كشفه في الإمارات لحد الآن بيد أنه يعطينا الانطباع في تحقيق نوع من التواصل بين العراق والإمارات قديماً،

ويؤخذ في تاريخ الإمارات وآثارها بوجود ثراء في إعداد المكتشـفات الأثريـة أثبـت قـدم الإنسان على أرضها، وعلاقاته الخارجية التي أرست قواعد ثقافية وسياسية انعكسـت في كـل عصر لاحقاً، بالإضافة إلى القبائل العربية التي هاجرت في وقت لاحق مـن مـأرب في الـيمن عام ١٣٠ م.

وبالتالي سوف نعتمد على الاستنباط لتقدير المعلومات من خـلال القـرائن والأدلـة، ومـن ناحية ثانية سوف نتناول الإسلام في الإمارات، وهذا يتطلب أن نبحثه في الفرعين الآتيين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: الأصول الأولى لسكان الإمارات واتصالاتهم بالعراق القديم:

ثمة عدد من الروايات ذات التأثير الهائل في الأواسط الشعبية كما في المجتمع العلمي، ومنها المعروض باسم القادمون من أفريقيا يتناول هجرة (الإنسان الأول) من مراكز في شرق أفريقيا وما أعقبته من استعمار لأوراسيا في حقب ما قبل التاريخ، ويعتقد أن الموجة الأولى تضمنت هجرة من منطقة القرن الإفريقي عبر الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، ومنه إلى آسيا عبر شبه القارة الهندية، وهذا قد يشكل السكان الأصليين بمنطقة الإمارات، وذلك من واقع الأدوات التي عثر عليها وتعود إلى العصر الحجري الأوسط، وتشمل مدببات وفؤوس يدوية عثر عليها في المنطقة الغربية من أبو ظبي بالقرب من جبل بركة[1].

وفي ضوء ذلك ينقسم على النقاط التالية:

القسم الأول: ملامح من التواصل مع العراق:

هناك أكثر من واقعة مادية ثبوتية ذات دلالة تؤيد اتصال الإمارات بالعراق منذ وقت مبكر، نسوق قسماً منها على الوجه الآتي:

١- اكتشف نوع مميز من الفخار المصنوع سمي باسم تل العبيد، وهو موقع يرجع إلى عصر ما قبل التاريخ. كان قد كشف قبل سنوات على آثار مشابهة في قطر والبحرين والكويت مزيداً من فخار العبيد، واكتشفت منها في الساحل الغربي للإمارات العربية المتحدة من الجزيرة الحمراء شمال رأس الخيمة، حتى جزيرة دلما قبالة ساحل أبو ظبي في الجنوب، وقد بنيت التحاليل والفخار العبيدي شرق شبه الجزيرة العربية لا يشبه مثيله

---

(١) ينظر: بوتس، دانيال تي. العولمة وتاريخ طويل وتحليل متعدد المستويات رصد ٨٠٠٠ عام من التطور الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة. المركز الوطني للوثائق والبحوث، ط٣. الإمارات، ٢٠٠٩م، ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أرض العراق القديم (وادي الرافدين) فحسب، بل إنه بالتأكيد صنع في جنوب العراق[1].

وفي تسعينات القرن العشرين حلل العالم الفرنسي ميري الأوعية التي اكتشفت في جبل حصيب وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه صنعت في العراق القديم (وادي الرافدين)، فهذه كفخاريات العبيد سالفة الذكر التي تثير الأسئلة عن الكيفية التي أتت بها إلى هذه المنطقة، ولا شك وجود القدرة في وقتها على الإبحار وصولاً إلى الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية عن طريق أولاً دجلة والفرات والخليج ثانياً منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. وهذا ما اتضح من دلائل على وجود اتصال بحري حينئذ، وربما كان النحاس وليس اللؤلؤ هو الذي شجع على الاتصال[2].

إن الأمر المبين في أعلاه يدل على صحة ما تم تدوينه في كيفية وصول (كلكامش، وأنكيدوا) إلى سواحل البحرين، وهي نفس الفترة الذي كان شاعاً بها الفكر الأسطوري للعراق القديم، وهذا دليل على التلاحق الفكري الأسطوري حتى وإن لم يدون مثلما سوف نجده لاحقاً.

٢- توضح المكتشفات بجلاء أنه بنهاية الألف الثالث قبل الميلاد كانت الإمارات جزءاً من شبكة تجارة ومواصلات امتدت من شرق شبه الجزيرة العربية إلى آسيا الوسطى، ومن أرض العراق القديم إلى شبه القارة الهندية، وفي العصر البرونزي كانت مواقع معينة في الإمارات (مثل تل الإبرق)تشارك في شبكة معاملات امتدت آلاف الكيلومترات،

---

(١) ينظر: بوتس. العولمة وتاريخ طويل وتحليل متعدد المستويات رصد ٨٠٠٠ عام من التطور الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٤-٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شأنها شأن أكبر المواقع شهرة بما فيها طروادة في تركيا وأور في العراق وسوس (شوش) في إيران.

والفارق الوحيد من وجهة نظر الكاتب ونحن نؤيده في ذلك، هو أن العالم إذا اهتم بمثل تلك المواقع في العراق قد تجاهل تلك المنطقة الموجودة في الإمارات[1].

ذلك يؤيد ما ذهبنا إليه بان تأثير العراق القديم على الساحل الشرقي للخليج العربي وبالذات الإمارات والبحرين هو في الواقع حقيقة تاريخية، كما أن هذه المعاملات تحتاج إلى سفرين لتنظيمها هو وجود القواعد القانونية لها، ووجود الآلهة التي ينبغي مهابتها وتنفيذ إرادتها في السلوك ومنه السلوك الذي يتعاطى مع حقوق الأفراد وضمان العدالة، فالأمر هنا يحتاج إلى المزيد من البحث والتنقيب ليس لإثبات ذلك وإنما إقراره علمياً. يضاف إلى ذلك أن النصوص المسماة بتحصينات (برسيبو ليس) مكان اكتشافها وهي مجموعة من الألواح المسمارية التي تعود لحوالي ٢٥٠٠ ق.م ومدونة بالعلامية وتشمل عدداً من النصوص التي تسجل تزويد العرب القادمين من الشمال ، وكذلك حاملي الرسائل المتجهين إليها، وكذلك طبيعة النصوص التي توثق إدارة الإقطاعيات والمؤن الغذائية التي كانت تصرف للعمال، وكذلك لحاملي الرسائل والسفراء وأفراد البلاط وغيرهم.

وعلى الرغم من أن الذي ورد عن الدور الفعلي للإمارات فإن الدلائل تشير أن إقليم الإمارات حيث أقتضى بالإمارات وقتئذ قد وفر للاخمينين حيث اقتضى وجودهم

---

(١) ينظر: بوتس. العولمة وتاريخ طويل وتحليل متعدد المستويات رصد ٨٠٠٠ عام من التطور الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحري غرب المحيط الهندي تزويد البلاط البابلي بسلع من الهند وتلك تتطلب الأمن في طوال الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية[1].

وهذا يعني أن طبيعة هذه النصوص لا بد وأن يكون ذات قواعد قانونية لها أثرها القانوني إطارها القوانين التي عرفتها الإمبراطوريات القديمة في العراق القديم والعيلامين: هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك امتداد قانوني خارجي يخص السفراء وهو بطبقة جزء من العلاقات الخارجية فإنه لا بد من وجود قواعد هي الأخرى. تنظم هذه العلاقات الخارجية وفي لغتنا القانونية هي جزء من مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، والذي عرفه العراق القديم حتى وإن صح التعبير عنها قوانين بدائية في عهد الطفولة.

٣- وحسب كريستيان فالذي نستطيع أن نقوله: أن التجمعات السكنية والعلاقات الاجتماعية قد شهدت أشبه ما يكون لحد بعيد دويلات المدن السومرية أو البابلية والتي تم تسميتها بالمستوطنات، والتي بمعظمها لم يكن قد اكتشف بعد، وكانت تتجمع في الجبال وحولها. وقد اكتشف الكثير منها مثلاً في خفت وكلبا وتل إبرق وخورفكان[2]. ومن الممكن أن غيرها قد تعرض للدمار والاندثار أو من الممكن العثور عليها في المستقبل.

٤- بالإضافة إلى هذه العلاقات والاتصال التي تم بيانها بين العراق قديماً، هناك شيء آخر ودليل وقرينة أخرى على تلاقح العرف والتقاليد والقواعد القانونية وهو ما تم إيجاده في أختام مصنوعة من الحجر الجامد ومحفور عليها رسوم متنوعة، ويمكن تعليقها في العنق

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٧.

(٢) ينظر: خلدي، كريسيتيان. موقع العصر البرونزي الأوسط في منطقة الإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو المعصم كالعقود والأساور في جنوب العراق القديم. وكانت تلك الأختام تتعلق بالأمور الاقتصادية مثل تحديد هوية المالك أو التاجر[1].

الأمر المهم بشكل استثنائي الذي يضاف إلى الأدلة الأخرى من حيث مؤثرات العراق القديم مع الإمارات في وقتها والذي تميزت به هو اكتشاف نقش من ثمانية أسطر باللغة الآرامية على حوض حجري بجانب المعبد في موقع مويلح في إمارة الشارقة، وفي وسط النقش تماماً اسم الإله الشمس، وكانت الآرامية تستعمل في شرق الجزيرة ابتداءً من القرن الثالث والرابع قبل الميلاد. وكان الإله شمس هو المعبود في مدينة الحضر البابلية وهو الذي أوحى لحمورابي تشريع قانونه[2].

يتضح مما ورد في هذه النقطة الخامسة هناك وجهان لتلاقي في أسس الفكر الأسطوري لكلا البلدين العراق والإمارات هي:

أ ـ أنهم أخذوا من منبع واحد في الفكر السياسي وهو دور الآلهة وبالذات الإله شمس في نشر العدالة وحقوق الأفراد.

ب ـ وجود الحجر وما دوِّن فيه قريب من المعبد هو الآخر يعطينا دور المعبد والكهنة لتنظيم العلاقات بين الناس مثلما كان دوره في العراق القديم وهذا يعطي عاملاً مضافاً لما نصبوا إليه في تقارب الثقافة السياسية بين العراق والإمارات سابقاً عن طريق قوالبها الاجتماعية والسياسية والقانونية والدينية.

---

(١) ينظر: جاسم، صباح. مقابر العصر الحديدي، شعائر الدفن في جبل البحيص، الشارقة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات، ص ٧.

(٢) عباس، عيسى. قراءة في ثقافة مليحة من خلال المكتشفات الأثرية في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ـ نعتقد أن الملاحظات أعلاه هي ليست النهائية لسببين: الأول هو أن المعلومات التي حصلنا عليها ربما لا تكون النهائية بمعنى ربما تكون هناك معلومات أخرى لم نفلح في الوصول إليها برغم من ذلك يكون من مسؤوليتنا العلمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن دولة الإمارات متوصلة في الوصول إلى معلومات جديدة تخدم أغراض البحث والبحوث الأخرى لاستجلاء حقيقة البقعة المباركة في منطقتنا قديماً.

الفرع الثاني: انتشار الإسلام في الإمارات:

قبل تناول انتشار الإسلام في تلك البقعة التي سميت فيما بعد بدولة الإمارات لا بد من بيان بعض الأوضاع السياسية والحضارية القديمة فيها وعلى النحو الآتي:

١ – إن المعلومات الأثرية قد أشارت أنه كان في شبه الجزيرة العمانية وجهان لحضارة واحدة: إحداهما كان واضحاً في غرب سلسلة جبال الحجر إلى المنطقة الساحلية للخليج العرب يضم مواقع مهمة مثل مليحة والدور ولها ارتباط بآثار العراق.

ويبدو أن العلاقة بين الوجهين الحضاريين كانت علاقة تبادلية وتكاملية عملت على ازدهار المنطقة، ويبدو كذلك أن وضع التضاريس لشبه الجزيرة العمانية حتم مثل وجود هذا التقسيم المتداخل في المعثورات السياسية والثقافية[1]. وهذا يعني أن الكلام عن عمان لا بد وأن يشمل الإمارات في التكوين الجغرافي السابق.

٢ – كان العرب في عُمان في فترة ما قبل الإسلام وفي العهد الإسلامي المبكر خليطاً من عرب الجنوب وعرب الشمال تآلفوا وكونوا اتحاداً قبلياً (ليس على غرار القبائل

---

(١) ينظر: عباس. قراءة في ثقافة مليحة من خلال المكتشفات الأثرية في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطوطمية التي عرفت في العراق القديم) يضمن لهم الإقامة في أمن وسلام، بيد أن الفرس كانوا محتلين للمنطقة ومسيطرين عليها. وكان ذلك قد أدى إلى مواجهات وصدامات، ويوضح ذلك لنا أن الصراع بين العرب والفرس مر بمراحل تاريخية متعددة ولم ينتهِ إلا في العهد الساساني الذي تعززت فيه القوة العربية مع ظهور الإسلام وقد اضطر الفرس إلى الاعتراف بالأمر الواقع والتفاهم مع العرب لتجنب حدوث القلاقل[1] .

يتضح لنا من ذلك الآتي:

١- إن الكلام عن عُمان أو شبه الجزيرة العمانية، هو الكلام ذاته وبقدر معين عن الإمارات وقتئذ لأن المنطقة التي تشغلها دولة الإمارات حالياً كانت تسمى: (ساحل عمان سابقاً) [2] .

٢- إن البدايات هو لتنظيم العلاقة حول العلاقة القبلية قائمة على النسب والأصل فكونوا (اتحاداً قبلياً) وربما يشبه البدايات الأولى لتكوين الاتحاد الحالي الذي أسسه هو الآخر ليس بعيداً عن القبائل ومشايخها.

٣- إن العدو الذي واجه المنطقة في عمان والإمارات في ذلك الوقت هو العدو الفارسي، والذي كان يسمى بالعيلامي ونحن نعتقد هنا أن معركة القادسية التي سبق وأسلفنا الحديث عنها كانت إحدى البدايات الكبيرة لتغيير السلوك الإيراني تجاه الوجود العربي في عمان والإمارات.

---

(١) المصدر السابق، ص٩٥.

(٢) ينظر: غنيم، عبد الرحيم؛ ومحمد إبراهيم الشاعر. الاشتراكية القومية لدولة الإمارات. مطبعة دمشق، ط٢. دمشق، ١٩٧٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء ما تقدم من تلك الأوضاع بصورة عامة كانت جمهرة لدخول أهالي الإقليم في الإسلام وإقبال غالبيتهم عليه قناعة وإيمان، حين بعث رسول الله محمد ﷺ رسوله عمرو بن العاص برفقة أبي زيد بين السكنى الأنصاري إلى جيفر وعبد ابني الجلندي حاكمي عمان آنذاك يدعوهما إلى الإسلام . وكان الحاكمان قد سمعا عن الدعوة إلى الإسلام قبل وصول رسول الله النبي محمد ﷺ وانتشارها فكانت استجابة الأخوين وإتباعهما للإسلام طوعية ورغبة لا خوفاً أو ضعفا. وإن ذلك لم يمنع من وجود فئات من عرب المنطقة معارضين لقبول الدعوة إلى الإسلام، ورفض من بقي من الفرس فقاتلهم المسلمون وانتصروا عليهم وأخرجوهم نهائياً من المنطقة[1].

ورغم رفض الفرس وإجبارهم على قبول الإسلام و طردهم، إلا أنهم رغبوا بالاحتفاظ بنفوذهم في المنطقة، وادعى بعضهم النبوة كـ (لقيط بن مالك الأزدي) أثناء ردته وثورته على السلطة الإسلامية، وقد حاول جيفر وعبد في البداية أن يقضيا عليه، فقام أبو بكر الصديق ﷺ بتعزيز قواتهما، ونشبت معركة قتل فيها لقيط وألف من جنوده، وبانتهاء وإخماد فتنة الرّدة عادت الأوضاع إلى طبيعتها الهادئة وانقطع دابر الوجود الفارسي (العرق دساس يا فرس) ثم إلى مجراها وعم الإسلام في المنطقة[2] .

وقد كانت من محصلة أسئلة المنطقة وفقاً لما جاء به القرآن الكريم ورسائل رسوله الكريم إلى أهالي المنطقة تكريس ثلاثية انتماءات أكدها الباحث سالي تدلو بتوزيعه استبيانات غير رسمية تم توزيعها على طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة واستمارات أخرى بين

---

(١) ينظر: عيسى. قراءة في ثقافة مليحة من خلال المكتشفات الأثرية في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص٩٦.

(٢) ينظر: عيسى. قراءة في ثقافة مليحة من خلال المكتشفات الأثرية في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأفراد الذين ينتظرون أن يكونوا صانعي القرار والسياسة في الدولة مستقبلاً، ويقول صاحب الاستبيان أنه يزعم أن التعليم العالي في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في العالم العربي الإسلامي، فيما يتعلق بتركيز الإدراك السياسي والثقافي الواعي.

وبصورة مماثلة هذه الاستبيانات بم إجراء استبيان ومقابلات في جامعة الكويت، حيث جاء التعبير عن الهوية السياسية التي تعبر عن الثقافة السياسية والمكونة للهوية الدينية (مسلم) واللغوية (عربي) والإقليمية (خليجي) [1].

وقد استخلص صاحب الجهة أن العوامل المكونة للهوية التي تكثر الإشارة إليها مثل الثقافة والدين. فإنها مشتركة مع الكثير من الدول العربية الإسلامية الأخرى.

ومن جانبنا نجد هناك تلاقي هوية الآخرين في الثقافة السياسية التي سادت في العراق في العهد الإسلامي هو التأكيد على العروبة والإسلام والتي أضيف لها البعد الخليجي لأسباب واقعية وليست مبدئية تترفع على البعد الأول في العروبة والإسلام.

الفرع الثالث: شيوع ثقافة التحرير وسياسة التحالفات ضد الغزو الأجنبي في الإمارات:

إن ما شهدته الإمارات بخاصة، والخليج بعامة في تاريخها السابق هو الغزو والسيطرة البرتغالية والهولندية والبريطانية، وأحياناً الفارسية المتداخلة مع السيطرة الأوروبية.

وبما أن البحث هو ليس بحثنا في التاريخ السياسي والعسكري للمنطقة وإن كان يحمل جزءاً من هذه الحقيقة، ولكنا نحن بخصوص تأصيل المكونات الخاصة بالثقافة السياسية

---

(١) ينظر: فندو، سالي. دولة الإمارات العربية المتحدة، الوطنية والهوية العربية والإسلامية. دراسات عالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد٣٥. الإمارات، ٢٠٠٤م، ص٢٨-٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواصلاً لما تم بيانه سابقاً، وبما أن البحث شاق وطويل وواسع سنختار التركيز بعرض المعلومات ونتجنب الإسهاب وعلى النحو التالي:

القسم الأول: الموقف من الغزو والاحتلال البريطاني:

١- في بداية ظهور البرتغال كقوة أوروبية وبحرية بشكل خاص، قامت باحتلال سبتة في المغرب لفرض السيطرة على المحيط الأطلسي، وبالفعل قد حصّل البرتغاليون على خبرات واسعة في وجودهم في المحيط الأطلسي، وهذا النجاح حفّزهم للتوجه إلى الهند، وكان الخليج بعامة والساحل العماني (الإمارات) بخاصة محطة ارتكاز ووجود، حيث أنشأ البرتغاليون منشآت عدة منها خاصة في الشارقة وأبو ظبي، وهي ذات طبيعة تجارية مصحوبة بوجود عسكري لتأمين ذلك[١].

٢- بدا الاحتكاك الأول العسكري للإمارتين ضداً لوجود البرتغاليين عندما استولى القائد البحري البرتغالي على جلفار، وتبع ذلك بناء الحصن (قلعة عسكرية) في العام ١٦٣٣م، وأعلن ملك العرب (أحد المشايخ في المنطقة) الحرب على البرتغاليين واستولى على الحصن كرمز للنصر وبنى حصناً آخر. مما قاد البرتغاليون إلى التحالف لقتال (العدو العربي) مع الفرس وتم أسر ملك العرب، وتم اختيار جزيرة الغزال (أبو ظبي) على أنها المكان المقترح لتكون مركزاً لتزود السفن باحتياجاتها[٢].

---

(١) ينظر: فارينيا، أنطونيو دياس. العرب والبرتغاليون في منطقة الإمارات العربية المتحدة في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص١٨٧-١٨٨.

(٢) ينظر: فارينيا، أنطونيو دياس. العرب والبرتغاليون في منطقة الإمارات العربية المتحدة (في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة، ص١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- في العام ١٦٣٥م أُعدت مجموعة من الشيوخ العرب من إقليم كان الشمالي (الإمارات سابقاً) ضد إمام نزوي لتحالفه مع البرتغاليين، حيث أرادوا أن يأسروه وهو في الطريق إلى نزوي، ولكنه غير الطريق، وقد تم القبض على محمد بن سلطان مع آخرين وفرّ الآخرون إلى دوفا[١].

٤- في العام ١٦٢٢م تحالف الإنكليز مع الفرس للاستيلاء على هرمز، وبعد أن خسر البرتغاليون هرمز لجأوا إلى مسقط، وشيدوا عدة حصون وتحالفوا مع الشيوخ المحليين، إلا أنه اضطرب الوضع في تلك الفترة، فقد شعر شيوخ شمال عمان (الإمارات) أن هناك ما يهدد إبرام تحالف مع البرتغاليين لكسب القوة البحرية والمال لمقاومة التوسع العماني المزعوم من الغرب، وفي ظل هذه الأوضاع ازداد اهتمام البرتغاليين باستكشاف واستعمار البرازيل حول مسار جهود البرتغال إلى أمريكا الجنوبية، وذلك قد حلت تدريجياً المشاريع الهولندية والإنكليزية في القرن الثامن محل الوجود مع الخليج والتجارة البحرية مع أكثر المناطق ثراءً وأهميته في العالم[٢].

من خلال ذلك نخلص إلى أن شيوخ الخليج والإمارات في هذا العهد الطويل للتواجد الأجنبي، قد مارسوا ثقافة المقاومة واحتلال المواقع التي شيدها البرتغاليون، وأحياناً إتباع سياسة التحالف مع هذا الوجود الأخير أو بين أبناء

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص١٩٦.

(٢) ينظر: سلوت، ب. ج. الحدود القصوى للنشاط الهولندي، شركة الهند الشرقية الهولندية وإمارات الساحل العربي، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة. المركز الوطني للوثائق والبحوث، ٢٠٠٩م، ص١٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القبائل أو العشائر لخيار سياسي مرحلي للوصول إلى آخر هذه العهود، بمعنى اشتركت ثقافة المقاومة مع سياسة التحالف للوصول إلى هذه الغاية.

القسم الثاني: الموقف من الوجود الهولندي في إمارات الساحل العربي:

إن الرأي الراجح هنا أن المعلومات عن تلك الفترة هي قليلة، لأنه لم يبقَ من الوثائق الهولندية إلا الشيء القليل، ومن أرشيف شركة الشرقية الهولندية، وأنها تعالج الوجود الهولندي في المنطقة وهي التجارة مع بلاد (فارس).

وهناك معلومات طفيفة عن أحداث جرت في شبه الجزيرة العربية، أو اتصالات بين الهولنديين والقبائل العربية[1]. وهذا الواقع أو الأمر سينعكس على طبيعة المعلومات المدونة والتي نوجزها على النحو الآتي:

١- لم تكن الدولة الهولندية مرتبطة مباشرة بمنطقة الخليج، فقد أوكلت الحكومة الهولندية إلى شركة الهند الشرقية المتحدة كافة نشاطاتها السياسية فيما وراء رأس الرجاء الصالح، وكانت تحوله وفقاً لقوانينها للتصرف كقوة ذات سيادة في آسيا دون إشارة إلى سبب المشاكل بين هولندا وأصدقائها الأوروبيين، ففي الخليج وقتئذ كانت شركات عدة أوروبية[2].

٢- إن المديرين في أوروبا لهذه الشركات كانوا يهتمون بالأرباح من ممثليهم في المنطقة، وربما بدواعي سلامة العاملين في منطقة الخليج اقتضى الأمر وجود عسكري أو بحري عالي المستوى إضافة إلى نشاط سياسي قومي، وكانت اعتبارات السلامة المحلية للعاملين

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

(٢) ينظر: سلوت. الحدود القصوى للنشاط الهولندي، شركة الهند الشرقية الهولندية وإمارات الساحل العربي، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص٢٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجودين في المناطق النائية في سلم الأولويات، وكان ساحل شبه الجزيرة العربية من أكثر الأماكن اهتماماً[1].

٣- ونتيجة لهذا التوجه والوجود، حدثت اضطرابات كان سببها هو أنه كان لدى بني زعاب (أحد العشائر) من جزيرة الحمرة كغيرهم من القبائل في شبه الجزيرة العربية، وكانوا يسيطرون على مدينة بندروق (أورج) وعلى جزيرة خرج، وبعد الاضطرابات في البصرة، طلب رئيس المؤسسة الهولندية من شيخ بندروق نقل مؤسسته هناك، ولما قتل الشيخ لم يقبل خلفه مير مهنا بسيطرة الهولنديين على جزيرة خرج، والشيخ نفسه كان عدواً للفرس (وهو على حق) ووجد الهولنديون أهمية تعاونهم مع الفرس ضد الزعابيين، فوجد الهولنديون هناك حرباً لأول مرة بين قبيلة عربية، وقد شن مير مهنا هجوماً على المؤسسة الهولندية، وكان نتيجة ذلك أن الشركة الشرقية الهولندية كانت أغلقت مؤسساتها في خرج وصولاً إلى إغلاق مؤسساتها في المناطق الأخرى[2].

٣- وبعد ذلك كان الجديد في اتصالات بين الهولنديين والمنطقة الساحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة سابقاً وعودة العلاقات بين بلاد فارس وشركة الهند الشرقية المتحدة إلى طبيعتها.

كان من نتائجها تورط الهولندي في الحرب بين بلاد فارس وعمان، لا سيما تأثيرها في منطقة الإمارات ذات سمة واضحة وهو الضغط الفارسي لمنح المساعدات العسكرية للضغط على القبائل العربية، وكان الهولنديون يهملون عادة مثل تلك الطلبات لأنها سوف يتم استخدام السفن التجارية لتلك الأغراض، ولذلك من وجهة النظر الهولندية المحافظة على العلاقات الجيدة مع المنطقة العربية ولا سيما جزء

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من إمارات الساحل العماني، وفي النهاية أدت مساعدة الهولنديين لبلاد فارس إلى تورطهم في الصراعات القبلية والخارجية مما أدى إلى طردهم[1].

نخلص من ذلك إلى أن دول الساحل العماني وهي الإمارات حالياً، قد كانت جزءاً أساسياً من ثقافتهم السياسية، هو إتباع أسلوب الحوار مع الغازي الهولندي، ومقاومته أحياناً للتعبير عن مصلحة هذه الدول وقتئذ وهو تسجل امتداد وتواصل فيما سبق وإن بيناه لهذا التاريخ الثقافي والسياسي للإمارات.

القسم الثالث: الموقف من الوجود البريطاني في دول الخليج والإمارات:

نستطيع أن نبينه وفق الفقرات الآتية، وسوف نتبع الكثافة المتوازنة في درج المعلومات وعلى النحو الآتي:

١- إنه لا يخفى على المتبع لهذا التاريخ من بداية الوجود البريطاني في الخليج بعامة والإمارات بخاصة، ومنذ بداية القرن التاسع عشر استخدام القوة أو العمل العسكري والبحري للقضاء على ما أسموه أو اعتبروه القرصنة وبالذات بعد انحسار النفوذ البرتغالي[2]. وهو استهداف للوجود الخليجي في البحر.

٢- إن المنطقة قد عرفت قبائل هاجرت إليها في وقت سابق، وإن هذه القبائل لها استقلاليتها بعد انحسار الاستعمار البرتغالي، وأصبح تاريخ الإمارات مرتبطاً ارتباطاً

---

(١) ينظر: سلوت. الحدود القصوى للنشاط الهولندي، شركة الهند الشرقية الهولندية وإمارات الساحل العربي، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص١٠٠.

(٢) ينظر: تبرسون، ج س ي. بريطانيا وقيام دول الخليج- حالة أبو ظبي والشيخ زايد بن خليفة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات، ص٢٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيقاً بهذه القبائل، وكان أهمها قبيلة القواسم التي حكمت كل من الشارقة ورأس الخيمة، وبسطت نفوذها على بقية القبائل[1].

ونحن نعتقد أن الحجة البريطانية المذكورة في الفقرة (١) المقصود منها أفراد القبائل والقواسم بشكل خاص الذين لهم وجود في الخليج العربي إما لصيد اللؤلؤ وغيره أو لأغراض تجارية، حيث لا يوجد من يجرأ في وقتها سوى الفرس وإلا لكان الحجة البريطانية في ذلك لكانت واضحة في تسمية الوجود الفارسي مثلما كان هو الشأن في الاستعمار والوجود البرتغالي والهولندي كما أسلفنا سابقاً.

٣- في البداية أشاعت أو روجت بريطانية شيوع الثقافة السياسية (السلام في البحر) في أوائل ومنتصف القرن العشرين استهلتها معاهدات بريطانية مؤقتة حتى عام ١٨٥٣ حين وقعت السلام البحري الدائمة، واضطر هذا نظام المهادنة هذا شرعية على شيوخ المناطق الداخلية الذين وقعوه وجعلهم مسؤولين عن أنشطة السكان الذين يعيشون تحت سيطرتهم المباشرة أو في مناطق نفوذهم[2].

٤- بعد أن استكملت بريطانية وجودها البحري وجهت ضربة قاتلة للقواسم، وإن هذه القبيلة العربية العدنانية التي يرجح أنها تعود بأصولها إلى سامراء في العراق.

وعندما تولى أمر القواسم الشيخ سلطان بن صقر الأول في العام ١٨٠٣م وفي عهده تطورت القوة البحرية وتم نقل عاصمته إلى الشارقة، حيث أخذت البحرية البريطانية تتحرش بأسطول القواسم وتنهب اللؤلؤ منها، فاضطر القواسم إلى مهاجمة السفن البريطانية، وكان أثناء الهجوم يرقصون ويرددون أناشيد الموت وكانت

---

(١) ينظر: غنيم، عبد الرحيم؛ ومحمد إبراهيم الشاعر. الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات المتحدة. مطبعة الرافدين. دمشق، ١٩٧٨م، ص٢١.

(٢) ينظر: بترسون. السعودية، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شجاعتهم تبعث الخوف والهلع وهذا يعني شيوع ثقافة الشهادة في سبيل الوطن الإماراتي، وبالتالي كان رجحان الكفة لصالح السفن البريطانية فقد مارست أعمال القرصنة واللصوصية، وهاجمت رأس الخيمة مركز أساطيل القواسم وبذلك في أواخر عام ١٨١٩م[١] فاحتلوها وأحرقوا سفن القواسم، وبذلك قضوا على هذه القبيلة المجاهدة.

٥- ونتيجة لذلك فقد تم فرض معاهدات منفردة من قبل بريطانية على جميع شيوخ المدن الساحلية، وأن هذه المعاهدات ولدت الرغبة في استقلال بما تحت أيديهم من أراضٍ، أو بعبارة أخرى شجعت الاستقلال وقيام وحدات قبيلة، وهكذا استقلت عجمان وأم القيوين والفجيرة وغيرها. وهكذا تمزقت إمارة القواسم إلى إمارات صغيرة[٢].

٦- إنه لمن المؤكد لولا الاستعمار البريطاني للمنطقة ولولا انتهاء قوة القواسم وضعفهم وتمزيق دولتهم في رأس الخيمة، لكان تاريخ المنطقة قد سار في خط مختلف كلياً عما سار عليه قبل أن يتحقق للبلاد الاستقلال، والاتحاد من جديد بقيادة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

يلخص الباحث مما تم بحثه في الفصل الثاني الآتي:

١- أدت الثقافة السياسية في العراق وفي الإمارات دوراً كبيراً في الترابط بينهما منذ العصور القديمة في عهد السومريين وما تلاهم في عهود الإسلام والسيطرة العثمانية والاحتلال الأجنبي، فكان هناك صيرورة التلاقح والترابط والامتداد والتواصل والتفاعل وكأنهما

---

(١) ينظر: بترسون. السعودية، ص٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من بيئة ثقافية وسياسية واحدة في هذا التاريخ المشترك الطويل على النحو الذي أكدناه وما تم تدوينه.

٢- في بداية تحديد طبيعة الثقافة السياسية لهما وجدنا أن هناك تلاقح في الفكر السياسي والمدونات القانونية وامتدادها لا سيما امتداد العهد الإسلامي الأول والعصر الأموي والعباسي في العراق وأسلحة الإمارات في الماضي، قد جرت من ينبوع فكري إسلامي صميمي واحد وهذا يؤكد على العلاقة الجدلية بين العروبة والإسلام.

٣- فالتاريخ المشترك لهما يشير قد تم مواجهة العدو المشترك معاً وبالذات العدو الشعوبي والغربي وتأثيره على قلب أو كسر طبيعة ثقافتها الإسلامية المبنية على حقيقة الترابط بين العروبة والإسلام.

٤- إن العراق بلد عربي إسلامي، وكذلك الإمارات، وكلاهما له موقع جيو- ستراتيجي في العالم، وكلاهما حيال هذا الموقع، أديا بفعل ثقافتهما السياسية المشتركة في تاريخ كان ينبوعه الاعتزاز بالأرض قاوموا وخاضوا التحديات المشتركة من أجل انتمائهم العربي أولاً وبهذا وجد حق لأجدادهما أو حق الأجداد على الأحفاد في التواصل بمعنى توارث القوة الفكرية والدينية والسياسية والأخلاقية. وبهذا سوف نحاول في الفصول اللاحقة التكيف لمنهجيته ما تم بحثه وهي وضع التجربتين في موقع التقدير العلمي حرصاً على الشعبين الشقيقين ومستقبلهما. وكلاً من التجربتين متواصلة مع ما تم بيانه وبالذات بعدهما العربي أولاً والإسلامي وفق عهوده الأولى ثانياً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

من الملامح الأساسية للنظم السياسية والدستورية في الإمارات والعراق

المبحث الأول: ملامح النظام السياسي والدستوري في الإمارات العربية قبل إقامة الاتحاد.

المبحث الثاني : ملامح من الأنظمة السياسية والدستورية في العراق قبل الاحتلال الأجنبي عام ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختص هذا الفصل بالمراحل الأولى من الحياة السياسية والدستورية في الإمارات والعراق قبل اختيار النظام الاتحادي ، وهنا يمكن القول أننا سنذهب للكشف عن محتوى هذا الفصل بطبيعة التشريع لها وتتضمن كمدخل لذلك لابد من القول أن التشريع بالذات التشريع الدستوري الذي يكون الضابط للنظام السياسي له وظيفتان تصويرية وتوجيهية فالأولى هي تلك التي تصور العادات والتقاليد والمعتقدات وترجم مظاهر الحياة الموروثة في أحكام إلزامية أو كالإلزامية، بمعنى تجسيد للثقافة السياسية السائدة بإطار قانوني وأخلاقي، أما الوظيفة التوجهية للتشريع، فهي التي تعدل تلك الأحكام الثابتة وتسمى أحكام جديدة وتصل على توجيه المجتمع في طريق التطور وفق الحاجات الاقتصادية والتيارات الاجتماعية والسياسية المتجددة . وهذه الوظيفة أصبحت في المجتمع الحديث عاملاً حيوياً فعالاً في بناء التكوين الاجتماعي[1].

وفي ظل هذه الوقائع المادية القانونية كان التشريع يعد بوظيفته مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية البارزة وكان تطبيقه العملي دليلاً من الأدلة على مستوى المعيشة ودرجة الحضارة فالتشريع العلاقات بين الناس بشكل مجموعة من الأحكام الاجتماعية الإلزامية، أما تطبيقه العملي فهو مقياس لاحترام الناس لحقوق الآخرين أو مقياس لسياسة الدولة في حماية هذه الحقوق وفي تنفيذ الواجبات التي تقابلها، ومن ثم في إقامة العدل وتوفير الأمن والسلام في المجتمع[2].

فالتشريع عندما يكون منسجماً مع الثقافة السياسية، فالنظم أو المؤسسات الاجتماعية هي التي تسمح باستقرار الكيان البشري للجماعة وبقاءه وتجدده في الزمان والمكان.

---

[1] ينظر: محمصاني، صبحي. الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها. دار العلم للملايين، ط٢. بيروت، ١٩١٢م، ص٧.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص ٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظام السياسي الذي يوفر الأمن الداخلي والدفاع الخارجي لهذا الكيان البشري الجماعي وكلما شعر البشر في هذا الكيان بأهمية جانب من جوانب حياتهم أو معظمها معاً فأنهم يقومون بتنظيمها بمعنى أنهم لا يركنون لنزعاتهم التلقائية، وهذا التنظيم يتم تقنيته عرفاً أو كتابة، وقد يتسم بالرضا والتراخي بين أفراد المجتمع أو بالقوة والإكراه بواسطة جماعة على بقية أفراد الجماعة، وهنا تأتي عوامل الاستمرارية من عدمه[1].

وبناء عليه، فأننا سنلازم حقيقة التطور السياسي والقانوني ملاحظة السياسية والدستورية للدولتين معاً الإمارات والعراق قبل إعلان الدستور الاتحادي وبالتالي سنحاول الكشف من أن أوضاعهما السياسية والدستورية، وطبقة ثقافتهما السياسية العمودية على مستوى الحاكمين والأفقي على المستوى الشعبي، وصولاً إلى استجابة موضوعية للمراحل القادمة التي شهدتها وهي الإعلان الدستوري لاتحاد كل منهما، وهل هو امتداد سياسي ودستوري طبيعي لواقعهما قبل الاتحاد أو هناك أمراً سياسياً وقانونياً ألزمهما بهذا التطور؟. وما هو تأثيره وأبعادها القومية؟. ولذلك كان هذا الفصل لأنه كان شديد الارتباط بما ذكر سلفاً قبل ذلك، ولذلك اقتضى الفصل أن نقسمه إلى المبحثين الآتيين .

---

(1) S.Arutiunnv Moderation in non European Arabic ultures, in soviet Ethologic and Anthroplg today L yue Boomley moution the hug he Parislla/ 1494 P195

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ملامح النظام السياسي والدستوري في الإمارات العربية قبل إقامة الاتحاد:

في الأمور المؤكدة، التي تتضح لنا في ظروف نشأة الإمارات العربية المتحدة يمكن قياسها أو تقديرها بأنها ترتبط وتتسم بسلسلة من القوى التقليدية والتحويلية (قبلية – عشائرية – فئوية– وهلمّ جرّا)، التي كانت موجودة ضمن همزة وصل ميمونة في تاريخ شعب الجزيرة العربية ، فالظروف كونت تلك الهمزة الميمونة تلك التي تتمثل بتمهيد الطريق أمام الهياكل الجديدة للحكم ، والمقاييس المصاحبة لصناعة السياسة وصناعة القرار، التي كانت منفتحة إلى درجة غير اعتيادية فليس هناك شكل في أن لحظة قيام العمل العظيم لم تكن مصادفة استثنائية فحسب بل كانت مبشرة بالخير على الصعيد السياسي إلى درجة تفوق كل تصور بشكل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبشكل يحافظ به بقدر معين قدر الإمكان على الحفاظ على ثقافتها وتقاليدها[1].

إن إعداد الإمارات المعاصر السياسي قد تمت بعملية الموافقة على معظم الاحتياطات التقليدية والاحتياجات ومصالح مؤسسي دولة الإمارات، بطريقة قد تمت تثبيت القاعدة السياسية القديمة القائلة (أن أفضل الحكومات هي التي تحكم بأدنى قدر) لتأكيد ذلك فأن معظم أصحاب النظريات السياسية على علم بالمشاعر التي تفرز نظرياتهم بالشواهد ، إلا أن القليل إن وجدوا يمكنهم الاستشهاد بنموذج آخر معاصر غير دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عربي إسلامي[2].

---

[1] ينظر: نسيبة، زكي أنور. الإمارات في عيون العالم، مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات، المركز الوطني للوثائق والمعلومات. أبو ظبي، ٢٠٠٩م، ص٢٢٤ .

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالإمارات العربية المتحدة في تاريخ وضعها السابق القريب المعاصر وتاريخها الحالي مرت بمرحلتين أساسيتين، ولذلك كان هذا المبحث وهو يختص قبل إعلان الدستور الاتحادي وهذا يستلزم تقسيم المبحث إلى مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: ملامح من مرحلة النشأة الحديثة:

بدأت هذه المرحلة نتيجة لاحتكاك المباشر مع الوجود البريطاني في الخليج، وبالإمارات حيث أن فكرة الاتحاد تعود إلى عام ١٩٣٥م حيث ظهرت بعض الآراء تطالب بالاتحاد ولكن الظروف لم تكن مؤاتية لعدة أسباب منها: الظروف الاقتصادية نظراً لقلة الموارد، ومنها الظروف السياسية لاعتماد بعض الإمارات على بريطانيا، حيث سبقتها قيام بريطانيا بفرض نظام معاهدات السلام في القرن التاسع عشر، حيث وقعت بريطانيا هذه المعاهدات تحت حماية وسيطرة الحكومة البريطانية في الهند، التي منحت حكام الساحل العربي (المقصود أساساً الإمارات وبشكل أقل عمان والبحرين وقطر) سلطة حقوقاً قانونية للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية كلما رأت بريطانيا ذلك ضرورياً ونشأ في تلك الفترة نظام الوكلاء في الخليج[1].

وسنقسم المطلب إلى الفروع الآتية :

الفرع الأول: بواكير الجهد الأول للاتحاد:

تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها ونفوذها على منطقة الخليج ، وقامت بتطبيق سياسة فرق تسد بين شيوخ القبائل حيث راحت تثير النعرات العصبية والقبلية مما أدى إلى نشوب صراعات ومشاحنات مستمرة بين القبائل رغم وشائج القربى التي ترتبط بها التي كانت معالمها في وقت سيطرة تجارة استخراج وبيع اللؤلؤ، وبرزت في وقتها جملة من مشكلات

---

[1] بترمون، ج .ي . بريطانيا وقيام الدول في الخليج، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص٢٠٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستعصية وفي مقدمتها مشاكل الحدود بين المشيخات التي كانت مستمرة سواءً من جانب هذه بعضها مع البعض الآخر، أو من قبل مشايخ الدول المجاورة[٢].

وقد استمرت بريطانيا في هذه النظرة متصورة أنه أصبح معها الخليج والإمارات في منطقة نفوذ بريطانيا، وجزء من هذه السياسة فرق تسد وأثارت الخلافات غير أننا نجده في الخارطة السياسية للإمارات، هو هذا الشكل المجزأ أو المفتت لأهم الملامح التي تم توريثها ، فباستثناء أم القوين فإن كل الإمارات تتألف أراضيها من قسمين أو أكثر، وتعد الشارقة من أكثر الإمارات تفتيتاً من[١] أقسام متناثرة، وهذا يعكس ذروة التخطيط البريطاني من جهة، كما يعكس ذروة الارتباطات القبلية والعشائرية من قوة ونفوذ، لا سيما عندما سوف يتم تناوله في الفصل المخصص له وهو أن الدستور منح للإمارات المتحدة بالاتحاد اختصاصات يتيح لكل منها قدراً من الاستقلال والسيادة حتى في بعض الأمور الخارجية[٢].

الفرع الثاني: الطبقة التقليدية الحاكمة للإمارات:

ومن خلال ذلك ولدت لدينا ما يمكن تسميته الملكيات الوراثية الحاكمة لا هي بتقليدية مثلما أسلفنا سابقا ولا هي بإقطاعية، فأنها لم تكن إقطاعية قط ، أما كونها تقليدية فهو أو قد يكون بمعنى امتلاكهم لتقليد ما وليس لكونهم هم ذاتهم قد بقوا في مرحلة الاعتماد على تجارة اللؤلؤ.. قد لا يكون تغير المظاهر كثيراً في الطبيعة، ولكن في الحقيقة أنها تغيرت، لكن المضمون هو شيء مختلف كلياً إن الحكام التقليديون اليوم يريدون دولاً حقيقة معقدة

---

[٢] ينظر: القاسمي، خالد بن محمد. الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص٧ .

[١] ينظر: ابن سعود، الإمام محمد. الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، إقليم شبه الجزيرة العربية، ج٢. الرياض، ١٨٨٩م، ص١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومحنكة(٤). والذي حدث من هذه الفترة هو بداية لشكل الحكم الوراثي جاء مناسباً لخصوصية الدولة الحصصية[٣].

وفي ضوء ذلك يمكن القول وبقناعة كبيرة أن الإمارات حديثاً مثل سواها في الخليج العربي قد بدا نظامها السياسي من واقعة اجتماعية أستطيع أن أسميها مجتمع ما قبل الدولة ،وإن كان يسير أمور الدولة بمؤسسات معاصرة، حيث كانت القيادة السياسية في النظام التقليدي تتمثل في قيادات متدرجة تبدأ من الأسرة الممتدة، وتنتهي بشيوخ القبائل والحكام على أعلى المستويات، وبالتالي جمع النظام القبلي بين المركزية القيادية والشيوخ والحكام، واللامركزية القاعدية التي تمثلها المجموعات القريبة والقبلية المتدرجة وقياداتها[١].

الفرع الثالث: تطور الدول القبائلي الأول في الاتحاد:

إن الشيء الملفت للنظر هنا أنه ليس من الضروري بطبيعة الحال أن ترتبط هذه القبائل بروابط القرابة، وإنما بروابط التضامن السياسي والمصالح المشتركة والوجود ضمن منطقة معينة والخضوع لزعامة موحدة ، وهكذا كان الحال في الفترة التي نجح القواسم وبنو ياس في زعامة مجموعة من الأحلاف والعشائر القبلية، فالشيوخ والإمارات بطبيعة أغلبهم لم يكنوا استبداديين، وكما هناك قيد لا تجعل الشيخ استبدادي يتمثل في العادات والتقاليد والأعراف

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) Glacom Luciani – Allocation is production stares A theoretical farm work lin Hazem Beblawi and Glaucoma Luminaries /London- new yurk / croom / 1987/p77 .

(١) ينظر: أبو شابا، نبوية حلمي. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. ديوان رئيس الدولة. مركز الوثائق والبحوث. أبو ظبي، (ب – ت)، ص١١٨-١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتعارف عليها الذين سبق وإن أسلفنا الحديث عنهم في مواجهتهم للوجود البريطاني في المنطقة[٢]، أو تدبير شؤون حياتهم.

فإن الملاحظ هنا وفي ضوء ذلك كيف أقرت الثقافة طرفاً وأشكال لا تتيح تحويل ثقافة الإمارتين وإنكارهم عن نظام الحكم والسلطة بالشكل الذين يدركونه ويشاركون في هذا النسق باستخدام وسائلهم الخاصة وبشروطهم وثقافتهم وليس بشروط أولئك الذين أدخلوا تلك الأنظمة إليهم (البيانات السياسية والدستورية) وهذا فيه عودة لماهية الفصل الثاني الذي أسهمنا الحديث عن العلاقة أو الثقافة السياسية ودورها في النظم الاتحادية[٣].

من خلال ذلك فأن موضوع السلطة والإدارة الحقيقية في مجتمع الإمارات هي الأسرة الحاكمة ذاتها، فنجد الشيخ يحترم وتحترم آراؤه، بيد أن مكانته ترتكز على هيمنته على الآخرين وعلى مكانته داخل عائلته وقدرته في إعادة التوزيع في الأدوار والموارد، فشيوخ كل إمارة لا يمكنهم فرض المشاركة أو أداء فرضها مباشرة لأنهم لم يتعودوا على القهر، وتعد القرابة ولدرجة كبيرة تعبيراً عن مكانة الفرد في المجتمع، وهذه تجب عندما تستقر هذه المكانة في عشيرته استقراراً راسخاً حتى أن الهجوم عليها لا يؤثر فيها ولو كان المهاجم هو الشيخ نفسه[١].

إن أهل الإمارات يتحكمون في حياتهم بشكل واضح ويحسون هذا بالتحديد، لأنه لا يوجد مصدر محدد للسلطة عندهم، فالهرمية كمفهوم موجود بوضوح عندهم وهم يتكلمون عنها كثيراً كأنْ يقولوا (الشيخ فلان) ومن بعده فلان ، وأحياناً يتكلم المواطنون عن حياتية عندهم بصورة لا يمكن أن يحسها المراقب الخارجي. وفي هذا المتغير السياسي والاجتماعي فأن

---

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦- ١٢٧.

(١) أبو شابا. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ص١٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواطني الإمارات دخلوا الإدارة وتعلموا فنون الإدارة وإن الإمارات قد حضت من أهلها لاحقاً بإداريين في جميع المجالات وصاروا رؤساء الحكومات المحلية، ورغم هذا فأن فهم أهل الإمارات لمقولتي السلطة والحكم ، فهم في هذا النمط من الحكومات أساساً وأن كان العامل الخارجي له شأن واضح في ذلك[٢]، وأن الأمر الذي نتج عن ذلك هو أن أغلب الأسر أصبحت تحصل على دخلها من القطاع الاقتصادي الحديث ، وبالذات من التوظف في الخدمات الحكومية المميزة إدارياً واقتصادياً[٣].

الفرع الرابع: دور النفط في تركيز شكل الأسرة في الاتحاد:

لقد ساعد النفط على تركيز السلطة أكثر في يد الأسر الحاكمة، لأنه حتى وقت ظهوره لم تكن الأسر الحاكمة تشبه المؤسسات السياسية المتماسكة كما هي عليها الآن، فقد كان أفراد الأسر بعيدين عن الشيخ في وضع القرارات ومع ظهور النفط دعم الحكام المتتالون الشبكة الأسرية أكثر بكثير من السابق لتوفير موظفين جدد من الصفوة الذين يمكن الاعتماد عليهم في الإدارة البيروقراطية الكبيرة المتزايدة ، ومن خلال هذه الأدوات استطاع الحكام المتتالون أن يوسعوا نوع من سلطتهم المركزية وأن يضعوا أنفسهم في منزلة منح النعم والأفضال للبنى الحاكمة الأبوية أو القبلية القائمة على كبار السن . وأدى ذلك إلى ولادة مجتمع حضري يتمتع بأغلبه على بقية المناطق السكنية الأخرى بفعل الهجرة إلى أماكن التوظف الجديدة[١].

ومن خلال ذلك نستطيع أن نبني الرأي وهو أن الإمارات في وضعها الحديث قد انتقلت من سلطات القبلية إلى سلطات القبلية والمؤسسة السياسية على النحو الذي تم بيانه سلفاً ومن

---

[٢] المصدر نفسه، ص١٢٨- ١٢٩.

[٣] Todnclark and Havund Bowen – change and develop ment in the middle east easy inhonour at w.b.fisher – londasn new York ,Methuen 1981-p84.

[١] ينظر: غباش محمد عبيد. الدولة الخليجية سلطة أكثر مطلقة، مجتمع اقل من عاجز، عليه المستقبل العربي. الدراسات الوحدة العربية، العدد ٣١٥ أيار. بيروت، (ب – ت)، ص٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاهيم الهرمية والاستقلالية التي تميز النسق السياقات الاجتماعية والسياسية التقليدية التي فرضتها الثقافة السياسية السائدة. وهو أن المجتمع الإماراتي في هذا التكون ونتيجة امتدادها الثقافي السياسي لما تم تأثيره في الفصلين السابقين فولد عنه مجتمع سياسي يبدو لنا في الوهلة الأولى انه من على صعيد الإطار العمودي والأفقي شديد الإيمان بوحدته وشديد الإيمان بحياة الجماعة ،وهنا ممكن أن نقتبس المقولة التي تؤكد: (أن السلطة هي أساساً متغير ثقافي عام بشكل ضئيل وكمي مقولة مفيدة حول الطرق التي يستجيب بها الناس لسلطة الدولة)[٢].

فالدولة رغم كل شيء ما هي إلا اختراع ثقافي وأن المفاهيم الثقافية هي التي تحكم تشكيل النسق السياسي، وطريق الحكم في الحكومة الجديدة التي تنمو في منطقتهم[٣]. وهذا بالنسبة لنا يشكل تأكيداً لما ذهبنا إليه في مجال الثقافة السياسية ، والتي أشرنا فيه إلى مقولة المفكر القانوني واللاهوتي توماس الأكويني في الفصل الثاني.

ومن خلال هذا سوف ننتقل إلى المطلب الثاني لكي نواكب عملية مسيرة الاتحاد مبتدأين بفكرة إنشائه للانتقال إلى مرحلة سادت فيها المفاهيم السلطوية والأسرية على وفق ما تم ذكره وهو سلطة الدولة، والذي حدث فيها اختلاط واضح بين السياسات القبلية سابقاً إلى نظام الحكم في الدولة الجديدة والحديثة .

المطلب الثاني: فكرة الاتحاد والأعمدة القانونية الأولية له:

ارتباطاً بما تم بيانه في المطلب الأول وامتداداً له حدث زخماً شديداً في الخليج بعامة والإمارات بخاصة الذي يؤكد تماماً استمرار تدفق الأفكار التنويرية ، بالرغم من جهد الاستعمار البريطاني لعزل المنطقة فكرياً وسياسياً عن محيطها الإقليمي والعربي وظلت الفئة

---

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٥٨.

(٣) ينظر: أبو باشا. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ص١٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المثقفة والتيار الشعبي يغذيان بالأفكار التنويرية، وكذلك استصحب ذلك عند الشيوخ إحساسهم إنهم وليدي النزعة العربية والإسلامية، وبالتالي استلزم وجود نمطاً جديداً مغايراً لحد معين من التفكير السياسي والاجتماعي لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق نمط سياسي وقانوني على الرغم على المحافظة على قمة الهرم السياسي وهو السلطة المطلقة الأبوية بالتقليد القبلي أو هذه الانتقالية تشكل المدخل لهذا المطلب والذي سنوزعه على الفروع الآتية:

الفرع الأول: الاستهلال الأول لإقامة المؤسسات:

أن الخطوات الأولى أو التمهيدية لإقامة المؤسسات السياسية لدولة الإمارات قبل الاتحاد: أنه بالإضافة إلى ما تم بيانه في أن المحاولات الأولى لفكرة الاتحاد لعام ١٩٣٥م، بيد أن بريطانيا قد أوجدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مجلس شيوخ الساحل المهادن وهي تسمية بريطانيا خاصة للإمارات العربية وخلالها أنشا ذلك المجلس في العام ١٩٥٢م وكان بمثابة مجلس تقليدي استشاري بدون أن تكون له قواعد دستورية مدونة ، وما يتعلق بها من سياسات تشريعية أو تنفيذية، والشيء المميز فيه أن أتاح لمشايخ الإمارات عقد اجتماعات دورية لمناقشة شؤونها الخاصة ذات الاهتمام المشترك وعلى الرغم أن الملاحظ في هذا أن قراراته غير ملزمة وإن اجتماعاته مجرد مداولات تقليدية ، يبدو أنها أدت دوراً كبير في إنضاج قرارات واضحة نحو التوحد والتلاقي في الشؤون السياسية والاقتصادية[1].

بيد أن الخطوات الجدية الواضحة في هذا الشأن تقترن بإعلان بريطانيا في العام١٩٦٨م عن نيتها بالانسحاب من منطقة الخليج مع نهاية العام ١٩٧١م وبهذا وفي عهد ولاية ولسن رئيس الحكومة البريطانية أنها أبلغت الحكومات المعنية في الشرق الأقصى(المقصود به الدول العربية والخليجية منها بخاصة مع حلول عام ١٩٧١م وفيها سحب قطاعاتها في الخليج

---

(١) Crodesman , A.H. The culfand the search for strategic stability /weat vienpressbaulder /colardo London/1984/p4 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن إمكانية استمرار وجودها في هذه المنطقة تتعلق بالأحداث اللاحقة وكلما كان متاحاً لذلك حسب المصالح المشتركة للأطراف جميعاً[1].

الفرع الثاني: الإحساس بالمصير المشترك:

أن قيام المجلس واجتماعاته ومناقشاته أوجد نوعاً من الوعي بوحدة المصير المشترك بين إماراتهم ففي الثامن من عشر من شباط ١٩٦٨م وهذا نجده مجسداً عندما عقد ومبادرة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي مع حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في منطقة السميح وتوصلا الحاكمان إلى اتفاق ثنائي يتكون أساساً وفق الآتي:

١- تكوين اتحاد بضم الإمارتين له علم واحد به وله المسؤوليات الآتية :

أ- التنسيق بين السياسات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي.

ب- خدمات الصحة والتعليم.

ج- مسؤولية الجنسية والهجرة.

د- أن تناط بالاتحاد المذكور شؤون الاتحاد التشريعية والمسائل المشتركة الأخرى التي يجري الاتفاق عليها.

٢- دعوة حكام الإمارات الأخرى(الشارقة ، رأس الخيمة ، عجمان ، أم القوين ، الفجيرة) لمناقشة الاتحاد والاشتراك فيه ، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق على عمل محدد لتأمين ذلك[1].

---

(١) Long , David.E/ the parsian Gulf an in truduction tuits putitics and west view preds/ Colorado /p70 وهناك مصادر عدة يمكن الاستفادة منها حول علاقة بريطانيا بعامة والإمارات فهي : ١- ولسن، رنولد. الخليج العربي. تعريب: عبد القادر يوسف. مكتبة الأمل. الكويت،١٩٩٠م؛ وقاسم، جمال ذكي. إمارات قديمة ودول حديثة. دراسة مسيحية شاملة. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، ١٩٧٨م؛ وأمين. الخليج العرب في تاريخه السياسي والنهضة العربية. دار الكاتب العربي. بيروت، ١٩٦٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن النظرة التحليلية لهذه الاتفاقية يمكن تقديرها على النحو الآتي:

أ- أنها لم تسبق بأعمال تحضيرية مهدت لقيامها، بل تشكل طموح ثنائي بين (الشيخ زايد والشيخ راشد) نتج عنه صيغة ضعيفة ، ولذلك قيل عنها بأنها اتفاقية وهي مجرد إعلان نوايا وليست قاعدة محددة سياسية وقانونية لإقامة الاتحاد .

ب- أنها لم تبين نوعية الحكم أو النظام الذي سيقام بعد اتحاد الإمارتين و وفيما إذا ستحتفظان بكيانها أو اسميهما أو يكتسبان تسمية جديدة يذوب بها الكيان الخاص بكل منها بحيث تشكل أراضي الإمارتين إقليم الدولة الجديدة .

ج- أنها التزمت بأسلوب حصر الاختصاص الاتحادي وترك ماعدا ذلك من اختصاصات للوحدات المكونة (الإمارات) مما يغير تغليب النزعة الاتحادية الضعيفة على تلك التي تتصف بالطابع المركزي (الفدرالي) .

الفرع الثالث: مصير الاتحاد التساعي:

يتكون من تسعة مشايخ، كان مصير الاتحاد التساعي ومع الأسف هو عدم إعلانه للأسباب الآتية [٢]:

١- الخلافات القبلية والشخصية بين حكام الإمارات المعنية ، وأهمها الخلافات بين قطر والبحرين والتي حاول حاكم الشارقة التوفيق بها ووصل على طريق مسدود .

٢- فسرت في وقتها النظرة الذي اشتملت بموجبه الاختلافات بظهور قضية الاتحاد وكأنها تتعلق بطبيعة العلاقة بين الحكام أكثر منها بحقوق السيادة الوطنية ومصالح أغلبية الموطنين ، وكانت مشكلة الاتحاد التساعي ممكن القول عنها إنه كان محاولة

---

[١] ينظر: صالح، الدكتور غانم محمد. الخليج العربي. التطورات السياسية والنظم والسياسات. دار الحكمة للطباعة والنشر. بغداد،١٩٩١م، ص٩٢-٩٣ .

[٢] ينظر المصدر نفسه، ص٩٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوفيق بين امتيازات الأسر التقليدية التي تضخمت في عهد النفط وبين الهيئات الاتحادية التي كان لابد وأن تتكون منها الدول الحديثة وكانت مسائل أخرى كانت مثاراً للجدل والخلاف وأنها ممكن إيجازها على النحو الآتي :

أ- حدود سلطات الحكومة الاتحادية وكيفية اختيار أعضاء الحكومة وأسس توزيع المناصب فيها .

ب- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي .

ج- مقر العاصمة الاتحادية والتي تم اختيار منطقة الكرامة الواقعة بين إمارتي دبي وأبو ظبي كعاصمة محايدة لا تكون تابعة لأي من الإمارات الأعضاء في الاتحاد.

د- الميزانية وكيفية توزيعها .

هـ- هناك أسباب خارجية أخرى منها امتناع إيران الرافض لانضمام البحرين إلى الاتحاد المرتقب، وإدعاء السعودية بوجوب تحديد الحدود مع قطر ، وظهور بوادر من أنْ حزب المحافظين إذا وصل إلى الحكومة سيتراجع عن قرار الانسحاب وهكذا تداخلت الظروف والأسباب الداخلية والخارجية وظهر نزعة الاستقلال للبحرين وبالفعل استقلت في ١٤ آب ١٩٧١م وتبعها قطر إذ أعلنت استقلالها١٢/ ٩/ ١٩٧١م ، وقادت في النهاية إلى أن تصبح قاصرة على سبع إمارات وهي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة بعد التقائهم في دبي في ١٨ تموز ١٩٧١م كموعد عن اتفاقهم عن قيام دولة الإمارات المتحدة وإقرار الدستور المؤقت لها وتحديد في الثاني من شهر كانون الأول ١٩٧١م موعد لميلاد هذه الدولة الجديدة وهو سيكون مدار اهتمام الفصل الرابع مع تجربة العراق الاتحادية ، والإمارات .

وهنا أرى من المناسب أن أشير إلى الأوضاع التي آل إليها الاتفاق التاريخي على صعيد الإمارات بشيء من الاختصار ، لماذا كان الاتفاق الأولي بين أبو ظبي ودبي ، وبعدها أدرج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإيجار عن التاريخ المعاصر لكل إمارة بحيث كانت أبو ظبي ودبي العمود الفقري للاتحاد ، وذلك كون أبو ظبي تعد أكبر إمارات الدولة مساحة حيث تشكل وحدها تقريباً ٧٠٪ من المساحة الكلية للدولة ، ويسكنها أكثر من ٤٠٪ من إجمالي سكان الدولة ، ويؤدي النفط الدور الأكبر في تدعيم هذا التفوق المكاني التي تنتج وحدها نحو ٩٥٪ من إنتاج الاتحاد على تركيز النشاط الإداري للدولة الاتحادية[١].

أما إمارة دبي فتأتي في المركز الثاني من حيث المساحة وعدد السكان فيها ومساحة هذه الإمارة تشكل ٥٪ من مساحة الدول الاتحادية إلا أن نفوسها حوالي ٢٦٪ من السكان ويكون النشاط التجاري والخدمات في هذه الإمارة هو المرتكز العمودي لذلك النشاط في الاتحاد إضافة إلى ٤٠,٩٠ ٪ من إجمالي إنتاج الدولة وهي تحتل المرتبة الثانية بعد أبو ظبي وبموجب هذه المزايا فقد أصبح لها وصفاً سياسياً مميزاً أو متميزاً داخل النظام الاتحادي أو الدولة ، والعرف السائد هناك وبناء على هذه الخصائص كان لا بد أن يتولى حاكم أبو ظبي رئاسة الاتحاد ، وحاكم دبي نائباً للرئيس وأنهما نفسيهما يتمتعان بعدد مميز مقابل في المجلس الوطني والحقيقة واضحة في الترتيب القبلي أو العشائري الذي بنيَّ عليه الاتحاد وأن كان بإطار دستوري لا لبس بذلك[٢] . وكما أنهما قد وصفا بأنهما ذا بعد عالمي أكثر من بعد وطني .

الفرع الرابع: الإمارات المؤتلفة:

---

(١) Arpe publication- limitea – the middle eat and north Africa tlodon - 1981-p20

(٢) opcit . p 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكي نعطي انطباعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً نعرض في مما يـأتي خلاصـة لهـذا المكـون العام لدولة الإمارات كما تكونت واستقرت على النحو الآتي[٣]:

١ـ إمارة أبو ظبي:

هناك تتضارب الأرقـام حـول عـدد سـكانها الأصـليين ، ينتمـون إلى قبائـل بنـي يـاس، المناصير، الظواهر والعوامر. وبنو ياس حلف يضم عدة قبائل يتزعمهم جميعاً آل نهيان حكـام الإمارة ويقطنون بوجه عام مدينة أبو ظبـي، كـما يقطـن فريـق مـنهم واحـة (ليـوا) في أرض الظفرة التي تعتبر المعقل الأول.

وعلى الرغم من أن مشيخة أبو ظبي تتمتع بثروة نفطية هائلة مثلما تم بيان ذلك سلفاً إلا أن الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم البلاد كان على طراز فريد. فقد قـاوم بشـدة تنفيـق الـدخل الكبير الذي كان يتحصل عليه من النفط ، إذ كان مشتهراً بتقتيره الشديد [١].

كما أنه لم يكن مهتماً بدفع رواتب المـوظفين التـابعين لـه ، بـما في ذلـك حرسـه الخـاص في المواعيد الثابتة لها ، وباختصار كان يكره التغيير، وكان أمله أن يسـتمر السـاحل العـماني عـلى أوضاعه الراكدة، وإذا حدث التغيير فينبغي أن يتم ببطء شديد، حتى لا يصبح سكان أبو ظبي أقلية في بلادهم نحن نرى هنا أنه كان له حدس صادق وتوقع دقيق لما حدث لاحقاً .

---

(١) هناك جهود كثيرة كتبت عن هذه الإمارات، سأختار جهدين علميين قريبين جداً عن واقعها وهما: أ- جهد مبارك، خالد محمد. التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات المتحدة من ١٩٢٥-١٩٩١م. رسالة ماجستير في التاريخ مقدمة إلى جامعة القديس يوسف. بيروت، ١٩٩٤م والتي نشرتها الدار العربية للموسوعات. بيروت، ٢٠٠٩م.

ب- جهد بطيخ، الدكتور رمضان محمد. الإدارة المحلية في النظم الفدرالية – دراسة تحليلية عن الإمارات المتحدة، أبو ظبي والشارقة، ١٩٨٨م.

(٢) Clarence mann op. cit . p.46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى أن بعض إمارات الخليج نتيجة ثروات النفط التي تحصلت عليها ، طفرت طفرة واسعة في النصف الثاني من القرن العشرين بعد قرون طويلة من الركود والتخلف ، ولذلك كان يعتقد أن نتائج هذه الطفرة لن تكون في صالح إمارته، ومن هنا اتسمت تصرفاته بالتردد والحذر ، ففي بعض الأحيان كان يعطي موافقته بالبدء في تنفيذ مشروع، كإنشاء طريق جديد أو بناء مدرسة ، ثم يقدم بعد ذلك على إلغاء موافقته هذه ، وقد يكون له وجهة نظرة الخاصة إزاء ذلك، إنما ينبغي القول هنا أن تصرفه تجاه الأموال التي كان يتحصل عليها من عائدات النفط لم تكن توازي تلك السخرية التي استهدفته .

وعلى أي حال، أصبح الشيخ شخبوط بن سلطان بفلسفته هذه عقبة في سبيل التقدم وخاصة بعد تدفق ثروات النفط التي أخذ ينظر إليها نظرة يشوبها عدم الاكتراث منتقداً جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لهزات اجتماعية شديدة بسبب ما أدخلوه من تغييرات في أنظمة الحكم والإدارة والاقتصاد والتعليم ، وكان مفضلاً نظريته الخاصة في ضرورة المحافظة على تقاليد البادية وعدم الاختلاط بالعالم الخارجي أو التأثر بمنجزات الحضارة العصرية باعتبار كل ذلك مثلاً أعلى يجب أن تسير عليه إمارته .

كما اضطر الشيخ شخبوط للموافقة على تخصيص ما يقرب من ٨٠٪ من دخل النفط لميزانية الإمارة، كذلك أثر عن الشيخ شخبوط عنايته الشديدة بمشكلة مياه الشرب في إمارته ، وهكذا استطاعت الإمارة أن تسد حاجتها من مياه الشرب لتواجه أولى مراحل التعمير وما تبعها من ازدياد عدد السكان فيها. على أنه في عام ١٩٦٦م قررت الأسرة الحاكمة في أبو ظبي (آل نهيان) خلع الشيخ شخبوط وتجريده من ثروته ، وتعيين الشيخ زايد بن سلطان الذي كان حاكماً على منطقة العين، خلفاً له، وأعلنت الأسرة أن هذه الخطة التي أقدمت عليها اتخذت من أجل المصلحة العامة ، وأنها تستهدف رفع مستوى المعيشة في البلاد واستثمار عائدات النفط في تطوير شعب أبو ظبي، وتنفيذ المشروعات العمرانية التي تحتاجها الإمارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤكد أن عزل الشيخ شخبوط تم بموافقة السلطات البريطانية وعلى أي حال أعلنت السلطات البريطانية في الخليج علمها بالتبديل الذي حدث في أبو ظبي واستعدادها للتعاون مع الحاكم الجديد. والمؤكد أن عزوف الشيخ شخبوط عن الإصلاح وعن وضع ثروته إلى ظاهرة مهمة وهي وصول حكام أكثر استنارة إلى إمارات الخليج العربي ، ومن هنا من حق الباحث أن يقول هناك دوراً علنياً وخفياً لبريطانيا فهي وصية على الأوضاع الدستورية السياسية في الإمارات.

وقد أثبت الشيخ زايد قدراً كبيراً من الاستنارة والوعي حتى ضمن حدود الميزانية الصغيرة التي سمح له شقيقه بها. وهكذا عاش الشيخ زايد قبل وصوله إلى حكم أبو ظبي منذ أوائل عام ١٩٦٤م مسؤولاً عن شؤون المنطقة الشرقية، أي قرية العين وضواحيها السبع. وظل هناك حتى عام ١٩٦٦م ، أي أنه حكم المنطقة الشرقية ما يقرب من عشرين عاماً، وكان لهذه السنوات أثرها البالغ حتى في مستقبل إمارة أبو ظبي ذاتها ، إذ عاش زايد في العين قريباً من البادية حيث تعلق به البدو وأحبوه وامتدت سيطرته إلى الظفرة، واستطاع أن يسيطر على جميع قرى البريمي، باستثناء القريتين التابعتين لمسقط .

وما يميز حكم الشيخ زايد إرساء قواعد التنظيم الحكومي في إمارته بإنشاء دوائر حكومية، وإبراز دور أبو ظبي في المجال العربي بصفة عامة ، والخليج العربي بصفة خاصة ، فما كاد يستقر في الحكم حتى أخذ يضع خطة لنهضة إمارته وذلك بإنشاء مجلس للتخطيط بموجب مرسوم أميري صدر في ٢٠ مارس١٩٦٨م .

وفي المجال العربي ، قام الشيخ زايد بسلسلة من التحرك السياسي العربي ، فزار السعودية في نيسان ١٩٦٧م، كما قام بزيارة إلى مسقط عام ١٩٦٨م، ونتج عن زيارته الأخيرة الاتفاق مع السيد سعيد بن تيمور، سلطان مسقط على موضوعات توحيد العملة بين البلدين ، إلى جانب التقارب الاقتصادي والثقافي الفني، وتسهيل الاتصالات بين البلدين ، مع تأكيد الاتفاق بينهما حول مشكلات الحدود، وكان من الممكن أن تؤدي هذه المبادرة من حاكم أبو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظبي إلى توثيق أسس الاتحاد بين البلدين، ولكن حال دون ذلك تردد سلطان مسقط وعدم تقبله فكرة الانفتاح التي كان يسير عليها شيخ أبو ظبي.

وشجع الشيخ زايد في عام ١٩٦٩ نشاط النائبة العمالية البريطانية مسز مارجريت مكاي، ومعها بعض النواب البريطانيين ، الذين كانوا يدافعون عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ظهر في لندن مركز حملة أبو ظبي الإعلامية، والهدف منه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عرض الأفلام والصور وشراء معرض متنقل لنشر حملة إعلامية بين الشعب البريطاني. وقد حصلت مكاي على الدعم المادي من الشيخ زايد ، والدعم المعنوي والعلمي من بعض الحكومات العربية، وذلك من خلال زيارتها لكثير من الدول العربية.

كما اصدر الشيخ زايد مرسوماً بإنشاء صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية في تشرين الأول ١٩٧١م، ويعتبر من أضخم المشروعات الاقتصادية. وقصد به مساعدة الدول العربية على تطوير اقتصادها، وتقرر أن يكون رأسمال هذا الصندوق خمسين مليوناً من الدينارات البحرانية بصفة مبدئية . ويقوم الصندوق بدراسة كل مشروع على أسس علمية واقتصادية سليمة ، وتوفير الكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذه. أن إمارته قررت تخصيص ٣٠ مليون دينار لمشروعات تطوير الخدمات العامة في إمارات الساحل و كما أعلن مشروع السنوات الخمس بشان مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط[١].

كذلك تم في شباط ١٩٦٩م تسوية الحدود البرية والبحرية بين أبو ظبي ودبي. فقد تم التوقيع في منطقة السميح في دبي ، على اتفاقية جديدة للحدود بين الإمارتين شملت الحدود البرية والبحري و فيما بينهما. كذلك عقد اجتماع أخوي في السميح بين الشيخ زايد والشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة وبحضور حاكمي دبي وقطر، حيث اتفق المجتمعون على تسوية

---

[١] ينظر: دستور عام ١٩٦٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضايا الحدود، وطالب الشيخ صقر في هذا الاجتماع بإعادة بدو الخواطر الذين كانوا غادروا رأس الخيمة واستقروا في أبو ظبي بعد الاضطرابات التي وقعت بينهم وبين الشيخ صقر حول ملكية بعض الأراضي وطلبوا من الشيخ زايد التوسط لمصلحتهم[1].

وأعلن الشيخ زايد في تموز ١٩٧١م وضع أسس جديدة للحكم والتنظيم في إمارته، مما كفل لها في نهاية ذلك العام رئاسة اتحاد الإمارات العربية ، وتمثل ذلك في صدور عدة قوانين أعيد بها تنظيم الإدارة الحكومية ، وتألف المجلس من خمسين عضواً يعينهم الشيخ نفسه من أبرز الأسر وأكثر زعماء القبائل نفوذاً .

٢ـ إمارة دبي:

تقع مدينة دبي على جانبي خور طوله عشرة أميال. وينتقل السكان بين بر ديره وبر دبي على جسر أنشئ منذ عام ١٩٦١م، ولعل ذلك جعل الكثيرين يطلقون على دبي اسم فينسيا الخليج . ويعيش في مدينة دبي أكثر من ثلث سكان الساحل العماني ، ومجتمعها خليط من البلوش والإيرانيين والهنود إلى جانب سكان البلاد الأصليين.

استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها على المشيخة معتمدة على ما كانت تثيره من منازعات بين حكامها من آل مكتوم أو بينهم وبين جيرانهم من حكام الإمارات المجاورة.

وخاضت كل من دبي وأبو ظبي حرباً أهلية فيما بينهما ، خلال الفترة من ١٩٤٥م إلى ١٩٤٨م، بسبب تنازع الإمارتين على خور غناصة ، وكانت احتمالات النفط في المنطقة تكمن وراء هذا النزاع مما ترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة بين الإمارتين ، وكان من الممكن أن تستمر هذه المعارك طويلاً لو لم تتدخل بريطانيا وتفرض هدنة تقبلها الطرفان.

وفي عام ١٩٥٤م انتقلت الوكالة البريطانية من الشارقة إلى دبي، وعام ١٩٥٨م وصل الشيخ راشد آل مكتوم إلى الحكم وأحدث تطويراً كبيراً في شؤون إمارته ، وكان يتميز بالذكاء

---

[1] ينظر: الريس، رياض نجيب. صراع الوحدات والنفط، ص ٨٠-٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحنكة السياسية حتى اشتهر بين أقرانه من حكام الإمارات المجاورة بثعلب الخليج، وكان أهم ما ينشده هو تحقيق الاستقرار في إمارته .

ويرتبط حاكم دبي الشيخ آل مكتوم بصلات من المصاهرة مع حاكم قطر، ولعل ذلك مما أدى إلى اعتماد الإمارة على أموال قطر في نهضتها، فضلاً عن أموال الكويت .

٣ـ إمارة الشارقة :

كان لإمارة الشارقة الكثير من الملحقات التي تتبعها كخور فكان ودبا وكلبا والفجيرة وغيرها، ولذا فقد كانت معرضة في بعض الأحيان إلى فقدان بعضها نتيجة قيام حركات انفصالية فيها ، مثال محاولة شيوخ دبا الاستقلال بمقاطعتهم ونجاح شيوخ كلبا في تحقيق ذلك ثم عودتهم لتبعية الشارقة من جديد أو استقلال الفجيرة عنها بالفعل ، واعتراف الحكمة البريطانية بها كإمارات مستقلة منذ عام ١٩٥١م.

وقد حكم الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الشارقة خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٥١م حتى عام ١٩٦٥م. واهتم بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية في إمارته ولا سيما في المجال التعليمي فعمل على إنشاء بعض المدارس النظامية. ولعل اهتمامه بالتعليم يرجع إلى كونه أديباً وشاعراً ، ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية في المنطقة، مال الشيخ صقر بن سلطان إلى تأييد التطوير عن طريق الجامعة العربية مما أدى إلى اصطدامه بالمستر طومسن وزير المستعمرات البريطانية الذي زار المنطقة لمواجهة صندوق التطوير العربي ، مما دفع السلطات البريطانية في الخليج العربي إلى تشجيع انقلاب داخل الأسرة ، حيث عزل الشيخ صقر في حزيران ١٩٦٥م ، وحل محله الشيخ خالد رغم الشكاوي العديدة التي قدمتها الحكومة العراقية والجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة ضد ما قامت به بريطانيا ، ولكن لم تبد الأمم المتحدة اهتماماً بهذه المشكلات البسيطة.

حكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي عام ١٩٦٥م حتى تم اغتياله في عام ١٩٧٢م . خلال هذه السنوات عاصر الشيخ مباحثات اتحاد الإمارات العربية، كما قام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنهوض بإمارته في شتى الميادين العمرانية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق بعض المشروعات الاجتماعية .

ورغم حرص الشيخ خالد على تأكيد ميوله وانتماءاته العربية الأصلية، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة من الشيخ صقر الحاكم المخلوع، إذ استمر الأخير يؤكد على أنه كان ضحية تعلقه بحركة القومية العربية.

ويبدو أن الشيخ خالد كان يجد في المساعدات البريطانية متنفساً له ، ولكن هذه المساعدات كان من المقدر لها أن تنتهي عقب تنفيذ بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب في أواخر عام ١٩٧١م ، مما حدا بعض المراقبين السياسيين على التأكيد بأن ذلك كان من أهم الدوافع التي جعلت الشيخ خالد يوافق على عقد اتفاقية خاصة مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى والتي ضمن بها مدداً سنوياً لإمارته، ولكن ذلك ليس في اعتقادنا إلا تبريراً ضعيفاً إذا ما أخذنا في اعتبارنا مدى الدعم المادي الذي أخذت تدعم به كل من الكويت وأبو ظبي الإمارات الفقيرة في الخليج ومن بينها إمارة الشارقة التي استحوذت على جانب كبير من المساعدات العربية.

٤ـ إمارة رأس الخيمة:

حكم المشيخة منذ عام ١٩٤٨م الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي بعد أن أطاح بعمه سلطان بن سالم وقد أجريت محاولة بريطانيا لإطاحة به عام ١٩٦٦م على أثر عزل شيخ الشارقة، إذ أن الشيخ صقر كان من شيوخ الخليج المنفتحين والمتطلعين للتعاون العربي. فالشيخ صقر بن سلطان ابن عم الشيخ صقر بن محمد حاكم الشارقة الذي خلع في عام ١٩٦٥م ، وكلاهما قريب من الآخر في اتجاهاته وآرائه وميوله السياسية، وفي منتصف عام ١٩٦٠م كان أيد اقتراحاً بإنشاء مكتب للجامعة العربية في بعض إمارات الساحل العماني، كذلك أيد اشتراك مصر وغيرها من الدول العربية في تطوير الإمارات . وكان ينادي بقيام تعاون بين حكام الخليج ومع ذلك فهو لا يقبل أن تفرض إمارة إرادتها على إمارة فقيرة ، وان المنطقة غير قابلة للفصل، وإذا كانت هناك إمارات فقيرة فإن لها حقوقاً مشروعة في ثروات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمارات الأخرى. ومن الأمور التي وسعت مداركه رئاسته لمجلس الإمارات المتصالحة. وعلى الرغم من أن ذلك المجلس كان يعمل وفقاً لخطط بريطانية إلا أن الشيخ صقر عُدَّ على الرغم من ذلك واحداً من الحكام الذين باتت بريطانيا تخشى وجودهم في المنطقة.

وكانت العلاقة وثيقة بين رأس الخيمة والمملكة العربية السعودية بفضل ما يجمع بينهما من تعاليم وهابية واحدة، وبفضل ذلك نفذت السعودية كثيراً من المشروعات والمساعدات في رأس الخيمة كإنشاء طريق بري من رأس الخيمة إلى الشارقة، وتسليح قوة دفاع رأس الخيمة إلى جانب تمويل عدد من المشروعات الصغيرة وبناء مدرسة ومستشفى، وكانت السعودية تجد في رأس الخيمة قاعدة لنفوذها في منطقة الساحل العماني، ولكن من الملاحظ أن السعودية نصحت رأس الخيمة بالاعتدال فيما يتعلق بالموقف الإيراني إزاء الجزر التابعة لها في طنب الكبرى وطنب الصغرى مما جعل الشيخ صقر يعتمد على التأييد العراقي، كما أنه شجع الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة السابق على استرداد إمارته والإطاحة بالشيخ خالد لتساهله بشأن جزيرة أبو موسى، إذ سهل له عملية التسلل من رأس الخيمة إلى الشارقة . بيد أن المؤامرة واجهت فشلاً ذريعاً ، ولم ينجم عنها إلا مصرع الشيخ خالد كما سنفصل ذلك فيما بعد.

٥ـ إمارة عجمان :

حكم الإمارة منذ عام ١٩٢٨م حتى عام ١٩٧٤م الشيخ راشد بن حمد النعيمي، وتعد إمارة عجمان من أفقر إمارات الساحل العماني حتى أن الحاكم نفسه يعيش في قصر متواضع ليس فيه كهرباء أو ماء جار ، ومعظم دخله من مردود الطوابع البريدية التي يتهافت عليها الهواة.

٦ـ إمارة أم القوين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحكمها منذ عام ١٩٢٩م الشيخ أحمد بن راشد المعلا ، وهي أكثر فقراً . والمورد الوحيد في الإمارة يأتي من تجارة هزيلة بالتبغ والأسماك المجففة[١].

٧ـ إمارة الفجيرة :

يحكمها منذ عام ١٩٤٠م الشيخ محمد بن حمد الشرقي، وقد لعبت الفجيرة دوراً كبيراً خلال اندلاع ثورة الإمامة الإباضية في عمان ضد سلطنة مسقط ، حتى أن السلطات البريطانية أقدمت في عام ١٩٦١م على اعتقال الشيخ علي بن عامر العبسي ، نائب حاكم الفجيرة بحجة مساعدته لثوار عمان ، وتشجيع تسلل المتمردين من إمارته إلى داخلية عمان [١].

ومما يذكر أن الفجيرة كانت توابع الشارقة ولكن اعترف بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١م وعقد بينها وبين الشارقة اتحاد فيدرالي في مطلع سنة ١٩٦٠م ولكنه لم يستمر بينهما طويلاً [٢].

---

[١] Hay, Rupert,op,cit.p.127.

[١] نوفل، سيد. الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية. الكتاب الثاني، إمارات ساحل عمان، (ب – ت)، ص٥٤-٥٦ .

[٢] زلوم، عبد القادر. عمان والإمارات السبع. منشورات الحياة. بيروت، ١٩٦٣م، ص ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : ملامح من الأنظمة السياسية والدستورية في العراق قبل الاحتلال الأجنبي عام ٢٠٠٣م:

بعد أن بينا في المبحث الأول اتجاهات الوعي السياسي على الصعيد النخبوي والشعبوي في الإمارات ووجدنا الإصرار على المستوين وإن كان جزءً منه ضمن إطار الانتماء إلى القبيلة يبدو أنه كان واضحاً أن ما آل هذا النشاط الذي تغرس وانتعش في ظل ثقافتهم السياسية، وتم التوصل إلى نهاية المطاف بجهود الإباء الأوائل إلى ما وصلوا إليه بجهود متواترة .

سنقوم في هذا المبحث ما ذهبنا إليه في الفصول السابقة وهو جوهر موضوعنا وهدفنا من التأكيد البعد الوطني للطرفين والتوجه الوحدوي العربي لهما والاعتقاد بالإسلام كدين الغالب لهم، وصولاً إلى النتائج النهائية التي ربما سنتوصل إليه. وهنا لا بد من القول مقدماً أن الاستقرار السياسي يشكل أهم أهداف النظم السياسية لا سيما المعاصرة.

وإن حدثت بعض التغيرات في النظام السياسي شريطة إلا يهز هذا التغير بالتوازن الاجتماعي، لأن التغيرات الكبرى وإن حدثت من شأنها أن تؤثر بذلك الصورة ملموسة بالتوازن الاجتماعي[1].

وهناك ما وقع في العراق من تاريخ قديم ووسيط مع اختلاف الطبيعة العقائدية (الفلسفة الفكرية) نوع من الاستقرار أو الاتفاق في الثقافة السياسية لأبنائه أو على المستوى الشعبي والنخبوي، لا سيما الاتفاق ذات صلة بموضوعنا هو بروز مجموعة من الاتجاهات والمعارف والقيم والمستويات نحو المدخلات والمطالب الخاصة بالتنسيق السياسي والثقافي للمحافظة على البيئة الاجتماعية والسياسية لما يعد وضعاً طبيعياً في ذلك النظام ، بحيث شكل عمله

---

[1] ينظر: موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العسكرية. دار المعارف للنشر والتوزيع. حلب، ٢٠٠٠م، ص٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطويرية لاكتساب المعتقدات المتواترة، والاستعداد في المراحل اللاحقة المختلفة لتبني مبادئها وشروطها اللازمة لاستمرارها خلال مراحل الحياة المختلفة[٢].

وفي ضوئه كان تقدير حق لشيخ المؤرخين العراقيين الحسني أن يقول: طبيعي أن يعتز العراقيون بهذا الماضي المجيد ، وإن يفاخروا بهذا التراث الخالد ، الذي خلده لهم الأجداد رحمهم الله فنشئوا نشأة العزة والكرامة وغدو يترنمون بالروح العربية السامية، ويتغنون بالمجد العربي الموثل، حتى تمكنت هذه الروح من التغلغل في نفوسهم والتشرب في أعراقهم حتى صارت الفكرة العربية مبدأ وعقيدة لا تتزعزع[١].

ونحن إذ نذكر ذلك نعتقد أن عبد الرزاق الحسني يقصد بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الماضي وهو يستلهم قوله هذا يشده الاطمئنان العقلي والفكري والعاطفي في مستقبل العراق ، وهذا هو شأنه دائماً رحمه الله .

وقبل أن أبدأ في دهاليز هذا المبحث أود إيضاح الآتي :

١- أن ما سوف يتم درجه وبالذات في القسم الأول فيه وفيما يخص الوجود والاحتلال الأجنبي وبالذات أثناء الاحتلال البريطاني للعراق قد يبدو تداخل فيما تم شرحه سابقاً، ولكن هنا سنذهب إلى طبيعة الأنظمة السياسية وماهية دساتيرها فيما يخص أهداف البحث حصراً وهو البعد القومي أو الوحدوي في اتجاهات السياسة العراقية في العهود التي سبقت الاحتلال الأمريكي لعام٢٠٠٣م.

٢- سنترك جانب الجوانب السلبية والإيجابية في ما يخص طبيعة المواد الدستورية في الفصول وبدء الالتزام بها في الواقع الحالي، إلا ما هو تأكيد على البعد القومي والوطني للدساتير التي تم خلال عهود ما قبل الاحتلال الآخر .

---

[٢] المصدر نفسه، ص٢٨٣ – ص٣٩٤ .

[١] الحسني، عبد الرزاق. الثورة العربية الكبرى. مطبعة العرفان. لبنان، ١٩٥٢م، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ما يهمنا هنا هو السؤال القانوني والسياسي هل أن الدولة العراقية قد شهدت نوع أو شكل معين يوحي بأنها دولة مركبة من عدمه، وهل هناك توجهات سابقة سياسية أو دستورية أو أكثر منها توحي بأن العراق عندما يكون مركب أو اتحادي يضمن مستقبلاً للاستقرار، وهل أن الضواغط الداخلية الاجتماعية وجدت حلولاً بطابع إنساني يؤمن وحدة العيش المشترك بالإطار الوطني والقومي من عدمه ؟! وفي ضوء هذه الأسئلة سنقسم المبحث إلى المطلبين الاثنين :

المطلب الأول : ملامح النظام السياسي والدستوري أثناء الاحتلال البريطاني للعراق:

كانت بداية بواكير هذا العمل الدستوري بوقت مبكر حيث بدأ منذ أن نادت حكومة عبد الرحمن النقيب في ١١ تموز ١٩٢١م فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق إذ اشترطت عليه أن تكون الحكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيد بقانون[١]. وهذا وقد سبقته الحكومة البريطانية وفقاً لتعهداتها في صك الانتداب .

بأن تضع في مدة لا تتجاوز الثلاثة سنوات من تاريخ الانتداب[٢]. قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس الشعب للمصادقة عليه، يضمن هذا القانون الحقوق الأساسية للأهالي الساكنين في البلاد ويسبق بمشورة الحكومة العراقية .

وأثناء حفل تتويج الملك فيصل على عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م فقد ألقى خطاباً جاء به أن الدستور الموقع إنشاؤه على قواعد الحكومات السياسية للديمقراطية ويحدد أسس

---

[١] الغزال، نيواد بشرحود. القانون الأساسي ومجلس النواب، المدخل في تاريخ العراق المعاصر، مجموعة باحثين. بيت الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م، ص٢٣٩.

[٢] للتفاصيل على موضوعة الانتداب ينظر: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية مطبعة العرفان. صيدا، ١٩٥٢م، ص٢٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياة السياسية والاجتماعية المقبلة في العراق والمصادقة على المعاهدة التي ستعقد مع بريطانيا لتحديد طبيعة وأسس العلاقة منها[٣].

كما أضاف في خطابه أنه يؤكد على أهمية المجلس التأسيسي للاضطلاع بدوره في تكوين أول دستور للدولة الحديثة انطلاقاً من أن المجلس التأسيسي هو السلطة المؤسسة والمنبثقة عن إرادة الشعب العراقي الذي اختاره لكي يتولى المجلس وضع الدستور[٤].

وسنقسم هذا المطلب إلى الفروع الآتية :

الفرع الأول: بداية الجهود السياسية والدستورية:

اتجهت جهود الملك فيصل الأول والنخبة العراقية ووجهاء الرأي إلى عقد المجلس التأسيسي في ١٧ آذار ١٩٢٤م، وتوجه الملك فيصل بخطاب حدد فيه مهمة المجلس بثلاثة نقاط فهي[١]:

١- البت في مصادقة المعاهدة العراقية البريطانية لتمكين البلاد من تدعيم سياستها الخارجية .

٢- سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات وأثبتت سيادة الدولة الداخلية.

٣- سن قانون الانتخابات الذي ينظم انتخاب المجلس النيابي لينوب عن الأمة ويراقب الحكومة وأعمالها.

---

[٣] ينظر: نظمي، الدكتور جمال عمر. التطور السياسي المعاصر في العراق. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بغداد، (ب- ت)، ص١٥٢.

[٤] ينظر: العزاوي، الدكتور وصال. الحقوق السياسية في الدساتير العراقية. المركز العراقي للدراسات. الأردن، ٢٠٠٩م، ص٩-١٠.

[١] ينظر: العزاوي. الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يهمنا هنا هو دراسة محددة بشأن البعد القومي أو الوحدوي في اتجاه السياسة الملكية اتجاه الوطن العربي إضافة إلى أن شكل النظام السياسي بإطاره الملكي، ولذلك سيقتصر البحث حصراً على هذه الناحية وهو التوجهات الوحدوية والعلاقة مع المحيط العربي للعراق وبدرجة ثانية محيطه الإسلامي لأنه ما تم بيانه في الفصل السابق قد تمكنا من تغطيته علمياً نعده من قبلنا مقبول ولكننا نتساءل هل أن العراق شهد ابتعاداً عن وطنه العربي من ناحية، ومن ناحية أخرى هل عاش دولة مركبة كونه ملكي على غرار المملكة المتحدة البريطانية والدول الأخرى مثل الهند والمكسيك واستراليا من عدمه، حتى نستطيع الربط المنهجي لنا لما نصبو إليه في الفصل القادم وماله علاقة في الفصلين الآخرين وعليه.

فالبحث سيتناول الدستور لعام ١٩٢٥م وتعديلاته بالقدر الذي له صلة بالموضوع وهو شكل الحكومة ومبادئه والقواعد الدستورية في الوثائق الدستورية قبل الاحتلال الأمريكي لعام ٢٠٠٣م وقيام دستور الاحتلال من العام ٢٠٠٥م وعليه سنوزع المطلب وفقاً للفروع الآتية :

الفرع الثاني: التكيف القانوني لدستور عام ١٩٢٥م:

هناك تكيفات عدة للدساتير حسب متطلباتها المبدئية وقواعدها القانونية، ولكننا سنذهب إلى ما هو ذو علاقة في البحث، وسنوزعه:

١ـ هناك عدة آراء في نشأة هذا الدستور فقسم من المختصين من يقول أنه كان بأسلوب المنحة من الملك فيصل إلى الأمة ، والرأي الآخر يقول أنه عقد بين الأمة والملك ، ورأي آخر يقول أنه ذو خاصة وكأنه أضاف طريقة أخرى غير الطرق التقليدية المعتمدة في تدوين الدساتير إذ أنه وليد الانتداب البريطاني والنهضة العراقية ورغبة الملك في مسايرة هذه النهضة[1]. ويبدو هنا أن فيه روح نحو النزعة الديمقراطية وأن عقد بإطار التقسيم

---

[1] ينظر: العزاوي. الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقليدي لنشاط الدساتير التي تعتبر المنحة والعقد طريقتان غير ديمقراطية لتدوين الدساتير .

٢ـ مضمون الدستور: أن الدستور سمي بالقانون الأساسي العراقي، وقد تضمن مقدمة و(١٢٥) مادة موزعة على (١٠) أبواب مع ثلاثة تعديلات، وفيه ملحق لدستور الاتحاد العربي بين العراق والأردن في العهد الملكي فيهما، وسنعرضهما كالآتي[٢]:

المقدمة :

المادة الأولى: يسمى هذا القانون (القانون الأساسي العراقي) وأحكامه نافذة في جمع أنحاء المملكة العراقية.

المادة الثانية: العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية، وشكلها نيابي.

وهذا يعني أن شكل نظام الحكم الذي في بداية قرار الدستور الأول العراق أنه دولة بسيطة موحدة ذات سيادة وإن كانت طبيعتها ملكية كما ورد في حقوق الشعب من الباب الأول التأكيد على الآتي الذي يمثل جزءاً حيوياً من اختصاص البحث.

المادة السادسة: لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة.

المادة الثالثة عشر: الإسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المعروفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة ولا تمس، وتضمن بجميع ساكني البلاد حرية

---

(٢) ينظر: القانون الأساسي العراقي لعام م،١٩٢٥م وهذا يؤكد ما تم الإشارة إليه في الفصل الأول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة، وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام وما لم تتنافى مع الآداب العامة.

المادة السادسة عشر: للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة، والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً.

المادة السابعة عشر: العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه القانون كما ورد في البند الثاني الملك وحقوقه.

المادة التاسعة عشر: سيادة الملكية العراقية الدستورية وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده.

المادة الحادية والعشرون: يقسم الملك أثر تبوئه العرش يمين المحافظة على أحكام القانون الأساسي والاستقلال البلاد والإخلاص للأمة والوطن أمام مجلسي الأعيان والنواب في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان.

وهنا يبرز لدينا أن الإخلاص للأمة بمعنى للأمة العربية وما ورد في المادة الثالثة عشر بشأن الإسلام هو تلاقي دستوري بين العروبة والإسلام.

كما ورد في الباب الثالث السلطة التشريعية في المادة الحادية والخمسين على النواب والأعيان قبل الشروع في عملهم أن يقسموا كل منهم أما مجلس يمين الإخلاص للملك والمحافظة على القانون الأساسي وخدمة الأمة والوطن وحسن القيام بواجباتهم يتضح لدينا كذلك أن هذا النص خدمة الأمة والوطن يعني بلا شك التوجه الفكري أو الفلسفي للدستور اتجاه الأمة العربية لتكريس واقعة العراق كجزء من الأمة العربية وشعبه جزء من الشعب العربي وهو جزء من ثقافته السياسية التي تم بيانها سلفاً في المادة العشرون والمائة كانت من الباب العاشر مواد عمومية جاء في فقرتين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- في حالة حدوث قلاقل أو ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أي جهة من جهات العراق أو حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق للملك سلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على إعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في أنحاء العراق قد يمسها خطر القلاقل أو الغارات ويجوز توقيف القوانين والنظم المرعية بالبيان الذي تعلن به الأحكام العرفية.

٢- عند حدوث خطر أو عصيان أو ما يخل بالسلام في أي جهة من جهات العراق للملك بموافقة مجلس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء العراق أو في أي منطقة منها وتدار المناطق التي يشملها الإعلان وفقاً لقانون خاص ينص على محاكمة الأشخاص عن جرائم معينة أمام محكمة خاصة وعلى الإجراءات الإدارية التي تتخذها سلطات معينة وفي هذه المادة من الباب العاشر لدينا عودة إليها حيث أن النظام الاتحادي قد قيد بشكل كبير سلطة المركز القيادي في بغداد العاصمة الممثل للسيادة العراقية من هذا الواجب والصلاحية والاختصاص الوطني لا سيما في المنطقة الشمالية والتي سميت المركز الثاني من النظام الاتحادي السائد بعد الاحتلال .

الفرع الثالث: التعديلات التي أجريت على الدستور:

وقد أجريت ثلاثة تعديلات للقانون الأساسي لسنة ١٩٢٥م وهي على النحو الآتي:

١- التعديل الأول تم في ٢٩/ ٧/ ١٩٢٥م وفي (٨) مواد .

٢- التعديل الثاني تم في ٢٧/ ١٠/ ١٩٤٣م تضمن التعديل وهو جزءاً يبدو طويلاً حيث تكون من (٥٠) مادة ،وأهم ما جاء فيه هذه التعديلات ذات الصلة في بحثنا [١].

٣ـ التعديل الثالث تم في العام ١٠/ ٥/ ١٩٥٨م.

وتضمن التعديل تعديلاً كبيراً ذات أهمية كبيرة من حيث ما جاء في هذا التعديل الآتي :

---

(١) ينظر: التعديلات الملحقة في الدستور من القانون الأساسي للعراق وتعديلاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الأولى : تعتبر المادة ٢٤ خاصة أنه لا يحق للملك أن يتولى عرشاً خارج العراق إلا بعد موافقة مجلس الأمة من القانون الأساسي ويضاف إليها الفقرتان التاليتان :

أ-للملك أن ينشأ اتحاداً عربياً مع أي دولة عربية واحدة أو أكثر .

ب- تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص يتضمن كيفية تشكيل حكومة الاتحاد وتحديد حقوقها وواجباتها.

مادة مؤقتة :

أ- يعرض دستور الاتحاد على كل من مجلس النواب والأعيان للمصادقة عليه بأكثرية ثلثي أعضاء كل من المجلسين ويعرض على الملك للمصادقة عليه دون اللجوء إلى حل مجلس النواب .

ب- تتعلق بجوار تعديل الدستور ومن خلال الفقرة (١) من المادة المؤقتة نستطيع أن نبين هناك استجابة جاهزة اتجاه أي توجه وحدوي للنظام الملكي .

المادة العاشرة: تعدل المادة الحادية والعشرون بالوجه التالي يقسم الملك أثناء تبوئه العرش يمين المحافظة على أحكام القانون الأساسي واستقلال البلاد والإخلاص للأمة والوطن أمام مجلس الأعيان والنواب في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان، ونجد في ذلك تأكيد الدستور على الإخلاص للأمة والوطن ومن وجهة نظرنا هو تأكيد على الأمة العربية بحيث قدمها المشرع في هذا التعديل على كلمة الوطن، وهذا ما يؤكد وجهة النظر القومية في محتوى الدستور بالإضافة إلى ما تم بيانه سلفاً.

المادة الحادية والثلاثون تعدل المادة الستون بالوجه الآتي: لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود ونظام المجلس الذي ينتسب إليه.

الفرع الرابع : تبني دستور الاتحاد العربي:

أن الأمر المهم هنا هو أنه ما تم بشأن هذه المادة المؤقتة سالفة الذكر، وبالضبط تم بموجبها إقرار دستور الاتحاد العربي في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٨م الذي تم بين الملكة الأردنية الهاشمية الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان أو كان استهلاله نحن الحسين الأول وبناءاً على ما ذكره مجلس الأمة بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٥٨م نصادق على دستور الاتحاد العربي التالي ونأمر بإصداره وقد تكون من (٨٠) مادة ومن (٨) فصول وأهم ما جاء به[١]:

المادة (١) : بتكوين الاتحاد العربي في المملكة العراقية والملكة الهاشمية وعضويته حقوقه لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد.

٢- ومع الأسف جاءت المواد اللاحقة بأن تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم به.

٣- وقد جاء في المادة ٥ أن يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي غيابه سيكون ملك الأردن رئيساً للاتحاد ، وإذا غاب كلا الملكين يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائباً أو نيابة عنه لممارسة صلاحية مدة غيابه وله أن يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب أو هيئة النيابة .

وعلى الرغم من كونه اتحاداً ذات طبيعة بين مملكتين ذات طبيعة خاصة بعلاقتهما مع بريطانيا بيد أنه وفقاً لنص المادة (١) منه وكذلك المادة الخاصة منه فرع (ب) التي نصت على انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد فيعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال .ونحن من وجهة نظرنا القانونية والسياسية نعده نوعاً من الاتحاد التعاهدي (كونفدرالي) والذي تم بيان مضمونه في الفصول السابقة .

الفرع الخامس: ملاحظات ختامية:

وهنا أرى من المناسب أن أبين حقيقتين هما :

١ـ الحقيقة الأولى :

---

[١] للتفاصيل ينظر: دستور الاتحاد العربي في ١٩٥٨/٣/٢٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن مدوني مسودة الدستور وحرصاً على واجبهم الوطني والقانوني قد استغرقوا في إعداده للفترة ما بين تأسيس الدولة في ٢٣ أب ١٩٢١م ولغاية عام ٢١ / ٣ / ١٩٢٥م والذي ظهر لنا أنه الدستور الدائم الوحيد الذي بقي لأول مرة بعد الاحتلال البريطاني ومع السياق ذاته، هناك مفارقة وطنية وقانونية، وهو أن المحامي البريطاني بونهام كارتر قد أدى دوراً قانونياً مهماً واضحاً في روحه ونصوصه ، ومن الممكن أن تمنح هذا الغريب البريطاني لقباً وطنياً عراقياً مثلما يستحق الآخرين الأوائل من أبائنا وأعلامنا القانونيين والدستوريين مثل ناجي السويدي وحسن الحلبي وحسين جميل حيث كان بونهام كارتر قد أحب العراق والتواصل بين ثقافته السياسية كوطني العراق المذكورين وغيرهم حريص على وحدة العراق، وكان حلمه في روية أول شعب ، أو من أوائل العرب شعب عربي في العصر الحديث يتمتع بدستور وهو بحد ذاته لم يكن مسؤولاً عن حكومات ملكية لم تدع للدستور قيمة[1].

٢ـ الحقيقة الثانية:

التي ترتبط فيما تم بيانه في نهاية الحقيقة الأولى هو أنها ومن الواجب أن نذكرها حتى لا نقفز عن الحقيقة التي كانت تسير عليها الأمور في العهد الملكي، وهي فلقد تم تتويج ملك عربي هاشمي ولكن جرى ذلك(بنصف)انتخاب شعبي وبنصف (تعيين بريطاني) ، أما الدستور والمجلس التشريعي ، فمن الناحية الشكلية لقد تحقق ذلك، ولكن من الناحية الموضوعية فأن ذلك لم يكن شكلاً ومضموناً منسجماً تماماً مع الرغبة الحقيقية لوطني وقومي وثوار العراق. وهذا ما جعل شاعراً عراقياً كبيراً كالرصافي، يقول بيته الشهير :

علمٌ ودستورٌ ومجلسُ أمةٍ كلٍ عن المعنى الصحيح محرفُ

---

[1] ينظر: العلوي، حسن. شيعة السلطة وشيعة العراق صراع الأجناس. دار الوزراء. لندن، ٢٠٠٩م، ص٩٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما هدف الوحدة العربية فلم تتحقق آليته ربما لأنها مسألة المسائل في تحطيم آلية السيطرة الاستعمارية[1].

ونحن نختم هذا القسم لنجعل من دروس الموقف ضد الاستعمار البريطاني للعراق سنذهب إلا ما قاله شيخ المؤرخين العراقيين الذي تم تدوينه سلفاً وهو أن تاريخ العراق له من العظمة والعبر والمعاني والذكريات تجعل الإنسان متفائلاً بالمستقبل العراقي الوحدوي والإسلامي مثلما هو شأنه وشأن ثقافته السياسية عبر التاريخ بالصورة التيتم بيانها ، حيث هناك نزعة فكرية وسياسية نحو الاستقلال التام والوحدة العربية والوطنية وهذا الثقافة السياسية في العراق .

المطلب الثاني : الأنظمة السياسية الدستورية في العهود الجمهورية:

سنتناولها وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: العهد الجمهوري الأول:

استهل هذا العهد ، العهود الجمهورية اللاحقة له ، وذلك بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ضد الحكم الملكي منهياً عهد الاحتلال البريطاني للعراق ، وإن هذا العهد قد سن دستوراً في ٢٧ تموز ١٩٥٨م ، يتكون من (٣٠) مادة مع ديباجة[2] وأهم ما جاء به وفيما يتعلق في بحثنا الآتي :

المادة (١) : الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة.

المادة (٢) : العراق جزء من الأمة العربية.

---

(٢) ينظر: عمر، الدكتور فيصل جمال. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ص٤٢٢ .

[3] ينظر : الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة (٣) : يقوم الشعب العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والأكراد شركاء من هذا الوطن ، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العربية.

المادة (٤): الإسلام دين الدولة .

المادة (١٢): حرية الأديان مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة .

المادة (١٨): الدولة وحدها هي التي تنشأ القوات المسلحة ، ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية في الوطن. أن هذا الدستور وإن كان مؤقتاً فأنه لم يعدل طيلة فترة نفاذه حتى تغير بقيام ثورة ٨ شباط عام ١٩٦٣م، وإن أهم ما نستخلصه هو :

١ – إن العراق دولة بسيطة غير مركبة.

٢ – العراق جزء من الأمة العربية والإسلام دين الدولة الرسمي.

٣– العرب والأكراد شركاء في الوطن ضمن وحدة العراق .

٤ – المطالبة بالحقوق للأقليات والطوائف .

ونحن إذ نذكر ذلك على ما جاء في الدستور من توجهات نحو الوطن العربي والإسلام دين الدولة وقد صاحبه إجراء على الأرض وفي الأيام الأولى من الثورة وهو إقدام العراق على توقيع اتفاقية التعاون العسكري مع الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٩ تموز١٩٥٨م كخطوة أولى للسير بالبلد نحو الوحدة[١].

بيد أن الحزب الشيوعي الذي ظهر نشاطه أثناء هذا العهد وأدى دوراً أصبح جزءاً من الخط السياسي للاتجاه السائد في الحكم وبالذات اتجاهات عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء

---

[١] ينظر: نظمي. التطور السياسي المعاصر في العراق، ص٢٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي شن هجوماً عنيفاً على الوحدة وأن هذا الاتجاه قاد بعض قادة الجيش إلى إعلان الثورة في الموصل في ١٨ آذار ١٩٥٩م عرفت بثورة الشؤون وأدى فشلها إلى إعدام قادتها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد لحقتها مجازر في كركوك للأسباب ذاتها لقمع كل توجه قومي للطرق اتجاه أمته العربية ، وكان ذلك بفعل صيرورة الحزب الشيوعي لاتجاهاتها القومية المعروفة[١]. وبالتالي ظهر نوع من الاستئثار بالسلطة من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ، على الرغم من الإنجازات المعروفة التي لا مجال لنكرانها وليس من الإنصاف الموضوعي نكرانها ومنها على سبيل المثال قانون الإصلاح الزراعي وقانون رقم (٨٠) بشأن الاستثمار الوطني لثرواتنا النفطية وهي ميدان لبحث آخر، وبالتالي حدثت التغير في العام ٨ شباط عام ١٩٦٣م[٢].

الفرع الثاني: العهد الجمهوري الثاني:

ابتداء هذا العهد في ٨ شباط في العام ١٩٦٣م والتي عرفت بثورة رمضان والذي أطاح بالعهد الجمهوري الأول برئاسة عبد الكريم قاسم ، وقد صدر الدستور تحت عنوان قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢٥ لسنة وجرى العمل بموجبه وكأنه دستوراً ١٩٦٣م في الرابع من نيسان عام ١٩٦٣م وعد نافذاً من تاريخ ٨ شباط ١٩٦٣م.

هذا القانون لم يرتق إلى أن يكون دستوراً متكاملاً بل هو اسم على ما يسمى قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة وتحديد سلطاته وحصانة أعضائه وكيفية اتخاذ قراراته(٣) ولكنه تم التعامل معه وكأنه دستوراً .

---

(١) وهنا أود أن أضيف أن البحث يختص فقط في التوجه القومي العربي وصيغ الاتحاد العربي وما عدا ذلك نعده خارج اهتمام البحث مع أننا نملك المعلومة المفيدة لها ولها مصادرها ومرجعتها الثابتة وأنها ميدان لبحث آخر .

(٢) للتعامل بنظر: نظمي. التطور السياسي المعاصر في العراق، ص٣٣٨ ، ٣٣٤ .

(٣) ينظر: القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يهمنا ليس الذي نسب من انتقادات إلى هذا العهد ولكن ما يهمنا هو الدلالة التي من الممكن استدلالها ، وأن كان القانون قد جاء بـ (١٩) مادة رئيسية من غير النص على التبويب ، ولكن الذي سجل في تاريخ هذا العهد القصير هو أن التصريح في الدستور الذي أسبغ ممارسة الحكم صيغة جماعية، وعلى الرغم فأن هذا الأسلوب لا يعني إتباع الديمقراطية في الحكم ، فنص على أن العضوية لم تعد من الوظائف العامة التي يستطيع أي شخص أن يترشح عليها ليتولاها إلا إذ توفرت الشروط القانونية بل أنها كانت خاضعة لاعتبارات سياسية وحزبية نابعة من تقديرات حزب البعث وسياسته في تلك المرحلة[١]. الحق يقال قد تحولت الصيغة الجماعية في الحكم إلى نوع آخر من الانفراد بالسلطة ولكن هذه المرة عن طريق انفراد الحزب بها ، ومن ثم الصراع عليها داخل أجنحة الحزب نفسه أو هو ما افلت من يد القيادة السياسية للجمهورية الثانية زمام السيطرة على جماهيره وسهلت بالتالي لعناصره من إحداث الجرائم والانحرافات باسمه واسم حزب البعث مما أصبح للقيادة الجماعية غطاء آخر للدكتاتورية جراء هذه الممارسات[٢]. وهذا أعطى الانطباع بأن قيادة ثورة ٨ شباط لعام ١٩٦٣م لم تكن لها اهتمام للحياة السياسية والدستورية في البلاد لذلك أناطت كل الصلاحيات بالمجلس الوطني الذي تعرف خلال المدة القصيرة من عمر أو عهد الجمهورية الثانية وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نبين الآتي فيما يخص بحثنا وهو الآتي:

١- أن النظام السياسي والدستوري بقي ذو دولة بسيطة (موحدة) وإن لم ينص على ذلك.

٢-بفعل قيادة حزب البعث والقيام بإدارة الدولة فإن الأمر الذي لا شأن منه أن التوجه العربي للنظام السياسي أمراً مفروغاً منه بفضل أهدافه القومية المعروفة أو هو الحزب نفسه الذي حقق الوحدة العربية عام ١٩٥٨م بين مصر وسوريا .

---

(١) ينظر: العزاوي. الحقوق السياسية في الدساتير العراقية، ص٤٧ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- سكت البيان أو لم يشر إلى شكل نظام الحكم ولكن بقي نظام الحكم رئاسي من خلال مجلس قيادة الثورة بإطار جماعي .

٤- الأمر الناتج عن ذلك أن هذه التجربة لهذا العهد شكلت تواصلاً من أن العراق دولة بسيطة ومن خلال بيان مجلس الثورة الذي أريد به أن يكون بمثابة دستور هو دستور مؤقت بالاستدلال وإن هناك انتماء للثقافة السياسية وهو الترابط بين العروبة والإسلام وإن لم ينص عليها القانون من خلال الفعاليات الآتية :

أ- قيام الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ميشيل عفلق بزيارة بغداد وصرح بأن العراق وثواره نحن متأكدون بأنها ستعطي إمكانية إنشاء الدولة العربية المثلى التي حددها حزب البعث منهاجه. وعندما قامت ثورة ٨ آذار عام ١٩٦٣م في سوريا بقيادة حزب البعث قامت وفود من سوريا والعراق بزيارة مصر من أجل إنشاء لجان مشتركة لدراسة موضوع إقامة الوحدة بين الأقطار الثلاثة، وقد تمخض عن اللقاءات المشتركة التوقيع على (ميثاق ١٧ نيسان) بين الأقطار الثلاثة، وعلى الرغم من أن الميثاق لم يستمر طويلا، ولكن الدول الثلاث بموجبه أكدت على توجهها القومي العربي بالرغم من التبريرات الخاصة بكل قطر عن أسباب انسحابه من الميثاق[١].

ب- في ٢ شباط قام علي صالح السعدي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق بزيارة القاهرة وأعلن أن الشعب العربي يعلن عن رغبته في إنشاء الجمهورية العربية المتحدة والتي يعتبرها الجمهورية التي تجمع الأقاليم العربية في دولة عربية متحدة[٢].

ج - وجاء في المادة السابعة عشر من نفس الباب: (الإرث حق تحكمه الشريعة الإسلامية).

---

[١] ينظر: المصدر نفسه ص ٣٥٨، ص ٣٥٩.

[٢] ينظر: نظمي . التطور السياسي المعاون الطرق، ص٣٥٣- ص٣٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- وجاء في الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة في المادة الثلاثون حقوق الدولة حرية الأديان وتحمي القيام بشعائرها على أن لا يخل بالنظام العام أو يتنافى مع الآداب .

هـ - وفي الباب الرابع أننا أمام وضع خاص وهو ما جاء بالنظرة أولاً مجلس قيادة الثورة الذي حدد في الفقرة الثانية وفي المادة (٤٤) مجلس قيادة الثورة أعلى سلطة في الدولة وهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية ونوابه.

فأننا أمام حالة من النظام السياسي له وضع خاص في تصنف شكل النظام السياسي من الناحية الدستورية[١].

الفرع الثالث: العهد الجهوري الثالث:

بدأ هذا العهد في ١٨/ ت٢/ ١٩٦٣م بقيادة عبد السلام محمد عارف الذي حل بموجبه المجلس الوطني السابق المشكل منذ ٨/ شباط/ ١٩٦٣م ، وكان يتشكل من العسكريين باستثناء رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز برئاسة عبد السلام محمد عارف وفي ٢٩/ نيسان/ ١٩٦٤م تم إصدار الدستور المؤقت ولم تأت نشأة الدستور لعام ١٩٦٤م المؤقت بأحد الأساليب الديمقراطية، لا بأسلوب الجمعية التأسيسية ، ولا بأسلوب الاستفتاء الشعبي ، بل إن طريق نشأته جاءت أقرب إلى أسلوب المنحة وهو كما ذكرنا من الأساليب غير الديمقراطية[٢] والأمر الذي يستحق الإشارة إليه وكدليل على التوجه العربي في فلسفة أو عقيدة الدستور المساهمة الشخصية التي قام بها رئيس الجمهورية في إعداد نصوص الدستور، حيث اعتمد في إعداد المسودة على دستور الجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٤م وجعل من دستور العراق موضوع البحث لعام ١٩٦٤م أن يكون مطابقاً للدستور المذكور في الكثير من النواحي، بل اقتباس الكثير من مواده . وبرر رئيس الجمهورية هذا التماثل بالتقارب

---

(١) ينظر: الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨م.

(٢) ينظر: الغراوي. المصدر السابق، ص٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستوري من الدول العربية كبداية لقيام اتحاد دستوري مع الجمهورية العربية المتحدة مستقبلاً[٢].

وقد جاء الدستور بمقدمة (ديباجة) و(٥) أبواب تتألف من(١٦)مادة ونشر في الوقائع العراقية العدد ٩٤٩ في ١٠/ ٥/ ١٩٦٤م وجرى تعديله في ١٤/ ك١/ ١٩٦٤م بتشكل مجلس شورى يمارس السلطة التشريعية المخولة للمجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء في الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣م[١].

ويؤخذ من هذا الدستور ما هو متعلق في بحثنا الآتي :

أولاً: جاء في المادة (١) من الباب الأول : الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد أصولها ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي الإسلامي . والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة [٢].

ثانياً : جاء في المادة الثانية الجمهورية العراقية دولة ذات سيادة كاملة ولا يجوز التخلي عنها.

ثالثاً: الإسلام دين الدولة والقواعد الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية .

رابعاً : جاء في المادة (٩) الثروات الطبيعية مواردها وقواها جميعاً ملك الدولة وهي التي تكفل حسن استقلالها .

خامساً : جاء في المادة (١٢) حق الإرث ومكفول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

سادساً : جاء في الباب الثالث الخاص في الحقوق والواجبات العامة في المادة .

---

[٣] ينظر: الأنصاري، مصطفى. القاعدة القانونية وحقوق الإنسان في الطرق. المركز الوثائقي كحقوق الإنسان في العراق. مطبعة الزهراء. طهران، ١٩٩٩م، ص٣.

[١] ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد/٩٤٩، في ١٠/٥/١٩٦٤؛ وكذلك العدد/١٠٤٥ في ١٢/١٤/ ١٩٦٤م، حول الدستور وتعديله.

[٢] ينظر: إلى المواد التي ذكرت في ٢-٣-٤-٥-٦-٧ الدستور موضوع البحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : العراقيون لدى القانون سواسية متساوون في الحقوق والواجبات لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيها العرب والأكراد ، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية من الوحدة العراقية.

ثامناً : كما جاء في المادة (٢٨) من الباب نفسه حرية الأديان مصونة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب .

تاسعاً : جاء في المادة (٣٧) الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء خدمة العلم شرف للعراقيين والتجنيد الإجباري وفقاً للقانون .

عاشراً :جاء في الباب الرابع نظام الحكم وفي الفصل الأول رئيس الجمهورية في المادة (٤١) يشترط فيمن يكون رئيس الجمهورية أن يكون عراقياً ومن أبوين عراقيين ينتميان إلى أسرة تسكن العراق منذ سنة (١٩٠٠) شمسية على الأقل ، وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية وأن يكون مسلحاً ملتزماً بالشعائر الدينية وأن لا يقل عمره عن (٤٠) أربعون عاما وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن لا يكون متزوجاً من أجنبية وتعتبر المرأة العربية التي من أبويين وجديين عراقيين لهذا الغرض .

ونحن من جانباً نؤيد هذه المادة ونتمنى أن تكون الدساتير اللاحقة قد نظمتها وذلك للتأكيد على الولاء الوطني للعراق وبإطاره الإسلامي العربي .

إحدى عشر : جاء في المادة (٤٢) من الباب نفسه يؤدي رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء مجتمعين قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الذي جاء فيه (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ووطني وأمتي . وإن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه).

نحن نرى أن صيغة القسم بهذا الشكل وذكر مخلصاً لديني ووطني وأمتي لها دلالة كبيرة وطنية ودينية وقومية عربية ، لا سيما ذكر الأمة كجزء من القسم يعني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك التأكيد على الـولاء للأمـة العربيـة ونحـن سـنرى طبيعـة القسـم في الدسـتور الاتحادي لعام ٢٠٠٥م بعيداً عن هذا الجوهر والانتماء .

اثنا عشـر : جاء في المادة (٥١) رئيس الجمهورية في حالة خطر عام أو احتمال حدوث بشكل يهدد سلامة الـبلاد وأمنهـا أن يصـدر قـرارات لهـا قـوة القـانون بقصـد حمايـة كيـان الجمهورية وسلامة أمنها بعد موافقة المجلس الوطني لقيادة الثورة .

نحن نرى كـذلك قـد ورد في الدسـتور الاتحـادي لعـام ٢٠٠٥م قيـد عـلى هـذه الصلاحية من جانب الأقاليم إقليم كردستان مثلما سنبينه لاحقاً .

ثلاثة عشر : جاء في المادة (٧٣) يؤدي أعضاء الحكومة القسم أمام رئيس الجمهوريـة شـبه بالقسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية أمام مجلس قيادة الثورة ونحـن لنـا عـودة مماثلـة للدستور الاتحادي لعام٢٠٠٥م.

رابع عشر: جاء في المادة (٧٨) الدولة وحدها هي التي تنشأ القوات المسـلحة التـي تشـمل الجيش والشرطة والأمن وكذلك في المـادة (٧٩) لا يجـوز لأي هيئـة أو جماعـة إنشـاء تشكيلات عسكرية وشبه عسـكرية وهـذا الأمـر لنـا معـه عـودة في الأوضـاع الـذي سخرها الدستور لعام ٢٠٠٥م.

يؤخذ من هذا الدستور الآتي :

١ – التواصل مع الدساتير السابقة له بعد العراق دولة بسيطة (موحدة) .

٢–أكد على الانتماء إلى الأمة العربية وتحقيق هدف الوحدة العربية .

٣–أقر إن الإسلام هو دين الدولة مع رعاية حرية الاعتقاد وممارسة العادات الدينية بدون تميز .

٤–اعترف بحقوق الأكراد ضمن وحدة الدولة العراقية وكان من نتـائج ذلـك قيـام عبـد الرحمن البزاز رئيس الوزراء وقتها في ٢٩ حزيـران عـام ١٩٦٦م أن أعلـن بيانـاً لحـل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية الكردية متكون من (١٢) مادة تحوي أو تتضمن المطالب المشروعة للكرد ضمن وحدة التراب العراقي[١].

وهنا تجد الإشارة أنه في عقب مصرع رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف في حادث سقوط طائرته المروحية في نيسان ١٩٦٦م في قضاء القرنة أثناء زيارة تفقدية لمحافظة البصرة، تولى البزاز رئيس الوزراء منصب رئيس الجمهورية بالنيابة إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد وفي ١٧/ ٤/ ١٩٦٦م تم انتخاب شقيق عبد السلام عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية ، وقد حافظ عبد الرحمن على النظام الرئاسي وحافظ على البعد العربي والإسلامي في النظام وعلى المبادئ والقواعد الدستورية التي سار عليها شقيقه لغاية الإطاحة بالنظام في العام ١٩٦٨م والانتقال إلى الجمهورية الرابعة[٢].

الفرع الرابع: العهد الجمهوري الرابع:

بدأ هذا العهد في ١٧ تموز ١٩٦٨م بواسطة التغيير الذي وصف بالثورة ضد النظام السابق بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي بقي بيده السلطة التشريعية والتنفيذية لغاية الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣م والأمر ذي العلاقة بالبحث أن هذا العهد شهد أحداث كبيرة ذات مداخل بحثية عدة ولكن الذي نستطيع أن نبينه هو طبيعة الحكم والقواعد الدستورية المنبثقة من الدساتير والأمر المعروف أن هذا العهد شهد صدور وثيقين دستوريين وأخرى هو مشروع دستور وسنعقد على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: الدوري، سيف الدين. عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العهد الجمهوري. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٠٣- ١٠٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول : الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨م الذي صدر في ٢١أيلول١٩٦٨م:

احتوى الدستور على مقدمة (ديباجة) و(٩٥) مادة موزعة على (٥) أبواب نفرض حالة صلة بالبحث على النحو الآتي[١]:

١- جاء في المقدمة:

قامت فئة من أبناء الشعب مؤمنة بربها وبالأهداف الأمة العربية بتفجير ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨م ..... وإنهاء الأوضاع الشاذة .. والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والقضاء على أسباب التمزق الداخلي وتحرير المواطن من الاستغلال والخوف والجهل الطائفية والعنصرية والقبلية وكافة مظاهر الاستعباد وإقامة مجتمع تسوده الأخوة والمحبة والتآلف والشعور بالمسؤولية إزاء الأحداث المصيرية [٢].

٢- جاء في الباب الأول :

المادة الأولى : الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية شعبية تستمد أصول ديمقراطيتها وشعبيتها من التراث العربي وروح الإسلام والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها .

المادة الثانية : الجمهورية العراقية دولة ذات سيادة كاملة لا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها.

المادة الرابعة: الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية.

يتضح لدينا من هذه المواد الآتي :

أ-العراق دولة بسيطة ووحدة .

---

[١] ينظر: الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨م، الوقائع العراقية، عدد في ٦٢ في ١٩٦٨م.

[٢] ينظر: فيما يخص التأشيرات ١-٢-٣-٤-٥ المواد التي ذكرت في الدستور موضوع البحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-التأكيد على التراث العربي بمعنى مواصلة الثقافة السياسية للأجيال العراقية وأنظمة الحكم والتواصل مع الأجداد كون العراق شعباً ودولة جزء من الوطن العربي .

ج- التأكيد على روح الإسلام والقاعدة الأساسية للدستور والحكم .

د- التأكيد على دولة ديمقراطية شعبية بمعنى اختيار الطريق الاشتراكي في الحكم واختيار الديمقراطية في تلك الأصول العربية والإسلامية وتعتقد هذا جزء من التلازم الذي جاء به المشرع الدستوري بين العروبة والإسلام .

٣- جاء في الباب الثاني في المقومات الأساسية للمجتمع وفي المادة الرابعة عشر- والثروات الطبيعية ملك للدولة وهي التي تكفل حسن استخدامها ، وهذا يعني بالنسبة لتقديرنا أن تلك الثروات سواءً أكانت المكتشفة أو تميز المكتشفة بجميعها بغض النظر عن منطقة اكتشافها أو انتشارها . ملك الدولة لها هو نزع لتحقيق سيادة الدولة .

٤- جاء في الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة في المادة الثلاثون تصون الدولة حرية الأديان وتحمي القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب . كما جاء في المادة الثامنة والثلاثون من الباب نفسه الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء خدمة العلم شرف للعراقيين ويكون التجنيد إجبارياً وفقاً للقانون [1].

وإن الباحث سيوضح شأن الدستور الجديد في عهد الاحتلال الحالي الذي خص هذه المادة ونعتقد أن أغلب دول العالم تأخذ بنظام الخدمة العسكرية الإجبارية كجزء من ممارسة حق السيادة وجزء من الواجبات الملقاة على الأفراد اتجاه دولتهم.

٥- يؤخذ من الباب الرابع الخاص بنظام الحكم أن نظام الحكم هو رئاسي لكن له طابع خاص حيث دمج رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية لأن الصلاحيات التي

---

[1] ينظر: المواد المذكورة بتأشير الهوامش ١-٢-٣- الدستور لعام ١٩٦٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منحت لرئيس الجمهورية وهو عادة يكون رئيس مجلس قيادة الثورة يمكن أن تجدها في معظم الدول ذات الاتجاه الرئاسي وبالذات بالمواد من المادة (٥٠) إلى المادة (٥٩) .

٦ـ يؤخذ من القسم الدستوري لرئيس الجمهورية ونوابه هو الذي يبدأ وفق المادة (٥٠) (أقسم أن أكون مخلصاً لديني ووطني وأمتي ... ، أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه) وكذلك قسم رئيس الوزراء في المادة (٦٧) وهو الآخر سيختلف بمضمونه عن القسم الذي ستجده في دستور الاحتلال لعام ٢٠٠٥ بتأكيده إلى الأمة العربية والوطن العربي ومعه الإخلاص بلا شك للدين الإسلامي [١].

القسم الثاني: إصدار الدستور المؤقت في ١٦/ تموز/ ١٩٧٠م:

إنَّ الأمر الذي يثير الانتباه هو أن هذا الدستور المؤقت شأنه شأن الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨م الذي تم بيانه سلفاً في القسم الأول لم يأتي بطريقة ديمقراطية بل أن مجلس قيادة الثورة هو الذي قام بتشريعها ، وعلى الرغم مما قيل عن مضمونها بقدر تعلق الأمر في طريقة تشريعها ، نحن نعتقد أنها كانت أقرب إلى طريقة المنحة من مجلس قيادة الثورة أكثر مما يمكن تفسيره تفسيراً آخر في كيفية نشوئها ولكن الأمر المهم هنا أن في الشؤون الدستورية هذا بالإضافة إلى أننا نجد هناك تنكل من قبل القائمين على الحكم في انعدام إيفائهم بوعودهم على سن دستوراً دائماً للبلد مثلما جاء في إيضاحات الدستور الذي سبقه لعام ١٩٦٨م . إلى جانب ذلك فإن الدستور تضمن خمسة أبواب وزعت على (٦٦) مادة وهي تحمل معها روح أو جوهر المواد الأساسية في دستور عام ١٩٦٨م .

وقد شرع بتاريخ ٦ تموز ١٩٧٠م ويعد أطول الدساتير عمراً إذ استمر العمل به لغاية الاحتلال الأجنبي في العام ٢٠٠٣ م .

---

[١] ينظر : العزاوي. المصدر السابق، ص ٦٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صدر تعديل له بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٧٣م كان محتواه تركيز صلاحيات رئيس الجمهورية ، ولكن هذا الدستور جاء أكثر تحديداً من الناحية القانونية بشكل صريح من سابقه في النصوص الآتية [٢]:

١ـ المادة الأولى: العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة هدفه الأساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة ولإقامة النظام الاشتراكي .

٢ـ المادة الثانية: الشعب مصدر السلطة وشرعيتها .

٣ـ المادة الرابعة: الإسلام دين الدولة

٤ـ المادة الخامسة :

أ- العراق جزء من الأمة العربية .

ب ـ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

٥ـ المادة السابعة :

أ- اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

ب- تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

٦ـ المادة الثامنة : تقسم الجمهورية العراقية إلى وحدات إدارية وتنظم على أساس الإدارة المحلية أي (اللامركزية).

٧ـ المادة الثانية عشر : الثروات الطبيعية ووسائل الإنتاج الأساسية ملك الشعب تستثمرها السلطة المركزية في الجمهورية العراقية استثماراً مباشراً وفقاً لمقتضيات التخطيط العام للاقتصاد الوطني .

---

[٢] ينظر: الدستور المؤقت في ١٦/تموز/١٩٧٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- جاء في المادة الخامسة والعشرون من الباب الثالث الحقوق والواجبات الأساسية : حرية الأديان والمعتقدات وممارسة العشائر الدينية مكفولة على أن لا يتعارض مع أحكام الدستور أو الاخلال في الآداب والنظام العام .

٩- جاء في المادة الثامنة والعشرون من الباب نفسه (يستهدف التعليم رفع وتطوير المستوى الثقافي العام وتنمية التفكير العلمي وإذكاء روح البحث وتلبية متطلبات مناهج التطوير والإنماء للنواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وخلق جيل قومي متحرر تقدمي قوي في بنيته وأخلاقه ، يعتز بشعبه وبوطنه وتراثه ويتحسس لحقوق قومياته كافة من هذه الفلسفة والاستغلال والرجعية والصهيونية والاستعمار ن أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

ولنا عودة في المقارنة بين هاتين المادتين (٢٥) و(٢٨) عند مقارنتها بدستور ٢٠٠٥م وآثارها على الجيل والانتماء الوطني والقومي والإسلامي للعراق .

١٠ـ المادة الحادية والثلاثون من الباب نفسه جاءت على فقرتين، هما:

أ- الدفاع عن الوطن واجب مقدس وشرف للمواطنين ، وتكون خدمة العلم إلزامية وينظم القانون طريقة أدائها .

ب ـ القوات المسلحة ملك الشعب وهي عدته في الحفاظ على أمنه والدفاع عن استقلاله وحماية سلامة ووحدة شعبه وأرضه وتحقيق أهدافه وأمانيه الوطنية والقومية .

ج- تتولى الدولة وحدها إنشاء القوات المسلحة ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة .

١١- جاء في المادة (٣٨) من الفصل الأول من الباب الرابع مؤسسات الجمهورية العراقية في الفقرة (أ) انتخاب رئيس لمجلس قيادة الثورة من بين أعضاءه يسمى رئيس مجلس قيادة الثورة ويكون حكماً رئيساً للجمهورية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونحن بهذا مثلما نعتقد وربما اعتقادنا لا يسلم من مهام النقد العلمي وهو إننا أمام نظام رئاسي وليس الأول الرئاسة الجماعية لمجلس قيادة الثورة والرئاسة الفردية لرئيس الجمهورية وهذا يستبقه شكل من أشكال شخصية السلطة[1].

١٢- جاء في المادة (٣٩) من الباب يؤدي رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه القسم وه قريب أو مشابه من حيث المضمون للقسم الذي ورد سابقاً في الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨م وما يعني فيه هو التأكيد على الانتماء العربي وفق شعار حزب البعث العربي الاشتراكي لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية[1].

وقد تم إجراء تعديلين لهذا الدستور وعلى النحو الآتي :

أ-التعديل الأول تم بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٧٣م الذي ضمن إليه ممارسة الصلاحيات والاختصاصات وإقرار القوانين .

ب- التعديل الثاني تم بتاريخ ١١/ آذار/ ١٩٧٤م والذي جاء به تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثانية (ج) تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً للقانون.

أن الملاحظ خلال فترة سريان هذا الدستور قد حدثت أوضاع داخلية تداخل فيها العنف في استخدام الحق من قبل السلطات، وقد صحبها في الجانب الآخر انجازات كبيرة لا تستطيع والمحلل الحيادي أن ينكر ذلك على جميع الصعد ابتداءً في المجال الاجتماعي، ومروراً في الجوانب الاقتصادية وإنهاء في الجوانب الثقافية والعلمية والتربوية، وفي المجال الخارجي أكد نظام الحكم السابق تأكيد هويته القومية العربية والأخذ بالإسلام كأحد مراجع التشريع

---

[1] ما تم تأشيره من ١-٢-٣-٤، ينظر: الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠م وتعديلاته .

[1] هناك مصادر عدة تناولت هذا التاريخ، نذكر منها: العزاوي. مصدر سبق ذكرها ومنها في التفاصيل الكثيرة من هذه الأحداث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية، ومن هذا المجال الخارجي حدثت سلبيات وأحداث كبيرة سلبية وإيجابية لها ما يبررها في مجال الإدانة، ولها ما هو حقها في الترحيب والتأييد لها، وهي كثيرة تخرج عن نطاق البحث ولكن ما يهمنا في بحثنا هو المواقف الإيجابية لحل بعض القضايا ومنها القضية الكردية والتي يعدها العمود الفقري لما إليه خيار النظام الاتحاد يبغض النظر عن طريقة أداءه التي سوف تتناولها في الفصل اللاحق وإن هذه الإنجازات هي الآتي:

١- تم إصدار بيان ١١ آذار ١٩٧٠م وأعقبه بيان الحكم الذاتي لمنطقة الحكم الذاتي ولمنطقة كردستان في ١١ آذار ١٩٧٤م.

٢- تم تأسس هيأت الحكم الذاتي على صعيد المجلس التشريعي والتنفيذي بيد أن الأمور سارت بطريق غير ما جاء بمضمون وأهداف البيان ١١ آذار عام ١٩٧٠م حيث ظهر انقسام بين الأكراد وبالذات قادتهم بشأن قانون الحكم الذاتي بين مؤيد والآخر معارض، وصاحب ذلك اللجوء إلى القوة العسكرية والخيار العسكري بين الجانب الحكومي والأكراد، وقد حسم الأمر عن طريق إبرام اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران بوساطة جزائرية أثناء عقد مؤتمر الأوبك في الجزائر في ١٦ آذار عام ١٩٧٥م.

أن هذا الاتفاق في حقيقة جمد الخلاف ولم ينهيه ، وبقيت القضية الكردية باعتبارها العمود الفقري الذي جاءت بها تجربة إقامة الدستور الاتحادي ولنا عندها تقدير هل إن هذه التجربة جاءت متكافئة حسب مبادئ وقواعد القانون الدولي من عدمه؟ وهذا ما سببته في الفصل المخصص له.

القسم الثالث: مشروع دستور جمهورية العراق لعام ١٩٩١م:

جاء هذا المشروع في وقت دخول العراق الكويت ، وانه لم يعمل به للظروف التي أحيطت بالعراق بعد احتلاله الكويت ، وإنه جاء (٧٩) أبواب موزعة على (١٧٩) مادة وأنه كان امتداداً لمبادئ وقواعد الدستور لعام ١٩٧٠م، بيد أنه تضمن تطويراً لهذه المبادئ والقواعد بما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناسب في الجوهر وليس الواقع تذليل العقبات والصعوبات الناتجة عن الاستثناء بالسلطة خلال مدة نفاد الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠م وكما أريد به أن يكون دستوراً دائماً[١].

نلخص في ذلك الآتي:

١- أن العراق عاش في العهد الجمهوري الرابع كدولة بسيطة موحدة .

٢- أكد على انتماءه العربي وآمن بالوحدة العربية .

٣- أعلن بيان ١١ آذار وقانون الحكم الذاتي في الأعوام ١٩٧٠-١٩٧٤م.

٤ـ شهدت مرحلة هذا العهد إنجازات كبيرة رافقتها بعض الإخفاقات، وكانت سياسة هذا العهد قد بدأت بتصفية شبكات التجسس وتأميم النفط مرورا بخطوات اقتصادية واجتماعية وعلمية متطورة وانتهاءً بالاشتراك بحرب تشرين عام ١٩٧٣م، وتميز بموقفه الداعم بوضوح للقضية الفلسطينية ووقوفه بجانب القضايا القومية في جميع المجالات وإتباعه سياسة الحياد الإيجابي ودعم حركات التحرر في العالم الثالث الموقف الذي فسره الغرب ضد مصالحها وبالذات ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فبدأت الدول الغربية بتصيد الأخطاء وانتقادها ولا سيما الولايات المتحدة والتدخل بالشؤون الداخلية للعراق، ووضعت الخطط للتأمر والتعامل مع هذا العهد بسلبية كبيرة وعدائية واضحة انعكس على ما سوف يتم تناوله في الفصل القادم .

نخلص من هذا العهد هو الآتي:

١ـ استمرار هذا العهد تأكيده على البعد الثقافي والسياسي والاجتماعي للعراق كونه كدولة بسيطة وانتماؤه العربي الإسلامي.

---

[١] ينظر: مشروع دستور جمهورية العراق لعام ١٩٩١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ وجد حلاً للمشكلة الكردية في ١١ آذار عام ١٩٧٠م والحكم الذاتي عام ١٩٧٤م، ولكن التدخل الأجنبي الأخير وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عرقلت استتباب هذا الانجاز.

٣ـ إنَّ العدوان الذي وقع على العراق وأدى إلى احتلاله كان أحد أسبابه سياسيته القومية ومنها سياسته المؤيدة لقضية فلسطين ووقوفه مع دول العالم الرافضة للهيمنة الغربية وتأميمه للنفط وانجازه خطوات عدة على جميع المستويات الأمر الذي سجل خروجاً فكرياً وسياسياً عن الاتجاهات التي سادت ما بعد الحرب الباردة وتفرد القطب الواحد.

٤ـ انتهج العراق سياسة مستقلة مما أثارت عليه مشاكل عديدة وكان من نتائجها الاحتلال الذي تم في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م، والذي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التطابق والاختلاف بين الدستورين الاتحاديين في دولة الإمارات وجمهورية العراق

المبحث الأول: النظام الدستوري ومؤسساته السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: النظام السياسي والدستوري ومؤسساته السياسية في جمهورية العراق.

إن أوليات هذا الفصل هي مرتبطة بما تم بيانه في الفصول السابقة ، وإن هذه الإشكالية نطرحها كمسألة فكرية تكمن فيها خيارات سياسية ومؤسسات قائمة وأوليات دول يفترض أن فاعلة ضمن سياقها القومي العربي في كلا البلدين الإمارات والعراق .

ولذلك عندما نطرح التطابق والاختلاف بين الدستورين ليس بإطاره العام والواسع والمتفرع تفرعاً شديداً وكبير ، وإنما سيتم التركيز هنا فيما يخص فكرة البحث وأهميته وفقاً لما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذكرناه ، وهو هل أن الدستورين يشكلان امتداداً لتاريخ البلدين الذي اكتشفا علاقتهما التاريخية وملامح كبيرة من ثقافتهما السياسية؟. وما هو السبيل إلى التواصل من عدمه ؟، الأمر الذي سيكون هدفنا اللاحق فيما سنبينه في الفصل الخامس .

وعليه سنقسم هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين ، وفي كل مبحث سنقسمه إلى مطالب وعلى النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: النظام الدستوري ومؤسساته الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة:

لعل من بداهة القول وجود علاقة سببية بين إدارة شؤون الدولة وحياتها السياسية وسبر عمل النظام السياسي حيث أن في أي مجتمع سياسي لا تتحدد ه هياكله السياسية فقط بل هناك الحكومات الفعالة شديدة الدينامية التي توجد في البيئة الاجتماعية ، التي تتحرك بتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإرساء البناء الدستوري والسياسي في الدولة[1].

ونحن نجد في ظل هذه الحقيقة ، أن نبحث في ظروف نشأة الدستور ، ومن ثم ماهية الدستور ومبادئه وأحكامه وقواعده ، ومن ثم نبين الرأي الذي يخص المبحث ، ولذلك اقتضى متطلب هذا المبحث أن نقسمه إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول : الظروف المحيطة في نشأة الدستور الاتحادي:

جسدنا فيما تم تدوينه ، وصول الإمارات على الاتفاق بينهما لتكون الاتحاد وكان الشيخ زايد آل نهيان المبادر إن لم يكن الأول فهو من الأوائل حيث كانت رغبته في الاتحاد منذ توليه الحكم في العين عام ١٩٤٦م ومن ثم إدارة أبو ظبي في العام ١٩٦٨م مثلما أسلفنا سابقاً فكان حرصه وجهده المستمر على ضرورة التلاقي وضرورة الاتحاد لتوحيد مستقبل الشعب الذي يسكن هناك على نحو يتمكن من خلاله مواجهة التحديات الداخلية والخارجية اتجاه جمع شمل مواطني الاتحاد بالصيغة التي أعلنها وكما بيناها سابقاً.

لقد شكلت دعوة الشيخ راشد ورديفه حاكم دبي شيخ زايد آل مكتوم فجاءت العلاقة بينهما حافزاً لتمتين الصلات العائلية والروحية بين النخب الحاكمة أو نسمح لأنفسنا أن

---

(١) ينظر: الأنصاري، محمد جاد. الديمقراطية ومقومات التكوين السياسي العربي. علي خليفة الكواري وآخرين. دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٠م، ص١١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسميهم الشيوخ أولاً ومن ثم الحكام والتسميتين لجوهر واحد هو التلاقي. وهناك حلت ظروف ساعدت على ذلك نستطيع أن نوجزها بالآتي :

١- حماس وإخلاص وفهم العمل الذي يقوم به قادة الإمارات على الصعيد الإماراتي أو العربي أو الإقليمي أو العالمي ، بإيجاد شخصية معنوية واحدة ذات سيادة لتتآكل عليها مواطن الضعف في بقائهم منفردين ككيانات سياسية أو مجتمعات إنسانية قائمة أساسها في بدايتها على الحياة البدوية وبدرجة أكبر العلاقات القبلية والعشائرية ضمن رقعة جغرافية صغيرة وحجم سكاني صغير له ما يبرره في أنماء مشاعر الخوف أو القلق فيما يحيط بهم داخلياً وخارجياً ؛ ولأنه في اتحادهم لا يبقي حجم الإقليم صغيراً وعدد السكان قليلاً والدفاع يكون بشكل منفرد.

٢- قبول شعب الإمارات على التغير وقبول عملية الاندماج السياسي والاجتماعي بين الإمارات السبعة، والتي تعني التزام الشعب ووحداتها السياسية المنفصلة بأن تنقل ولائها والتزاماتها السياسية إلى المحور الجديد وهو دولة الاتحاد لينزع عن أنظمتها السابقة ويدخلها نظاماً جديداً يمارس سلطة مباشرة، لهذا يمكن اعتبار كلمة(اندماج) تطلق على النظام السياسي لدولة الإمارات، واندماج السبع تحت إدارة واحدة يمكن بها وحسب تصور ذلك الشعب والوحدات، أن تتجاوز ذاتها في الاندماج داخل دولة واحدة مشتركة [١].

٣- لا نجد ما يمنع أن نكرر أن أحد العوامل هو ظهور النفط ، والتخطيط البريطاني في الانسحاب من الخليج في عام ١٩٦٨م ، وبروز دور أمريكا فكان هذا عاملاً ليكون الاتحاد بديلاً لسياسة فرق تسد التي اتبعتها بريطانيا هذا من جانب ومن جانب آخر

---

(١) ينظر: أبو باشا، حلمي. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. مصدر سابق، ص١١٧-ص١١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لسد الفراغ الأمني والعسكري والاعتماد على النفس ، ولتبين لأبناء الإمارات إيجابية هذه التجربة ، فقد بدأ لديهم الشعور القبلي يضعف ليحل محله الشعور القوي الوحدوي أو الاتحادي حيث أن الاتحاد ذهب إلى ذوبان الكيانات التي أصبحت أو ستصبح لها كيانات دستورية ضمن دولة الاتحاد تمارس نوع من الاستقلال الذاتي المحدد بالتراضي العمودي والأفقي أي النظام الاتحادي والمركزي أي ما بين الإمارات ذاتها [٢].

٤- إن الاتجاهات التي ساعدت على التوجه نحو الاتحاد تكمن ضمن النسق الذي فرض بيروقراطياً ، بنفس المفاهيم الهرمية والاستقلالية ، حيث فرضت الثقافة السائدة الكامنة لديهم مثلما بيّنا ذلك سلفاً وعلى الرغم من السعي نحو المناصب والمنافسة فأن مجتمع الإمارات السياسي شديد الإيمان بالجماعة ، حتى أن النجاح الفردي لا يفهم إلا من خلال فائدة ومساعدة الجماعة [٣] وبهذا الفهم يتجلى على نحو بين دور الإرادة والجهد الجماعي في خلق ونقل أمة مجزئة إلى أمة متحدة لم تكن موجودة من قبل ، فقد سهلت الروابط الدائمة للأسر بالمصاهرة كالتي قامت بين حاكم أبو ظبي وحاكم دبي والعلاقات القبلية نحو شعور بالتضامن الاجتماعي وسط مواطني الدولة الذي يشعر كل واحداً منهم أنهم أعضاء أسرة واحدة [١].

---

(٢) ينظر: القاسمي، خالد بن محمد. الإمارات العربية المتحدة تاريخ حضارة المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م، ص٧ .

(٣) ينظر: أبو باشا. المصدر السابق، ص ١٢٩ .

(٢) ينظر: غندلو، سامي . دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية الإسلامية. مركز الإمارات للدراسات. مصدر سابق، ص٣٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- ساهمت تجربة الستينات والسبعينات على المستوى العالمي بـروز التكـتلات السياسـية والاقتصادية بالطريقة أو على النحو الذي تم بيان جزء من هذه التحولات في التكتـل السياسي والاقتصادي وحتى العسكري لا سيما على المستوى الدولي بالطريقة التي تـم بيانها في الفصل الأول وجزء من الفصل الثاني.

٦- لكن وجدنا تثبت رؤيتنا به وهو أن فكرة اتحاد الإمارات المتحدة تواكبت مع الاتفـاق البريطاني- الصيني في عام ١٩٦٨م الذي تم بموجبه تسليم هونغ كونـك إلى الصـين عام ١٩٩٨م وقد تم ذلك بالفعل وتزامن مع ما جـاء في الفقـرة (٥) أعـلاه وانـدلاع الحرب الأهلية في لبنان، مما ساعد على اتجاهـات الكثـير مـن الاسـتثمارات في الصـين ولبنان إليها وخصوصاً القطاع العقاري وقطاع الخدمات .

٧- هناك عوامل عدة تضاف إلى العوامل التـي سـاعدت أبنـاء الإمـارات للتوجـه نحـو التوحد أو الاتحاد ، ولكن وجدنا في النقاط الست السالفة الذكر ما يشكل إجماعاً شاملاً لها أو ما يكون شبه ذلك الإجماع وإنها أن بدت لنا جامعة وربما الآخرين لا يرون ذلك .

٨- وكذلك ظل الاتحاد بين الإمارات أملاً يراود النفـوس اسـتجابة لقـول الله تعـالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴿١٠٣﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وتحقيقاً للخير العـام لسـكان المنطقة وتجميعاً لعناصر القبائـل ، والعشـائر والأسر الموزعـة بـين أرجائهـا ، وبالـذات عندما أعلنت بريطانيا الانسحاب مثلما أسلفنا سابقاً زاد الإحساس بالرغبـة في الاتحـاد والتضامن بين أهل الإمارات للاسـتقلال المرتقـب وحفاظـاً عليـه ، فتحولـت الرغبـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القديمة إلى واقع التي استقرت في نفوس شعب جمعته وحدة الدين واللغة والتاريخ والحضارة والإقليم [1].

وبعد أن تم بيان مكثف أو موجز للظروف التي أحاطت في نشأه الدستور الاتحادي ، وإذا كانت تلك الظروف التي ساعدت على الاتحاد بسبب العوامل الداخلية والخارجية ينبغي على المرء والمتابع أن لا يركن إليها كحقائق دائمة وثابتة وعلى سبيل المثال حيث لا يكفي التأكيد على العروبة والإسلام فقط وإنما في كيفية المحافظة على هذه التوجهات بشكل مطرد ، بل إن التجربة على المستوى الداخلي والخارجي قد أفرزت ضغوطات جدية ، منها التخلع الاقتصادي والإداري ، والتخلع الأسري بفعل الوجود البشري الأجنبي ، يضاف إلى ذلك إن الإمارات على الصعيد الإقليمي والعربي محاطة بتحديات كثيرة ينبغي أخذها بنظر الاعتبار .

وهذا ما سوف نجده في المداخل الدستورية التي ربما تهيأ هذه التحديات إلى البروز ، مضاف إليه أن الوطن العربي قد شهد في العقد الثاني من قرننا الحالي إفرازات كثيرة وقد انهارت نظم عدة ، وربما لا سمح الله أن تطال نظم أخرى ، وإن البيئة الدولية إن لم تكن الأحداث من تخطيطها فأنه لا شك ستشهرها دول أخرى ونجد أن الإمارات التي تملك نوع من الاستقرار الملحوظ المتحقق حالياً ولكن ليست بعيدة عن هذه التغيرات ، وبالتالي سنكون أمام المدخل الآخر من المطلب الثاني الذي يكشف لنا ماهية الدستور .

المطلب الثاني: أحكام النظام الدستوري والمؤسسات السياسية الاتحادية المنبثقة عنه:

إن ما تم تقديمه في المطلب الأول يدرك المرء من خلال الجهود الكبيرة التي بذلها الآباء المؤسسون لدستور الاتحاد ومؤسساته السياسية ، وبالذات أنها قد تمت في ظل ظروف

---

(١) ينظر: السويدي، خالد أحمد الملا. تكوين الاتحاد وقيام الدولة في الإمارات العربية المتحدة. دار كنان. دمشق، ٢٠٠٩م، ص١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجاذبات داخلية وخارجية معقدة وكبيرة في تحدياتها ، وهذا انعكس على أحكام الدستور ومواده وسوف نقدمها في الفروع الآتية:

الفرع الأول : بدايات الدستور ومحتواه:

١- في أيلول ١٩٧١م زار المقيم البريطاني سير جيفري آرثر الإمارات السبعة لإلغاء الاتفاقية البريطانية السابقة وأعلن استقلال الإمارات في ٢ أيلول ١٩٧١م الستة وسرعان ما نظمت الإمارات المتحدة إلى جامعة الدولة العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة في ٩ أيلول من نفس العام وإعلان احتجاجهم إزاء الاحتلال الإيراني للجزء الثلاثة وفي ١٠ شباط١٩٧٢م انضمت إمارة رأس الخيمة لدولة الإمارات وفي ١١ شباط قرر المجلس قبول انضمامها في ١٨ تموز ١٩٧١م ووقع على إعلان الدستور في إمارة دبي[١].

٢- وقد قرر مجلس الوزراء في الاجتماع بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٩٦م اعتبار الدستور المؤقت دستوراً دائماً وذلك من نصوص أحكام الدستور وأن تكون مدينة أبو ظبي عاصمة للدول[٢].

٣- ونعرض في الجدول رقم (١)أبواب الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية لعام ١٩٧١م والذي أصبح دائماً في عام ١٩٩٦م مثلما تم إيضاحه وفي صورة سيتم تحليل مواده وفقاً لمقتضيات البحث .

جدول رقم (١)

أبواب الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م

والمعدل في العام ١٩٩٦م الدائم

---

(١) ينظر: القاسمي الدكتور خالد بن محمد مبارك. التطور التاريخي لقيام الإمارات العربية. الدار العربية للموسوعات. بيروت، ٢٠٠٩م، ص٣٧٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	أبواب	عنوانه	مواده	عددها
١	الأول	الاتحاد ومقوماته وأهدافه السياسية	١-١٢	١٢
٢	الثاني	الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد	١٣-٢٤	١٢
٣	الثالث	الحريات والحقوق والواجبات العامة	٢٥ -٤٤	٢٩
٤	الرابع	السلطات الاتحادية	٤٥-١٠٩	٦٤
٥	الخامس	التشريعات والمراسيم الاتحادية والجهات المختصة بها	١١٠-١١٥ ١١٦-١١٩	١٥ ٤
٦	السادس	الإمارات		
٧	السابع	توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات	١٢٠-١٢٥	٥
٨	الثامن	الشؤون المالية للاتحاد	١٢٦-١٣٦	١٠
٩	التاسع	القوات المسلحة وقوات الأمن	١٣٧-١٤٣	٧
١٠	العاشر	الأحكام الختامية والمؤقتة مجموع	١٤٤-١٥٢ ١٥٢	٨

جاء في المقدمة (الديباجة) نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القويين والفجيرة ، وقد جاء انضمام رأس الخيمة ليكمل الاتحاد السباعي على النحو الذي تم بيانه ، رغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها ، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، وفي الأسرة الدولية عموماً على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة ، مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية مع السير قدماً نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق[1].

الفرع الثاني: البعد العربي والإسلامي في الدستور:

يؤخذ من هذه المقدمة أو الديباجة الملاحظات الآتية :

أ- أنه يكفي الإمارتين أنهم قد وسموا دستورهم الإمارات العربية المتحدة وهنا جاء البعد القومي العربي وقد استوفى الشكل والمضمون للانتماء العربي .

ب- أن المقدمة (الديباجة) ذكرت ورسخت فكرة الاتحاد ، وهنا الأمر يختلف عن الوحدة بين الإمارات مهما كانت صيغتها الدستورية . فالوحدة هي الهدف والأمل المرتجى لكل عربي ومنهم الإمارات فسكتت المقدمة عن ذلك .

ج- جاء في المقدمة ذكر الأمم المتحدة وطبيعة العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح فالمشرع الدستوري الإماراتي هنا قد أخذ بمبدأ تدويل الدساتير التي تم بيانها في الفصل الأول .

د- أكدت نهاية المقدمة على الترابط في التعبير عن الهوية والثقافة السياسية بإطار مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق ومن ناحيتنا نعتقد أن في ذلك اطراداً إيجابياً أولياً يخدم فكرة البحث وأهدافه .

---

(١) ينظر: مقدمة (ديباجة) دستور دولة الإمارات المتحدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء في الباب الأول الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية الآتي[٢].

المادة: (١): الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ويتألف من الإمارات العربية أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، وعجمان وأم القويين ، الفجيرة ، ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينظم إلى الاتحاد وبفعل انتمت رأس الخيمة إليه ، ولم نسمع توسعه إلى دول عربية أخرى.

المادة: (٦): الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية .

المادة:(٧): الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

المادة: (٨): يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون ، ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية، ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن أو سحبها منه إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون .

المادة: (١٠): أهداف الاتحاد هي الحفاظ على استقلاله وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع كل عدوان. وتحقيق التعاون الوثيق في ما بين إمارته ولصالحها المشترك ومن أجل ازدهارها وتقدمها. مع احترام كل إمارة عضو لاستقلال الإمارات الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور.

المادة: (١١): جاءت هذه المادة من ثلاثة فقرات وأهمها الفقرة الأولى تشكل الإمارات وحدة اقتصادية وتنظيم القوانين الاتحادية المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحدة وفي الفقرة ٢ و ٣ تضمنت حرية الانتقال رؤوس الأموال ومرور البضائع بين الإمارات وإلغاء جميع الضرائب والرسوم والفوائد .

---

(٢) ينظر: الدستور نفسه الباب الأول، المواد: (١،٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة: (١٢): تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية القضايا والمصالح العربية الإسلامية وتوثيق أوامر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية [١].

ومن خلال هذا الباب يتضح لنا الآتي:

١- إن المشرع الدستوري وقادة الإمارات من خلاله أو بناءاً على إرادتهم الجادة في الاتفاق على مضمون الدستور وفق الآتي:

أ- التأكيد على أن الاتحاد جزءاً من الوطن العربي الكبير ، بل ذهبوا أكثر من ذلك في تأكيد أحد مقومات القومية العربية وهي روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك والمصير المشترك ، بل إن التأكيد على أن شعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية ، وهذا يعني لنا أو يعني للباحث أن القائمين على الدستور أرادوا أن يتبنوا ويقروا بانتمائهم العربي وفق المقومات الحقيقة لهذا الانتماء وهذا يجعلنا نشعر بالتقدير العالي لهؤلاء القادة.

ب- المادة: (٨): التأكيد على جنسية واحدة يحددها القانون نرى هنا أحس مشرعي الإمارات بكونهم مجتمع مستقطب للعمالة بأنواعها فأن حدد الجنسية الواحدة حتى يتجاوز ظاهرة تعدد الجنسية التي لا تضمن الولاء الوطني وأن حصرها على واحدة ضمان للأمن القومي الإماراتي.

ج- أن التأكيد على الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه ، وهذا بحد ذاته له مميزتين هو أن الإسلام الدين الرسمي وهذا يعني بالنسبة لنا هو نوع من التلاحم بين القومية العربية والإسلام كتأكيد للثقافة السياسية المميزة لهم.

---

(١) ينظر: دستور الاتحاد المصدر السابق، المواد التي تم ذكرها في المتن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- وقد انتهى هذا الباب في تأكيده أولاً على نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية واحترام ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق العالمية ، ونرى أن هذه المادة (١٢) لو ارتبطت في المادة (١٠) المنوه عنها تأتي أكثر تلاحماً من الناحية الدستورية والقانونية .

المادة: (١٣): يتعاون الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه كل في حدود اختصاصه وإمكانياته في تنفيذ أحكام هذا الباب .

المادة: (٢٣): تعتبر الثروات والمواد الطبيعية في كل إمارة مملكة ملكية عامة لتلك الإمارة ، ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها لصالح الاقتصاد الوطني .

إن أهم ملاحظاتنا هي الآتي :

هناك واقع يقول: أن الدول المتحدة بالإمارات لا تتمتع بإمكانية واحدة فمنها الفقيرة ومنها الثرية في الإمكانية ، وهذا سيكون أحد المعضلات التي تواجه الاتحاد والذي سوف يتم التطرق إليه في المكان المخصص له .

وهذا يجعل أمامنا أكثر من الواقع؛ لأننا أمام واقع اقتصادي وإداري وسياسي ، حيث لا يمكن عد أبو ظبي ودبي في هذه المجالات مثلما هو الحال في رأس الخيمة أو عجمان ، حيث يمثل ذلك مثل الانتقال من مدينة عصرية جداً إلى مدينة ريفية ليس لهم رابطة في هذا النطاق ، وهذا بدوره يؤجج عدم الرضا في البناء الاجتماعي المكون لدولة الإمارات وسوف نوضحه بشي من التفصيل لاحقاً .

٢-الباب الثالث : الحريات والحقوق والواجبات العامة : أهم ما نستفيد منه هي المواد الآتية [١]:

المادة: (٢٥): جميع الأفراد لدى القانون سواء ، ولا تميز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي .

---

(١) ينظر: مضمون المواد المذكورة في الدستور موضوع البحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة: (٢٩): حرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون .

المادة: (٣٢): حرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب العامة .

المادة: (٣٥): باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين ، على أساس المساواة بينهم في الظروف وفقاً لأحكام القانون .

المادة: (٤٣): الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين .

نلخص في اختيارنا للحريات والحقوق والواجبات وهي (٤) مواد منها تم بيانها الملاحظات الآتية :

أ- إن المساواة بين جميع الأفراد في الاتحاد وبدون تميز يأتي انسجاماً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحرياته ، وكذلك حرية التنقل ، بدون عوائق مفتعلة أو مصطنعة لأي سبب كان ، وهذا يبين لنا فيه عودة في الدستور العراقي وتطبيقاته وكما أن صاحب البحث عاش بعد الاحتلال الأمريكي وعمل في الإمارات وجدت هذه حقيقة فالمواطن الإماراتي له حق التنقل المطلق بمقتضى القانون . في حين في العراق لا يستطيع العمل والإقامة في المناطق الكردية إلاّ بكفالة ومكان معلوم.

ب- من خلال إقامتي بالإمارات لم اسمع أو أشاهد ما يخل بالقيام بشعائر الدين حيث هناك نوع من الاتفاق شبه الكلي على الاستفادة من هذه المادة والخضوع لضوابط وإن النص حرية القيام بشعائر الدين دون أن أتذكر جزء منها مثلما سنتناوله في دستور العراق النافذ هو القصد الرئيسي منه انعدام الوقوع في فخ الطائفية أو العنصرية التي ابتلى بها شعبنا العربي ومنها وطني العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- أما الوظائف فأن نطاقها مفتوح للجميع بدون تميز لأي نوع من التمييز فأنا كعراقي أستطيع العمل في كل الإمارات المتحدة وفقاً لإمكانياتي المهنية والمادية ووفقاً للقانون على عكس ما سنراه في تجربة العراق الاتحادي .

د- حسم المشرع باعتباره الدفاع عن الوطن فرض مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ، وباعتباري عراقي فهمت ولا زالت أفهم أن الخدمة العسكرية هي أهم الواجبات على المواطن وتعد الخدمة العسكرية بشكل غالب أحد مستودعات الانتماء الحقيقي للوطن فهي بالإضافة إلى وظيفتها التربوية والمهنية فأنها تعد شكلاً من أشكال الرقي والارتقاء بالإنسان ولنا فيها عودة إلى العراق .

الفرع الثالث : التقدير القانوني والسياسي لعمل السلطات:

نستطيع أن نبين هذا التقدير من خلال التحليل القانوني للأبواب التي عالجته وعلى النحو الآتي ابتداءً تكون السلطات الاتحادية وفقاً للمادة (٤٥) من :

١- المجلس الأعلى للاتحاد .

٢- رئيس الاتحاد ونائبه .

٣- مجلس وزراء الاتحاد .

٤- المجلس الوطني الاتحادي .

٥- القضاء الإداري .

وقد بين المشرع الدستوري الشخصية القانونية لها وفق خمسة فصول نطرحها على النحو الآتي بالفقرات التي تستوجب التحليل أو النقد عليها وعلى النحو الآتي :

أولاً: المجلس الأعلى للاتحاد وبمقتضى المادة (٤٦) هو السلطة العليا وتكون من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو ما يقوم مقامهم في إماراتهم ونرى هنا في المادة (٤٩) التي أقرت أن تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه ، على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إماراتي أبو ظبي ودبي ، وتلتزم الأقلية برأي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأغلبية المذكورة ، أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس هذه المسائل.

فنحن نرى هنا بانعدام المساواة الفعلية أو القانونية بين أعضاء المجلس وأن أبو ظبي ودبي بالنسبة للمتابع يعدها هي القائدة الفعلية للإمارات وأن صوتهما بمثابة حق نقض (الفيتو) على اتخاذ القرارات لا سيما التي تلزم الأقلية برأي الأغلبية .

وهذا دائماً يثير حساسيات الحكام وكيف إذا كان ذلك الحاكم ذو خليفة قبلية ينظر إلى نفسه بمستوى اجتماعي لائق لإنسانيته بمستوى الآخرين إن لم يكن أكثر ، ولكن السكوت عن ذلك ليس سكوت في القناعة والضمير وإنما السكوت مقترن بالإمكانية والقوة أو القدرة وكلاهما يشكل بالنتيجة شعور بعدم الرضا الحقيقي .

ثانياً: كما جاء فيه إن رئيس الاتحاد ونائبه حيث جاءت في المادة (٥٢) مدة الرئيس ونائبه خمسة سنوات ميلادية ، ويجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب ويؤدي كلاهما عند توليه أعباء منصب اليمين ، وهو يمين خاص بالإخلاص الإمارات ودستورها وقوانينها .

ونحن نرى هنا اقتران انتخاب الرئيس ونائبه لمدة (٥) سنوات ميلادية ويجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب وسكوت النص عن مدة محددة أو بالتالي التجربة الماضية من تشكيل الاتحاد يكون حاكم أبو ظبي رئيساً للاتحاد وحاكم دبي نائباً للرئيس هو نوع من الاستئثار بالسلطة أو نمطاً من أنماط شخصنة السلطة ، وفقدان المبدأ الشائع بتداول السلطة فهنا تكمن مشكلتين انعدام التداول معها عدم الانتقال إلى الإمارات الأخرى هو الآخر قد يثير مخاطر لا سيما العدوى السياسية والدستورية في الدول العربية أو بالإضافة إلى التوريث الضمني والقانوني لذلك يكون أحد المداخل أمام البناء السياسي والدستوري لهذا الاتحاد الذي نتمنى له التقدم .

كما يؤخذ في مضمون المادة (٦٨) والتي جاء بها يشكل المجلس الوطني الاتحادي من (٣٤) عضواً وبعد أن وزع عدد الأعضاء الممثلين للإمارات وهي (٨) مقاعد لكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من إمارة أبو ظبي ودبي وبقية الإمارات (٦) للشارقة بواقع (٤) مقاعد للإمارات الأخرى، ومن ثم جاء في المادة (٦٩) يترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني ، وبالتالي سنصبح أمام واقع هو فقدان الصفة النيابية عن هذا المجلس لأنها الجميع تمت بالاختيار وليس بالانتخاب الذي هو أحد الأسس المبدئية والقانونية في النظام النيابي ، وبالإضافة إلى ما نصت عليه المادة (٧٧) من الفصل ذاته وهو أن عضو المجلس الاتحادي ينوب عن شعب الاتحاد جميعه و ليس فقط عن الإمارة التي يمثلها داخل المجلس، فأننا سنكون أمام موقف يمكن عدّه (أن هذه النيابة نيابة حكمية تستند إلى نص يفترضها أو ليست نيابة فعلية تستند إلى واقع يقررها)[1] بالإضافة إلى انعدام التوازن والعدالة في التمثيل .

ونحن نرى لكي يذهب المشرع الدستوري والنظام السياسي في دولة الإمارات المتحدة إلى واحة الأمان القانوني والاجتماعي والسياسي من المفيد أن يأخذ بالنظام النيابي من الناحية القانونية الفعلية ويضع آليات محددة لذلك، ولكي لا يكون هذا النظام مدخلاً لوجود معارضه تعرقل عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية ينبغي التشديد على ما جاء في المادة (٧٠) بكافة شروطها مع إضافة إلى ما جاء في المادة (١) وتقر من جديد على النحو الآتي : (أن يكون من مواطني إمارات الاتحاد ، ومن أبويين إماراتيين ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس) ، وتضاف فقرة رابعة تقول: (أن يكون استكمل الخدمة العسكرية في الإمارات حتى تضمن آلية لسد ثغرات الأمن السياسي والاجتماعي في الإمارة بخاصة ودولة الإمارات بعامة) .

---

(١) ينظر: إبراهيم، الدكتور السيد محمد. أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة. المصدر السابق، ص ٧٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي حتى يكون هناك انسجاماً بما جاء في مقدمة الدستور التي نصت: (السير به قدماً نحو حكم نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق) [٢].

ثالثاً: في حقل القضاء في الاتحاد والإمارات:

جاءت المواد الخاصة في هذا الفصل من الناحية الإدارية والقانونية والإجرائية مترابطة ومتماسكة قانونياً ، وأهم ما جاء في هذا الحقل كما نرى المادة (١٠١) الخاصة بأحكام المحكمة الاتحادية العليا بأنها نهائية ، وملزمة، إذا ما قررت المحكمة عند فصلها في دستورية القوانين والتشريعات واللوائح ، أن تشريعاً اتحادياً ما جاء مخالفاً لدستور الاتحاد أو لقانون اتحادي ، تعين على السلطة المعنية في الاتحاد أو في الإمارات بحسب الأحوال أو المبادرة إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لإزالة المخالفة الدستورية أو تقيمها .

نحن نعدُّ أن الالتزام بهذه المادة (١٠١) أحد أهم الضوابط الدستورية والقانونية بجوهر أو لب المبادئ التي جاء بها النظام السياسي للإمارات ويشكل أحد الأعمدة الأساسية لاطراد وتقدم الاتحاد .

رابعاً: جاء في المادة (١١٨) وتعمل الإمارات الأعضاء في الاتحاد جميعاً على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحدها قدر الإمكان ، ويجوز لإمارتين أو أكثر بعد مصادقة المجلس الأعلى التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة أو إنشاء إدارة واحدة مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق .

نحن نرى أن هذه المادة (١١٨) من الباب الخاص بالإمارات لو يتم إيلائها اهتماماً مطرداً من قادة الإمارات لأنها تنقل صيغة الاتحاد نحو بيئة وحدوية أكثر تلاحماً وهذا

---

(٢) ينظر: مقدمة (ديباجية) الدستور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جزء من تمنيات الباحث ونحن نرى من المناسب تشكيل لجنة لمراقبة التطور الحاصل في ذلك، وتقديم المقترحات للتطور بشأنها .

خامساً: توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات [1]:

يرى الباحث أن المادة (١٢٣) من هذا الباب هي مكمن الخطورة الذاتية للبيئة السياسية والدستورية للإمارات حيث جاء بها يجوز للإمارات استثناءاً من المادة (١٢٠) من الباب نفسه التي نصت (ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في شؤون الاتحاد التي بلغ عددها ١٩ صلاحية) ونحن نريدها بحصر الاختصاصات والصلاحيات بيد أن هذه المادة التي ذهبت في فقرتها الثانية يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليها .

وفي هذه الناحية نحن نعلم أن جميع دول العالم بلا استثناء تعد النفط ثروة سيادية تختص السلطة العليا المركزية في أي دولة وأن الشركات العاملة ضمن دولها عليها فقط التنسيق، وهذا الأمر قاد إلى توليد الانطباع إلى افتقار دولة الإمارات إلى سياسة نفطية واحدة موحدة، وهذا ما قاله مانع سعيد العتيبة وزير النفط الاتحادي عام ١٩٨٠م بقوله (في الحقيقة ليست لي الرغبة في وزارة شكلت لا تمارس أي عمل حقيقي أشرف عليه وعلى ثرواتنا النفطية داخل حدود الإمارات ، في حقيقة الحق المطلق الكل ذهب على تسيير شؤون إمارته النفطية ، والشركات لا تعترف حتى بوزير النفط الاتحادي ،ولا تتعامل معه ، ولا تتراسل معه لا من قريب ولا من بعيد [1].

---

(١) ينظر: إلى المواد التي تم ذكرها في المتن الدستور مدار البحث .

(١) ذكره القاسمي. الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة. المصدر السابق، ص٤٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضاف إلى ذلك أنه ليس كل دول الإمارات تنتج النفط أو الغاز وهذا يعني وقوع بقية الإمارات تحت سطوة منتجي الغاز والنفط فيها وأهمها إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة .

سادساً: القوات المسلحة وقوات الأمن:

١ـ جاءت عدة مواد قانونية في هذا الباب ، وأن أهمها ذو صلة في بحثنا هي المادة: (١٣٩): التي نصت ينظم القانون الخدمة العسكرية والتعبئة العامة والجزئية وحقوق وواجبات أفراد القوات المسلحة وقواعد انضباطها ، وكذلك الأنظمة الخاصة بقوات الأمن الاتحادية.

نحن نرى أخذ المشرع الدستوري بوجوب أداء الخدمة العسكرية وتنظيم ضوابطها مثلما أسلفنا سابقاً ، يعد توليد جيل إماراتي يعرف معنى النظام العسكري ومن خلاله الدفاع عن الوطن الإماراتي لا سيما إنها محيطة ببيئة أمنية وعسكرية قلقة وبالذات من الدول الأجنبية لا سيما إيران ، التي لا زالت محتلة ثلاث جزر منها .

٢ـ جاء في الباب العاشر: من الأحكام الختامية والمؤقتة: ورد في المادة: (١٤٧) لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به الإمارات الأعضاء في الاتحاد مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات أو اتفاقيات ، ما لم سيجري تعديلها أو إلغاءها بالاتفاق مع الأطراف المعنية.

هنا نرى أن تعدل هذه المادة على نحو: (تعديل أو إلغاء هذه الاتفاقيات إذا كانت غير منسجمة أو متطابقة مع مبادئ وقواعد الدستور الاتحادي) .

المطلب الثالث: طريقة نشأة الدستور وخصائصه:

يستلزم هذا المطلب أن نقسمه إلى الفرعيين الآتيين:

الفرع الأول: في نشأة دستور الإمارات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبق وإن ذكرنا في المبحث الأول من الفصل الأول الفرع الثالث في نشأة الدساتير وتم تقسيمها على طريقين الطرق غير الديمقراطية ومنها طريقتي المنحة والعقد، وقررنا إن هذا التصنيف ليس قاعدة عامة ، ولكن هناك استثناءات عليه، وهنا عندما نذهب هل أن طريقة سن الدستور الإماراتي كانت بإحدى هاتين الطريقتين ويلزم معها أنها غير ديمقراطية ، ولذلك نقول أن الأسلوب الديمقراطي لا يقترن فقط وقت النطق به ، وإنما بالنتائج المترتبة عليه والأجواء السياسية والاجتماعية التي صاحبت تشريعه وبالإضافة إلى أن ، وحسب القول القانوني العتيد (العبرة ليست بالألفاظ والمباني ، وإنما العبرة بالدلالات والمعاني ، وكذلك العبرة ليست ببداية الأعمال وإنما بخواتمها) [1]، ولذلك عندما صدر قانون الإمارات ولم تنهض صيغة العقد بعد حيث صدر من طرف واحد ، بيد أنه في مضمونه ودلالاته ومعانيه وخواتمه ودفعه ما أكدت عليه (الديباجة) السير نحو حكم ديمقراطي متكامل الأركان . ومن أجل توفير حياة أفضل ، واستقرار أمن ومكانة دولية أوضح لها ولشعبها جميعاً إضافة إلى ما ورد من تفاصيل عدة في باب الحريات والحقوق والواجبات العامة ، كلها تنهض بأن الدستور تم لغاية وبوسيلة ديمقراطية ، فهو فأن كان بأسلوب المنحة فأننا نعده ديمقراطياً بالنتيجة والهدف والقصد ، وإذا كان التقييم التقليدي لنشأة الدساتير أن تكون طريقة المنحة هي من الطرق غير الديمقراطية ، فنحن نؤكد: أن دستور الإمارات وأن عد بأسلوب طريقة المنحة ، فهو استثناء من القاعدة ويمكن القول أنه عمل بمسحة ديمقراطية.

الفرع الثاني: خصائص الدستور :

إن مشرعي دستور الإمارات المتحدة قد خطوا خطوة معاصرة عندما كتبوا دستورهم، وفق إصدار هذه الوثيقة المكتوبة قد ساهمت بشكل كبير في تنظيم أسس الاتحاد ومبادئ

---

(١) إن معظم القوانين المدنية تذهب إلى ذلك فمثلاً القانون المدني العراقي لسنة ١٩٥١ قد أخذها في المادة (١١١) وكذلك بقية القوانين المدنية الأخرى مثل القانون المصري واللبناني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقواعد الحكم فيه ، ووجدنا أن الكتابات التي حصلنا عليها قد طرحت أفكار دستورية وقانونية بشأن خصائص الدستور ، ونحن نختلف مع بعض منها ونلتقي مع البعض الآخر وعلى النحو الآتي :

١- الخصائص الشكلية:

أ- دستور دولة الإمارات دستوراً مؤقتاً في العام ١٩٧٠م ثم دائماً منذ العام ١٩٩٦م حيث أن قرار مجلس الوزراء الذي تمت الإشارة إليه الذي تم في ٢ أيار ١٩٩٦م اعتبار الدستور المؤقت دائماً ، وذلك نجد أحكام هذا الدستور [١] ولذلك نقرر أن الدستور أصبح حالياً دستوراً دائماً .

ب ـ الدستور مرناً وليس جامداً ويقصد جمود الدستور أو دستوراً جامداً في الاصطلاح الدستوري ، ذلك الذي لا يجوز تعديل نصوصه بنفس إجراءات تعديل التشريعات العادية وإنما بإجراءات أشد وشروط أصعب ، وذلك حرصاً على نصوصه وسيادة أحكامه ووضعه في مرتبة أعلى من القوانين العادية ، ويقابل الدستور الجامد الدستور المرن وهو الذي يمكن تعديله بالكيفية التي تعدل بها القوانين العادية [١] ولذلك نحن نرى وفقاً لما جاء في الباب العاشر الأحكام الختامية والمؤقتة دستور أنه مرناً وذلك بمقتضى الفقرة (ب) من (٢) من المادة (١٤٤) التي نصت: (يكون إجراءات إقرار التعديل الدستوري مماثلة لإجراءات إقرار القانون) والفقرة (ج) : (يشترط لإقرار المجلس الوطني الاتحادي مشروع التعديل موافقة ثلثي الأصوات للأعضاء الحاضرين ، وكذلك الفقرة (د) التي جاء بنصها (يوقع رئيس الاتحاد باسم المجلس الأعلى ونيابة عن التعديل الدستوري ويصدره) .

---

(١) ينظر: تعديل الدستور في عام ١٩٩٦م .

(١) ينظر: إبراهيم. المصدر السابق، ص ٥١ وما بعدها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نرى أن هذه الفقرة هي العمود الفقري التي أقرت التعديل لإجراءات إقرار القانون ، ووفقاً لقاعدة (لا اجتهاد في معرض النص) وإن الاجتهاد يفقد النص جوهره ، ويعرقل الإتيان بغاياته الحقيقية ، لذلك نحن نقول أن الدستور ليس جامداً وإنما مرناً ، وإن فكرة التشريع بالإمارات أو فلسفة التشريع وفي ضوء طبيعة الحكام فيها هم لا يريدون تقيد أنفسهم بقوالب جامدة سواءً أكانت دستورية أو قانونية أو إجرائية ، ولذلك نحن نقرر أن الدستور قد جاء مرناً حتى لا يصبح معوقاً لمسيرة الإمارات الناهضة .

ج- إن دستور الإمارات جاء عن طريق المنحة والتي تم التطرق إليها في بداية الفرع الأول من هذا المطلب وخرجنا بنتيجة هو أنه ليس كل دستور ينشأ عن طريق المنحة هو من الوسائل غير الديمقراطية وجئنا بحجتنا المذكورة سلفاً.

٢ـ الخصائص الموضوعية للدستور الاتحادي:

كانت الخصائص الموضوعية ذات أهمية سياسية وأخرى قانونية وتتمثل الأهمية السياسية في إن الإمارات لن تقوم على الانضمام إلى دولة الاتحاد ما لم تكن متيقنة إلى الدستور الاتحادي هو قانون الدولة الاتحادية ، ولذلك كان الاهتمام منصباً إلى الإشارة إلى مقومات الاتحاد الموضوعية هي الثقافة واللغة والدين ، والقواسم المشتركة العربية الإسلامية ، هذا من جانب ومن جانب آخر تشجيع على نحو نشط مشاركة كل المواطنين في بناء اقتصاد وبنية تحتية وذلك بواسطة العديد من المشروعات الرسمية بالإضافة إلى تشجيع أيدلوجية المؤسسات التجارية [1] فلذلك كان هذا انسحب قانونياً عن طبعة الخصائص الموضوعية للدستور وعلى النحو الآتي:

١ - الخصيصة الأولى: الانتماء العربي الإسلامي :

إن وضوح هذه الدلالة نأخذها من المعايير الآتية:

---

(١) ينظر: السويدي. تكوين الاتحاد وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة . مصدر سابق، ص ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- يكفي إن الإمارات الاتحاد وسمت الدستور (بالإمارات العربية المتحدة) .

ب ـ إن ما تم ذكره في المقدمة(الديباجة) وما جاء في المادة (٦) التي تم ذكرت: بأن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، ثم المادة (٧) التي أكدت بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة .... الخ [٢]. والسياسة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة تشير بكل وضوح إلى التزامها بتشجيع الوحدة العربية ، وبدلاً من الأفكار الرومانسية عن الوحدة السياسية التي سادت في منتصف القرن العشرين ، تشدد دولة الإمارات العربية المتحدة على التأييد العملي مثلاً في تقديم المساعدة إلى الدول العربية المحتاجة[٣].

وتلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بعضوية جامعة الدول العربية فدولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بالعضوية الكاملة للجامعة العربية منذ العام ١٩٧١م وفي بعض الأحيان ترجح الخطاب المشترك للوحدة العربية الإسلامية في دستور الدولة في إطار ثلاثي الركائز إن مجالات المرجعية هي الإسلام ، العروبة ، الخليج حيث تمثل دوائر مشتركة .

٢- الخصيصة الثانية : الاتجاه الفردي المعتدل:

ذهب الدستور في مضمونه الفكري أو الفلسفي بعيداً عن المذاهب أو المدارس الفكرية أو الفلسفية الشائعة والتي قسمت الاتجاهات السياسية والقانونية إلى مدرستين أهمها المدرسة الليبرالية والمدرسة الاشتراكية وثالثهما المدرسة الإسلامية حيث ذهب المشرع الإماراتي وبشكل متوازن ، بعدم اعتناقه المذهب المتطرف على غلوه المبالغ فيه بما ينطوي عليه من قيود وإنما تم اختيار طريقاً وسطاً يفصل بين

---

(٢) ينظر: مندلو . دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية الإسلامية . مصدر سابق، ص ٢٩-ص٣٠

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ص٣٣-ص٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطريقين هو المذهب الفردي المعتدل ، الذي لا يقصر وظيفة الحكومة على حفظ الأمن والنظام من جهة الداخل وجهة الخارج ، وإقامة العدالة بين الناس فيما يسمى بالدولة الحارسة ، وإنما يجعل الدولة مسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية لشعبها عن طريق الاعتراف بعدد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد[1].

بالإضافة إلى ذلك وبشكل يرتبط بها تم إيلاء الاهتمام للدعامات الاجتماعية والاقتصادية للجميع وفيها يكمن الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للدستور ، بالإضافة إلى الحريات والحقوق والواجبات العامة الذي ذهبت فيها مواد الباب الثالث[2].

الفرع الثالث: تماسك الفقه القانوني والسياسي للآباء المؤسسين للاتحاد الإماراتي:

وهذا نجده من خلال المواد التي تتعلق بالأبواب الأخرى في الدستور وهي بمجملها تعطينا الدليل على الجوهر الفكري والقانوني المؤسسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ووفقاً لما تقدم نجد أنفسنا أننا أمام دولة اتحادية بشخصيتها الدولية المستقلة ذابت فيها الشخصيات الدولية للإمارات وفقدت شخصيتها الدولية ، ولم تفقد كيانها الذاتي بعد أن كانت كيانات مستقلة لها سيادة كاملة ، ولنا عودة إلى هذه التجربة ووفقاً لهذا الدستور وطبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة سواءً بالتطابق أو الاختلافات، وهل ينشأ شيئاً جديداً من الاستقرار أو الثبات من عدمه، فهذا ما سيكون موضوع اهتمام الفصل القادم .

---

(١) ينظر: مندلو . دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية الإسلامية . مصدر سابق، ص٣٣-ص٣٤.

(٢) للتفاصيل ينظر: أبواب الدستور المذكور فيه المتن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

المبحث الثاني: ملامح النظام السياسي والدستوري في العراق الاتحادي:

خلصنا في الفصل الثالث ، بأن العراق ومنذ الاحتلال البريطاني في العام ١٩١٧م ولغاية إقرار الدستور لعام ١٩٢٥م أنه كان دولة بسيطة موحدة ذات سيادة ومنذ إقرار الدستور في عام ١٩٢٥م من العهد الملكي، ومروراً بالعهود الجمهورية التي تم بيانها استمر شكله السياسي والدستوري كدولة بسيطة ، وأكدت فلسفة التشريع الفكري والسياسي والدستوري على أن العراق جزء من الوطن العربي ، والشعب العراقي جزء من الأمة العربية والإسلام هو دين الدولة وإذا شهد العراق تطور في إدارة الحكم فقد شهد نوعاً من الإدارة اللامركزية مثلما تم بيانه ، هذا من جانب ومن جانب آخر فأنه قد أقر حقوقاً للأكراد بشكل يفوق عن ما تم تحقيقه للأكراد في الأقطار المجاورة مع بقية الأقليات على النحو الذي تم بيانه ، وكما أقرت الدساتير العراقية قبل الاحتلال الأمريكي- البريطاني الأخير للعراق عام ٢٠٠٣م بأن الأكراد شركاء العرب في العراق وقد تم منحهم الحقوق القومية الكاملة وفقاً لقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤م الذي صدر بضوء بيان ١١ آذار لعام ١٩٧٠م[1].

أما ظروف إعلان العراق كدولة اتحادية خارج سياق الثقافة السياسية العراقية على مدى تاريخه الحضاري والثقافي ، فأن ظروف الاحتلال والظروف التي سبقته وخصوصاً في الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي شكلت ضواغط دولية وإقليمية داخلية أحاطت بإقرار النظام الاتحادي في العراق خارج سياق هذا التاريخ والحضارة والثقافة السياسية لدى الغالب من العراقيين، وهذا يتطلب منا توزيع هذا المبحث وفق المطالب الآتية .

المطلب الأول: الظروف المحيطة في نشأة الدستور الاتحادي:

---

[1] ينظر: بيان ١١ آذار ١٩٧٠م الخاص بالقضية الكردية وقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن اختلافا جوهريا بين ظروف العراق والظروف التي أحاطت بتبني الخيار الاتحادي في الإمارات وهذا يستوجب وصف التفاصيل فيما يخص العراق كون أن التجربة الاتحادية جاءت بظروف استثنائية وبمنطق القوة الخارجية وهذا يستوجب بعض التفصيل ونقول ابتداءً لقد تم التأكيد رسمياً في الأمم المتحدة عن طريق(مجلس الأمن)حقيقة احتلال أمريكا وبريطانيا للعراق بدون تفويض أممي لهما ، بمعنى أن هذا الاحتلال كان خارج الشرعية الدولية والقانونية والسياسية ولقد صدر قرارين في مجلس الأمن الأول ذي الرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣م والذي اعترف بمسؤولية أمريكا وبريطانيا كدولتي احتلال تحت قيادة موحدة ، وإن الإطار السياسي حدد خططهم العريضة هو قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٥١١ في ٢٠٠٣م[1]. ولازال العراق وفقاً للقانون الدولي محتلاً.

ولكي نفهم الإطار العام للإستراتجية المعادية للعراق واختيار التجربة الاتحادية سنختار نقطة بداية للتدليل على سوابق هذه الإستراتجية المكشوفة بعدائيتها للعراق ، ولكن هذا لا يعني أن هذه الإستراتجية المعادية للعراق لم تكن ممتدة إلى قبل ما سنبينه من تاريخ لذلك، ولكن أراد الباحث أن يؤكد دلالة وهي أن النظام الاتحادي الذي نشأ وسن في العراق له امتدادات إستراتيجية في السياسة الأمريكية في المنطقة بعامة والعراق بخاصة ، لا سيما في العهد الجمهوري الأخير الذي وقع الاحتلال على العراق في عهده، والباحث يؤشر هنا البداية الحقيقية لهذا التوجه وهي عند انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وفي الأدب السياسي العراقي تسجل في نهاية الحرب العدوانية الإيرانية ضد العراق .

ويبدو هنا أننا نتكلم عن مبادئ سياسية وقواعد دستورية ولكن الأمر أن إقامة نظام اتحادي في العراق خارج عن بيئته الثقافية السياسية مثلما تم سرده والخيارات السياسية جزء

---

[1] ينظر: قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه في وثائق الاحتلال الأمريكي البريطاني العراق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اتجاهاتها الذرائعية هو لبس ثوب قانوني للقضية المطروحة لتخرج بإطار سياسي محـدد وإن كان يحمل من الغموض وعدم اليقين .

وسوف نعرضه على النحو الآتي :

الفرع الأول: بدايات إضعاف العراق واحتلاله:

١- من الممكن القول أن البحث أشر في بداية عام ١٩٨٨م حينما عين شوارزكوف كقائـد للقوات المركزية ، وهي ما كانت تسمى قـوات التـدخل السـريع في منطقـة الخلـيج العربي ويقول شوارزكوف في كتابه: (عاصفة الصـحراء) أنـه طلـب منـه بعـد انتهـاء الحرب الباردة تحديد أهم أعداء أمريكا في الشرق الأوسط، وبعد مقابلة عدد من قادة المنطقة، عاد وقدم تقريراً أن الخطر الأول هو العـراق ، ويقـول: كـان هنـاك تـدريب سنوي للقوات المركزية الأمريكية وأن التدريب يجري على أساس أن الاتحاد السوفيتي هو العدو ولأول مرة وضع التدريب السنوي لعام ١٩٩٠م على أساس أن العراق هو العدو [١].

٢- بعد دخول العراق الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ كانت فرصة الولايات المتحدة كبيرة بعد رفض السعودية ومصر بشكل خاص وبعض الأقطار العربية الأخرى لهذا الاحـتلال وحسم الأمر باجتماع قمة القاهرة في ١٠ آب ١٩٩٠م لتغطية قـرار الحـل العسـكري وذلك بعد موافقة القمة على الحل العسـكري، وبعـد خـروج العـراق مـن الكويـت وتحطيم قدراته العسكرية، انتقل الأمر إلى الصفحة الثانية [٢].

---

[١] ينظر: حسيب، الدكتور خير الدين. مستقبل العراق الاحتلال ، المقاومة ، التحرر والديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٤م، ص٥٦-ص٥٧ .

[٢] المصدر نفسه، ص٥٨- ص٦٠ وهناك وثيقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- على أثر انتهاء حرب الخليج الثانية بانسحاب العراق من الكويت في عام ١٩٩١م بدأت مرحلة جديدة وهي مرحلة الحصار عليه حيث بدأت بقرارات مجلس الأمن ٦٦٠ و ٦٦١ في العام ١٩٩٠م، ثم بالقرارات ٦٨٧ و ٧٠٦ عام ١٩٩١م وكان أهم ما يؤشر محتوى تلك القرارات هي :

أ- شمولية نطاقها لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة بما في ذلك أكثر حاجات الإنسان ضرورة وهي الغذاء والدواء ، والقرار ٦٨٧/ ١٩٩١م الذي أكد على استمرار تشكيل غرف تفتيش دائمة سميت اليونسكوم والتي اتبعت سياسة معادية من العراق وكان قوامها التدليس والخداع والتي كانت تابعة علناً وسراً لتوجيه المخابرات المركزية الأمريكية[١].

وفي هذا السياق وصف الوضع في العراق من قبل منظمة الفاو (منظمة الأمم المتحدة للغذاء والتغذية) إنه بلد اقتصاده مدمر ، لا سيما بسبب استمرار العقوبات التي شلت فعلياً الاقتصاد كله وأدت إلى عوز مستمر وجوع مزمن ونقص في التغذية مستوطن وبطالة ومعاناة واسعة الانتشار)؛ وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في اجتماعه مع وزير خارجية العراق

---

[١] ينظر: إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٦٠ و ٦٦١ في العام ١٩٩٠م، كذلك قراراته ٦٨٧ و ٧٠٦ في العام ١٩٩١م؛ وكذلك محمود ، الدكتور ضاري خليل. الحصار الجائر وآثاره على حقوق الإنسان في الطرق من منظور القانون الدولي. وقائع الحلقة النقاشية التي عقدتها جمعية حقوق الإنسان في العراق بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧م، ص٥- ص٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طارق عزيز في جنيف عام ١٩٩١م، حيث قال له: (سنعيدكم إلى العصر ما قبل الصناعي) [٢].

٤-قيام الولايات المتحدة في أيلول عام ١٩٩٨م باستغلال تقريراً رفعه ريتشارد باتلر رئيس أحد فرق التفتيش الذي أقرها مجلس الأمن المذكورة سلفاً ، وقبل أن يصل إلى مجلس الأمن قامت إدارة بل كلنتون بقصف بغداد بالصواريخ لمدة أسبوع وأسمت العملية (ثعلب الصحراء) وكان بذريعة عدم السماح للجان التفتيش بالقيام بأعمالها ومحاولة اغتيال الرئيس جورج بوش الأب أثناء زيارته إلى الكويت. بالرغم من تمسك العراق بالسماح للجان للقيام بأعمالها وكذب هذا الإدعاء بمحاولة اغتيال بوش[٣]، والإدارة الأمريكية هي ذاتها أقرت مشروع أسمته مشروع تحرير العراق، ورصدت له ميزانية (١٠٠) مائة مليون دولار معتمدة بالدرجة الأساس على ما يسمى قوى المعارضة وتركت التنسيق في هذا الجانب لأول برايت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في وقتها بالتعاون مع زلماي خليل زادة ، وكان العراق بلدا في جوهره محتلاً من دولة أجنبية هي أمريكا [١].

٥-إقامة حضر جوي على مدار سني الحصار منذ العام ١٩٩١م لغاية احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م يشمل فوق خط عرض ٣٢ شمالاً وإلى خط عرض ٣٦ جنوباً بمعنى شمول منطقة كردستان العراق وجزء من الموصل ، وجنوب بغداد وما يسميه الأدب السياسي

---

[٢] ينظر جيف سيمونز / التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة / مركز دراسات الوحدة العربية / ط٢/ ١٩٩٨/ ص١١ وكذلك/ ص٢٧ ولتسلسل العقوبات ينظر المصدر نفسه (حيث سرب كافة قرارات مجلس الأمن وذرائع التفتيش وأنواعها .

[٣] ينظر وليد الزبيدي / جدار بغداد / مطبعة مدبولي / القاهرة / ٢٠٠٥ / ٢٧ .

[١] إذاعة فضائية الجزيرة العربية ووكالة الأنباء BBC العربية بتاريخ أكتوبر عام ١٩٩٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي المنطقة الشيعية ، وهذا جزء أولي من مفتاح تقسيم العـراق بالإضـافة إلى قـانون تحرير العراق المذكور سلفاً على أساس عنصـري وطائفي.

الشكل رقم (١)

منطقة نقص السيادة العراقية في شمال البلاد وجنوبها، بموجب الحظر الجوي الأمريكي- البريطاني في عقد التسعينات[٢].

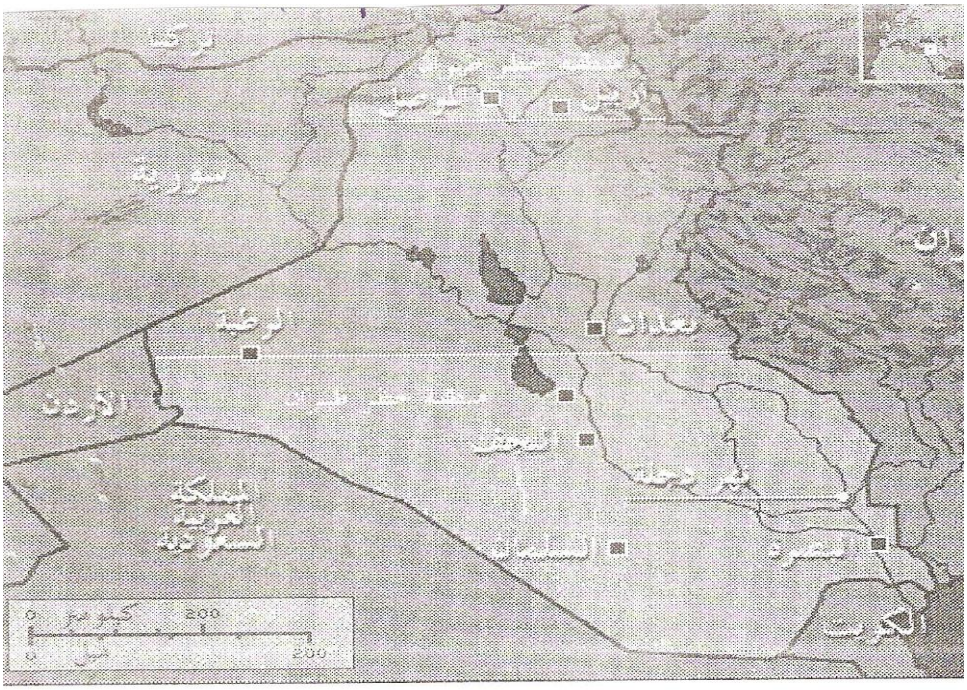

٦- قامت الولايات المتحدة وبريطانيـا وبمسـاهمة رمزيـة مـن اسـتراليا وإسـبانيا في بـدأ عدوانهما على العراق في ليلة ١٩ -٢٠ آذار عـام ٢٠٠٣م بحجـج عـدة منهـا علاقتـه بالقاعدة ، والإرهاب ، والقمع ونشر الديمقراطية ، والتي ثبت بطلانها، وهي حـرب وغزو وفي حقيقة الأمر جاءت لتدمير العراق والحفـاظ عـلى أمـن الكيـان الصـهيوني والسيطرة على نفطه واستخدامه للمساومة الدولية.

---

[٢] الشكل رقم (١)، عن الموقع الالكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن هذا الاحتلال جاء مناقضاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وإعادة تشكيل ما يسمى الدبلوماسية والسياسية للولايات المتحدة (إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يحافظ على المصالح الأمريكية ، وهو ما صرح به كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أمام الكونغرس الأمريكي قبل فترة قليلة من بداية هذه الحرب والعدوان والغزو .

وهنا نسجل أول اختلاف في ظروف نشأة النظام الاتحادي في العراق وفي الإمارات العربية المتحدة على النحو الآتي:

أولاً :

أ ـ بدأ النظام الاتحادي في الإمارات بجهود فردية وطنية مخلصة كانت بدايتها دعوة الشيخ زايد آل نهيان الذي التقى مع حاكم دبي ، ثم دعوا بقية إمارات الخليج وكان الحماس والإخلاص وفهم العمل ونتائجه على صعيد إقامة الإمارات المتحدة أمراً لا شائبة فيه.

ب ـ كانت العوامل الخارجية التي اشتركت مع العوامل الداخلية ، ومنها ظهور النفط على نحو تجاري وكبير وانسحاب بريطانيا وظهور بديلها الولايات المتحدة الأمريكية.

ج ـ والاتفاق البريطاني الصيني على إعادة هونغ كونك للصين بالاتفاق الذي تم في ١٩٦٨م على أن يتم التسليم في عام ١٩٩٨م وبالإضافة إلى الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت طيلة عقد السبعينات وجه جزء كبيراً من الاستثمارات الأجنبية في هونغ كونك وعلى وجه الخصوص العقارية منها إلى دولة الإمارات .

ثانياً : أما فيما يخص العراق فأننا نجد هناك اختلاف جوهري بين مقدمات الأخذ بنظام الاتحادي فيه على النحو المبين وسوف يؤكد الباحث بعض المعلومات التي سبق وأن تناولها في سياق البحث ليؤكد صحة ما ذهب إليه وليس للتكرار النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- في العام ١٩٨٨م وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عدت أمريكا أن العراق العدو الأول لها وينبغي احتلاله للسيطرة على نفطه ولحماية الكيان الصهيوني وكان حجج الاحتلال قد أثبتت كذبها وبطلان مسوغاتها.

ب- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة فرض حصار على العراق استمر طيلة فترة التسعينات ولغاية احتلاله مثلما تم بيانه سابقاً وفرض منطقة حضر للطيران لحماية الأكراد في الشمال وما يسمى بالمنطقة الشيعية في الوسط والجنوب .

ج- أدى العامل العربي والدولي بشكل غالب ومهيمن في نفاذ التخطيط الأمريكي وكان من نتائج ذلك وجدنا هناك إرادة جماعية خالصة وحرص من جانب الإمارات لتكوين الاتحاد في حيث أن تجربة اختيار النظام الاتحادي في العراق لم تتبلور بعد عن صعيد النخب الفكرية والسياسية والقانونية العراقية كما سنرى ما عدا أمل لدى هذه النخبة من جانب الكرد والتي سوف نبينها لاحقاً ، ومن جانب آخر أدى دور العامل الخارجي دوراً مساعداً في استجلاب هذه التجربة على نحو متسق والثقافة السياسية والاجتماعية في الإمارات ، في حين شكل العكس والمعارض والمتناقض مع ماضي هذه الثقافة السياسية في العراق .

المطلب الثاني: أحكام النظام الدستوري والمؤسسات السياسية الاتحادية:

استكمالاً لما تم بيانه في المطلب الأول نرى من الضروري والمفيد بيان الآتي :

أ- أن قرار مجلس الأمن المشار إليه سابقاً ذي الرقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣م والذي غير صفة الاحتلال الأمريكي البريطاني إلى صيغة (سلطة التحالف المؤقتة) المشكلة بشكل رمزي من قبل بعض الدول الأجنبية وبعض الدول العربية وممثلي من العراق ومن الناحية القانونية وفقاً لأحكام القانون الدولي لا يلغي صفة الاحتلال بتغير صفة القائمين به لا سيما أن نفس القرار قد تضمن أو أذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون تحت قيادة موحدة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والنظام والاستقرار في العراق .

ب- جاء في القرار رقم ١٥١١ في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٣م الفقرة (٥) يؤكد أن إدارة شؤون العراق ستتم نقلها تدريجياً إلى الأجهزة التي تنشئها الإدارة المؤقتة [١].

وبناء عليه ، كيف كانت أحكام النظام الدستوري بعد الاحتلال والمؤسسات التي تمخضت عنه فهذا يستلزم أن نقسم المطلب إلى الفروع الآتية :

الفرع الأول: بدايات إقرار الدستور ومحتواه:

تم للولايات المتحدة من خلال مسارات احتلال العراق تشكيل الإدارة المدنية التي تم تحديدها (بسلطة الائتلاف المؤقتة) وفقاً للقرار المذكور ١٥١١ في ١٦تشرين الأول ٢٠٠٣م وقد تم إناطتها بداية إلى الجنرال المتقاعد جي كارنر ، ثم أنبطت بالسفير بول بريمر الذي أصبح الحاكم المدني منذ حزيران ٢٠٠٤م.

وعلى هذا السياق بدأ بول بريمر حال وصوله إلى العراق بالتحاور مع مجموعة من العراقيين الذين جاءوا مع الاحتلال أو من منطقة كردستان العراق ، وقد قدم بريمر بعض الوعود الأولية حول لتنفيذ ما اتفق عليه سابقاً في واشنطن ولندن إلى جلال الطالباني بان الأمريكان مصممون على دعم إنشاء عراق اتحادي (فدرالي) [٢].

وقام بول بريمر باختيار (٢٥) عضواً لعضوية المجلس الانتقالي وبمساعدة النائب البريطاني ديفيد رتشموند على أساس طائفي ومذهبي وعرقي حسب النسب التي حددها بريمر وبمساعده المذكور. وسوف ندون آلياتها وفق الاتفاق على (اتفاقية نقل السلطة) وهي

---

[١] ينظر: بريمر، بول. عام قضيته في العراق. ترجمة: عمر الأيوبي. دار الكاتب العربي. بيروت ، ٢٠٠٦م، ص١٤ .

[٢] ينظر: بول بريمر. المصدر نفسه، ص٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية سياسية وقعت بين مجلس الحكم الانتقالي ممثلاً برئيسه الدوري جلال الطالباني وسلطة الائتلاف ممثله بالحاكم المدني ونائبه المذكورين سلفاً بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣م وقد جاءت الاتفاقية المذكورة في خمسة بنود كالآتي [١]:

١- وضع قانون إدارة الدول العراقية للمرحلة القادمة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالتشاور الوثيق مع سلطة التحالف المؤقتة.

٢- الاتفاقية الأمنية لصياغة وضع قوات التحالف القانوني في العراق.

٣-اختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية (هنا يرجى التأكيد اختيار وليس انتخاب).

٤ـ إعادة السلطة للعراقيين بدون تحديد فاصل زمني لذلك .

٥ـ عملية تبني الدستور الدائم .

٦ـ قدمت مسودات عدة لتشريع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالتشاور الوثيق مع سلطة التحالف المؤقتة ، وكان مجلس الحكم قد شكل لجنة من (١٠) من أعضائه برئاسة الدكتور عدنان الباجة جي، وقام بتقديم مسودته ووضعت كمسودة أولية [٢].

٧ـ قدمت مسودة أخرى هي المسودة الكردية ، والتي وسمت بعنوان: (مشروع الجمهورية الفدرالية العراقية)، وإنها جسدت وجهة النظرية الكردية من الدستور المزمع إعلانه أو إقراره ، وتمت صياغته أساساً من الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وإنها جاءت واختمرت بعد سلسلة من الاجتماعات في السليمانية وأربيل ، خلال فترة ما قبل العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله وكان ذلك خلال شهر أيلول

---

[١] ينظر: السوداني. العراق مستقبل بدستور غامض. مصدر سابق، ص١٢٠ .

[٢] ينظر: الباجه جي، عدنان. قانون إدارة الدول للمرحلة الانتقالية. مطبوعات جريدة النهضة. بغداد، ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و في ٢٣ أيلول ٢٠٠٢م وإنها أقرت باتحاد إقليمي عربي وكردي أي أنها فكرة اتحادية (فدرالية) قومية وأنها نفسها قدمت بعد الاحتلال أثناء المشاورات بشأن مجلس الحكم الانتقالي والدستور [١].

٨- ووفقاً للاتفاقية التي تم بيانها التي عقدت١٥/ ت٢/ ٢٠٠٣ م بين جلال الطلباني الرئيس الدوري وبريمر ونائبه فقد نهض الاحتلال ومشروعه ليرسم سياسة العراق في هذا الوقت الحرج .

٩ـ وتسربت معلومات تفيد بأن معد وثيقة القانون للمرحلة الانتقالية والدستور يهودي أمريكي اسميه (نوح فيلدمان) وأن النص الأصلي للقانون مكتوب باللغة الإنكليزية وهذا ما أكده وكشف عنه العضو الكردي في مجلس الحكم الانتقالي العراقي الدكتور محمود عثمان والذي صرح بأن مسودة الدستور الذي اقر يوم الاثنين الماضي وردت جاهزة باللغة الإنكليزية ثم تمت ترجمتها فيما بعد، وأضاف أن فرصة مناقشة مواد المسودة وفقراتها كانت محدودة إن لم تكن شبه معدومة [٢].

هذا بالإضافة إلى ذلك فقد نشرت نيويورك تايمز مقالة عن دور شخص يدعى (بترو غالبريث) الذي كان مستشاراً للأكراد وهو شريك الشركة النرويجية التي أخذت امتيازات النفط في كردستان عن دوره في وضع الدستور لصالح الأكراد [٣].

---

[١] التفاصيل حول الوثيقة انها نشرت في البداية بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٢ م في صحيفة خدمات وهي صحيفة شبه ناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني .

[٢] ينظر: السوداني. مصدر سابق، ص ١٠٨ .

[٣] ينظر: حسيب، خير الدين. العراق / المستقبل العربي العدد ٣٨٣ / كانون الثاني / ١ / ٢٠١١م، ص ١٢٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإضافة إلى ما تقدم نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية مقابلة صحفية، مع نوح فيلدمان وكان اكبر مستشاري أعداد قانون إدارة الدولة المؤقت لدى سلطة التحالف المؤقتة من منتصف نيسان إلى تموز ٢٠٠٣م وهو يقدم المشورة إلى أعضاء مجلس الحكم في العراق، وكما تمت استشارته عند وضع مسودة الدستور الانتقالي، وهو يهودي أمريكي يتقن العربية والعبرية والآرامية ويعمل أستاذا مساعدا في القانون بمدرسة الحقوق الجامعة في نيويورك وهو يهودي أرثوذكسي [٢]، حيث أن طبيعة اليهودي الأرثوذكسي وإيمانه بالأسفار اليهودية ومنها سفر الرؤيا الذي تم ذكره في العهد الجديد والذي جاء به (بابل العظمى)، أم زانيات الأرض وأصنامها المكروهة فسيبغضون الزانية ، ويجعلونها معزولة عارية ويأكلون رحمها ويحرقونها بالنار[٣].

ويرى بعض مفسرو العهد القديم والجديد أن المقصود في الكتاب المقدس وسفر الرؤيا إنما هي العراق . وهكذا أرض العراق أرض الفتن والملاحم كما أراد لها اليهود الصهاينة [٤]. هذا بالإضافة إلى أن نوح فيلدمان كونه يهودي فأنه عمل مع فريق من اليهود ، وبالذات ما أطلق عليهم مؤخراً الفئة التطهيرية التي أصبحت في سياستها واعتقاداتها يهودية وهذه الحقيقة كشفها صاحب قصة الحضارة بقوله: (كانت المسيحية حسب تعاليم السيد المسيح وبطرس يهودية ، ثم أصبحت بتعاليم بولس نصف يونانية ونصف مسيحية ، وأصبحت في المذهب الكاثوليكي نصف

---

(١) ينظر: السوداني المصدر السابق، ص١٢٦٠ص١٢٧ .

(٢) ينظر: الكتاب المقدس. العهد الجديد / الرؤيا – ١٧ .

(٣) ينظر: عبد الحكيم، منصور. العراق أرض الفتن. دار الكتاب العربي ط ١. دمشق، (ب-ت)، ص ١٧٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رومانية ونصف مسيحية ثم عاد إليها العنصر اليهودي والقوة اليهودية حين دخلها المذهب البروتستانتي)[1].

والبحث إذا أسهب ليؤكد إن الفدرالية فكراً وتطبيقاً فكرة خارجية ارتبطت بالاحتلال فكتابة الدستور وقانون الدولة للمرحلة الانتقالية جاءت مع الاحتلال الأمريكي للعراق وكل من يدعى أنه اشترك من العراقيين في تثبيت كلا القانونين ، فأنها في جوهرها مشاركة لإضفاء الصفة العراقية محلها ، ولكن أن من قال ويقول بها نؤكد أنه يمارس تدليس قانوني وخداع سياسي ، وتضليل إعلامي لإضفاء صفة المشروعية والشرعية ولذلك نجد أن قانون إدارة الدولة والدستور جاء وتعبير خاص بالبحث لم يكن بخيار وطني حقيقي كالذي تم في دستور الإمارات وأنه جاء مليئاً بألغام قانونية تثير الخلاف أكثر مما تثير الاتفاق ، وأنه قد يكون مدخلاً للتقسيم، وإن لم يكن قانونيا فإنه تقسيم فعلي كما هو موجود حالياً على النحو الذي سنبينه عندما نتناول قانون إدارة الدولة والدستور بشيءٍ من التحليل ونحن مقدماً نسعى إلى تحليل شامل إلا بالقدر الخاص في البحث مع الثقافة السياسية للعراقيين نخب وشعب وحكام ومحكومين على النحو الآتي :

القسم الأول : قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤م:

تضمن القانون مقدمة (ديباجة) و (٦٢) مادة موزعة على (٩) أبواب مع ملحق بالقانون وعلى النحو المبين في الجداول رقم ٢ و ٣.

فقد جاء في المقدمة (الديباجة) لغرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد وضع آلية تهدف إليه إزالة السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشاكل المرحلية) . وأول ما يستوفنا في هذا الجزء من المقدمة الآتي:

---

(١) ول ديورانت. قصة الحضارة. ترجمة: محمد بدران / ج٣م٣ / لجنة التأليف والنشر والترجمة. القاهرة، ١٩٧٧م، ص١٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- لفرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد ، نحن نعرف بأن التغيرات الكبرى حدثت بين الأمم والشعوب والدول ، لا تزيل كينونتها الاعتبارية أو المعنوية ، ومنها من بحكمه الأمة ، الشعب والدولة ، فنحن أمام شيء في منتهى الغموض، وماذا يعني كلمة العراق الجديد بالذات ، هل هو فقرة على واقع انتمائه العربي ؟. أم هي تجريد لبعده الإسلامي والحضاري العام مثلما بيّنا في الفصل الأول والثاني ومادتها الثقافية السياسية للعراقيين؟. الباحث يرى مقدماً في العراق الجديد لا يوجد مفهوم جامع له، إلا الفهم يقصد النظام السابق الذي وقع في عهده العدوان وثم احتلال العراق، وإن اسم العراق اكبر من أسم النظام السابق حضارياً وتاريخياً وسياسياً وقانونياً بمعنى هذا الاسم. أن الباحث يذهب إلى الغموض والإبهام لتجريد العراق عن مستودعه العربي والإسلامي بحجة العراق الجديد ، أو هو نوع من التخطيط للعراق غير العراق الموحد ذو التشكيل كدولة بسيطة غير مركبة ونحن نرجح هذا الاحتمال بشكل كبير جداً لأن معدي قانون إدارة الدولة والدستور مثلما بينا يمثلون سياسة العدوان ولما يحملونه من غريزة الحقد والكره للعراق فعمدوا لتفكيك وحدته وإنهاء دوره الحضاري .

وقد اهتمت المقدمة بإيجاد آلية تهدف إلى إزالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومن وجهة نظر الباحث أننا كعراقيين وبفعل مسؤولياتنا المهنية لم نشهد بما أشارت إليه هذه الأهداف من اتجاه عنصري وطائفي مثل ما حدث أثناء الاحتلال الحالي للعراق الذي راح ضحيته الكثير من القتلى والمفقودين والمعتقلين وأن مصادرها عدة يومياً نشاهدها ونقرأها في البحوث والدراسات والمؤلفات القانونية والحقوقية ووكالات الأنباء المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

أبواب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤م

ب	الباب	عنوانه	مواده	عددها
١	المقدمة			
٢	الأول	المبادئ الأساسية	١-٩	٩
٣	الثاني	الحقوق الأساسية	١٠-٢٣	١٤
٤	الثالث	الحكومة العراقية والانتقالية	٢٤-٢٩	٥
٥	الرابع	السلطة التشريعية الانتقالية	٣٠-٣٤	٥
٦	الخامس	السلطة التنفيذية الانتقالية	٣٥-٤٢	٨
٧	السادس	السلطة القضائية الاتحادية	٤٣-٤٧	٥
٨	السابع	المحكمة المختصة والهيئات الوطنية	٤٨-٥١	٤
٩	الثامن	الإقليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية	٥٢-٥٨	٧
١٠	التاسع	المرحلة ما بعد الانتقالية	٥٩	

جدول رقم (٣)

ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤م

المصادق عليه بقرار مجلس الحكم في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤م

ت	القسم	مضمونه
ا	الأول	تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة
٢	الثاني	مؤسسات الحكومة العراقية المؤقتة وصلاحياتها
٣	الثالث	المجلس الوطني المؤقت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب ـ جاء في المادة(٧-أ) الإسلام دين الدولة الرسمي ، ويعد مصدراً للتشـريع ، ويحترم هذا القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية ، وهو الآخر يسجل خروجاً عن جميع الدساتير التي تمت بيان موادها أو حقوقها وديباجتها ، أمام الإسلام ، وأن يضمن ويحترم القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ، وكأنما هذه الغالبية أصبحت أقلية [١].

يرى الباحث إنَّ العراق لا تنطبق عليه شروط استمرار عضويته في الجامعة العربية، الأمر الذي يستدعي فصل العراق من عضوية الجامعة العربية، كون الدستور العراقي الذي أقره برلمان وحكومة الاحتلال لا ينص صراحة على أن العراق دولة عربية، وهذا نص المادة: (٣) التي تشير إلى: " العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، وعضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية، وملتزم بميثاقها"[٢] . ومعنى ذلك أن العراق ليس بلداً عربياً، وهذا يتعارض وشروط العضوية في الجامعة العربية التي تشترط أن تكون الدولة عربية مستقلة[٣].

إنَّ العراق دولة غير عربية بموجب دستور الاحتلال الجديد وغير مستقلة كونه محتلاّ، وبذلك تكون عضويته في الجامعة العربية غير قانونيه، من ناحيتين، كونه غير عربي وغير

---

[١] قارن بين دساتير الدولة العراقية سواء في العهد الملكي والعهود الجمهورية وهذا القانون في عهد الاحتلال القارئ يتأمل ذلك ؟ !.

(٢) ينظر: الدستور العراقي: الباب الأول: المبادئ الأساسية ، كان نص المادة الثالثة: العراق والمحيط الإقليمي: (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية). وقد حذفت عروبته بموجب التعديل. وهيئة علماء المسلمين في العراق. مآخذ خطيرة على مسودة الدستور المقترح. دار النهضة. دمشق، ٢٠٠٦م، ص ص١٧-١٩.

(٣) إبراهيم، الدكتور احمد شلبي. التنظيم الدولي، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، ص ص ١٠٨-١٠٩. والدكتور طارق عزت رخا. المنظمات الدولية المعاصرة، ص٢٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقل. وهذا خروج عن البعد العربي للعراق وخروج واضح للمبادئ والقواعد الدستورية خلال المراحل والعهود السابقة للاحتلال، والمعروف أن نسبة العرب في العراق تتجاوز ٨٠٪ من نسبة السكان [١].

ج- اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق مع ضمان حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة التركمانية أو السريانية أو الإيرانية في المؤسسات التعليمية وفق الضوابط التربوية أو بأي لغة في المؤسسات التعليمية الخاصة، ويشمل:

١- إصدار الجريدة الرسمية الوقائع العراقية باللغتين .

٢- التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية والجمعية الوطنية ومجلس الوزراء بأي من اللغتين .

٣- الاعتراف بالوثائق الرسمية والمرسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بأي منهما.

٤- فتح مدارس باللغتين وفق الضوابط التربوية.

٥- أي مجالات أخرى يحتمها مبدأ المساواة مثل الأوراق النقدية وجوازات السفر والطوابع.

٦- تستخدم المؤسسات والأجهزة الاتحادية في إقليم كردستان اللغتين والبحث إذ يذكر ذلك يثيره تساؤل .

وكأن النظام الاتحادي هو أساساً بين قوميتين هما القومية العربية والقومية الكردية وفي ذلك خروج عن السوابق الدستورية السابقة جملة وتفصيلاً ، حيث أن الدساتير السابقة مثلما

---

[١] حتى نرفع الحجة القانونية عن أخطاء العراق ينظر: إحصاء عصبة الأمم المتحدة للعراق الذي جرى في العام ١٩٣٦م تحت إشرافها وتم إقرار هذه النسبة أكثر من ٨٠% نسبة العرب فيه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوضحنا ذلك عدت اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، واللغة الكردية هي اللغة التي يوجد فيها أكثرية الأكراد وهي حصراً في منطقة الحكم الذاتي ويكون التكلم والمخاطبة باللغتين .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى في الفقرة (٢) نحن أول من نعلم وربما آخر من نعلم بأنه في المجلس الوطني الموقر ، وفي مجلس الوزراء الأكثر توقيرا نحتاج إلى جلوس مترجمين أو نحتاج إلى ترجمة فورية لكي نفهم لغة التخاطب ، وربما نحن كأنما نكون في مؤتمر دولي عام وليس مجلس وطني أو مجلس وزراء وطني .

وكذلك ما جاء في الفقرة (٥) أي المساواة مثل الأوراق النقدية وجوازات السفر والطوابع[١].

الباحث أشار إلى سويسرا التي كانت مدار بحثنا للمقارنة، لها عملة نقدية واحدة وجواز سفر واحد وطوابعها واحدة، أننا أمام نزعة عنصرية مفروضة من قبل الأكراد ، هذا من جانب ومن جانب آخر هناك كمعرقلات أخرى ، فمثلاً عند إصدار الجواز (A) باللغتين فأن بعض الدول لم تعتمده ، نحن نرى هذه المادة جاءت بتصور سياسي مبيت وليس لأي سبب قانوني آخر والأمر يبدو هنا سهلاً عندما نعود إلى من كتب هذا الدستور والقانون ، والنية السيئة في تدوينه وأغراضه ؟.

وسوف نكتفي بالحجج الواقعية التي عرضناه ونضيف فقط ما يتعلق الأمر في المادة (٦١) وسوف نترك هذه المحاججة ونحيل القسم الآخر إلى الدستور الذي سيكون مدار القسم الثاني في هذه المادة (٦١) في الفقرة (ج) يكون الاستفتاء ناجحاً ومسودة الدستور مصادقاً عليها عند موافقة أكثر الناخبين في العراق وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاثة محافظات أو أكثر[٢].

---

[١] ينظر: على المادة (٧) نقرأ المذكور من قانون الدولة للمرحلة الانتقالية.

[٢] تنظر: المادة (٦١) الفقرة (ج) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمن هذا السياق جرت مناقشات عدة من ضمنها اجتماع تم عقده في بيت محمد سعيد الحكيم حضره ممثل السيستاني ابنه مرتضى وترشحت عن هذا الاجتماع جملة تعديلات من بينها فيما يخص هذه المادة (٦١) في احتساب ثلاثة محافظات غير متجاورة أصلاً لحساب نتيجة الاستفتاء على الاتحادية (الفدرالية) بنسبة الثلثين ، أو ستة محافظات باحتساب نسبة ٥١٪ لاحتساب النتيجة المطلوبة ، إلا أن هذا التعديلات لم تأخذ بنظر الاعتبار ووقع القانون بعد ثلاثة أيام من غير تعديل وبدون اعتبار لمرجعيه دينية أو أخرى.

يرى الباحث أن القانون والدستور كتب في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما تم توضيحه سابقاً ووجد لكي يبقى مع التخطيط السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وأغراضها من احتلال العراق، ووجد معها النظام الاتحادي مثلما سوف تتطرق معلوماتنا عن كيفية تشريعه لاستكمال نقده وخطورته.

القسم الثاني: دستور العراق لعام ٢٠٠٥م:

يتضمن الدستور مقدمة وستة أبواب موزعة على(١٤٣) مادة مثلما موضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) أبواب دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م

ت	الباب	عنوانه	مواده	عددها
١	المقدمة			
٢	الأول	المبادئ العامة	١-١٣	١٣
٣	الثاني	الحقوق والحريات	١٤-٤٧	٣٤
٤	الثالث	السلطات الاتحادية	٤٨-١٠٨	٦١
٥	الرابع	اختصاصات السلطات الاتحادية	١٠٩-١١٤	٥
٦	الخامس	سلطات الأقاليم	١١٥-١٢٤	١٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧	السادس	الأحكام الختامية والانتقالية	١٢٥-١٤٣	١٩

وسوف نتطرق إلى المقدمة وبعض المواد ونتجنب التكرار الذي تم بيانه في قانون إدارة الدولة، كون القلم والورقة التي دونتها هي واحدة ، وإن الادعاء أن الجانب الوطني هو الذي دون مشروع المسودتين قد مارس تضليلاً واضح البيان[١] .

١ – المقدمة: مثلما تم بيانه سلفاً تعد المقدمة جزءاً رئيسياً من الدستور وتعد المقدمة أو الباب الأول في عقيدة أو فلسفة الدستور ومبادئه وقواعده، والمقدمة ينبغي أن تكون صياغتها قانونية صرفة ، وتجنب اللغة الخطابية والتأويل في التدوين. ونحن أمامنا في المقدمة لدستور عام ٢٠٠٥م لغة خطابية ولغة حماسية، وكأنما الدستور جاء ليحكم فترة محدودة من تاريخ العراق ارتبطت بسقوط أو إنهاء النظام الذي وقع عليها الاحتلال ، ولم يأت لبناء العراق وفق قواعد دستورية وقانونية مجردة عامة . وقد جاءت في نهاية المقدمة(الديباجة) ونحن شعب العراق الذي آل على نفسه بكل مكوناته وأطيافه أن يقر تجربته واختياره الاتحاد بنفسه . إن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعباً وأرضاً وسيادة[٢].

يرى الباحث التضليل القانوني الآتي في هذه المقدمة:

أ– أن ما جاء في المقدمة أن شعب العراق والقول نحن شعب العراق يقرر تجربته واختياره الاتحاد بنفسه ، وهذا بداية الخداع السياسي والتضليل ، حيث عرفنا كيف دون قانون إدارة الدولة والدستور ومن هو الذي قدمها وجاء بها إجبارياً وليس اختيارياً .

ب– أن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده ، وكأنما الاتحاد هو الحل الأوحد لبقاء العراق حراً على المستوى الشعبي والقانوني. وعند مقارنة هذه المقدمة مع مقدمة دستور

---

[١] بتصرف من حسن العلوي. شعبة السلطة وشعبة العراق. المصدر السابق، ص٢١١.

[٢] ينظر: مقدمة الدستور لعام ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمارات كانت لغتها القانونية واضحة لا تدع مجالاً للتأويل أو التفسير وابتعدت عن الأسلوب الخطابي الجماعي وكان بعدها العربي واضحاً وتعبيراتها القانونية لاستشراف المستقبل كذلك كان أكثر أو أكبر وضوحاً والحفاظ على كيانها الاتحادي في لغة قانونية جامعة مانعة ، لأننا نعتقد الذي كتب هذا الدستور أو الذي ساهم في مسودته كانت حسن النية واضحة في تدوين مفرداته أو حسن نيته على الإمارات واتحادها الناجز ، فإذا كان الذي اشترك في تدوينه أجنبياً ونحن طيلة فترة البحث لم نجد دلالة على ذلك وإن وجد فهو محباً للإمارات وإن كان عربياً أو إماراتياً أو إسلامياً فهو مخلصاً لانتمائه الفكري الإنساني أولاً ومخلصاً للإمارات وثانياً على عكس الذي اشتركوا في تدوين دستور العراق فإن أقل ما يقال عنهم، أنهم كانوا سيئي النية.

٢- جاءت في المادة (٣) العراق متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو عضو مؤسس وفعال في الجامعة العربية ، وملتزم بميثاقها وهو جزء من العالم الإسلامي وكذلك المادة (٤) بشأن اللغتين العربية والكردية والعوامل متنوعة عنها والتي تم بيان الرأي بشأنها في قانون إدارة الدولة ، والتي يمكن إضافته في الفقرة الرابعة أن تكون اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية .وفي هذا النطاق وللضرورة الوافية بسواء أخذ إقرار الدولة البسيطة من عدمه يعد حقا مكتسباً.

٣- جاء في المادة (٧) في الباب الأول في المبادئ الأساسية الآتي :

أولاً : يحضر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يبرر له وبخاصة البعث الصدامي ورموزه وتحت أي مسمى كان ولا يجوز أن يكون وعلى ضمن التعددية في العراق وينظم ذلك بقانون البحث يرى ومن خلال التجربة الميدانية في الواقع العراقي حيث من السهولة رصد الآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- يحضر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية ، الباحث يؤكد أن أول من يقع عليه هذا الوصف هم الأحزاب الكردية ، ولا يحتاج إلى دليل ، حيث إن اسم الحزبين الرئيسين وهما عماد التجربة الاتحادية المفروضة وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني . لو نظرنا نظرة بسيطة وليس علمية ألا يعتقد المرء أن دلاله وإثبات لروح العنصرية والتميز ، نحن لا نعتقد ونكرر لا نعتقد بانعدام وجود أي نزوع عربي وبدرجة أقل أي تركماني منتمي لهذين الحزبين والسبب الناتج عن طبيعتهما العنصرية يكفي أنهما يشتركان بكلمة كردستاني [1].

ب- الإرهاب أو التكفير: فالباحث يرى أن الإرهاب لم يتم الاتفاق على ماهيته الجنائية ، ولم يصدر لحد الآن اتفاق جامع مانع من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأنه على الرغم من ذلك يوجد في مستودعات أو أرشيف الأمم المتحدة منها المؤتمر الدولي السادس لتوحيد القانون الجزائي المنعقد في كوبا عام ١٩٣٥م بإشراف عصبة الأمم المتحدة ، وتعريف المؤتمر الدولي الذي عقد هو الآخر بإشراف العصبة في العام ١٩٣٧م وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٠/ ٦١ وعام ١٩٨٥م وهي تضمنت إيجاد نوع من حالة الذعر والفزع أو الرعب التي تعرض للخطر أرواح بشر، والتي تخص خطف الطائرات باتفاقياتها السبع[2].

ونحن نعتقد، بما أن الذي كتب الدستور مثلما بينا سلفا هو يهودي أمريكي فانه تبنى وجهة نظر الغرب إلى الإرهاب بنظرة محددة، في حين فرقت أكثرية الدول وفي مقدمتها دول عدم الانحياز والدول العربية والإسلامية في التعريف بين الإرهاب

---

[1] ينظر: المادة (٧) من الدستور والأنظمة الداخلية لتلك الأحزاب المذكور .

[2] تنظر: قرارات الجمعية العامة للاتفاقيات المذكورة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمفهوم الغربي وبين نضال الشعوب من اجل التحرير والاستقلال والتي أكدت عليه كثيرا من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بشأن حق تقرير المصير ابتداء من العام ١٩٤٢م مرورا بأهداف ومبادئ الميثاق (١٩) إعلان وبرتوكول واتفاقية[٣].

وبناء عليه يذهب اعتقادنا إن المقصود بكلمة الإرهاب في المادة (٧) ويذهب إلى المقاومة الوطنية العراقية أساسا ولا يعني ذلك انعدام شموله على بعض العمليات الإجرامية.

أما فيما يخص التكفير فانه إما يذهب إلى القاعدة أو أي جهة تكفر وتدين اللقاء مع الأمريكان وبدرجة اقل من الأحزاب الشيوعية[١].

إما بشأن التطهير الطائفي فإننا لم نجد تطهيرا قد تم في هذا النطاق أكثر من التطهير الذي تم بين أقطاب ما يسمى العملية السياسية وبالذات قطبيها السني والشيعي وعلى وجه الخصوص في التفجير المفتعل لمقر للإمامين في سامراء عام ٢٠٠٦م وهذا يعني إن كل أطراف العملية السياسية تشملها هذه المادة وبإمكان قوات الاحتلال أن تشهر هذه المادة أمامها في أي وقت تراه مناسبا.

ونحن هنا نشير وبخاصة البعث الصدّامي في الطريق ورموزه، فان ذكر استثناء واجتثاث البعث في مادة منفصلة كان من الممكن أن يكون أكثر حجة ولكن وروده في هذه المادة وبكلمة (وبخاصة) نحن نكرس اعتقادنا هنا أن حزب البعث رغم أخطاءه في العراق لم يكن عنصريا ولا طائفيا أو إرهابيا أو تكفيريا، وإنما نؤكد هنا

---

[٣] تنظر: وثائق المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب/ تونس/ ١٩٨٨م.

[١] تنظر: حقوق الإنسان/ مجموعة صكوك دولية/ الأمم المتحدة/ النشرات السنوية العقدية ١٩٨٨ و١٩٩٨ و٢٠٠٨م حيث هناك تقليد كل (١٠) سنوات تصدر دورية عن الأمم المتحدة والخاصة بالصكوك ذات العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على كلمة تكرس اعتقادنا انه جاء ليلغي البعد العربي في الدستور مثلما ورد في المادة (٣) سالفة الذكر.

٤- جاء في المادة (٤١) من الحريات من الفصل الثاني (الحريات) من الباب الثاني الحقوق والحريات التي جاء بها[٢].

أولا: أتباع كل دين أو مذهب أحرار في:

أ- ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.

ب- إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها.

يرى الباحث أن إدراج هذه المادة بهذا الشكل وبالذات الفقرة (أ) في (أولا) وبالذات عبارة (الشعائر الحسينية) كانت هي المقصودة في المادة (٧) هنا في الدستور، فإنها كانت في جوهرها تقسيمية وتجزيئية للمجتمع. فالذي حدث في العراق كان فخا للأخذ بالطائفة الدينية نحو الطائفية، والأخذ بالمذاهب نحو المذهبية، وكان حشد الرجال نحو الهاوية، فوقع المجتمع من خلاله في البدع والرأي المخترع وسقطوا في مستنقع القمع والإذلال والإقصاء والحرمان والتضييق[١].

وهناك مواد أخرى في الدستور تتحمل توجيه سهام النقد القانوني لها، ولكن سنبينها في الفصل الخامس.

الفرع الثاني: ضعف الانتماء العربي ومحدودية الانتماء الإسلامي:

---

[٢] تنظر: المادة (٤١) من الدستور موضوع البحث.

[١] ينظر: الربيعي، علي حسن. تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧/ آذار/ ٢٠٠٧م، ص٩٦، وكذلك وديعة محمد.وديعة محمد ﷺ. جمعية التجديد والتقانة الاجتماعية. البحرين،٢٠٠٧م، ص٩٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى نتمكن من استكمال ما تم بيانه فيما يخص الانتماء العربي للعراق وملامح حقيقة نوايا المشرع الحقيقي للدستور على النحو الذي تم بيانه، حيث توصلنا إلى التدليس الـذي صـاحب الخداع السياسي والتضليل الإعلامي التي جاءت في مقدمة الدسـتور وتحـدثت عـن الشـعب العراقي، وتوصلنا إلى كشف حقيقة الأمر، بأن الشعب العراقـي لم يتـدخل في صـياغة حـرف واحد من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وفرعه القانوني الذي نبع منه الدستور النافذ، وعليه يمكن أن ندرج ضعف هذا الانتماء للوطن العربي ومحدودية الانـتماء إلى الإسـلام وفـق النقاط الآتية التي هي إضافة نوعية لما سبق أن تم سرده سلفا:

١- في مقدمة (ديباجة) قانون إدارة الدولة العراقيـة للمرحلـة الانتقاليـة لعـام ٢٠٠٤م لم نجد ذكرا للوطن العربي، ولا لأي إشارة إلى الإسلام بشكل مباشر، إلا مجـرد خطـاب مثلما أسلفنا ذلك وكأنه جاء خصيصا للنظام الجديد الذي وقع عليه الاحتلال، وليس للعراق بعامة، وكما جاء في مقدمة (ديباجة) الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥م هو الأخـر لم يشـر إلى العرب أو الوطن العربي بشكل مبـاشر، والأمـر الـذي يثـير الانتبـاه جـاءت العبارة (سعينا يد بيد وكتف بكتف لنصنع عراقنا الجديد عراق المسـتقل)، فبالإضـافة إلى ما تم شرح مضـمون هـذه العبـارة سـلفا فـنحن نجـد فيهـا تغيـير كامـل لنظامـه الاجتماعي والـديني والأخلاقـي والاقتصـادي والسـياسي وهـذا يعنـي أن (العـراق الجديد) نسخ العراق القديم بقيمـه وعاداتـه وتقاليـده، ونحـن نعـرف أن مـا أسـهبنا بتفصيل واضح في الفصل الثاني والذي أكـدنا فيـه عـلى الثقافـة السياسـية للعـراقيين شأنهم شأن الوضـع في الإمـارات بتـوارث الحقـوق ليصـبح واجبـات ووصـولنا إلى الينبوع المشترك بينهما هو التداخل أو الترابط بين العروبة والإسلام، فلا يوجد إشـارة أو توضيح لهذه الجدلية في مقدمة الدستور[1].

---

[1] تنظر: مقدمة (ديباجة) قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور موضوع البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- نعرض السوابق الدستورية الخاصة بانتماء العراق العربي والإسلامي على النحو الأتي:

أ- القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥م جاء في المادة (١٧) العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون.

ب- جاء بالتعديل الثالث للقانون الأساسي العراقي بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٨ مثلما أسلفنا سابقا في المادة (٢٤) الفقرة (٢) للملك أن ينشأ اتحادا مع دولة عربية واحدة أو أكثر.

ج- تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص، يتضمن كيفية تشكيل الاتحاد وتحديد حقوقها وواجباتها.

وبالفعل على اثر ذلك صدر دستور الاتحاد العربي في ٢٩/ ٦/ ١٩٥٨م حيث جاء في مادته الأولى يتكون الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد وهو نوع من الاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي) كون المادة (٢) منه أشارت إلى احتفاظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها[١].

د- على صعيد الإسلام جاءت المادة (١٣) من القانون الأساسي غير مشروطة بفقرات على النحو الأتي: الإسلام دين الدولة الرسمي وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس.

ثانيا: في الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ جاء الأتي[٢]:

أ- جاء في المادة (٢) العراق جزء من الأمة العربية.

---

[١] ينظر: دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م المواد المذكورة في المتن.

[٢] ينظر: إلى اتفاق الوحدة الثلاثية والمواد التي تم الإشارة إليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- جاء في المادة (٤) الإسلام دين الدولة.

ثالثا: جاء في اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٦٣م بين سوريا والعراق ومصر وفي المادة، وفي المبدأ السادس (أن يكون الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية)[٣].

كما جاء في حقل المالية والخزانة هدف تكوين وحدة كمركية وسوق عربية مشتركة تتطور إلى سوق عربية موحدة. كما جاء في الملحق الثاني بناء الدولة ومؤسساتها الدستورية بها. وفي الفقرة (٢) من النقاط العامة الأتي:

(لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة أن تنظم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة، ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية المختصة في الدولة الاتحادية. كما جاء في الفقرة (٣) من نفس الباب (الدولة الاتحادية دولة مستقلة السيادة الدولية الكاملة)[١].

رابعا: في التغيير الذي تم في عام ٨ شباط ١٩٦٣م: وقد تم بيان ذلك سلفا فان حزب البعث هو الذي قاد التغيير على العهد الجمهوري الثاني، ونحن لسنا إلى تأكيد البعد العربي والإسلامي بفعل عقدة أو أهداف حزب البعث في الوحدة والحرية والاشتراكية، وعلاقة ذلك في البعد الإسلامي والذي صدر بيان لمجلس قيادة الثورة وعومل وكأنه دستورا على النحو الذي تم بيانه.

خامسا: في الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣م على النحو الذي أسهبنا الحديث عنه سلفا نأخذ الأتي[٢]:

---

[١] المصدر السابق.

[١] ينظر: المواد التي تم ذكرها في المتن أو في أعلاه من الدساتير التي تم الإشارة إليها.

[٢] المصدر نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- جاء في المادة (١) الجمهورية العراقية دولة اشتراكية مستمدة من التراث العربي وروح الإسلام والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة.

ب- الإسلام دين الدولة والقواعد الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية.

سادسا: الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨م جاء به[٣]:

أ- المادة الأولى جاء بها الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها.

ب- الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية.

سابعا: جاء في الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠م:

أ- المادة الأولى من الباب الأول: (العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة هدفه الأساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الاشتراكي.

ب- المادة الرابعة الإسلام دين الدولة.

ج- المادة الخامسة:

- العراق جزء من الأمة العربية.

- العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر الدستور حقوق الأكراد والأقليات ضمن الوحدة العراقية.

ونحن إذ نذكر هذه المواد والرؤيا الفكرية والسياسية لمشرعي الدساتير المذكورة في الإطار العربي الإسلامي، وان كانت تتضمن من التكرار، ونحن نقر بذلك، ولكن تم ذكرها هنا للمقارنة في النصوص وأبعادها حتى نقرر الآتي من دستور عام ٢٠٠٥(*).

---

(٣) المصدر نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ـ من خلال ما تم بيان هناك خروجا كبيرا عن السياق العام المتبع في قانون إدارة الدولة والدستور الناتجة لعام٢٠٠٥م بل هناك تناقص كبير جدا لا يمكن القبول به وإقراره على النحو الذي تم بيانه وسوف نتطرق إلى القضايا الدستورية الآتية حتى نكمل ما يرتبط بها في الفصل الثالث ونترك التقدير إلى الفصل الخامس والأخير وعلى النحو الأتي:

أ- لو تناولنا المادة (٢) من الدستور نطاق البحث لوجدنا في تبويب وتفريع لا يقبله أي نص دستوري لأنه سيقع حتما في دائرة التأويل والتناقض والتفسير حيث جاء بها[١].

أولا: الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساسي للتشريع، وهذا الأمر لا جدال فيه وقد يكون جزءا من القبس للدساتير التي كانت نافذة قبل الاحتلال، بيد أن الأمر الاستثناء جاءت المادة على نحو مرتبك سياسيا ودستوريا حيث أردفتها أو لحقتها بالإشارة (:-) ثم درجت فيها شروط بثلاثة على النحو الآتي:

أ-لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب-لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج-لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور.

نحن لا نكرر التساؤل المصاحب بالاستغراب وبعلامات الاستفهام وذلك انه لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام ومع مبادئ الديمقراطية

(*) كان لي رغبة أن أسمي هذا الدستور هو دستور الاحتلال وإنما كانت هذه حقيقته بسبب خلفيته التشريعية والبنية السيئة منه، ولكن التزمت في التقاليد العلمية كون البحث هو أطروحة حتى لا احد ينعت البحث في وقوعه في النية المسبقة أو وجود رفض مسبق له أو مسلمات أولية.

(١) تنظر: المادة (٢) من الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور. وعلى سبيل المثال لم يرد في الدستور ماهية الديمقراطية التي يسعى معدو الدستور إلى تبنيها، هل هي الديمقراطية الليبرالية، أم هل هي الديمقراطية الاشتراكية أم الديمقراطية في النظام الإسلامي؟، ومن جهة ثانية لو أخذت المادة (١٥) من الدستور التي تضمنت: (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقا لإرادة القانون)، مضافا إلى ذلك المادة رقم (١٧) الفقرة أولا (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة). ولو فرضنا وافتراضا حقيقيا أن كلمة الآداب العامة معيارية نسبية متغيرة من بيئة إلى أخرى ومن جيل إلى جيل أخر، وذلك فان: (فكرة الآداب ليست سوى مجموعة الأسس الخلقية للحماية وتدخل بالتالي مع فكرة النظام العام)[1]، وان فكرة النظام العام والآداب كفيصل للتفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة بفعل معاييرها ونسبيتها، فإنهما يستعصيان على التحديد الجامد، وقد لا يعتبر من القواعد القانونية المتعلقة في جماعة قد يعتبر من القواعد الآمرة في جماعة أخرى، أو في الجماعة نفسها ولكن في زمن مختلف[1] وعلى سبيل المثال من مادتي الجنسية وقواعدها في العراق قبل الاحتلال عدم السماح لتعدد الجنسية وحاليا معظم الحكام في العراق ذو الجنسية المتعددة، هذا من جانب ومن كان يزور الكيان الصهيوني يعد مخالفا للقانون وتشكل

---

[1] ينظر: زناتي، الدكتور محمد سلام. مبادئ القانون. مكتبة الطليعة. مصر- أسيوط، ١٩٧٨م، ص٢٢٢.

[1] ينظر: بكير، الدكتور نجيب. القانون دراسة خاص. مطبعة عابدين. القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٤١-٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيارته مخالفة جنائية واليوم الزيارة السرية والعلنية لأقطاب الحكم تعد أمرا مقبولا لا حرج عليها.

ومن هنا كيف لنا أن نبني الإسلام دين الدولة مثلما ورد في المادة (٢) وكيف لنا أن نقرر تفريعاته التي تم بيانها مع حكم الإسلام الشرعي من الكيان الصهيوني (إسرائيل والزيارة جزءا إنْ لم يكن إطلالة مباشرة للاعتراف في هذا الكيان وهناك أكثر من دليل في القرآن يحرم ذلك[٢]. نجد هناك إباحية واستباحة للقيم الشرعية والقانونية في الوضع السياسي القائم أمامنا في العراق.

٤ـ استكمالا لما تم بيانه، فان حقيقة الثقافة السياسية في العراق بقدر تعلقها بالصراع العربي – الصهيوني وبفعل فلسفة أو عقيدة الدساتير التي تم بيانها، فالعراق عربيا بالأساس وعربيا إسلاميا في المقام الثاني، والصراع العراقي كجزء من الصراع العربي ليس صراعا مع اليهود، وإنما صراعا ضد الصهيونية بفعل اغتصابها فلسطين، والدليل على ذلك إن كثيرا من المحافظات العراقية كانت فيها أحياء لليهود (حارات) وكانت الألفة والمودة كبيرة كشعب واحد متضامن.

وعلى سبيل المثال كان أول وزير للمالية في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى كان ساسون حسقيل وكان احد معدي القانون الأساسي الصادر في العام ١٩٢٥م، وهناك خطط خارج نطاق البحث أشرفت ونفذت خطط تهجير اليهود من العراق[١].

---

[٢] ينظر: الصدر، الدكتور سماحة السيد حسن. حكم الإسلام مع إسرائيل بحث فقهي استدلالي. مكتبة الأمير. بغداد، ٢٠٠٣م، ص٦٩-٧٠.

[١] للتفاصيل، ينظر: معروف، الدكتور خلدون ناجي. الأقلية اليهودية في العراق من سنة ١٩٢١/١٩٥٢م. مطبعة النهضة. بغداد، ١٩٨٩م، ص ١٨ وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما تقدم فقد جاءت المادة(١٨) لتنظم أحكام الجنسية بنوع يهدد كيان الدولة الأمني وعلى النحو المبين أدناه:

الفقرة ثانيا: يعد عراقيا كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية وينظم ذلك بقانون. ونرى هذا تشريع اليهودي في فلسطين المحتلة ويأخذ بالقانون الإسرائيلي الذي يعد الفرد إسرائيليا إذا كانت أمه يهودية.

الفقرة ثالثاً : يحظر إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سبب من الأسباب، ويحق لمن أسقطت عنه طلب استعادتها وينظم ذلك بقانون[٢].

ونحن نعتقد إن هذه المادة جاءت مقصودة لليهود الذين أسقطت عنهم الجنسية بمحض اختيارهم ولذلك جاء النص (لأي سبب من الأسباب).

كما جاء في الفقرة رابعا: (يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصبا سياديا وامنيا رفيعا التخلي عن أي جنسية أخرى مكتسبة وينظم ذلك بقانون)[٣].

نحن نشاهد إن معظم الحكام الجدد في العراق سواء في البرلمان أو الرئاسة أو الوزارة هم من الذين حصلوا على جنسية أجنبية خلال فترة إقامتهم خارج العراق.

إن المادة (١٨) لها خطران هما:

أ- عودة اليهود للمطالبة بحقوقهم التي تركوها في العراق بمحض إرادتهم.

ب ـ تعدد الجنسية بالنسبة للعراقيين يولد ولاءً مزدوجا للانتماء الوطني، وبالتالي من الصعوبة أن يكون ولائهم للعراق مدار ثقة وتأكيد.

---

[٢] ينظر: المادة التي تم إدراجها في (١٨) من الدستور.

[٣] ينظر: الحصري، أبو خلدون ساطع العروبة أولا. مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥. ١٩٨٢م، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والباحث إذ ينهي هذا الفرع وليس أن ينهي مادته لأنها متصلة بما سوف يدون لاحقا يؤكد الأتي:

أولا: من الأمور المسلمة بها انه لا أحد يستطيع أن يغير الأحكام الجغرافية والتأريخ، وتأسيسا على ذلك فالعروبة ليست خاصة بأبناء الجزيرة العربية ولا مختصة بالمسلمين وحدهم. بل أنها تشمل كل من ينسب إلى البلاد العربية، وتكلم اللغة العربية بغض النظر عن انتسابه الإقليمي القطري أو الديني أو المذهبي فهو من أبناء العروبة ما دام ينسب إلى البلاد العربية ويتكلم اللغة العربية، ويؤمن إيمانا قاطعا بالأمة العربية، فالعرب أمة واحدة وما المصريون والمغاربة والعراقيون إلا فروع لأمة واحدة هي الأمة العربية[1].

ثانيا: في العراق وبقية الأقطار العربية يلاحظ إن انتشار الإسلام كان عاملا توحيديا وليس تقسيميا، ولم يكن طائفيا في أي حال من الأحوال إلا اللهم عندما ترتبط بعض المرجعيات الدينية بتوجهات إقليمية أو دولية خارج سياق الثقافة السياسية التي نشأ بها وعبر عنها.

---

[3] تنظر: المادة التي تم إدراجها في (١٨) من الدستور.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

عوامل وعناصر التحديات والثبات في تجربة النظامين الاتحاديين في الإمارات العربية وجمهورية العراق

المبحث الأول: عناصر الثبات وعوامل التحديات التي تواجه تجربة الإمارات الاتحادية.

المبحث الثاني: عناصر الثبات والتحديات التي تواجه التجربة الاتحادية في العراق.

لعل من المفيد القول، مقدما ونحن ندخل في هذا الفصل من البحث، أننا نرى أزمات عدة تحيط بأقطار الوطن العربي تزامنت مع كتابته، أو تزامن معها وان هذه الأزمات على ما نرى تأثرت بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متشابهة لأنها جميعا تعيش في ظل بيئة لها ثقافتها السياسية المتقاربة، إن لم نقل المتشابه، وبدرجة أكثر الواحدة في مسبباتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسبابها، وهي قد تكون مستوطنة في بيئة البحث بناء على المعطيات التي تم شرحها في الفصول السابقة(*).

والباحث بدوره لا يمكن أن ينكر دور العوامل المادية الخارجية والداخلية مجتمعة، والوضع الإقليمي والدولي في تحديد اتجاهات وشروط الانفجارات التي وقعت، وكيفية تطورها وما تنطوي عليه من نتائج، ولا شك أن الاستئثار بالسلطة أو شخصانية السلطة، واستشراء الفساد، وتكديس الثروات بطرق غير مشروعة، والإيغال في سياسة الخصخصة (على نحو تكون فيه الدولة متعاطفة كدولة الرفاهية والعيش في مجتمع لا يعيش فيه سوى الأقوى ويترك الضعفاء والمرضى لمواجهة الحياة بأفضل طريقة يستطيعونها، وهذا لا يتم ألا في دولة قد حققت تقدما اقتصاديا وعلميا كبيرا) [1]. وإذا كانت الثقافة السياسية غير غائبة على فترات تاريخنا الماضي، فإنها في هذه الأوقات تتعرض دائما إلى القمع أو الكبت أو التدجين، أو يجري استغلالها لتخدم أغراض آنية لتكون مصاحبة لما تم بيانه، لقد حاول الاستبداد أو شخصنة السلطة إحياء طغيانه ممتطيا صهوات الجياد وسنام الإبل، فتحولت ثورة الشباب بكل شبكاتها الاجتماعية والالكترونية إلى استنفار عام وولدت ثورة لا تزال تتردد في كل بلد عربي من المحيط إلى الخليج [1].

وفي سياق موضوعنا وما يرتبط به مما قدمنا، حاولنا الاقتراب من الأتي:

(*) ونحن نستمر في كتابة البحث تصلنا أخبار الاضطرابات في اليمن وليبيا والمغرب والجزائر وسوريا والأردن وان مسيرات هذه الاضطرابات لم تهدأ بعد في مصر وتونس.

(1) ينظر: إلى إشكالية الخصخصة سامي، ركابي. التخاصية المفتاح لحكومة أفضل. ترجمة: سارة أبو الرب. مركز الكتب الأردني. الأردن، ١٩٨٩م، ص١٠-٢٢.

(1) ينظر: الشويري، يوسف. الصور إلى الديمقراطية. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٨٥/ آذار/ ٢٠١١م. والشوبكي، عمر. الحركات الاجتماعية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد/٤٨٤، شباط،٢٠١١م، ص١٠١-١١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- إن كلا البلدان يجمعهما ثقافة سياسية تراكمت عبر عصور أو عهود كانت لحد ما متشابهة ومترابطة، بيد إننا اكتشفنا بشكل أولي خروجا عن هذه القواسم، المكونة لتلك الثقافة، ووجدنا ها في تجربة العراق كانت أشمل من تجربة الإمارات.

٢- وجدنا أن العوامل الخارجية قد أدت دورا كبيرا في واقع البلدين السياسي الحالي وهذا بدوره يؤدي دورا مهما في مدى تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي لهما.

وهذا ما سجل لدينا تداخل ظواهر السياسة الداخلية مع ظواهر السياسة الخارجية على الرغم من استعمالهما يختلف في أحدهما عن الأخر في مكوناته العامة أو التفصيلية، ولكن وجدنا العامل الخارجي يؤدي دوره الكبير في تحديد مسارات العمل الداخلي.

٣- وجد البحث وجود مصدرين للشرعية في كلا الاتحادين، فالمصدر الأول الخاص بالإمارات هو التقليدي المستند إلى منظومة الأعراف القبلية والعشائرية، والناتج عنه ضمن هذه القيادات الشخصية التاريخية (الكارزمية) وان هذه القيادة مرتبطة بوجود الحاكم (الشيخ) نفسه وينتهي بوفاته مثل ما هو في شخصية زايد آل نهيان.

والمعيار الثاني الموجود في العراق مرتبط بالمؤسسات القانونية والقواعد الإجرائية التي أوجدها الاحتلال.

٤- لعل ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بالموارد الاقتصادية، وبالذات فيما يتعلق بالنفط والغاز وطريقة استخراجها واستثمارها، ولكن ليست العبرة في ذلك، بل العبرة بضرورة توظيفها لتحسين الوضع المعاشي الأفقي للمواطنين، وهنا وجدنا خللا نتج عن التوظيف المتوقع منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- في الإطار الدستوري والقانوني لكلا التجربتين اكتشفنا سواء في مدار كيفية إصدارها، وخصائصها الشكلية والموضوعية، وما صاحب ذلك ما يمكن تسميته نوع من تجميع دستوري تستوجب إعادة النظر فيها أو تعديلها.

٦- هناك واقع في الإمارات هو عدم وجود الأحزاب، وسيطرة الأحزاب الطائفية والعنصرية في العراق فكلاهما لا يعدان من معالم الحياة والنظم السياسية المعاصرة.

٧- إن الأزمة المالية الدولية كان من نتائجها سحب البلدان النامية، ومن ضمنها الدول العربية زمن بينها الدولتين مدار البحث إلى الالتصاق والتبعية أكثر مما كان موجودا قبل بداية الأزمة في إطار من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية، ومنع هذه البلدان من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تجعلها قادرة على تحقيق فك ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي، وحل معضلاتها الداخلية المعقدة[1].

إن هذا التقدير الأولي يشكل لنا مدخلا لماهية هذا الفصل ولذا اقتضت منهجية البحث إلى توزيعه على المباحث الآتية:

المبحث الأول: عناصر الثبات وعوامل التحديات التي تواجه تجربة الإمارات الاتحادية:

لا يمكن للمرء المطلع والباحث المتخصص أن ينكر النجاحات والانجازات المميزة التي تحققت في الإمارات العربية المتحدة منذ بداية استقرارها الدستوري في عام ١٩٧١م ولغاية كتابة سطور هذا البحث.

---

(١) ينظر: الخميس، منير. الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/٣٦٤، بيروت، حزيران،٢٠٠٢م، ٣١-٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيد أن هذه النجاحات كانت مليئة بالمطبات والعثرات، ومرت بلحظات تأسيسية حرجة، وعاشت في الصعود والهبوط وواجهت العديد من المخاطر الخارجية الصعبة والتحديات الداخلية المعقدة، بيد أن الكيان الاتحادي تعامل معها جميعا بقدر كبير من النجاح وتمكن من البقاء والاستمرار من خلال إتباع الأسلوب المتأني والواقعي والتدريجي [١].

وقد كانت مثلما بينا سابقا العلاقات في الإمارات قائمة في السابق على روابط أسرية واجتماعية وقبلية، ثم ترسخت لاحقا المؤسسات والهيئات التشريعية والتنفيذية والأجهزة السياسية والإدارية الاتحادية التي تسير الأمور الداخلية والخارجية وتدير الحياة اليومية على الصعيد الاتحادي. وقد تم إحلال الهوية الاتحادية محل الهوية المحلية للإمارات المتحدة واستقر النظام الاتحادي المؤسسي والقانوني مع إقرار الدستور الدائم عام ١٩٩٦م، والذي أكد على أن النظام استقر على الشكل الاتحادي. وكما جاء هذا القرار ليحول دون أي رغبة بالانفصال، كما انه في الوقت نفسه أنهى أي أمل في قيام دولة الوحدة على ارض الإمارات [٢].

بيد انه بقي النظام السياسي في الإمارات شأنه شأن النظم السياسية التي تحكم دول المجلس هي نظم وراثية تتركز السلطة والثروة فيها بيد أسرة واحدة أو أسرتين، وانه قائم على أساس الوراثة وليس على أساس الجهد والكفاءة بدرجة أو بأخرى.

وهذا يعني بقدر معين أو بأخر إن الدولة ليست فيها مواطنة موحدة يتساوى في ظلها جميع أبناء المجتمع، وإنما فيها مواطنة من الدرجة الأولى لأبناء الأسر الحاكمة وهناك مواطنة

---

(١) ينظر: عبد الله، عبد الخالق. تطور النظام الاتحادي في الإمارات . مجلة المستقبل العربي/٣١١، كانون الثاني. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدرجة الثانية لبقية أبناء المجتمع[1]. وان كانت المواطنة هي مواطنة في المعنى الحقيقي القانوني والسياسي لها.

وفي هذا السياق وفي ظل الإشارات التي كانت من الأسباب في تراجع الخدمات الإنسانية تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فالمؤسسات الاتحادية على كل المستويات تعيش حالة من الإحباط والترهل والروتين، وفقدت الرؤيا والحماس التي ميزت أدائها خلال السنوات الأولى من عمر الاتحاد[2].

فالإمارات العربية المتحدة هي واقعة جغرافية سياسية ضمن موقعها الإقليمي على الصعيد العربي والخليجي وما له من علاقة مع إيران وغيرها من الدول الغربية فيها جغرافيا، وكذلك هي واقعة جغرافية سياسية على الصعيد الدولي تتأثر وتؤثر في ديناميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، ولذلك نرى أن يقسم ما له صلة بالمبحث الأول إلى مطلبين:

المطلب الأول: يتناول عناصر الثبات والاطراد في تجربة الإمارات العربية المتحدة:

المطلب الثاني: يشخص عناصر وعوامل التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية:

وعلى النحو الأتي:

المطلب الأول: عناصر الثبات والاطراد في تجربة الإمارات العربية المتحدة:

لعل من المفيد أن نشير في توضيح متطلبات هذا المطلب، أن الباحث يعد ما تم تقديمه في الفصول السابقة، هو جزءا من هذا الثبات وإنْ تم تأشير بعض النقاط التي نعدها ثغرات وعيوب ومخاطر لتلك العناصر، وأهمها كما نعتقد هو تكريس عناصر الثقافة السياسية للشعب

---

(١) ينظر: اليوسف، يوسف خليفة. دول مجلس التعاون الخليجي، الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. مجلة المستقبل العربي/ العدد ٣٨٣ كانون الثاني، بيروت، ٢٠١١م، ص٩-١٠.

(٢) ينظر: عبد الله. تطور النظام الاتحادي في الإمارات. المصدر السابق، ص ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإماراتي على النحو الذي تم ذكره سابقا، فكان رجحان وتواتر وإدامة تلك الثقافة السياسية تعد من الأدلة الثبوتية التي تم التوصل إليها في التعبير عن هويتها الوطنية، وتميزها إقليميا في التعبير عن هذه الهوية وأحيانا تلتقي مع الغير ومنها العراق على النحو سالف الذكر، وأهمها بعدها وجدلية سياستها وانتمائها يشكل جامع مانع كحصانة لهذه العناصر وهي جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام، والعقلانية والتوازن في مواجهة التحديات الخارجية والمرونة والعقلانية في مواجهة التحديات الداخلية، وبناء عليه سنوزع هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول: عناصر الثبات الداخلية:

سنوزع هذا الفرع على محاور عدة بشكل مكثف لان أي واحد من هذه المحاور يستوعب بحثا منفصلا وعلى النحو الآتي:

١- يؤكد الباحث أن عنصر الثبات وعوامل الاستمرار الأولى هو أن دولة الإمارات العربية المتحدة بالرغم مما حققته من انجازات ونجاحات داخلية وخارجية، بيد أن قيام الدولة وبقاءها واستمرارها هي أهم عناصر النجاح والثبات من بين كل النجاحات التي تحققت خلال العقود الماضية من تأسيسها الحديث[1].

٢- إنَّ الأساس الذي يبنى عليه تقديرنا السابق هو كون هذه التجربة هي واحدة من ابرز التجارب الاتحادية الحديثة في تأريخنا العربي، فقد شهد التأريخ العربي المعاصر والحديث محاولات وتجارب اتحادية ووحدوية التي تم ذكر البعض منها في البحث التي لم يقدر لها

---

(١) ينظر: عبد الله. تطور النظام الاتحادي بالإمارات. مصدر سابق، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النجاح أو يكتب لها الاستمرار إلا لفترات زمنية قصيرة قياسا بعمر التجربة الإماراتية الاتحادية[1].

٣- إن بقاء الإمارات محافظة على اتحادها في ظل هذه البيئة المضطربة، والمحيطة ببيئة إقليمية غير مستقرة، ووضع دولي يشعر به عدم الاستقرار، لا يعد مكسبا للإمارات فقط، وإنما للوطن العربي الذي لم يتمكن من تجاوز حالة التجزئة السياسية وتحقيق الوحدة العربية.

ويبدو أن ترسيخ العناصر والأسس قد تجذرت في الحياة السياسية دستوريا وتم بموجبها نقل الروابط القبلية والأسرية إلى روابط تشريعية بدءا من الروابط الأسرية والتخفيف من غلو تلك الروابط، وان لم تنهيها للمرة[2].

فقد استمر الاتحاد وتجاوز الشكوك بشأن أطراده، وتأكد أن الاتحاد ليس الوحدة أو التجزئة هو الأمر الممكن، والنظام السياسي المناسب والذي يناسب خصوصيات الإمارات التاريخية والسياسية، ومن ضمنها تلك الروابط التي تم الإشارة إليها[3].

٤- وفقا لما تم بيانه سابقا، فان من الأهداف الوطنية لدولة الإمارات نفسها أو الذي تم إقراره دستوريا هو ذلك البعد الذي يشمل التصاقها مع الأمة العربية والأمة الإسلامية

---

(١) ينظر: خليل، الدكتور ماهر عبد الواحد. دولة الإمارات العربية المتحدة. دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد، ١٩٩٠م، ص١٤٩.

(٢) Fenelore. K. G/ The Trucal states/ Abrut Economic/ survey/ Beirat. P 53 .

(٣) ينظر: إبراهيم، محمد. أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي. مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٨. مركز الدراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٧٥م، ص٣٩، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي عد الهدف الاسمي للسياسة الخارجية، وهذا تأكيد لجغرافية الثقافة السياسية للإمارات، وهي ذات أهمية خاصة، لان البشر مثلهم مثل الفقريات يرتبطون بالأرض أي أن البشر يمثلون الأرض ويدافعون عنها[1]، وهذا ما تم توضيحه في الفصلين الثاني والثالث.

٥- استقرار ميزان المدفوعات مع وجود فائض بيّن، ولقد حققت نجاحات كبيرة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه البقعة الصغيرة الذي يبلغ عدد مواطنيها (٨٠٠) ألف مواطن، علاوة على وجود (٥) ملايين عربي وأجنبي وافد على أراضيها، وتملك ثاني اكبر اقتصاد بلغ أجمالي ناتجه المحلي نحو (٢٩٠) مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٩م[2] .

٦- انه بالإضافة إلى هذه الإمكانية المذكورة في الفقرة (٤) وجود النفط الخام والغاز الذي تم بيانه عند الحديث عن أمارة أبو ظبي وإمارة دبي، ووجود ثروات سمكية والتمور المعدة للتصدير الخارجي، ونحن نسكن سوريا على سبيل المثال فان الأسواق السورية مليئة في أنواع السمك الإماراتي والتمور وهي مميزة في صناعتها وطريقة بيعها[3]،

---

(١) جارم، ديفيد. سياسات الأمن القومي وتطبيقه على دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والنشر والبحوث الإستراتيجية. محاضرات الإمارات (٢١) أبو ظبي، ١٩٩٨م، ص١٥.

(٢) ينظر: عبد الخالق عبد الله في تعقيبه في الحلقة النقابية، أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجيا وعربيا. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ ٣٧٢. بيروت، شباط ٢٠١٠م، ص٥٩.

(٣) ينظر: العجيلي، محمود صالح. حقائق عن الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد/٤٥، ٢٠٠٠م، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى وجود نوع من الألمنيوم والنحاس والذهب واللؤلؤ وان كانت مجالات تصنيعها محدودة في الوقت الحاضر[1].

٧- بفعل موقعها الجغرافي سيكون لها دورا كبيرا في موارد الطاقات المتجددة وهي الطاقة المائية والطاقة الشمسية، وان هاتان الطاقتان متاحتان لجميع الدول العربية بلا استثناء وبالذات دول الخليج العربي ومنها الإمارات بمعنى تجديد أهمية موقعها الحالي اقتصاديا[2] .

إن معنى ذلك انه سيتجدد موقع الإمارات في توفير مصادر الطاقة غير الناضبة أو المتجددة شأنها شأن بقاع الوطن العربي الأخرى وبالذات منطقة الخليج العربي، ثم يتواصل الاعتماد عليه في المستقبل اللاحق في توفير مصادر الطاقة المتجددة وبالذات الطاقة الشمسية على الرغم من صغر حجمها الجغرافي، وطاقة المياه والبحار، وهي تبدو لغاية الآن الطاقة الأحادية المستقبلية. وهذا يجسد أن الاعتماد الإستراتيجي القائم

---

(١) ينظر: إبراهيم، الدكتور سعد الدين. النمو الاقتصادي في دولة الإمارات وتأثيره على الاتحاد. مؤسسة أبو ظبي للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص٣٩١.

(٢) ينظر: الصايغ، علي محمد. الطاقة الشمسية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللاحق للاقتصاد الدولي ومنها منطقة البحث سيزداد حتما[1] ، حيث أن قيمة الموقع ومكاسبه ذات علاقة بالقيمة الإستراتيجية لثروة الموقع وموارده[2].

٨- يجد الباحث أن من أساسيات الدولة الحديثة تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة يتداخل فيها البعد الداخلي مع البعد الخارجي وهي[3] :

أ- تحقيق الأمن المادي ضد الضغوطات البشرية والطبيعية ونعتقد أن الإمارات قد حققت قدرا معينا واضحا في هذا الاتجاه ونشاهد ذلك يوميا بفعل إقامتنا بها وعملنا هناك.

ب- تحقيق قدرا من الحكم الذاتي، أو الإدارة المستقلة للوحدات المكونة منها وهي الإمارات ضمن المصلحة الاتحادية.

ت- الرخاء الاقتصادي وهذا معروف وتم توضيح جزءً من ملامح هذا الرخاء في ما تم بيانه سلفاً.

٩- وما يرتبط في الفقرة (ج) من البند (٨) حول الرخاء الاقتصادي، قد ارتبط بدول الخليج العربي عامة والإمارات خاصة، فقد شاهدنا نوعاً من المشاركة في تطوير مفهوم دولة الرفاهية، وهل إنها مؤسسة على عقد اجتماعي من عدمه؟، ووجدنا من خلال التقدير

---

(١) للتفاصيل ينظر: David. Elorg/ The Parsian Gulf and frerration to its people, Polical and Economic/ calcrdo west view press/ 1978/ P145 0 147.

(٢) للتفاصيل ينظر: S. will lam: Arab oil it is an Economic A tom/ Now York times/ Tnly/ 1988 P.210 .

(٣) ينظر: جارم. مصدر سابق، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملي، هنا نوعا واضحا في إنها دولة الرفاهية، لكن على أساس القرار الذي فيه نوع من التفرد لدوائر السلطة، فمن جهة يتم توزيع الثروات على دوائر تحددها، وتنطلق من دوائر اجتماعية متمركزة ابتداء من المقربين من السلطة وانتهاء بعامة المواطنين الأصليين، فسياسة الأنفاق والتوزيع المعتمدة لا تعتمد على عقد اجتماعي مؤسسي، وإنما علاقة السلطات (الفردية أو الجماعية) برغبتها[1].

١٠- في علم السياسة أو العلوم السياسية، تتداخل ظواهر السياسة الداخلية مع ظواهر السياسة الخارجية على الرغم من أن لكل منهما مجالا يختلف عن المجال الأخر، فقد تلاشى الحاجز الذي كان يفصلهما بعضهما عن بعض وأنها بسبب زيادة التفاعل والاعتماد المتبادل، فغالباً أن الأنظمة العالمية بعامة، والعربية بخاصة، والإمارات العربية المتحدة على نحو أكثر خاصية، تأثرها بما يدور حولها إقليميا ودوليا، كتأثرها بوضعها الإستراتيجي الدولي باهتمام الدولي بالخليج العربي على النحو المبين في الفقرة (٧) على سبيل المثال، وهذا أدى إلى توقيع اتفاقيات دفاعية بين الدول الكبرى وبينها، مما زاد في استقرارها نسبيا[2].

١١-ونحن إذ نذكر ذلك لكي يكون مدخلا إلى الفرع الثاني في تحديد ما نراه مناسبا من العوامل الخارجية في اطراد هذه التجربة الرائدة، وما حققته على الصعيد الداخلي الذي

---

(١) ينظر: نهرا، فؤاد. عرف الدولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي. الإسكندرية. مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٣٥. بيروت، ٢٠٠٧م.

(٢) ينظر: نوفل، احمد سيد. في عرض كتاب النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد/٣٢٦. بيروت، ٢٠٠١م، ص١٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجب تحويل الدستور المؤقت إلى دائم في عام ١٩٩٦م بقرار المجلس الأعلى للاتحاد الذي جاء بقرار مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ٢٠ أيار ١٩٩٦م والذي اعتمد الصيغة الاتحادية كخيار نهائي وكوضع سياسي دائم في الإمارات كما جاء في هذا القرار ليحول دون أي رغبة ربما كانت كامنة ومتبقية لدى البعض للاستقلال، والانفصال والعودة إلى حالة التجزئة، وفي الوقت نفسه ومع الأسف أنهى القرار بشكل قاطع أي أملا أو طموحا واقعيا في قيام دولة الوحدة على ارض الإمارات خلال المستقبل المنظور رغم تحقيق ما يسمى هذا الدمج الدستوري والسياسي[1].

الفرع الثاني: عوامل الاطراد والاستقرار الخارجي:

وضح الباحث في الفقرة (١٠) من عناصر الثبات والاطراد الداخلي تداخل الظواهر السياسية الداخلية والسياسية الخارجية على الرغم من أن كلا له مجاله ومعنى هذا ما بين من العوامل الداخلية يمكن أن نتناوله من العوامل الخارجية والعكس هو الصحيح، بيد أن الباحث سيركز على محاور إضافية أخرى لاستكمال هذه العناصر والعوامل وعلى النحو الآتي:

١- إن الخليج العربي بعامة والإمارات بخاصة يمتاز مثلما أسلفنا سابقا ونضيف إليه انه أصبح مدار اهتمام دولي غربي حساس في السياسة الدولية، فالامتيازات بفعل موقعه وثرواته جلب له قطبان في السياسة الدولية، وهو قطب الأمن النسبي للحفاظ على استقراره وللمحافظة على تلك الامتيازات، وقطب سلبي في انعدام استقراره بفعل ذلك التنامي الدولي وأحيانا الإقليمي. وعلى سبيل المثال قامت بريطانيا في عملية تفكيك بقاء الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر فشجعت فصل زنجبار عن عمان في عام

---

(١) ينظر: عبد الله. تطور النظام الاتحادي في الإمارات. مصدر سابق، ص٢٣-٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٦٠م، وفصلت البحرين عن قطر في عام ١٨٦٨م ودبي عن أبو ظبي في عام ١٨٣٩م ورأس الخيمة عن الشارقة في عام ١٩١٢م والفجيرة عن الشارقة في عام ١٩٥٢م[١].

وقد حققت هذه السياسة نوعا من التوازن الأمني لدى حكام ومواطني هذه الإمارات والتي انسحبت على بقية الإمارات الأخرى.

٢- من العوامل الحاضنة القريبة وضمن نطاقها الإقليمي، لاطراد وثبات واستقرار الإمارات هو البيئة السياسية والاجتماعية التي تحيط بها ونشأت على أساس سياسي وأمني هو ميلاد مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١م، وقد صرح في وقتها وزير الخارجية الكويتي بمناسبة انعقاده في ٦/ ٢/ ١٩٨١م أن المجلس يشكل ركنا في بناء الأمة العربية، وأضاف زميل له في المجلس في الوقت نفسه (لا يتعارض مع جامعة الدول العربية، كما انه ليس كيانا داخلها لكنه مؤسسة إقليمية تدعم الجامعة وأداة لتعزيز نشاطها[٢].

وهذا يعني للباحث أن هذه الحاضنة الخليجية العربية من أدوات الاتحاد التي تزيده قوة أو منعة للاستمرار في جهده الأحادي أو الجماعي في دول المجلس الخليجي وذا بعد من وجهة كونه أحد العوامل المساعدة للاستمرار في المنهج السياسي والدستوري للاتحاد.

---

(١) ينظر: الرميحي، الدكتور محمد غانم. الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣). بيروت، آذار ١٩٨٠م، ص١٧٠.

(٢) ينظر: سلامة، غسان. الجامعة والتكتلات العربية، في جامعة الدول العربية الواقع والطموح. مركز دراسات الوطن العربي. ، ط٢. ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص٥٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن اتحاد الإمارات العربية قد سبق ذلك في العام ١٩٧١م كدولة أصبحت مستقلة عندما أعلنت دستورها المؤقت في عام ١٩٧١م حيث قرر الانضمام إلى الجامعة العربية لتكون حاضنته القومية الأم قبل حاضنته الخليجية الثانية في مجلس التعاون الخليجي استنادا للمادة الأولى والمادة الثانية من الميثاق والتي نصت على التالي[١]:

المادة الأولى: تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنظم إلى الجامعة.

المادة الثانية: الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

٤- وفي العام نفسه انضمت إلى الأمم المتحدة وقد جاء في المقدمة (الديباجة) في الدستور المؤقت عام ١٩٧١م ما يشير إلى رغبة الاطراد والاستمرار والازدهار التي هدف إليه الآباء الأوائل للإمارات في هذه الناحية وهو (رغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة في الأمم الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفي الأسرة الدولية عموما على أساس الاحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع[٢]، وهذا بدوره عامل قوة مضاف إليها.

---

(١) ينظر: ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الأولى والمادة الثانية منه.

(٢) ينظر: ديباجة الدستور عام ١٩٧١م والمعدلة عام ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- ولكي تستكمل الإمارات العربية المتحدة ما جاء في الديباجة التي جاء بها كذلك (إقامة حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق) والذي تم تناوله في موضوع أخر من هذا الفصل واستكمالا للمادة (٦) التي أكدت أن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير والمادة (٧) الإسلام دين الدولة وكلاهما تم التطرق إليها، فقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف عام ١٩٨١م وطهران في العام ١٩٨٩م والقاهرة عام ١٩٩٠م.

٦- تعد دبي العمود الفقري للإمارات المتحدة في نشاطها التجاري، وما يحسب إليها يحسب للإمارات كافة، وما يسحب عليها كذلك يحسب على الإمارات كافة وان كانت بإطار معين، وأصبحت في نشاطها الخارجية المتنوعة، وبدرجة اقل أبو ظبي والشارقة، في دخولها مجال منافسة البلدان والمناطق الحرة عالميا في مجال استقطاب السياحة والتسوق وتوفير الخدمات المالية، كما في تأمين شروط العمل في منطقة الخليج للمؤسسات الأجنبية الكبرى كالمصارف وشركات خدمات صناعة النفط وشركات الاتصالات والمعلوماتية وان هذا الأمر يؤدي إلى اهتمام عالمي من شأنه أن يزيد بشكل كبير في أهميتها عالميا وإقليميا[1].

٧- وضمن هذا السياق نجد على سبيل المثال هناك تزايد العنصر الهندي في دبي أو تزايد العلاقات التجارية مع إيران بصورة أصبح معها وصف دبي بأنها بمثابة الرئة التي

---

(1) ينظر: اسكندر، مروان. ورقة عمل تطور دبي وأزمتها. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٧٢. بيروت، شباط ٢٠١٠م، ص٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتنفس بواسطتها إيران، وهناك الكثير من الإيرانيين اكتسبوا الجنسية الإماراتية، وبالتالي، أن هذا الأمر أو الواقع له وجهان، الأول في المصلحة القومية لكلا البلدين الهند وإيران لأن من مصلحتهما الاستقرار والازدهار في الإمارات، والوجه الأخر سلبي ويعد تهديدا للثقافة السياسية السائدة في الإمارات وللأمن القومي للإمارات وسيكون مدار اهتمام الباحث لاحقا[1].

٨- من احد النشاطات في الإمارات ودبي بخاصة، أنها أصبحت مدينة عالمية بفعل مظاهر العولمة الاقتصادية التي تقودها الإمارات وبالذات دبي، واحد مظاهرها شراء الكثير من أسهم أو امتلاك عام للشركات والفنادق والموانئ، ومن المعروف أن عولمة دبي بشكل خاص من صنع البريطانيين ومشاركتهم ومباركتهم قبل أن يكون التوغل الهندي والإيراني بهذا المستوى، وكان اللبنانيون لهم حصة الأسد في هذا الاشتراك في عولمة الإمارات على النحو الذي قدمناه سلفا. وهذا يعني بشكل مباشر وجود مصلحة عالمية لأكثر من طرف دولي، على استمرار وتأثر الاتحاد نحو الترسيخ والنضوج، وهذا لا يعني انعدام آثار سلبية سيتم معالجتها في المطلب الثاني من هذا البحث[2].

٩- ونحن إذ نذكر هذه الإيجابيات، لابد أن نؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت في الأيام الأولى من إعلان الدستور الاتحادي انتماءها إلى الأمم المتحدة.

---

(١) ينظر: مروان. ورقة عمل تطور دبي وأزمتها. مجلة المستقبل العربي. مصدر سابق، ص٨٠.
(٢) مصدر سابق، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الجانب فالباحث عرض أهم ما يراه من عوامل الاطراد الداخلي والخارجي لتكريس الاتحاد وإدامته، ولا يعني ذلك انعدام وجود عناصر وعوامل أخرى ولكن الباحث وجد في ما تقدم ويعد ه فيصلا أولا وأساسيا له.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية:

فعلى الصعيد الداخلي سنوزعه على الفروع الآتية:

الفرع الأول: عناصر وعوامل التحديات الداخلية:

سنوزعه على الأقسام الآتية:

القسم الأول: الإشكالية والثغرات في الدستور الاتحادي لعام ١٩٩٦م:

يذهب الباحث إلى الاعتقاد، بأن هناك ثمة إشكاليات تستلزم إصلاحات جدية، لا بد أن ترتكز على آليات مؤسساتية لكي نضمن منافذ لتعميق التجربة الاتحادية، ويأتي في مقدمة ذلك أن يكون التشريع الدستوري هو المؤسس للاستقرار السياسي [١].

والإشكالية لا تكمن في الوصول إلى الدستور الدائم لعام ١٩٩٦م بعد أن كان ممتدا كدستور مؤقت في عام ١٩٧١م، ولكن المهم كيف أن يكون هناك تواصل فعالياته وضامنة لاستقرار التجربة، والكثير من الأحوال على المستوى الإماراتي والإقليمي قد تغيرت؟، فليس من المعقول أن تنقل الدستور من إطاره المؤقت إلى الدائم بدون أدنى تغيير، حيث أن القانون أو الدستور هو انعكاس للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في وقت معين، فالحياة متغيرة، ولا بد من أن تتغير بتغيرها القواعد تبعا لذلك.

الأمر الذي يهمنا هنا، هو تجنب وقوع أزمة أو أزمات دستورية وهو وضع ينشأ عن التناقض الحاصل بين الوضع السياسي والاجتماعي للبلاد ودستورها المعلن الذي ينتج

---

(١) عبد الله. تطور النظام الاتحادي في الإمارات. المصدر السابق، ص ١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خضوع الدولة عادة لقيود معينة بموجب أحكامه، حيث لا يمكن بموجب دستورها النافذ أن تتجاوزها[1] . مثلما هو الحال، عندما يقر الدستور نوع من الصلاحيات سواء على صعيد الحصر أو الاستثناء للإمارات ينتج عنه نوع من الاستقلال ومظهر من مظاهر السيادة كلا ضمن إمارته.

ويرتبط النظام الدستوري في الإمارات مثلما أسلفنا سابقا بالدستور المؤقت عام ١٩٧١م والذي أصبح نافذا كدستور دائم في عام ١٩٩٦م على النحو الذي تم بيانه سابقا، ونجد لنا فيها الملاحظات الآتية:

١- نرى أن الدستور بقي من الناحية الفعلية مراعيا للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي كانت سمة المجتمع الإماراتي التي افرزها نظام طويل المدى للمتجمعات وبالذات قبل السيطرة البريطانية والتي تكرست بشكل واضح أثنائها، وبالتالي نحن أمام أمد زمني لم يتجاوز أكثر من بضعة عقود، وهو لا يكفل أي حركة تطورية متكاملة من حيث المدد التاريخية لها وعند مقارنتها على سبيل المثال بالتجربتين الاتحاديتين اللتين تم مقارنتهما وهما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وتجربة الاتحاد السويسري، فسنجد فارقا زمنيا واضحا في المدد لعقود كثيرة عند استقرارها من غير التعديلات الدستورية التي تمت بشأنها على النحو الذي تم بيانه، بالإضافة إلى ذلك عند الأخذ بمثال أخر في الدساتير الغربية ومنها بريطانيا، فإننا نجد هناك فاصلة زمنية كبيرة

---

(١) ينظر: على سبيل المثال في معنى الأزمات الدستورية الكيالي، الدكتور عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٩٤م. مصدر سابق، ص٢٨، وكذلك غربال، محمد شفيق. الموسوعة العربية الميسرة. الدار القومية للطباعة والنشر طبعة مصر. القاهرة، ١٩٥٩م، ص٢٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبعض الوثائق المدونة أو المكتوبة آمادها الزمنية أكثر من ألف عام، وعندما استقرت قواعدها القانونية المدونة والعرفية وأخذت بالتلاحق والتواتر وثيقة بعد وثيقة إلى أن بلغت مداها الملزم، تصبح ذات فائدة للعامة، بعد إن كان مدارها لطبقة أو فئة دون أخرى وهي على التوالي(وثيقة العهد الأعظم (الماكنا كراتا) في عام ١٢١٥م ومشروع الحقوق (ملتمس الحقوق) في عام ١٦٨٩م، ومذكرة الخلافة الملكية في عام١٧١٠م) [١].

ونحن إذ نذكر ذلك لنا رأي محدد، وهو أن الكثيرين يعدون الإمارات دولة حديثة، ولكن ما سعينا إلى استخلاصه في هذا التأريخ الحافل بالإنجازات والتصدي الخارجي يجعلنا أن نقيس الأمور فكريا بما يتلاءم مع هذا التأريخ الذي بيناه ونبني عليه أسس البناء المستقبلي لهذه الدولة العريقة تاريخيا والفتية وفق قياسات وضعنا المعاصر.

٢- جاء في مقدمة (ديباجة) الدستور (تعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة، مع السير به قدما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع إسلامي متحرر من الخوف والقلق).

فالباحث يتساءل عما جاء في المقدمة: (السير نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان) فالحقيقة الدستورية والقانونية أن الإمارات لم تشهد حياة نيابية متكاملة لغاية تدوين كلمات بحثنا.

---

(١) للتفاصيل ينظر: Encyclopedia B ritaanica/ vo1/14/London 1963. PP628-692 و زهدي يكن. القانون الدستوري والنظم السياسية. مطبعة جوزيف سليم صفير. بيروت،١٩٥٦م، ص٥٦. و and the declaration of Independence/ the cons, turcon of the U S A/ Ebncyco/ opedia inc, the university of Chicago/ 19og p 61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك وسائل محددة ومعروفة في إسناد السلطة في النظام الديمقراطي فتأتي الانتخابات هي وسيلة إسناد السلطة في الوقت الحاضر، فإننا بقدر ما تحقق النظام الديمقراطي الصحيح على اعتبار أن الانتخابات من الأسس التي لا تقوم الديمقراطية إلا عليها وان نظام الأحزاب هو العمود الفقري لهذه الانتخابات وبحدود معلوماتنا انه لا يوجد حاليا نظام للأحزاب في الإمارات [1].

لا زالت أمامنا في الإمارات خطوات كبيرة وخطرة وجدية لتحقيق ذلك ما دام الأمر الدستوري والسياسي يسير بآلية غير آلية النظام النيابي وأركانه وشروطه وهو حق الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة ولا زال شرط أو تقليد الوراثة والعلاقات القبلية هي السائدة وان كانت تسير بإطار دستوري بين. ربما تثير العواطف والنوازع السلبية بين قادة الإمارات بعضهم مع البعض الأخر في ظل وضع دولي وإقليمي وعربي يحيط بمنطقتنا العربية ومنها منطقة الخليج صعب التيقن والتقدير في أبعاده المستقبلية بعد والإمارات ليست بعيدة عنه.

٣- جاء في المادة (٦) من الدستور المؤقت الفقرة (١) حول نشوء عاصمة للاتحاد في منطقة تمنحها للاتحاد إمارتا أبو ظبي ودبي على الحدود بينهما، ويطلق عليها اسم الكرامة، وعندما أصبح دائما في عام ١٩٩٦م تقرر أن تكون أبو ظبي عاصمة للدولة، في حين جاء في الفقرة (٢) من المادة نفسها: يرصد من ميزانية الاتحاد ما يكفي لتغطية نفقات الدراسات الفنية والتخطيط لإنشاء العاصمة على أن يباشر في أعمال إنشائها في اقرب

---

(١) ينظر: خليل، الدكتور محسن. النظم السياسية والقانون الدستوري، النظم السياسية. مصدر سابق: (١/١٤٦-١٦٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقت ممكن على أن يتم إنشاؤها خلال مدة لا تتجاوز سبع سنوات اعتبارا من تأريخ نفاذ الدستور[٢] .

ويرى الباحث أن التحديد ينبغي أن يحسم وتكون الكرامة عاصمة الاتحاد بعد هذه فترة الطويلة منذ عام ١٩٧٨م في حين استبدلت بأبي ظبي عاصمة الاتحاد، في حين إن التجربة المعمارية في الإمارات تملك من الإمكانات المالية والفنية التي تجعلها قادرة على إنشاء منطقة الكرامة كعاصمة في الوقت المحدد، هل يعني تأجيل أم إلغاء، لا سيما وأن منطقة الكرامة كمدينة حيادية في جميع الإمارات المتحدة؟، وهل أن اختيار أبو ظبي كونها شكلت الإمارة الأولى في التوجه نحو الاتحاد وكانت قيادتها هي التي أدت دورا مفصليا في إنجازه عبر دور رئيسها الراحل الشيخ زايد أل نهيان؟، ونحن لا نعرف الانطباع الحقيقي النفسي لحكام أو شيوخ الإمارات في هذا التوجه.

والباحث من جانبه يرى اختيار أبو ظبي عاصمة للاتحاد من دون أن يحدد هل أن منطقة الكرامة ألغيت فكرتها، ولم تكن صائبة أو مصيبة، فبالإضافة إلى ما تم بيانه فإن أبو ظبي قريبة إلى السواحل الإيرانية؟، وبشكل خاص الجزر الثلاثة المحتلة، وعلى جهة مضيق هرمز. أما الباحث يرى أن منطقة العين وبسبب موقعها الجغرافي القريب من خط عرض (٢٤) وقريبة بالوقت نفسه على خليج عمان ووسط خارطة دولة الإمارات على الرغم من صغرها تجعلها في حالة امن جغرافي وبعيدة عن تركيز الشغيلة الأجنبية في أبي ظبي وسواها.

---

(٢) ينظر المادة (٩) من الدستور الدائم للإمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى يكون لها طريقين بحريين هما طريق خليج عمان وطريق الخليج العربي مضاف إلى ذلك أنها لا تقع على الساحل مما يجنبها من التعرض إلى مد بحري مدمر .

٤- ورد في المادة (٢٣) : تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة ملكية عامة لتلك الإمارة.

يرى الباحث في هذا المجال على الرغم من حساسيته في كل إمارة مالكة لهذه الثروات، ولإثبات حسن نية في الانتماء إلى الاتحاد أن تعمل على تعديل هذه المادة، وتكون تلك الموارد ملكية عامة للاتحاد، حتى تخرج من إطار التكوين السابق للإمارات والعلاقات القبلية [١].

٥- كما وردت في المادة (٢٣) حرية الاجتماع، وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون [٢] .

يرى الباحث أن هذه المادة جاءت تحمل نوع من الغموض وبالذات (حرية الاجتماع) وهذا يزيد تفسير النص ربما أكثر مما يحمل مدلوله أي نوع من الاجتماع يقصد به النص، لا سيما أن الأحزاب لا تزال محظورة في الإمارات وهذا بدوره يرتبط بالفقرة (٢) سالفة الذكر.

٦- جاء في المادة (٤٩): تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمس أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة، أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس هذه المسائل.

---

(١) ينظر: المادة ٢٣ من الدستور الدائم للإمارات.

(٢) ينظر: المواد (٢٣، ٤٩، ٥٠، ١٢٣) في الدستور موضوع البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن الشرط الأول جاء وكأنما حق النقض (الفيتو) في اتخاذ القرارات للأقوياء في الاتحاد، وما دام الاتحاد قاما مثلما ورد في مقدمته (ديباجة): (على أساس الاحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع)، فان الشرط المذكور يتناقض أو يتعارض مع ما جاء في مقدمة الديباجة، من منفعته، وما دامت جاءت في هذا المنحى من المبادئ، نرى انه من الضروري إزالة هذا النص، ويكون مثل سواه في المسائل الإجرائية، وخشيتنا هنا من حكام الأجيال القادمة.

٧- ورد في المادة (٢٣) القسم الأخير: (يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليها).

يرى الباحث انه ليس من المناسب أن يبقى هذا النص، والأفضل أن يعاد النظر به لأنه يعد تخلعا اقتصاديا وإداريا في دولة الإمارات، ونحن نؤيد قول وزير النفط السابق مانع سعيد العتيبة، بأنه لا يوجد وزارة نفط في الإمارات وإنما وزارة لتنسيق شؤون النفط في الإمارة، وربما هذا لا يضمن وحدة الموقف السياسي والاقتصادي في القضايا المطروحة.

القسم الثاني: الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاندماج السياسي:

إن الأمر الذي تم توضيحه في إشكالية الدستور، كان جزء منه له صلة بالضغوطات الاجتماعية والاقتصادية التي لا زالت الإمارات لم تخرج من إطارها.

ووفقا لما تم بيانه وجدنا أن الوحدات القبلية المكونة للإمارات المتحدة تتمتع بنوع معين من الاستقلالية السياسية عن الكيان السياسي المركزي، ووصلنا في الفصول السابقة بأن أبناء هذه القبائل على الرغم من كونها كانت تعد حياتها مظهرا من مظاهر البداوة، بيد انه اغلب هذه الأسر تحصل على دخولها من الاقتصاد الحديث وبالذات من التوظيف في الخدمات الحكومية، حيث أصبح معها مدار مؤشر الانتقال في مجتمعات ما قبل الدولة (القبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأعرافها) إلا كيان يتمتع بشرعية وطنية وإقليمية دولية، وتشريع الدستور يعبر عن احد مظاهره الرئيسية.

وبما أن الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية متداخلة، سنحاول بيانها وفق تراتبية تبدأ بالإشكالية الاجتماعية ونبني عليها ما يصل بتلك الضغوطات الاقتصادية، وهي إشكالية لا تنفك عنها ووفق المحاور الآتية:

١- يواجه مجتمع الإمارات تحديا فريدا من نوعه يتمثل في حجم قوة العمل الأجنبية الوافدة إليه، فبسببه ربما تعد الإمارات هي الدولة الوحيدة في العالم التي تصل فيها نسبة المواطنين إلى الربع أو تقل عن ذلك، والتي تكون غالبية سكانها من أجانب لا يرتبطون بمواطنيها بأي صلة عرقية كانت أو حضارية[١]، حيث بلغ عدد مواطنيها تقريبا (٨٠٠) ألف مواطن وعدد الوافدين إليها ما يقارب (٥) ملايين نسمة ومعظمهم من الأجانب، وعلى الرغم من كون الوافدين يعد وجودهم في الإمارات تعويضا اقتصاديا لبلدانهم الأصلية، وهناك فائدة لا يمكن نكرانها ولكن هناك واقع وهو عدم إغفال الحديث عن استغلال العمال الوافدين وعن نوع الغبن اللاحق بحقوقهم الإنسانية والمدنية[٢]. وهذا من شأنه بمرور الوقت أن يؤدي إلى مطالب مشروعة وفقا لقانون حقوق الإنسان بصورة عامة، وحقوق العمل بخاصة، بالإضافة

---

(١) ينظر: فرجاني، نادر. وضع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،١٩٨١م، ص٢٧٢، ص٢٧٨.

(٢) ينظر: عبد الله، عبد الخالق. في ورقة العمل الخاصة بأزمة دبي وتداعياتها خليجيا وعربيا. مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٣. شباط، ص ٩٤، وكذلك اليأس سابا.العدد نفسه، مصدر سابق، ص٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ما يشكل هؤلاء مراكز ضغط من حكوماتهم ضد الإمارات والتي ربما تخلق أزمات اجتماعية واضحة المعالم في آفاقها.

٢- الباحث يذهب إلى الاعتقاد بترسيخ واضح مثلما اعتدنا عليه في الفصول السابقة، باعتباره اللغة العربية (القومية) هي اللسان الغالب في دولة الإمارات المتحدة، وان اللغة العربية هي لغة الاتحاد الرسمية مثلما وردت في المادة (٧) من الدستور، ولكن الأمر المقلق والمثير للانتباه، هو التركيز على استخدام اللغة الانكليزية، ومن خلالها بعض اللغات كاللغة الهندية والإيرانية، وهذا يشكل خلل اجتماعي واضح، بالإضافة إلى وجود خدم المنازل والمربيات الأجانب، مما يجعل في كل أسرة بمثابة لغم (لغوي وقيمي). وهذه نتيجة واضحة بسبب قلة سكان المنطقة في الخليج العربي بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بخاصة، حيث تعرضت لعدة أنواع أو أنماط من الهجرة، وكانت الهجرة بكل ما تعني من مخاطر اجتماعية واقتصادية واقعية هي جاءت من الفراغ السكاني هناك، وعلى سبيل المثال هناك بحدود (١٣) مليون أجنبي في الخليج العربي والجزء الأكبر منهم في الإمارات للأسباب التي تم بيانها[1].

٣- إن هذا الوضع أدى بنوع وحجم معين وسيؤدي إلى تآكل الثقافة السياسية الوطنية للإمارات وبقية الدول الخليجية الأخرى، خلال السنوات العشرة القادمة إذا ما استمرت الزيادة المتصاعدة في العمالة الأجنبية، وهذا هو إحساس رسمي قبل أن يكون شعبي أو الاثنين معا. وقد أشار إليه الدكتور مجيد العلوي وزير العمل البحريني

---

(١) ينظر: أبو باشا، نبوية حلمي. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها على دولة الإمارات المتحدة. مصدر سابق، ص ٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في آذار عام ٢٠٠٧م والذي جاء في إشارته ما سيكون هناك نواب ووزراء من أصول أسيوية ممن لا يعرفون اللغة العربية[١].

٤- الأمر الذي يرتبط بالفقرة (٣) سابقة الذكر التي تعرف شكل الوجود الأجنبي في الإمارات هو خلق مناهج تعليمية داخل الاتحاد تابعة لمناهج الدول التي ينتمي إليها الوافدون وخاصة الأسيويين، وان الجزء غير المباشر أو المباشر، أن هذه المناهج تحمل أو تفرض أيديولوجيات خاصة بأوطانها تؤدي بدورها إلى انحسار الهوية العربية للإمارات لاحقا[٢]. وهذا بحد ذاته يجسد تحديا لتطور النظم التعليمية في الإمارات.

٥- هناك فقر واضح في مؤسسات المجتمع المدني، وجزء من ملامح هذا الفقر هو الآتي[٢]:

أ- لا توجد أحزاب سياسية.

ب-عدد الجمعيات الأهلية (٨٩) حسب إحصاء ٢٠٠٠م.

ت-عدد المنظمات المهنية (١٠).

ث-النقابات غير مصرح بها.

ج-معدل مشاركة الناخبين ، لا توجد إحصائية.

---

(١) ينظر: المحسن، يوسف. التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل في الإمارات. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر. الشارقة، ٢٠٠٨م، ص٧٠-٧٣.

(٢) ينظر: القاسمي، خالد بن محمد. الإمارات المتحدة تأريخ وحضارة. المكتب الجامعي. الإسكندرية. مصر، ١٩٩٨م، ص٤٨.

(٢) ينظر: برنامج الأمم المتحدة الإنساني. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م المكتب الإقليمي للدول العربية. المكتبة الأردنية للمملكة الهاشمية، حقل دولة الإمارات، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح-معدل البطالة وفق إحصاء عام ١٩٩٥م ٢٦٪ ولا يوجد إحصاء للبطالة بين صفوف الشباب. والباحث من جانبه يرى أن الإمارات وبالذات أبو ظبي ودبي والشارقة مجالا لإبراز هذا النشاط، وان ذلك يساهم فكريا واجتماعيا إلى إبراز النشاط الوطني والثقافة السياسية الإماراتية.

٦-كانت الإمارات مشهود لها وفي الطبقة الوسطى التي كانت تعيش فيها، لها اتجاه الأغلب منهم نحو تقليد أو توظيف حكومي أو القطاع الخاص، دون أن يستصحب ذلك ارتقاء مهنيا أو علميا واضح المعالم، وإنهم لم يتوزعوا أو ينتشروا ضمن مهن ونشاطاتهم المتعددة، بل تزاحموا على قطاع الخدمات والوظائف الحكومية وهذا أدى بصورة لا تؤدي إلى الاطمئنان بالاعتماد على الذات في تدهور فئات الحرفيين بصورة أصبح الوضع معها يهدد بانقراض هذه الفئات الحرفية التي ارتبطت بالحرف القديمة، وفي الوقت نفسه لم تظهر بدلا عنها صناعات حديثة تنظم عمالا مهرة[1].

وهذا يعني انقراض جزءً من النشاط الوثيق الصلة بالتراث والتراث هو أحد الأعمدة الأساسية للثقافة السياسية لأي مجتمع وهذا تحدي يقترب إلى التحديات الأخرى وإنها ترتبط به.

٧-تحدي العولمة، حيث وجدنا في المطلب من هذا المبحث، أن الخليج بعامة والإمارات خاصة قد أصبحتا مدن عالمية (العولمة) وكان ذلك نتيجة للانفتاح الذي تم بيانه في المطلب السابق وله تجلياته الاقتصادية والثقافية والسياسية والقيم والتقاليد، وفيما

---

(١) ينظر: عبد، حيدر إبراهيم. سلسلة الدراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي. وحدة البحوث والدراسات السكانية، جامعة الدول العربية، حال الإمارات المتحدة، (ب-ت)، ص٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يخص هذا التحدي، ووفقا للأطروحات العشرة التي أوردها المفكر العربي الجابري، والبحث يعتقد بوجوب الأخذ بها في دولة الإمارات المتحدة وهي الأطروحة الثالثة، والذي يقول بشأنها لا تكتمل الهوية الثقافية، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة على الأخذ بالعالمية على الأخذ والعطاء ، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر: الوطن والأمة والدولة[1]:

الوطن: بوصفه (الأرض والأموات) أو الجغرافية والتاريخ، وقد أصبحتا كيانا روحيا واحدا يعمر قلب كل مواطن، الجغرافية وقد أصبحت معطى تاريخيا والتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا.

الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة، وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحات تعبر عن إرادة الجماعة التي يضعها حب الوطن، اعني الوفاء لـ(الأرض والأموات) للتأريخ الذي يخلد والأرض التي تستقبل وتحتضن.

الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمن والجهاز الساهر على سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها، وتمثيلها إزاء الدول الأخرى في زمن السلم كما في زمن الحرب.

ولذا فان كل مس بالوطن والأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح أيضا، كل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح أيضا، كل مس بالوطن والأمة وتجسيدها التاريخي: الدولة.

---

(1) ينظر: الجابري، الدكتور محمد عابد. العولمة والهوية الثقافية، في العرب والعولمة. مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣. بيروت، نيسان ٢٠٠٠م، ص٢٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- هناك مجموعة من التحديات المتفرعة بالإضافة إلى ما تم سلفا تحمل تفاصيل عدة، وكل واحدة منها يستوجب أو يستوعب بحثا قائم بذاته ومفصل نوجزها على النحو الآتي[١].

أ- هناك افتقار للتنسيق والتكامل بين المشروعات المختلفة وبالذات المشاريع الصناعية والزراعية.

ب- ضعف أجهزة التخطيط وان وجدت لا يلتزم بها، وهذا مما يوقع الدولة بعجز مالي لا يمكن الركون إلى تعويضه دائما في إيرادات النفط والغاز.

ت- إن أساس قيام الإمارات المتحدة هي إمارة أبو ظبي وإمارة دبي بالصورة التي تم بيانها سلفا، وكانت أساسها القبلي والعشائري هو المصاهرة التي ربطت بين الشيخ زايد أمير أبو ظبي والشيخ راشد أمير دبي. وكون الأمارتين هما اكبر من بقية الإمارات يضاف إليهما وارداتهما من الغاز والنفط جعل هناك تباين واضح في مستوى التطور والخدمات وعلى سبيل المثال عندما تنتقل من دبي أو أبو ظبي إلى بقية الإمارات الأخرى مثل الانتقال من المدينة في أبو ظبي ودبي إلى الريف في الفجيرة أو عجمان، وهذا يعني انعدام التكامل الإداري والاقتصادي بين الإمارات ذاتها، وبروز ظاهرة انعدام المساواة والتساوي بينهما ووجود هيمنة سياسية واقتصادية ومالية بعضها على البعض وهذا بدوره يؤدي إلى أقل تقدير

---

(١) للتفاصيل ينظر: القاسمي، خالد بن محمد. الإمارات العربية المتحدة تأريخ وحضارة. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية. مصر، ١٩٩٨م، مصدر سابق، ص٧؛ وكذلك الحسن، يوسف. التنمية الثقافية والسياسية وأثرها على دولة الإمارات المتحدة. مصدر سابق، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعدام الانسجام النفسي وانعدام الرضا الشخصي من حكام الإمارات ومواطنيها والحكام الآخرين ومواطنيهم من ناحية أخرى، وهذا ربما في حالة وجود حافز او مشجع قد يؤدي دوره السلبي إلى الانتماء الحقيقي للاتحاد.

٩- تواجه الإمارات دائما تحديات أمنية وقلق من الاضطراب السياسي تمتد إلى داخل دول الخليج وقد أدى بدوره إلى موازنات سباق التسلح المرتفعة أصلا مما يؤدي إلى إنهاك ميزان المدفوعات من دون أن يؤدي إلى تهدئة الأوضاع هناك، والقلاقل التي تمت مؤخرا في السعودية والبحرين وعمان دليلا على ذلك [١].

١٠- أما بشأن النفط نذكر الإشارة التي قال بها مانع سعيد العتيبة وزير النفط الإماراتي السابق انه لا توجد وزارة نفط حقيقية في الإمارات حيث أن لكل إمارة الحق المطلق في تسيير شؤون إمارته النفطية كما أسلفنا ذلك سابقا[٢]. وهذا يعني الاستحواذ لإمارة أبو ظبي ودبي الاقتصادي مثلما هو الاستحواذ والسيطرة السياسية وبدرجة اقل الشارقة وهذا مما يؤدي على اقل تقدير ممكن إلى انعدام التوازن أو ضعف بين الإمارات في حقائق الأمور مما يجلب نوع من الضغوطات الداخلية المؤثرة على وتأثر العمل المؤسسي هناك.

الفرع الثاني: عناصر وعوامل التحديات الخارجية:

أشار الفرع الأول أن هناك تداخلا بين التحديات الداخلية والضغوطات الخارجية، وسيكون مدار بحثنا استكمالا للمعلومات التي وضحنا فيها بأن ما يعد جزءا من عناصر

---

(١) ينظر: القاسمي. الإمارات العربية المتحدة تأريخ وحضارة. مصدر السابق، ص٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثبات، فان له وجه أخر على المدى المستقبلي ليكون تحديا بوجه استقرار هذه التجربة، وسنوزع الفرع إلى المحاور آلاتية:

١- الأثر السلبي للأهمية الإستراتيجية للإمارات:

بينا سابقا إن للإمارات وبخاصة كونها جزء من الخليج العربي مضافا له موقعا استراتيجيا دوليا بفعل كون هذا الجزء يشكل جسرا للاتصال الدولي شرقا وغربا ولأهميته الاقتصادية، وهذا الأثر السلبي محتم على الإمارات بفعل صغر حجمها وقدراتها العسكرية غير المستقلة والتي تعتمد على الأحلاف المعلنة وغير المعلنة.

وإذا كان الاعتماد على الخارج وبالذات الدول الغربية منه، وقد حقق تأمين المصالح المشتركة لدولة الإمارات ودول الخليج قاطبة وكان عامل ضامن لها كعامل اطراد مثلما بينا سابقا، فانه في الجانب الأخر المهم والجدي في أهميته فانه شكل لشعب المنطقة تهديدا لسلامته في جميع نواحي الثقافة السياسية التي سار عليها في المراحل التي تم بيانها أو انه في الوقت نفسه في المساس بكرامة، ووسيلة لاستمرار استقلاله، ونقاط وثوب لضرب الحركات والتيارات الوطنية أو التحرك ضد الأقطار العربية المجاورة[1].

وكدليل على ذلك، انه في عام ١٩٨٩م كان العراق خارج من حرب مع إيران وبحاجة إلى إعادة اعتمار، وتسديد بعض الديون فقامت الكويت والإمارات لأسباب غير مقنعة بزيادة إنتاج النفط عن المقرر من حصتهما في الأوبك لتخفيض سعر البرميل منه وزيادة الإنتاج أدى إلى انخفاض أسعار النفط بسبب زيادة العرض على الطلب. وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض

---

(١) ينظر: رضا، عادل. عمان والخليج في المعركة قضايا ومناقشات. دار الكتاب العربي. القاهرة، ١٩٦٩م، ص٤٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عائد العراق من نفطه المصدر[1]، وحدث ما حدث بعده، بغض النظر عن حجية ذلك القرار باحتلال الكويت.

ونحن إذ أوردنا ذلك ليس كون صاحب كلماته عراقي، ولكن أردنا توضيح حقيقة علمية وهو ما جاء بالمضمون المتكامل لهذا القسم.

٢- ظاهرة الاعتمادية والتبعية في العلاقات الاقتصادية مع المحيط الدولي:

وهذا ناتج بشكل خاص في التغيرات العالمية التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى التي شهدت مظاهر غير متجانسة في إطار الاقتصاد، الخليج بعامة والإمارات بخاصة ممكن أن نبينها على النحو الآتي:

أ- بعد كساد تجارة للؤلؤ والغوص بفعل الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي وغزو اللؤلؤ الصناعي الياباني الأصل للأسواق العالمية مما بدل المعطى الاقتصادي الأساسي الذي كان يتصف به السوق التجاري الخليجي[2].

ب-رافق المظهر المذكور ظهور النفط، ومما لا شك فيه أن الموارد التي ترتبت على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة التي سبقت اكتشاف النفط، لم تشكل ثروة ضخمة تستطيع النهوض بمهام التنمية الحقيقية، فكان الشروع بالتنمية ورسم خطط مرحلية لها هي نتائج الاستثمار الحديث للنفط الذي بدا بالانسياب بشكل تجاري متزايد ابتداء من الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة لعملية الاستخراج الهائلة التي شهدتها حقول النفط

---

(١) ينظر: حسيب، الدكتور خير الدين. مستقبل العراق، الاحتلال والمقاومة، التحرير والديمقراطية

(٢) للتفاصيل ينظر: الرميحي، الدكتور محمد غانم. البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع. الكويت، ١٩٧٥م، ص٣١-٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى وصفت عملية الاستخراج هذه بأنها اكبر عمليات استنزاف للثروات عرفها التأريخ[1]. و نتج عن ذلك وقوع الإمارات بخاصة والخليج بعامة بفخ التبعية أو الاعتماد، وفقا لتوصيف عالم الاقتصاد الأميركي جيمس كابوراسو، الذي حاول أن يستخدم تقسيما ثلاثيا للعلاقات بين الدول وفق الآتي[2]:

أولا: علاقات الاعتماد المتبادل (Interdependence) وفيها يتصور علاقات متكافئة بين الدول، بحيث تستفيد الأطراف بشكل متساوي بدرجة أو بأخرى بحيث إذا حقق احد الأطراف فائدة اكبر من تفاعل اقتصادي محدد، فانه يحقق فائدة اقل في قطاع أخر وهكذا.

ثانيا: علاقات الاعتماد (Dependence) لأنها تحتوي على علاقات غير متكافئة ويرتب عليها نسب مختلفة من الفائدة لطرفي العلاقة، ولكن في النهاية فان الطرفين سوف يقدران الحصول على قدر ما من الفائدة، لم يكن يتسنى له الحصول عليها لولا الدخول في هذه العلاقة، وهذا القدر سوف يزيد في حالة الطرف الأقوى والأغنى ويقل في حالة الطرف الأقل قوة وغنى.

ثالثا: علاقات التبعية: وهي نمط من العلاقات غير المتكافئة تؤدي إلى فوائد غير متساوية يستفيد الطرف الأقوى بشكل كبير على حساب الطرف الأضعف.

---

(1) ينظر: ربيع، حامد. التعاون العربي والسياسة النفطية. مكتبة القاهرة الحديثة للنشر والتوزيع. القاهرة، ١٩٧٢م، ص٢٨٦.

(2) ينظر: James. A Caporaso and Dependence, depen dency and Power in Gloal system/ A struct ural Behaviorcl Ana/ ysis inyev national organizotdn vol 32/ 1978lP 18 ، وذكره سعيد، الدكتور عبد المنعم. العرب ومستقبل النظام العالمي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٨٧م، ص١٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ هنا أن معظم العلاقات الاقتصادية بفعل العامل النفطي كانت مع الغرب بعامة والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وبدرجة اقل فرنسا وباقي الدول الأوروبية المتقدمة، كانت من نتائجها هو هذا النمط من الاعتماد المتبادل أولا ثم التبعية ثانيا وهذا دائما يستقوي الطرف الأول على الطرف الثاني موضوع بحثنا.

رابعا:احتلال الجزر العربية الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) من قبل إيران، ولا زالت تمثل خطرا عسكريا وأمنيا وعلى الإمارات أن تطرح ذلك في محكمة العدل الدولية للفصل به مع تقديم الوثائق والدلائل على تبعيتها للإمارات، وتمارس ضغطا كبيرا عليها من خلال علاقاتها التجارية الحالية مع إمارة دبي بالإضافة إلى ذلك طرح المشكلة في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية وجعلها مدار بحث وشكوى دائمة.

٣ـ تهديد عروبة الإمارات ومظلتها الإسلامية:

الذي يجري حاليا في مجال التنمية مركزه الأساسي دبي وأبو ظبي، والسائد هو هذا التسابق الحالي بين دبي وأبو ظبي والدوحة في عقد المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة التي اغلبها ذات طابعا مظهريا ودعائيا، والذي يجري في هذه النشاطات، وهذا التوجه الذي يقال عنه نوع من التنمية، فهي تنمية لم تأخذ الإنسان المواطن بنظر الاعتبار وهو أساس كل تنمية، وهذا يستوجب استقدام واستخدام قدرا كبيرا من العمالة الأجنبية غير العربية (مثل القول المشهور يزيد الطين بله) في الوجود الأجنبي، الأمر الذي يجعل المواطنين فيها أقلية وفي الخلل الاجتماعي الذي تحدثه وفي عروبة هذه البلدان ومستقبلها كبلدان عربية وحضيرتها الإسلام. وهل هذا يوحي بوجود مخطط لفصل بعض دول الخليج عن أمتها العربية. وما مدى سلامة النظام الاتحادي في الإمارات أن يسمح لإمارة من إماراته، وقيام أزمة في احد مكوناته (دبي)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين أن هناك مكونا هو المقر الرئيسي للاتحاد يتمتع باستقرار وبقية الإمارات مستقرة، ولكن أزمة دبي المالية أضرت بذلك الاستقرار وانعكست الأزمة المالية على الاتحاد كله[1].

وان هذا التخطيط كان بفعل المستعمر البريطاني للإمارات، حيث كان وما يزال حتى الآن كبار المدربين والمستشارين في دبي وهم اقرب المقربين من الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي الذي ذهب بعيدا في تطور الإمارة، بحيث صار كالطير المغرد خارج سربه وباتت دبي بالفعل (المدينة المعولمة)، (مدينة عالمية)، الأولى في العالم، أن كان على صعيد المعاملات الحكومية الالكترونية الميسرة السريعة، أو على صعيد توفير الخدمات الصحية والتعليمية والمالية والاستثمارية العالمية[2].

وهذا بدوره له ثمن على حقيقة اعتماد دبي للثقافة السياسية التي نشأت عليها في تاريخها الذي أسهبنا الشرح عنها، بمعنى نزول صدى العربية والعروبة ومظاهر الإسلام وعقده من التهديدات الجسيمة.

نخلص مما سبق ذكره ببعض المعالم التي وردت في تحليلات مختلفة وهي:

١- بقدر ما كان هناك نسيج من ملامح دستورية وسياسية وثيقة الصلة للأنساق الصلبة للثقافة السياسية السائدة، نشأت في ظل هذا التناسق والتلاحق ثقافة سياسية أخرى في جوهرها رعوية وقبلية تموج في متناقضات عدة، تجعل الحاكم في الإمارات والخليج يخضع لولاءات واضحة تسلطية ضخمة من خلال الغياب الكلي لفعل الرقابة الاجتماعية الفعالة. ولا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة للمحاسبة أو تحجيمها، ووجود الدستور لا يعني حضور الرقابة الدستورية ولا الالتزام بمقتضيات

---

(١) ينظر: حسيب، خير الدين. في افتتاحية ندوة أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجيا ودوليا. مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٧٢. بيروت، ٢٠١١م. مصدر سابق، ص٧٧-٧٨ .

(٢) ينظر: اسكندر، مروان. تطور دبي وأزمتها. المصدر نفسه، ص٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور ذاته، والأنظمة تجمع بيدها مجموعة من الشرعيات التاريخية والدينية (القبلية وامتداداتها) والدينية للديمومة والتفرد ذات الطابع الرعوي الواحدي.

٢- لقد أصبحت دول المنطقة في الخليج والإمارات بحاجة ماسة إلى جرعة خاصة من الحرية والديمقراطية والشفافية الحقيقية لا المظهرية والتقليل من علو الأنظمة الوراثية التقليدية[١].

٣- هناك أدلة فيها ملامح من فشل الحكومات الخليجية بشكل عام ومنها الإمارات في إدارة الموارد البشرية تعليما وتدريبا وتوطينا وتكاملا مع المحيطين العربي والإسلامي، وهذا الفشل لم يكن لنقص في الموارد أو لعدم إدراك لأهمية تنمية هذه الموارد وإنما تعبر عن إصرار حماية مثلث (الوراثة والنفط والقوى الأجنبية) المشؤوم، كما إن هذه الأسر الحاكمة، لم تنقب عن العقول طالما إنها قادرة على التنقيب عن أخر برميل نفط لشراء الولاءات وإعاقة التغير الجاد في منطقتنا العربية[٢].

---

(١) Hery Heller, The cold war and The Newim peria / ism, A Global History / 1945 – 2005 / Newyoric – Monthly Review presr / 2006 – P21g .

(٢) ينظر: اليوسف، يوسف خليفة. دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. مجلة المستقبل العربي العدد ٣٨٣، بيروت، كانون الثاني ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: عناصر الثبات والتحديات التي تواجه التجربة الاتحادية في العراق:

بدت لنا العلاقة بين العراق والإمارات من خلال الفصول التي تم عرضها هناك علاقة واضحة ومقارنة في ثقافتهما السياسية عبر المراحل التي تم ذكرها.

وفي مقارنتنا بين التجربتين في الفصل الثالث، وجدنا التباعد والاختلاف واضحا، حيث كانت الأمارات تتكون من مجموعة من إمارات مستقلة تم التلاقي والتوحد ووضحت معالمه في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، في حين أن العراق كان دولة بسيطة موحدة بغض النظر عن طبيعة الأنظمة التي كانت حاكمة فيه حيث سجلت التجربة الاتحادية خروجا عن الطابع السياسي والدستوري وإطارهما المشترك للثقافة السياسية العراقية السائدة.

وبعد أن بينا في التجارب العالمية التي درسناها في أشكال الأنظمة الاتحادية (الفدرالية) وهي أما أن تأخذ بالشكل بالارتباط الإداري أو السياسي أو الارتباط السياسي القومي العرقي الاثني ووصلنا إلى ذوبان الشخصية الدولية في هذه التجارب[1].

ولتأكيد ما ذهبنا إليه أن هذه التجربة ولأغراض ذرائعية قانونية وحجج سياسية أنها تجربة مستحدثة وقد بدأت بالأساس وبشكل أولي على النحو الآتي:

١- عندما وصل الأمر بالإدارة الولايات المتحدة الأميركية بوجوب إضعاف العراق على النحو الذي تم بيانه، فإنها أشرفت هي وبريطانيا على ما يسمى (بمقررات المعارضة العراقية) وفي الجوهر كان القصد منها تعميق الطائفية والعنصرية، وكان ابرز تلك اللقاءات والمؤتمرات هي:

---

(١) للتفاصيل ينظر: سليم، عصام. الفدرالية الخطر الداهم. دار النهضة. مؤسسة البصائر. دمشق، ٢٠٠٩م، ص١٧-٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- في عام ١٩٩٢م اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الاتحادي في العراق على أساس اثني وجغرافي، وأثير في وقتها نقاشات حول الآثار المستقبلية لهذا الخيار وأخذت هذه الفكرة تطرح وتروج في المحافل والمؤتمرات والندوات التي تجريها ما يسمى بالمعارضة العراقية خارج العراق ثم (في الوقت نفسه طرح عبد العزيز الحكيم نائب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية سابقا الخيارات الاتحادية للوسط والجنوب وتم الترويج لها).

ب- مؤتمر لندن عام ١٩٩٩م وكان بعنوان (العراق حتى عام ٢٠٢٠م) وكان من الذين حضره شخصيات عراقية من أصول إيرانية وبعض المرتدين العراقيين، وحضر المؤتمر ورأسه فرانك ريتشارد دوني المنسق الأميركي لشؤون المعارضة العراقية والسفير الأميركي في وقتها لدى المملكة المتحدة ديفيد مارك. وفي هذا المؤتمر عمق الخيار الاتحادي في الشمال والوسط والجنوب والاتفاق على استكمال ذلك دستوريا.

ت- مؤتمر لندن لعام ٢٠٠٢ الذي عقد برعاية زلماي خليل زادة ممثلا للإدارة الأميركية في حينها وقد أصبح سفيرا لها في بغداد وتم مناشدة أقطاب الأحزاب الرئيسية للمؤتمر وهم مسعود البرزاني وجلال الطالباني وبتأييد من عبد العزيز الحكيم الذي كان نائب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بوجوب ضمانة إيران وتركيا وسوريا للخيار الاتحادي.

وهذا يسجل لنا انطباعين أوليين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أن عناصر الثبات والتحديات التي تواجه التجربة الاتحادية في العراق، ليس كامن في التجربة الاتحادية ذاتها وهي تجربة خارجة عن السياق السياسي التاريخي للعراق مثلما ثبت ذلك وإنما تكمن في بقاء العراق موحدا وطنا وشعبا وبانتمائه العربي كمسلمة لا نقاش فيها.

٢- يرى الباحث عند تناوله التجربة الاتحادية في العراق لا يقصد الدفاع عن التجربة ذاتها أو لم يكن في بنائه الفكري والسياسي الذي تم توضيحه في المقدمة والفصول السابقة، وإنما سيحدد عناصر الثبات والتحديات بقصد بقاء العراق موحدا من خلال الإشكالية التي جاء بها الاحتلال الأميركي والبريطاني على النحو الذي تم عرضه، ولذلك سنقسم المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: عناصر الثبات الداخلية والخارجية:

هناك عناصر عدة اشتركت أو تشترك في استجلاب خيار النظام الاتحادي والتي بنت مراهنة عليه بفرضها على النحو الآتي:

الفرع الأول: عناصر الثبات الداخلية:

١- أول هذه العناصر تكمن بالاحتلال الذي تم في عام ٢٠٠٣م على النحو الذي تم تفصيله من حيث مسوغاته غير الشرعية والذي ابتدأ بإقراره قانونيا بموجب القرار ١٤٨٣ في أيار ٢٠٠٣ و١٥١١ في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٣م والذي أسهبنا سلفا في مضامينها وأبعادها غير الشرعية، وان كانت قد صدرت من مجلس الأمن والذي أصبح حقيقة سياسية وقانونية قائمة في العراق، وهو نفسه الذي ابتدع نظام الحكم الاتحادي في العراق على النحو الذي تم شرحه بخلفياته المعقدة والمتشابكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إن من العناصر الثابتة هي حقيقة العراق السكانية في كونه مجتمع ذو تركيبة سكانية مليئة بالتغاير وتمتاز بالتنوع والتعدد قوميا ودينيا ومذهبيا وطائفيا، ضمن هذا النسق فالقوميات المتعايشة على أرضه هي العربية والكردية والتركمانية والأشورية والكلدانية وغير ذلك، أما الديانات فالإسلام دين الأكثرية والمسيحية والصابئة واليهودية وغيرها. ويمكن إعطاء صورة لذلك وفقا للتقرير السنوي الأميركي عام ٢٠٠٢ والذي استند على الحقائق الرقمية الآتية[١]:

١ـ مجموع السكان: ٨١٦ ، ٢٤،٠٠١ مليون نسمة.

٢ـ التوزيع القومي للسكان:

أ- العرب: ٧٥ – ٨٠ ٪

ب ـ الأكراد: ١٥ - ٢٠ ٪

ث ـ أقليات قومية أخرى: ٥ ٪

٣ـ التوزيع الديني للسكان:

أ ـ الإسلام بمذاهبه: ٩٧ ٪

ب ـ الطوائف الدينية الأخرى: ٣ ٪

والحق في ظل هذا التباين والتنوع يعد مصدر قوة واستقرار في المجتمع إذا بني النظام على نحو ديمقراطي وبيئة اجتماعية متسامحة واستقرار دستوري يستجلب في مبادئه وقواعده

---

(١) نقلا عن موقع شبكة الجزيرة نت، وشبكة CNN الأميركية، الموقع Global security.org .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الجميع وحرياتهم وواجباتهم[1]، ولكن الاحتلال سخره من مصدر قوة إلى عامل تطاحن واحتراب داخلي.

٣- الأحزاب والقوى التي جاءت مع الاحتلال أو نشطت على أثره والتي وافقت على الدخول إلى ما يسمى بالعملية السياسية والتي اعترفت بدور قوات الاحتلال بقيادة العملية السياسية، وبخاصة التيارات الشيعية وربطها بعدد من التيارات السنية والأحزاب الكردية وبقية الأحزاب والمكونات السياسية الأخرى وان قسم منها اندفع بتأيد السيد علي السيستاني المرجع الشيعي وغيره من بقية المراجع الشيعية وبالتالي شكل هذا الجنوح نحو الاشتراك (بالعملية السياسية) احد العناصر والأعمدة الموافقة على النظام الاتحادي المتبع في العراق[2].

٤- تحقيق نوع من الاستقرار القلق لما يسمى بالعملية السياسية في سبيل توطيد السيطرة الامبريالية وبموجبها قرر صناع السياسة الأميركية أن يسكتوا وبصورة دائمة كثير من المنشقين والمستقلين المدنيين العراقيين (الذين كانوا على الحياد مع نظام الحكم السابق)، والتفوا على تحويل رجال دين شيعة وقتلة قبائليين سنة والتعاقد مع عشرات الآلاف من المرتزقة في صفوف أمراء الحرب الأكراد (البشمركة) كي يرهبوا

---

(١) ينظر: عبد الله، ثناء فؤاد. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،١٩٩٧م، ص٢٠٥، ص٣٠٢ في تفاصيل دستورية وقانونية لتلك الشروط.

(٢) للتفاصيل ينظر:

أ- شعبان، عبد الحسين. تضاريس الخريطة السياسية العراقية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٦م، ص٤٨، ص٥٣.

ب- ينظر: بريمر، بول. عام قضيته في العراق. ترجمة: عمر الأيوبي. دار الكتاب العربي. مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويغتالوا قادة حركات المجتمع المدني الحقيقية في العراق ليمهدوا الطريق إلى العملية السياسية التي أرادها الأمريكان وكان من نتائجها الاستقرار الظاهري والتشكيل الصوري لمجلس النواب و تعين الحكومة وإقامة المؤسسات القضائية والتشكيلات العسكرية والمافيا وكان القتل والتطهير الذي استهدف أبناء العراق من أجل إقرار هذه العملية كان يقدر بحدود(١,٣)مليون قتيل من آذار ٢٠٠٣م حتى أواسط ٢٠٠٩م[١].

ويبدو للباحث أن عماد تبني النظام الاتحادي في العراق من أحد ثوابته جعل العراقيون يدفعون ثمن القبول بالنظام الاتحادي وما يسمى بالعملية السياسية التي كانت المستودع الأساسي لهو هذا الكم الهائل من الضحايا و الخسائر المادية والمعنوية التي نتجت عن الغزو والاحتلال حيث تم تسلح الزعماء القبليين والدينيين والاثنيين وتحرضيهم على أعمال سفك دماء متبادلة وتدمير الوحدة الوطنية والمقاومة الباسلة.

إن سياسة فرق تسد واعتمادها بين منظمات اجتماعية وسياسية ودينية رجعية هي التدبير الأشد والأكثر شيوعاً في السعي وراء خضوع دولة قومية متطورة موحدة فتهشمت الدولة القومية وأصاب الوعي القومي نوع من التشويه والانحراف وتشجيع الولاءات الاثنية الدينية والجهوية البدائية[٢].

---

(١) شعبان. تضاريس الخريطة السياسية العراقية. مصدر سابق، ص٥٠.

(٢) بتراوس، جميس. الحرب الأمريكية على العراق، تدمير حضارة. مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٦٨. بيروت، تشرين الأول٢٠٠٩م، ١٦٧-١٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل ذلك كان على حساب الوعي القومي والذاكرة التاريخية والفكر العلمي العلماني فأثارت الكراهية الاثنية الدينية صاحبها إجرام واضح في التصفيات الجسدية والخطف والاختفاء القسري لكثير من الوطنيين والقوميين وشخصيات من الكتاب والمعلمين والمهنيين والأطباء و الهندسيين و المحاميين وقضاة وصحفيين ولاجئين ومشردين وكان ذلك على وجه الخصوص حاسماً في فرض حكم اثني ديني تحت الاحتلال وهكذا كان تعميد (حسب التقليد المسيحي) العراق للخيار الاتحادي المفروض الخارج عن سياق أولويات صفاقته السياسية التي تم استجلائها و تفصيلها في فصول البحث السابقة[1].

وهكذا كانت الهيمنة وبحجة إقامة النظام الاتحادي التعددي، الديمقراطي حجة للهيمنة وتدمير حضارة بكل ما تعنيه واجتثاث حملة الوعي القومي الذي هو أساس الثقافة السياسية في العراق ويبدو لنا انه بدون هذه الاتجاهات العنيفة والمفروضة والتي تعد من جانب الاحتلال أحد الأعمدة والثوابت لقبول هذه التجربة وإقرارها وتبنيها كأحد ثوابت ما يسمى العراق الديمقراطي الجديد.

٥ـ تم تحول التجربة الاتحادية في العراق عبر واقع قانوني ودستوري، مثلما بينا ذلك عبر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤م والدستور عام ٢٠٠٥م ليعطي الحجة على نفاذ همها وبالذات الدستور الذي استوحى مبادئه من قانون إدارة الدولة، وهذه الحجة قد اكتسبت بالدرجة الأساس للمحتلين ولحكومات الاحتلال نوعاً من الشرعية، باعتبار الذي تم إقراره كان نتيجة رأي الشعب العراقي عبر الاستفتاء وإقراره من قبل الجمعية في

---

(١) ينظر: بتراوس. الحرب الأمريكية على العراق، تدمير حضارة. مصدر سابق، ص١٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس البرلمان على الرغم من العيوب الشكلية والموضوعية التي تم تشخيصها في حينه، ليعطي عنصراً من أهم العناصر الذي يوحي بالاستمرارية والاطراد والثبات.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية المساعدة على الاطراد والاستقرار:

إن هذه العوامل قد تتداخل مع العوامل والعناصر الداخلية للثبات، وقد تكون بشكل كبير هي المخططة والمساعدة للعوامل الداخلية ومساعدتها على الاستمرار على الرغم من كل الضغوطات والعيوب الداخلية، ويستطيع الباحث أن يبنيها على المحاور الآتية:

١- إطلاق تسمية "العراق الجديد" قبل الاحتلال وأثناءه، القصد منه إضفاء تدليس قانوني، وخدعة سياسية وتضليل إعلامي على أساس أن العراق الجديد هو بديل لعراق الاستبداد والدكتاتورية والظلم وانتهاك حقوق الإنسان، ويعطي أملاً كبيراً في تغير واقع العراق من ثقافة سياسية قائمة على الاقصاء والتمييز إلى بلد يسعى إلى تحقيق الديمقراطية الكاملة ذات السند الدستوري ليكون نموذجاً في المنطقة بعيداً عن العنف والإكراه وقريباً من التسامح والتزاماً بحقوق الإنسان وحرياته، لاسيما إذا تذكرنا أن معد الدستور وقانون إدارة الدولة الرئيس هو اليهودي نوح فيلدمان ليضفي عاملاً مساعداً على سير العمل السياسي في العراق.

٢- مارست الولايات المتحدة ضغطاً كبيراً على حلفائها في الوطن العربي ليلعبوا دوراً في عودة النظام العراقي الجديد إلى المنظومة العربية، وقد استهلت ذلك في عقد مؤتمر المصالحة في القاهرة في العام ٢٠٠٥م وكان الراعي والداعي إليه الجامعة العربية، وكان اللاعب السياسي رئيس النظام المصري السابق حسني مبارك، وسرعان ما فشل المؤتمر للخلافات الجوهرية التي ظهرت بعده، وانعدام التزام الجانب الحكومي العراقي به، وكثرت التصريحات المعادية من قبل بعض القادة للجامعة العربية وللمؤتمر، وعلى سبيل المثال قال الدكتور إبراهيم اشيقر الجعفري رئيس حزب الدعوة سابقاً ورئيس تجمع الإصلاح والتغيير حالياً:(ماذا جلبت لنا الجامعة العربية سوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(القومجية) باللهجة العامية يعني القومية) وقد استفز هذا التصريح وفاجئ الجميع بتوقيته، وأعطى دلالة عن انعدام إيمانه في عملية المصالحة وحقيقة انتماء العراق للجامعة[1].

٣- واستمر الضغط الأمريكي على حلفائها من الدول العربية لفتح سافرات في بغداد، وقد صرح أحمد بن حلي نائب رئيس الجامعة، إن الأخيرة ستستمر بالوقوف مع العراق وتأكيد التضامن معه، لاسيما أنه يسير باتجاه استرداد عافيته وأداء دوره المهم في المنطقة وترسيخ تجربة الديمقراطية واستكمال جميع مقومات سيادته[1].

وكجزء من ترسيخ هذه العودة العراقية وبهذا الضغط الأمريكي الواضح تم الآتي:

أ- فتح قنصلية للجامعة العربية في أربيل وهذه سابقة قانونية وسياسية معيبة في تاريخ الجامعة العربية وكان ذلك في نهاية عام ٢٠١٠م، وقد أشادت الجامعة العربية مراراً بالتحول الديمقراطي في العراق وتقدم العمل السياسية، وآخرها تصريحات مؤتمر قطر.

ب-وافقت الجامعة العربية على إقامة القمة العربية في بغداد في منتصف شهر آذار من عام ٢٠١١م، وتم تأجيل ذلك إلى منتصف نيسان من ذلك العام، وتم إلغائها بطلب من دول مجلس التعاون الخليجي عندما تبنت السياسة العراقية الموقف الإيراني إزاء الأحداث التي ظهرت في البحرين، فكان الإعلام العراقي الرسمي صدى للموقف الإيراني المعادي لدول الخليج العربي، وأعلنت تصريحات من بعض الساسة تهاجم دولة البحرين صراحة، وعطل البرلمان جلساته تضامنا مع المتظاهرين فيها.

---

[1] اقتبس بتصرف من مجموعة باحثين. العرب وتحديات الشرق الأوسط الجديد. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٩.

[1] تنظر: نشرة الجامعة العربية في ٢٠١٠/١٠/١٣ على موقع الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- ساهم العراق في القمة العربية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية الذي عقد في الكويت للفترة ١٩/ ٢٠ كانون الثاني/ ٢٠٠٩م.

٤- أن الدبلوماسية العراقية قد نشطت باتجاه إقامة علاقات اقتصادية بالذات مع الدول الأوروبية سواءً أكان في مجال الاتحاد الأوروبي أو مجال العلاقات الثنائية وكان آخرها زيارة اوردوغان رئيس الوزراء التركي للعراق وأربيل والقادة الجدد في العراق منهمكين الخطابات والتصريحات لحل مشكلة الحكومة منذ أكثر من سنة في جلسات البرلمان العراقي وجلسات برلمان إقليم كردستان بدون تقدم يذكر[1].

المطلب الثاني: تحديات الثبات والاستمرار في التجربة الاتحادية العراقية:

الفرع الأول: تحديات الثبات والاستمرار الداخلي:

الذي تم تقديمه سابقاً فيه نوع من الإسهاب والتعويض العلمي لهذا المطلب، بيد أننا لا نغفل محددات هذا المطلب، وسنتناوله على وفق السياق المنهجي الذي تم تناول المطلب السابق وعلى النحو الآتي:

تم توضيح الدور الكردي في إرساء أسس النظام السياسي والدستوري للنظام الاتحادي وكيف عد الجانب الكردي هذا الاتحاد وهو العمودي الفقري للتجربة الاتحادية في العراق وفي ضوء ذلك سوف نستهل هذا التحدي ونبينه وفق الترتيب الآتي:

١ـ مفارقات الجانب الكردي في التجربة الاتحادية نبينه على الوجه الآتي:

---

(١) نقلاً عن وكالات الأنباء بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١١ومنها تحليل عن علاقات العراق الدولية في المجالات عامة وخاصة تركيا. وكذلك ينظر: خلف. الحوار العربي التركي على مستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٣٨٢. بيروت، كانون أول،٢٠١٠م، ص٧٢-ص٢١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ-في ١١كانون الأول ٢٠١٠م طرح مسعود البرزاني في المؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني مسالة حق تقرير المصير للأكراد، وعقب أهم قطب في العملية السياسية أياد علاوي رئيس القائمة العراقية وحركة الوفاق الوطني بكلمته إلى العراقيين أن يستوعبوا الأوضاع السياسية الجديدة في العراق ويصرفوا بموجبها، وكانت القائمة العراقية فازت بالمرتبة الأولى التي في الانتخابات التي عام ٢٠٠٩م، وبذلك فهو موافق على نوايا النخبة الكردية وتصرفاتها.

ب-خرجت مظاهرات ضد الأوضاع في كردستان في السليمانية في ١٩شباط ٢٠١١م، وأرسل مسعود البرزاني قوة لقمعها، ولكن الأمر المؤسف أن أغلب المتظاهرين يجيدون اللغة العربية، فلم نشاهد واحدا منهم تكلم باللغة العربية ولا توجد لوحة أو إشارة أو لافتة خطت باللغة العربية وكأننا ننقل مظاهرات من خارج العراق في دولة لغتها القومية هي الكردية.

ج-وبنفس التاريخ أعلاه صرح كوستر البرزاني رئيس برلمان كردستان العراق مؤيدا حق الأكراد أن يطالبوا بحق تقرير المصير مثلما تم في جنوب السودان.

د-في ١١آذار٢٠١١م صرح البرزاني لجميع وكالات الأنباء سنقطع اليد التي تتطاول على الوضع في كردستان في إشارة إلى المظاهرات التي خرجت في السليمانية التي تم قمعها.

هـ-في ٨ آذار صرح جلال الطلباني رئيس جمهورية العراق نتيجة لوقوع حادث إجرامي في كركوك: أن كركوك قدس الأكراد مثل القدس بالنسبة للعرب[1] وهذا ليس التصريح

---

(1).David LPhilips. power-sharing in Iraq conical Report.

(٢) ينظر: حسيب، خير الدين. المشاهد المستقبلية في العراق. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ ٣٠٧. بيروت، أيلول٢٠٠٤م، ص١٨ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول له بهذا الشأن، وأنه بهذا التصريح فقد لياقته الشخصية والقانونية، وتصرف وكأنه في المعارضة ولم يكن رئيس الجمهورية ؟!! وهذا يثير العجب والغرابة!؟.

٢ـ أن الأمر الذي تم ذكره في الفقرة (١) وترابطها يعكس رغبة استجدت وتعمقت لدى الأكراد وبالذات في مرحلة التسعينات أبان حضر الطيران في شمال العراق عام ١٩٩١م، والتي أعطت الدليل بأن الأكراد في العراق لهم الرغبة في الاستقلال والانفصال، وهذا الأمر عكسته عملية استطلاع للرأي غير الرسمي الذي أخضع له عدد كبير من الجمهور الكردي في السليمانية وأربيل ودهوك في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥م، وكانت النتيجة أن صوتت لصالح الانفصال والاستقلال ١١٪ من مجموع المشاركين في الاستطلاع [٢] .

٣ـ تمنت المقاومة من تجاوز محنة العمليات الإجرامية للقاعدة بعد مقتل قائدها الزرقاوي وتجاوزت محنة الصحوات وما تسببته من إعاقة وعرقلة مشروعها الوطني، واحتوت واندمجت فصائل المقاومة على أثر الاتفاقية التي تم شرحها سلفاً، وتم إعطائها زخماً[١] معنوياً في مواصلة القتال وأعلنت برنامجها السياسي وأهم ما جاء به في آذار ٢٠٠٤م الآتي:

أ- رفض مطلق وشامل لمنطق الاحتلال وأدواته وعناصره وكل ما نتج عنه من هياكل وعناوين وهيئات عملية.

ب- بمجرد خروج المحتلين من العراق الدعوة إلى عودة الدولة بكل مؤسساتها الوطنية والسيادية والخدمية المدنية والعسكرية.

ج-سيعلن المجلس الوطني في وقت مناسب تشكيل حكومة وطنية انتقالية.

د- هناك إجراءات لتشكيل مجلس شورى وإعداد دستور وانتخاب مجلس وطني وغيره.

---

(١) ينظر: الزبيدي، وليد. العراق مستويات الطرح بين إرادتين. مجلة المستقبل العربي، العدد/٣٧٣ . بيروت، آذار ٢٠١٠م، ص٢١-٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- في عام ٢٠٠٩م تم إعلان عن اندماج اثنين من جبهات المقاومة هما القيادة العليا للجهاد والتحرير التي يقودها عزت الدوري وتضم (٣٣) فصيلاً مسلحاً وجبهة الخلاص الوطني، كما شهد في العام نفسه ظهور (١٣) فصيلاً خولت حارث الضاري للتحدث باسمها وجرى تنسيق بين المجموعتين.

٥- تحدي الطائفية وهو الذراع الثاني بعد التحدي العنصري الذي درج في مقدمة التحديات حيث أظهرت التجربة من الاحتلال ولغاية كتابة سطور بحثنا، أن الدولة ضعيفة في مواجهة مجتمعات طائفية قوية، حيث أظهرت الممارسات السياسية والتعبوية الطائفية إلى الفعل بشكل صاخب وعنيف، حيث نسب أحزاب السلطة والقوى السياسية الأخرى خارجها إليه التقسيم الطائفي والمتوالي للمجتمع، فقضت هذه السياسة على الشعور بالولاء للدولة وأدت إلى غياب كل أشكال الثقة بها، وهذا بدوره أرجع العملية السياسية في البلاد إلى مرحلة التحالفات السياسية القائمة على الطائفية والاثنية والعشائرية الضيقة[1].

٦-ما يسمى بالجرائم الإرهابية: إن هذه الجرائم انتشرت ولا زالت قائمة لغاية كتابة سطور هذا البحث، حيث انتشرت ظاهرة الجثث المقطوعة الرؤوس والمجهولة الهوية بالإضافة إلى التفجيرات العديدة التي طالت مؤسسات دولة مهمة، والسيارات المفخخة وأعمال العنف الأخرى كالقتل بالمسدس الكاتم الصوت والاختطاف والاعتقال التعسفي وكثرة السجون ومن الصعوبة وجود إحصائية دقيقة بشأنها، وكل هذا يدلنا على أحد المشاهد المأسوية التي

---

[1] ينظر: الربيعي، علي حسن. الهويات ومأزق المحاصة الطائفية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، آذار ٢٠٠٧م، ص٨٨-٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحدث في العراق ولا زالت تحدث والقسم الأكبر منها تم بواسطة ميليشيات تابعة للأحزاب الحاكمة أو القريبة من الحكم[٢].

٧- شيوع الفساد والرشوة، حيث أن منظمة الشفافية الدولية قالت أن العراق من أكثر الدول شيوعاً في الفساد بعد الصومال، وذكرت أن بريمر الحاكم المدني السابق وحده سرق(٨) مليارات و(٨٠٠) مليون دولار وتبعته حكومات الاحتلال التي بددت (٢٠) مليار دولار ووزارة الدفاع متهمة بأكثر من مليار دولار والنفط يباع بدون عددات وعمليات التهريب الخارجي والداخلي مستمرة وتقدر السرقات ما بين (٤٠٠ـ٨٠٠) مليون دولار شهرياً، وأن مفتش وزارة النفط قال: أن العراق خسر فقط من النفط من الاحتلال ولغاية ٢٠٠٧م بحدود (٢٤) مليار دولار[٣].

هذه بعض وليس كل التحديات الداخلية، التي تجعل المرء يقيس مستوى ومحتوى النظام الاتحادي ويجعل المرء نفسه يقول أن العراق كان يراد به أن يكون دولة مؤسسات ونظام دستوري تحول إلى مزاد علني للنهب والسرقة وللقتل والطائفية والعنصرية. ولا ضوء في نهاية نفقه السياسي المظلم إلا المقاومة الباسلة والشرفاء الذين يرفضون الاحتلال.

الفرع الثاني: التحديات والضواغط الخارجية:

بعد الذي بيناه في الضواغط الداخلية، ووصلنا إلى ما يمكن استنتاجه من قياس الدوافع الشخصية ففي وقت الكوارث والاحتلال يكون الاحتلال من أشد مظاهر هذه الكوارث،

---

[٢] ينظر: بورسمان، أنتوني . اتجاهات العنف والإصابات في العراق. مصدر سابق، ص١٠٨.-١٢٥.

[٣] ينظر: شعبان، عبد الحسين. الاحتلال الأمريكي هل يعم الأمر الواقع واقعاً. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٦. بيروت، شباط ٢٠٠٧م، ص٨٨.-٨٩؛ وكذلك زيني، محمد علي. دولة القانون وتبديد أموال الشعب في اتفاقيات النفط. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٧. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، تموز ٢٠١٠م، ص١٠٢-١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأحوال الاجتماعية عميقة في تعقيدها، ووجدنا حالات توليد الثراء بين البؤس حيث تعرض هيكل الدولة العراقية والمجتمع وانتمائه العربي والإسلامي إلى الخطر، فجاءت الأحداث وتراكمها بإنساناً عراقياً ذا شخصية هجينة في مزاجه وأفكاره ومصالحه تسلم قيادة ما يسمى بالعملية السياسية في العراق الجديد ، يدعي أن يقود مجتمعا فاقدا للخدمات وأصبح على حافة التشتيت والتهميش والنسيان، إن لم يكن في قائمة المعتقلين أو الأموات.

وهناك في نطاق الاحتكاكات الخارجية مع العراق سجل لدينا نوعان من التحديات النوع الأول النوع الذي يشترك مع التحديات الداخلية ويزيدها وطئة وأثر، والآخر إيجابي الذي يلتقي مع ما ذكر في إيجابيته وخفف وطئه الاحتلال والانزلاق الذي تم إيضاحه، ولذلك سنقسم على الفرع النحو الآتي:

١-الضواغط السلبية التي تلتقي مع مثيلاتها الداخلية:

أول هذه الضواغط هو التدخل الإقليمي، فكلما ضعف العراق كلما تعرض لتدخلات دول الجوار الجغرافي، وبخاصته إيران وتركيا، وهناك حدثت امتدادات لأجهزة عدة وأهمها (الأجهزة الإسرائيلية) والذي تم كشفه بشكل خاص تلك العلاقة المميزة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية فهذا الموقف يمكن أن نبينه على الوجه الآتي:

أ-أنه تم التنسيق مع إيران بشأن خطط احتلال أفغانستان والعراق، حيث أكد ذلك نائب الرئيس الإيراني السابق عام ٢٠٠٣م بقوله: لولا إيران لما كان للأمريكان تواجد في أرض العراق وأفغانستان، وقد أكد ذلك الرئيس الإيراني محمد أحمدي نجاد، وكذلك صرح في عام ٢٠٠٤م قائد الحرس الثوري الإيراني خلال زيارته إلى لندن إن إيران لديها في العراق لواءين يعملان في العراق لصالحها لضمان الأمن القومي الإيراني كما صرح الرئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني، بأن إيران ساعدت الحكومة العراقية لضمان وصولها إلى السلطة عن طريق الأموال والمشورة لوضع أسس الانتخابات بعد الاحتلال[1].

ب ـ جاء باتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حول فقرة التعاون السياسي والدبلوماسي الفقرة (٣) دعم جهود العراق لإقامة علاقات إيجابية مع دول المنطقة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل والحوار الإيجابي بين الدول والحل السلمي للخلافات دون القوة أو الضعف.

وهذا يعني بالنسبة للباحث هو إماطة اللثام حول دور الولايات المتحدة في عودة العلاقات العراقية إلى حاضنتها الحقيقية الدول العربية، من جهة، ويعني إقامة العلاقات الطبيعية مع (إسرائيل)[2] .

في سبيل الدفاع تشخيص النظام الاتحادي المستبدع في العراق، مارست الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب التضليل الإعلامي، حيث اعتبرت أن الإعلام يشكل عنصراً مهماً في حقيقة احتلال العراق وهو سبق المنازلة العسكرية وترافق معها واستمر بعدها في اتجاهات تمرير أهدافه، وكانت موجة الإعلام تعتمد أصلاً اتجاهاً واحداً وهي استغفال عقول العرب وتعمية عيونهم خصوصاً والمسلمين عموماً في محاولة نفسية لاحتواء نفسية الفرد العراقي واختطاف العراق ومؤسساته[1]، بيد أن مسؤولة وخبيرة الدعاية الأمريكية

---

(١) ينظر:الفيضي، الدكتور محمد بشار الفيضي. السراب. حوار حول العملية السياسية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق. دار الجليل العربي. عمان، الأردن، ٢٠٠٧م، ص١٣٦ص١٣٧.

(٢) تنظر: الاتفاقية الإستراتيجية للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لعام ٢٠٠٨ المادة (٣) من القسم الثاني في التعاون الدبلوماسي والسياسي وتحت العنوان اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

(١) ينظر: البدراني، فاضل. إستراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب مواجهته في العراق. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٦١ . بيروت، آذار ٢٠٠٠م، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شارلوت بيرز قدمت استقالتها رسمياً من منصبها وقالت: أن محاولتها للدفاع عن صورة أمريكا غير مقبولة في العراق والوطن العربي وهي تشبه إدخال الفيل في علبة صغيرة، وصاحب ذلك إفراز لوناً جديداً من الصحافة تتمثل بصحافة الممانعة والتحدي راح ضحيته كثير من الصحفيين والمهنيين وقد كلفهم ذلك ثمنا غالياً هو حياتهم فذهب من أجلها ما يقارب من (٣٠٠) صحفي وإعلامي عراقي[١] .

ج-هناك ضواغط عدة تضاف إلى ما آل إليه التدخل الأمريكي الإيراني بشكل خاص ولكن هذا النوع من الضواغط يمثل اتجاهات عدة على الصعيد القومي العربي والإسلامي والذي يشكل مصدر ضغط وتهديد لهذه التجربة الاتحادية ولأسباب عدة نأتي على ذكر بعض منها وفق ملامح الأفكار السياسية والقانونية التي جاءت بها وعلى النحو الآتي:

أولاً: جاء في مقررات المؤتمر القومي الإسلامي الدورة الخامسة في بيروت في عام ٢٠٠٤م في الفقرة (٢) الخاصة بالعراق الآتي: جاء الاحتلال الصهيو-أمريكي للعراق بذرائع اتضح كذبها وبذلك قد انتهك المواثيق والقانون الدولي العام لمخطط قديم جديد يستهدف العراق لذاته كدولة تملك إمكانيات التطور والقوة والإشعاع في بيئتها الحضارية العربية والإسلامية ويستهدف العراق لما يمثله من وزن استراتيجي كبير في رصيد الأمة، وعقيدتها وحضارتها، بهذا المعنى يرى المؤتمر أن معركة تحرير العراق التي تخوضها المقاومة الباسلة وقواه السياسية الوطنية المعادية للاحتلال هي معركة الدفاع عن الأمة كلها بل عن قيم الحرية والعدالة والمساواة في العالم كله، إن الدورة الحالية للمؤتمر تعتز بأنها احتضنت وبشكل موسع ممثلي التيارات الوطنية والقومية والإسلامية المناهضة للاحتلال في العراق وأدواته[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٢) ينظر: مقررات المؤتمر القومي الإسلامي الدورة الخامسة في بيروت في عام ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح لنا أن هذا التحدي يشكل بداية الحقائق التي شخصها الباحث، وهي:

أولاً : رفض التجربة الاتحادية بكافة تفاصيلها في العراق، لأنها تفرق ولا تجمع وكونها بدأت من الكل إلى الجزء لأسباب عرقية وطائفية تنفيذا لأجندة خارجية وتحت تأثيرات داخلية وخارجية.

ثانياً : يؤكد البيان أن ما ذهبنا إليه من أن وحدة الثقافة السياسية للعراق وأهمها جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام تؤكد على الوحدة الوطنية والتماسك وتنبذ التفرقة.

ثانياً:كما جاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي الإسلامي الدورة الخامسة والسادسة الذي عقد في الدوحة في كانون الأول ٢٠٠٦م فقد جاء به في الفقرة الثانية باسم القضية العراقية الآتي : (إن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق بعد تدميره دولة وهوية وتراثا ثقافياً ومؤسسات خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية. وانهيار للوضع الأمني وما صحبه تهجير قسري وتصفية الكفاءات وتلاشت مؤسسات الدولة). يواجه هذا المشهد عمل وطني مسلح ومقاوم للاحتلال . وإزاء هذا يعلن المؤتمر مجدداً رفضه للاحتلال وكل ما ينتج عنه مما يسمى بالعملية السياسية وقوانين ونظمه ودستور ومحاكم غير شرعية وانتخابات مزورة وتقسيم قسري للعراق وتمزيق وحدة شعبية وانتهاك حقوق إنسانية، ويعلن عن رفضه للتدخلات الإقليمية والدولية، ولا حل للعراق إلا بطرد المحتلين وبناء دولتهم المستقلة الموحدة والديمقراطية[1] .

وكذلك يتضح لنا من مبادئه وإعلانه الخاص بالعراق الآتي:

أولاً: صحة ما تم تثبيته من تحديات داخلية وخارجية، وعيوب دستورية التي تم تشخيصها في فصول البحث.

---

(١) ينظر: مقررات المؤتمر القومي الإسلامي الدورة السادسة في الدوحة، عام ٢٠٠٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أكد من جديد صحة تقديرنا في البحث ما تم تدميره من مقومات وأسس حضارة العراق بحجة النظام الاتحادي .

ثالثا: مؤتمر القمة العربي الإسلامي السابع (دورة غزة) الذي عقد في بيروت ٥-٦/ شباط ٢٠٠٩م والذي جاء في بيانه الختامي فيما يخص الشأن العراقي الآتي[٢]:

١ـ يحث المؤتمر العربي المقاومة العراقية على توحيد صفوفها ضد الاحتلال والاستعداد لمرحلة ما بعد التحرير بما يحافظ على وحدة العراق بأرضه وشعبه ومؤسساته وهويته العربية والإسلامية.

٢ـ يهيب المؤتمر بالقوى الفاعلة والمخلصة من أبناء الشعب العراقي أن تضافر جهودها لإنهاء الاحتلال وأبطال فعاليته السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وإقامة الحكم الوطني العراقي المستقل والمستمد شرعيته من إرادة العراقيين الحرة.

رابعاً: هناك عدة مؤتمرات عقدت على الصعيد الوطني (العراقي) تتناول اثنين منها على سبيل المثال وليس المصرح بها الآتي:

١ـ انبثاق المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي في بغداد أيار٢٠٠٤م والذي جاء في بعض فقرات قراراته الآتي:

أ ـ رفض الاحتلال الأجنبي للعراق، رفضاً باتاً ورفض كل ما يترتب عليه من نتائج وآثار سياسية واقتصادية وأمنية واقتصادية وثقافية أو أي التزامات أخرى .

ب ـ الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة.

ج ـ جاء في الفقرة (٧) العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والتأكيد على هويته الإسلامية والعربية وارتباطه المصيري المشترك أرضاً وشعباً وتاريخاً وحضارة بالأمة الإسلامية والعربية جمعاً.

---

(٢) ينظر البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي /٨أيار/٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ـ المؤتمر التأسيسي لـ (التجمع العراقي للتحرير والبناء الذي عقد في بيروت من ٢١-٢٢ حزيران ٢٠٠٧م، وأهم ما جاء به:

أ ـ تواجه العراقيين من مختلف المشارب والأطياف الوطنية مهام التحرير والتغير في ظل تفاقم المأساة العراقية بكل جوانبها في ظل احتلال غاشم دموي عمل مع المتحالفين معه على تفكك الدولة العراقية وضرب أسس الوحدة الوطنية وتخريب النسيج الاجتماعي لشعبنا العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، هويته عربية إسلامية، ويوصي:(إيقاف العمل بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي صدرت خلال فترة الاحتلال واعتبارها لاغيه قانوناً)[1] .

خامساً: بالإضافة إلى هذه التحديات والضغوطات ذات الاتجاهات الفكرية والسياسية والقانونية والتي ذهبت وفق اعتقاداتنا وتصورتنا في البحث، نجد إضافة ضاغط وتحرير آخر في الأمانة العامة لمؤتمرات القمة ونأخذ منها قمة بيروت وقمة سرت مع مذكره من المؤتمر إلى مؤتمر القمة العربي الرسمي وعلى النحو الآتي:

١ـ جاء في البيان الختامي للأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي الذي عقد في بيروت في ٢-٣ تشرين الأول ٢٠٠٩م في الفقرة ثالثا من قراراته التأكيد:

أ ـ أن وحدة المقاومة شرط أساسي لنجاح مهام التحرير والانتصار على العدو كما أن شعبيتها هي الشرط الأهم لتأسيس الانتصار والانطلاق إلى المشروع الوطني في مرحلة ما بعد التحرير.

ب ـ تؤكد الأمانة العامة حرصها الكامل على وحدة العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات.

---

(١) ينظر: المؤتمر التأسيس (لتجمع العراقي للتحرير والبناء) البيان الختامي . التوصيات . بيروت، حزيران للأيام ٢١-٢٢ ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ـ تؤكد الأمانة العامة رفضها لأي نفوذ أجنبي وإقليمي في العراق، وتستنكر الكثير من الممارسات الإيرانية في العراق التي استغلت أجواء الاحتلال الأمريكي له لتغلب مصالحها القومية الضيقة على ما يمكن أن يشكل أرضية مقبولة لمصالح المشتركة وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً[1].

٢ـ بعثت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى مؤتمر القمة العربي في الجماهيرية العربية في ١٧/ ٣/ ٢٠١٠م والذي جاء فيه في الفقرة (رابعا) الموقف من الأزمة العراقية والتي أكدت الأمانة العامة أن العراق ما زال يواجه أزمة خطيرة تهدد وحدته وسيادته واستقلاله لذلك تؤكد على[2]:

أ-التمسك المبدئي والثابت الداعم والمساند والمؤيد للمقاومة العراقية.

ب-تعلن الأمانة العامة برفضها التام والقاطع لكل التدخلات الإقليمية والدولية لملء الفراغ بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عسكرياً أو سياسياً.

ج-إن الأمانة العامة تطالب القمة العربية بالتخلي عن دعم العملية السياسية الحالية في العراق والتي تقوم على مبدأ الذي يهدد وحدة ومستقبل العراق.

د-يتبنى المؤتمر القومي العربي الدعوة إلى تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة للعراق تتولى تشكيل مجلس تأسيس وطني لإعداد مسودة دستور جديد يعرض على استفتاء شعبي وتشكل في ظله حكمة وطنية يكون من مهمتها إعادة تشكيل وبناء القوات المسلحة العراقية.

---

[1] ينظر: البيان الختامي لاجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول القضايا العربية الراهنة في بيروت ١٥/١٦/٢٠١٠.

[2] تنظر: مذكرة الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى المؤتمر القمة العربي في الجماهيرية في ١٧/٣/٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: جاء في قرارات البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في ليبيا في ٢٧-٢٨ آذار ٢٠١٠م فيما يخص العراق :(دعوة القيادات العراقية كافة بمختلف انتماءاتها الطائفية والعراقية والحزبية إلى تغليب المصلحة الوطنية ووضعها فوق كل اعتبار، والإسراع في تشكيل حكومة وطنية تحفظ وحدة العراق شعباً وأرضاً فور مصادقة المحكمة الدستورية على النتائج النهائية للانتخابات وربما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق[1].

يستطيع أن نخلص من هذه الفقرة التي تخص العراق في مؤتمر القمة التي تنظمه جامعة الدول العربية الآتي:

أ ـ هناك إقرار بشكل مباشر أو غير مباشر بوجود انتماءات طائفية وعرقية وحزبية في العراق تعمل لمصالحها الخاصة وليست لمصلحة العراق ولذلك أشار البيان للدعوة إلى تغليب المصلحة الوطنية ووضعها فوق الاعتبارات المصلحية الضيقة.

ب ـ وجاء في النص، وربما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق وهنا كلمة ربما هي كلمه توحي بعدم اليقين والثبات والاطمئنان واحتمالية غير أكيدة.

ج ـ أن هذا النص قد جاء مجاملة للوفد العراقي الذي كان برئاسة رئيس الجمهورية جلال الطالباني، وقد اشترك في وضع مسودته هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي، وكلاهما كرديان؟!!.

وعلى الرغم من المجاملة الشخصية والدبلوماسية للوفد العراقي، فإن المؤتمر لم يستطع الخروج عن الحقائق السياسية والدستورية الموجودة في العراق، وقد

---

[1] ينظر: وثيقة البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي، الدورة الثانية والعشرين لمجلس الجامعة العربية. الذي عقد في سرت، ليبيا ما بين ٢٧-٢٨ آذار ٢٠١٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرج ذلك وفق المقولة القانونية المأثورة ليست العبرة في الألفاظ والمباني وإنما العبرة في الدلالات والمعاني؟!.

إنَّ التجربتين الاتحاديتين في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق واجهت تحديات داخلية وخارجية ومن خلال ما تم بيانه في هذا الفصل نستطيع على نحو كثيف جداً أن نلخص الوقائع السياسية والحقائق القانونية الآتية:

١ـ إنَّ الثبات والتحدي في تجربة الإمارات سواء من النطاق الداخلي أو الخارجي يكمن في جوهرها في أن الاتحاد جاء بحسن نية من اختاروا الاتحاد وأنه جاء منسجماً مع الثقافة السياسية لتاريخ الإمارات وجاء هذا التبني باختيار ديمقراطي وبدستور مرن وبانتماء حقيقي للوطن الإماراتي والذي غلب عليه الطابع العروبي والإسلامي، وإنها كتجربة تحتاج على المستوى الدستوري والسياسي والاقتصادي بضوء دينامية جديدة لإرساء وترسيخ هذه التجربة لتحد من العوامل والتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، مع الأمل بتأسيس مؤسسات برلمانية حقيقية ومعالجة ما تم تشخيصه في هذا النظام من نقاط ضعف ووهن.

٢ـ أما ثبات النظام الاتحادي في العراق، فنحن نرى أن التجربة الاتحادية جاءت أصلاً لإضعاف العراق وتقسيمه وعلى العكس من منطق التاريخ والجغرافية عبر تاريخه الطويل الموحد، تمهيدا لتجزئته وفق مخطط مسبق خبيث عندما تكون الأوضاع الدولية والإقليمية مهيأة لذلك.

إنَّ التجربة الاتحادية جاءت بالإكراه والقوة وفق المنطق الذي كرسه الاحتلال، وموقفنا هذا ليس طعنا بالتجربة الاتحاد وإنما دفاعاً عن عروبة العراق ووحدته.

والباحث يجد هذه أن التجربة خرقاً للسياق السياسي والدستوري للعراق كدولة بسيطة، شاعت فيها الثقافة السياسية الجوهرية الموحدة. وأن التجربة الحالية تجربة انغلاق وعزل العراق عن محيطه العربي لإرجاء تحريره وإنهاء المؤسسات التي اصطنعها الاحتلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشـريعاته الباطلة، وإعادة بنائه من جديد ليكون عراق عربيا إسـلاميا موحـدا، ويشـرع دستوريا بديلا لدولة مستقلة لها اعتداد بثقافتها السياسية العريقة.

الخاتمة

ونحن قد وصلنا إلى نهاية إبحارنا في هذه الأطروحـة، لابـد مـن تقـديم خلاصـة علميـة كدليل على ماهية هذا الإبحار العملي، مع ما نصحبه من وقائع قانونية وهو سجل بالغ الثـراء ذات صلة بماهيته وعلى النحو الآتي:

١- وجدنا أن السجل السياسي لتاريخ الإمارات والعراق يحوي مادة خصبة للدراسة المقارنة بينهما، بل المتقاربة لا بل أكثر تشابه، والذي يسـهم بشـكل أو بـآخر عـلى ذلـك التلاقـي المقصود أو غير المقصود، أو الناتج عن وجوبيات الانـتماء الفكـري الواحـد لـو سـمحنا لأنفسنا قول ذلك من خلال بعض الحقائق على سبيل المثال وليس الحصر أو جميعها وعلى النحو الآتي:

أ- اكتشاف الصلة في بداية القرن العشرين عن وجود نـوع مـن الفخـار المصـنوع سـمي (فخار تل العبيد) وهو موقع بجنوب العراق يرجع إلى أصول ما قبل التـاريخ ومنـذ الثمانينات من القرن الماضي، اكتشف من فخار العبيد في السـاحل الغـربي للإمـارات العربية المتحدة شمال رأس الخيمة حتى جزيرة دلما قبالة ساحل أبو ظبي الجنوبي، وإن هذا الفخار لا يشبه مثله في أرض العراق القديم (وادي الرافدين) فحسـب، بـل أنـه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتأكيد صنع في جنوبي العراق، هذا وغيره من الآثار الأخرى يعطي دليلاً أو معلما من معالم اللقاءات الأولى بين الشعبين الشقيقين[1].

ب- وجد نقش يشير إلى تسليم الجزية في بلاط(أشور بانيبال) في شمال العراق القديم تشير إلى تسليم الجزية من ملك دلمون التي تعني (مدينة الخلود) في اللغة السورية وحالياً البحرين وقلعة لاكادي وهو أحد الأسماء التي اشتهرت في شبه الجزيرة العربية ومن ضمنها الإمارات.

ت- دلت البحوث والدراسات وغيرها من البراهين التاريخية، إن هناك امتداداً بين العراق القديم (وادي الرافدين) وأرض الإمارات العربية المتحدة، حيث ارتبطت تلك الحضارات القديمة التي قامت على أرض الإمارات مع حضارة عمان وكانت الإمارات جزءً من هذه التسمية وتفاعلت معها سياسياً واقتصادياً (وربما لها كيان واحد امتد خلال حقب ما قبل التاريخ)[1].

ث- أثبت البحث تلاقي بين بلاد سومر وبابل والإمارات وشيوع انتشار عبادة آلهة متشابهة،ومن ضمنها الإله (شمس) الذي أوحى إلى حمورابي تشريع قوانينه لكي يضمن وحدة البلاد القانونية والسياسية[2].

٢- من الوقائع السياسية والقانونية عن حضارة المنطقة قبل الإسلام حسب المصادر العربية الإسلامية، إنه هاجرت بعض القبائل العربية من اليمن بعد انهيار سد مأرب ومن

---

[1] ينظر: دانيال تي بوتس. العولمة وتاريخ طويل وتحليل متعدد المستويات/ بين (١٠٠٠سنة من التطور الثقافي للإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة من تاريخ الإمارات.المركز الوطني للوثائق والبحوث.أبو ظبي، ٢٠٠٩م ، ص١٣ص١٨.

[1] ينظر: غانم حيدر، وآخرون.أدوات أثرية تعود للعصر الحجري الوسيط في إمارة أبو ظبي. المصدر نفسه، ص٣.

[2] ينظر: دانيال تي بوتس.المصدر السابق، ص٢٠ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمنهم قبائل الأزد العربية والأوس والخزرج وقبائل لؤي بن غالب بن فهر أحد بطون قريش الذين استقروا في منطقة توام وساحل عمان ومن ضمنها الإمارات وحسب ما بينا في البحث (أن ساحل عمان أو ساحل الخليج يرمز إلى الإمارات سابقاً) حيث تحالفت هذه القبائل في فترة ما قبل الإسلام وفي العهد الإسلامي الأول وكونوا اتحاداً قبلياً يضمن لهم الإقامة في أمن وسلام وازدهار اقتصادي مع أغلبية السكان من الأزد[٣] وهذا يؤكده ناحيتان هما:

أ- إن المنطقة قد شهدت محاولتان للتوحيد والاتحاد سابقاً ومثلما تم بيان في الفقرة ج من أولاً والاتحاد القبيلي موضوع عرضنا هذا.

ب- أن الاتحاد القبيلي الحالي يشير إلى حد بعيد إلى الاتحادات القبلية التي شهدها العراق في العهد السومري بيد أنه يختلف عنها في كون الأول على النسب في حين في العراق على علاقة القربى والرابطة الطوطمية، ولم يكن أصلها مستوطن في بلاد سومر وإنما تأثرت بما هو موجود سابقاً في أفريقيا مثلما تم بيان ذلك.

٣- كان دخول الإماراتيين للإسلام قبل دخول العراقيين إليه فقد دخل الإسلام إلى الإمارات بوقت مبكر نسبة إلى دخوله إلى العراق ، حيث أرسل الرسول الكريم محمد ﷺ رسوله عمرو بن العاص مع أبي زيد قيس بن سكنى إلى جينو وعبد ابني الجلندي حاكمي عمان وقد استجاب للدعوة ومن خلالها القبائل العربية، ورفض الفرس ذلك فقاومهم المسلمون وانتظروا عليهم وتم أخراجهم منها نهائياً.

أما العراق فقد دخله الإسلام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي أرسل القائد سعد بن أبي قاس ليحرره من الفرس الذين كانوا موجودين فيه وعاصمتهم المدائن قرب بغداد

---

[٣] ينظر: عيسى، عباس . قرار في ثقافة مليحة من خلال المكتشفات الأثرية. مصدر سابق، ص١٢ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجرت بينهما معركة فاصلة هي معركة القادسية المشهورة قرب الكوفة التي انتصر فيها المسلمون انتصاراً باهراً.

ومن هذه الوقائع يتضح لنا الانتماء المشترك للإمارات والعراق في الثقافة السياسية الواحدة، واتضاح معالمها هو جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام، وإن التهديد الأول القريب الجغرافي لهما هو إيران بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم الموجود فيها ودليلنا على سبيل المثال هو إعلان وزراء مجلس التعاون الخليجي في اجتماعه في الرياض يوم الأحد ٣/ ٤/ ٢٠١١م.

حيث قرر الوزراء الآتي:

أ- يدين الاستفزاز وعدم الاتزان الإيراني على أثر التدخل في شؤون البحرين واكتشاف مواده ضد نظام الحكم في الكويت ويعدون التصريحات الأخيرة الإيرانية عدائية اتجاههم.

ب- أن في ذلك له أوليات من ملفات مزمنة هي الآتي:

أولا: التدخل بشؤون المنطقة (الخليجية) بشكل مستمر.

ثانياً: أن الأعمال التي حدثت في البحرين تعدها أقطار الخليج شبكات تجسس لصالح إيران.

ثالثاً: رفض إيران إعادة الجزر الإماراتية المحتلة وأن المجلس اصدر أكثر من قرار بشأن عودتها إلى الإمارات.

ج ـ هناك تحفظ من دول الخليج اتجاه تطوير إيران برنامجها النووي والذي يعد ضد أمنهم الوطني وحافزاً للتسليح في المنطقة وبالإضافة إلى أضراره البيئة. ومن جانبها إيران تقول باسم الناطق الرسمي في وزارة الخارجية أن إيران لا يمكنها تجاهل الأحداث في المنطقة ولاسيما في البحرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إن التاريخ السياسي لكلا البلدين يشير إلى تحديات عدة من خلال تعرضهما للاحتلال الأجنبي ، ففي الإمارات تعرضت في البداية للاحتلال الفارسي ومن ثم الاحتلال البرتغالي ثم الهولندي ثم البريطاني ولا زالت الجزر الإماراتية الثلاثة تحت الاحتلال الإيراني و كما أن العراق هو الآخر تعرض للاحتلال العثماني والبريطاني وحالياً يخضع للاحتلال الأمريكي والبريطاني، وتحت غطائهم الاحتلال الإيراني، وقد كانت الإرادة الوطنية أدت دوراً في إنهاء تلك الاحتلالات، ولا زالت الإرادة الوطنية العراقية بالمقاومة بكافة أدواتها وفصائلها تسعى وتهدف إلى إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق.

٥- خلال التاريخ المشترك للإمارات والعراق، وبكافة مراحله تم التأكيد على تلاقي ثقافتهما السياسية المشتركة، المعبرة عن الانتماء إلى الأمة العربية، دائماً وفق جدلية العروبة والإسلام، وفقدان في ذلك المستودع الأول لتأكيد هويتهما والدفاع عنها.

٦- إن المدخل الحديث لتاريخهما السياسي قد تمخض في الإمارات عن ميلاد شخص دولي جديد هو دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك وفقاً ما نصت عليه المادة الأولى من الدستور على أن (الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة) وأن بمجرد تغير المبادئ والقواعد الدستورية من قبل الاحتلال الأمريكي في العام ٢٠٠٣م وإقرار الدستور في العام ٢٠٠٥م الذي جاء في مادته الأولى: جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ولم تنشأ شخصية لدولة جديدة في العراق، ولكنه مجرد تغير لشكل النظام .

٧- تم إقرار الدستور في دولة الإمارات العربية المتحدة في مرحلتين الأولى قد تمت في تموز عام ١٩٧١م كدستور مؤقت وفي عام ١٩٩٦م كدستور دائم وكان تاريخ العمل أو نفاذه وفي ٢٠ أيار ١٩٩٦م قرر الوزراء اعتبار الدستور المؤقت دائماً في حين تم إقرار الدستور في العراق على مرحلتين ولكنهما تختلفان عن ما جرى في الإمارات حيث تم وفق الآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- إصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية من العام ٢٠٠٤م والذي أعده الشارع الدستوري من الدساتير المؤقتة وقد صاحبه تعديل واحد.

ب- إصدار الدستور لعام ٢٠٠٥ م الذي أنهى العمل بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ولا زال نافذاً لغاية كتابة هذه السطور.

٨- إن ولادة الدستور في دولة الإمارات العربية نستطيع تناوله في نقطتين أساسيتين هما:

أ- كان وليد مرحلة طويلة نوع ما ابتدأت في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، وتركزت في مرحلة النشأة والتطور من العام ١٩٦٠-١٩٦٨م الذي أدى دوراً مهماً الشيخ زايد آل نهيان مؤسس الإمارات الحديثة والتي انتهت في الدستور المؤقت العام ١٩٧١م والدائم في ١٩٩٦م، وعلى الرغم من احتفاء الإمارات كشخص دولي إلا أنها بقيت تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية، حيث اختفى نوع ما الشعور القبلي وتم تأطيره بالشعور الوطني الاتحادي ، حيث أصبح الكيان السياسي بإطاره الدستوري بعدها هو الغالب ومن دون أن ينهي جوهر العلاقات القبلية والمعاهدات بإطارها بيد أن سياسات فرق تسد التي استخدمها المستعمر البريطاني قد أنهت تلك المنازعات والمشاحنات وشيوع نوع من الاستقرار والتضامن والمحبة وفي الأطر الدستورية القائمة.

ب-يرى الباحث أن الدستور جاء عن طريق المنحة وهي إحدى الطرق غير الديمقراطية في نشأت الدساتير، وقد يقترب أو يبتعد عن رأي الآخرين، ولكنه جاء ديمقراطياً وطريقاً سلميا للموافقة عليه وتصديقه من جانب، ولم يكن فرداً من أفراد الإمارات كما نعتقد لم يوافق عليه لأنه جاء يلبي طموحه.

بيد أن ما جاء في الدستور العراقي الاتحادي عام ٢٠٠٥م الذي كتب وعمد بالدم والقتل والاعتقالات التي صاحبته وقد تم تفصيل ذلك بإسهاب في البحث والأمر الذي يفيد تأكيده،أنه أن قد جرى الاستفتاء عليه وإقراره في الجمعية البرلمانية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن جاء في ظل الاحتلال، وفي ظل أوضاع أمنية في غاية التعقيد بجعلنا نعتقد على الرغم وفقاً للتقييم التقليدي لنشأة الدساتير، أنه جاء بطرق ديمقراطية كونه تمخض عن الأسلوبين الديمقراطي، وهو الاستفتاء والجمعية، فإننا نعده انه يشكل خروجا عن ذلك التقييم التقليدي لنشأة الدستور شأنه شأن دستور الإمارات، فالأول جاء مثلما اعتبرناه بطريقة ديمقراطية على الرغم من انه عن طريق المنحة، فهذا الدستور جاء عن طريق غير ديمقراطي، للأسباب التي تم بيانها، هذا بالإضافة إلى انه قد شرع بعد إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في العام ٢٠٠٣م مثلما بينا ذلك الذي أضفى المشروعية للاحتلال الأميركي للعراق، وكان هو وغيره من القوانين التي شرعت أثناء الاحتلال تعد بإطار الاتفاقيات غير المتكافئة تستوجب البطلان ولا يكون لها اثر قانوني عند إزالة أو إنهاء الاحتلال وهذا ما يريده الباحث.

٩- إن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال ديباجته ومواده وعلى الرغم من وجود بعض العيوب والتي قد تشكل تهديدا لاستمرار الاتحاد نرى انه كتب بأيدي تملك حسن النية اتجاه مستقبل الاتحاد بغض النظر عن المساهمين في إعداده سواء أكانوا إماراتيين أو من رواد الفقه الدستوري في الخليج أو في الوطن العربي أو تمت الاستعانة بخبراء أجانب.

في حين ثبت بما لا يقبل الشك إن قانون إدارة الدولة في العراق العام ٢٠٠٤م والدستور عام ٢٠٠٥م لم يكتب بأيدي لها حسن النية اتجاه العراق، ولم يكتب في حقيقة الأمر بأيدي عراقية إطلاقا وهذا ما ثبته الباحث، وان اشتركت لجنة في كتبته، فإنها كانت شكلية حتى يقال انه كتب بفقه عراقي، وان (نوح فيلدمان) الأستاذ المساعد في مدرسة الحقوق الجامعية في نيويورك وهو يهودي أميركي يتقن اللغة العبرية وهي لغة التوراة واللغة الآرامية وهي لغة الإنجيل بالإضافة إلى اللغة العربية لغة القرآن هو الشخص الذي ساهم في كتابة نصوص كل من إدارة الدولة والدستور على حد سواء. هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ما كشفت عنه جريدة نيويورك تايمز الأميركية مؤخرا عن دور شخص آخر يدعى (بتروغالبريت) الذي عد جزءً من الدستور في القضايا والنصوص لصالح الأكراد[1] وهو المسؤول عن عقود النفط في المنطقة الكردية ويعمل في شركة نرويجية هناك، وبهذا لا يمكن لأي منصف قانوني وذو نية حسنة مهما كان انتماؤه ودولته يستطيع القول إن الدستور كتب بأيدي أمينة عراقية الانتماء والولاء تعمل لاستقرار العراق واستشراف مستقبل زاهر له، بل سيجد على العكس انه كتب بأيدي تضمر السوء للعراقيين والعراق وإذا لم تكن تسعى في هذا الدستور إلى إضعاف العراق، فإنها تسعى إلى تقسيمه.

٩- تم تحديد العيوب الدستورية في دستور الإمارات العربية المتحدة، ويرى البحث إن إبقاء هذه النصوص بدون تعديل ربما والاحتمالية هنا قد تكون بعيدة أو قريبة لان مسوغاته موجودة في الوطن العربي على أثر الاحتجاجات المستمرة منه.

والباحث حدد ذلك بتفصيل نراه مقبولا ونأخذ جزءا منه مع اقتراحاتنا بشأنه بحرص أكيد على هذه التجربة التي هي مدار اعتزازنا وعلى النحو الأتي:

أ- جاء في المادة (٦١) من الدستور ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيسا للاتحاد ونائبا لرئيس الاتحاد، كما جاء في المادة (٥٢) مدة الرئيس ونائبه (٥) سنوات ميلادية ويجوز انتخابهما لذات المنصب.

وهذا يسجل الملاحظات الآتية:

أولا: سكوت النص الدستوري في المادة (٥٢) عن فترة تجديد الانتخاب وتحديدها بفترة لا يجوز إعادة الانتخاب لهذا المنصب.

---

(1) Ey. Diplomat – wlo advised kurds Gets Millions in oil deal/ New yourk times/ 7116- 2010- P A14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: منذ تأسيس الاتحاد في عام ١٩٧١م وإقرار الدستور المؤقت ثم بعده الدائم في العام ١٩٩٦م وجدنا إن إمارة أبو ظبي ودبي أديا دورا رياديا في تأسيسه، ولا غبار على ذلك، ولمسنا وجود شبهه من العرف أن يكون رئيس الاتحاد من أبو ظبي ونائبه من دبي بحيث كلاهما يؤديان القسم الدستوري سوية، ونعد هذا جزءً من التحديات والتهديدات المستقبلية.

ثالثا: يجد الباحث في ذلك تأبيدا للسلطة، وعدم التداول لها واستئثارا وهو نوع من شخصانية السلطة في الأدب السياسي، والاستئثار في لغة القانون وإن هناك نوعاً من العلاقات القبلية لا تزال تحكم في الجوهر القواعد الدستورية.

رابعا: بعد فترة التجربة الناجحة للإمارات في كافة الميادين يفترض أن تنقل محكمات النظام السياسي من الالتزام الدستوري إلى النظام الدستوري الذي له شروطه ومنها تلك التراتبية التي أصبحت بتقديرنا غير مناسبة لصيرورة تطبيقها في كيان الإمارات المتحدة.

يرى الباحث في قراره ذلك وتحليله الأحداث في الوطن العربي وظاهرة الاحتجاجات في (تونس، مصر، الأردن، ليبيا، لبنان، اليمن، البحرين، السعودية، عمان، العراق، سوريا) ولازالت دول أخرى مرشحة لذلك، وسميت ثورات الشباب بيوم اندلاعها، فإنها لها أسباب خارجية مساعدة تغلب عليها المصالح الوطنية للدول الكبرى وأهمها الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الاتحاد الأوروبي والذي ساهم إعلامها والإعلام العربي المرتبط بها وأحيانا تدخلها العسكري مثلما هو قائم في ليبيا.

ومن الأسباب الداخلية الحقيقية وهي عدة، ولكن الذي يرتبط في بحثنا في هذه الفقرة هو أن معظم الأنظمة العربية مفتقدة إلى معيار حقيقي دستوري وقانوني لتداول السلطة سلميا، مقابل الاستئثار بها، وربما توريثها، وفقدان العدالة والتوزيع العادل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لثروات البلدان، وهذا أدى بدوره أو سيؤدي إلى سقوط نظام الحكم أو تغيير شكل نظام الحكم فيها[1].

يكن الباحث كل التقدير والمحبة للإمارات وشعبها وتجربتنا الرائدة الاتحادية ومن واقع الحرص يرى:

أولا: تعديل النص الدستوري الذي جاءت به المادة (٥٢) وتحديد فترة الرئاسة والإنابة لفترة (٤) سنوات قابلة للتجديد لفترة واحدة فقط.

ثانيا: تكون رئاسة الاتحاد وإنابته دورية بين الإمارات المكونة للاتحاد.

ثالثا: استكمال مشروع عاصمة الاتحاد (الكرامة) لا سيما إنها ذكرت كمنطقة حيادية لاسيما إن الفقرة (٢) من المادة التاسعة أشارت إلى إنشائها في أقرب وقت ممكن على أن يتم إنشاؤها خلال مدة لا تتجاوز سبع سنوات اعتبارا من نفاذ الدستور.

ونرى أن الدستور أصبح وفقا لهذا القياس عام ١٩٧٨م قد استنفذ غرضه، وذلك عندما ينتقل رئيس الإمارات الدوري المقترح يذهب إلى ممارسة مسؤولياته الدستورية والسياسية فيها وليس في مكان تابع إلى إمارة أخرى.

---

[1] فيما يخص أسباب الاحتجاجات في الوطن العربي التي ذكرت وبالذات ما له صلة في بحثنا ينظر:

أ- الشوبكي، عمر. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي – مصر – المغرب – لبنان – البحرين. مجلة المستقبل العربي/ العدد ٣٨٤ شباط ٢٠١١ ص١٠١، ص١١٤.

ب- ينظر ورقة عمل مجموعة من الباحثين. مصر إلى أبين وتونس ومصر أسئلة لما بعد الانتفاضة. مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٨٥ آذار/ ٢٠١١ ص٦٧، ص١٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- جاء في المادة (١٢٣) يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة مع الدول والأقطار المجاورة لها على أن لا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية وهذا أمر ايجابي، بيد انه جاء في نهاية المادة (يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليها).

يرى الباحث إن هذا يشكل خللا سياسيا قبل أن يكون خللا اقتصاديا، وبالصورة التي حددها مانع سعيد العتيبة وزير النفط الإماراتي السابق ، ونظرا لأهميتها يشير إليها في خاتمته حيث أكد في عام ١٩٨٠م: (افتقار دولة الإمارات إلى سياسة نفطية واحدة) [١].

وهذا من وجهة نظر الباحث يعد أمرا طبيعيا، فالمعروف منذ اكتشاف النفط وتركيزه واستثماره كان تركيز السلطة أكثر في يد الأسر الحاكمة، لأنه حتى وقت حضوره واستثماره لم تكن الأسر الحاكمة بعيدة إلى حد كبير عن الشيخ الأكبر ودوره في صنع القرارات، ومع ظهور النفط والتيقن بأنه أصبح جزءا من الحياة الاقتصادية والسياسية دعم الحكام المتتالون الشبكة الأسرية لتوفير مجموعة موظفين جدد من الصفوة الذي يمكن الاعتماد عليهم كثيرا في الإدارات البيروقراطية الكبيرة والمتزايدة والذي حث عليها استثمار النفط[١].

يرى الباحث أن النفط هبة الله للإنسان في مشوار حياته المعاصرة، وهو ملك الجميع. وان بقاء هذا العيب الاقتصادي والإداري في إدارته ربما يجلب تهديدا اجتماعيا كامنا لا نستطيع تقدير مداه، ويثير حساسية تلك الإمارات الفقيرة التي لم يكن النفط

---

[١] نقلا عن: القاسمي. تاريخ الإمارات العربية المتحدة. ، مصدر سابق، ص١٤٤.

[١] ينظر في هذه الإشكالية: أبو باشا، نبوية حلمي. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في دولة الإمارات المتحدة. مصدر سابق، ص١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جزءا من مواردها، ونعده احد الاختناقات الاقتصادية والسياسية في الإمارات، ونرى أن هذه المادة ينبغي إلغائها ويكون النص: (النفط والغاز والثروات الطبيعية الأخرى في إقليم الإمارات ملكا للشعب).

١٠- أما العيوب الدستورية في دستور العراق فهي جملة مما يمكن تسميته تسمية خاصة بالبحث مجموعة من (الألغام الدستورية)بالإضافة إلى بطلانه، سبق وان تم توضيح جزءا كبيرا منها ابتداء من مقدمته وانتهاءً بأحكامه الختامية والانتقالية. ولنا عودة قانونية وفكرية وسياسية شاملة أبتدئها بالتأكيد على بطلانه وما يترتب عليه من أثار قانونية لاحقة.

١١- يرى الباحث فيما يخص تجربة الإمارات المتحدة التي التقت وابتعدت عن تجربة العراق الاتحادية، بتفردها بوقائع وحقائق عن مثيلتها التجربة العراقية في الآتي:

أ- إن الدولة الاتحادية في الإمارات تبدو لنا لغاية كتابة سطور البحث قوية وتزداد قوة وتنمي ذلك في عقولنا وعواطفنا الاستمرار في هذه الوتيرة، بيد نشاطر الرأي القائل أن ما يمكن تحقيقه في المرحلة القادمة هو ضرورة التحديث السياسي والمشاركة السياسية التي تزداد إلحاحا يوما بعد يوم، وان المهمة المستقبلية هي تطوير المجلس الوطني الاتحادي لكي يتحول إلى مجلس منتخب يتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية والرقابية.

ونعد ذلك منسجما مع ما تم بيانه في البحث وما أكدنا عليه في هذه الخاتمة، وهذا يؤدي دوره في سد أبواب التهديدات بأنواعها الخارجية والداخلية ويؤدي دوره الحاسم في ثبات هذه التجربة وفق الأخذ بالشروط اللاحقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-الأمر الوجوبي الذي ينبغي أن تنقل به تجربة الاتحاد في انجاز مشروع الدول الوحدوية المركزية[1]، حتى تتغير فيها المبادئ والقواعد الدستورية والسياسية والتي تستوعب ما يحيط بها في محيطنا العربي بخاصة والعالمي بعامة.

ت- الاستفادة من أزمة دبي، وعدم الوقوع في إشكالية العولمة الاقتصادية ومنها العولمة الاجتماعية التي تم تحديدها في البحث والمحافظة على التوازن الاقتصادي والمالي والخدمي بين الإمارات المتحدة، حتى ينسحب ذلك إلى بناء كيان إماراتي مستقل بوجه عربي خالص.

ث- التأكيد على الثقافة السياسية الأصيلة للإمارات بذراعيها الثبات والمرونة اللذين يجعلان هذه الثقافة قادرة على التجدد لمواكبة الحياة العصرية عبر المكان والزمان من غير جمود ولا تسيب. وجوهرها هو هذا التلازم بين العروبة والإسلام أو جدلية العلاقة بين العروبة والإسلام، وهذا ليس تعصبا ولا تميزا، لان هذه الجدلية تجسد قيمنا وتاريخنا ومعتقداتنا والتي من شأنها تحث الأجيال نحو نهضة الأمة واستقرارها ومن ضمنها الإمارات بدون أدنى شك وهذا يستوجب الآتي:

أولا: أن يتم تغيير النظم الوراثية الحالية بنظم فيها حرية ومشاركة ومسائلة.

ثانيا: المزاوجة بين الاعتماد على النفط وبناء إنسان منتج وبدائل اقتصادية.

ثالثا: تنويع العمالة الأجنبية من محيطها العربي الإسلامي باستثناء إيران.

رابعا: وضع رقابة برلمانية فعالة قادرة على إخضاع السلطة التنفيذية للمحاسبة أو تحجيمها بعيدا عن الأطر القبلية.

---

[1] ينظر: عبد الله، عبد الخالق. تطور النظام الاتحادي في الإمارات. مصدر سابق، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢- أما بشأن العراق فبالإضافة إلى ما تقدم في تحليل ودراسة التحديات التي واجهته وكيف جاء الخيار الاتحادي في نظامه السياسي وقد أسهبنا بتفصيل ذلك ونضيف الوقائع الآتية إلى ما تم شرحه سابقا لنؤكد ما سوف يتبناه البحث:

أ- إن تقسيم العراق على أسس طائفية وعنصرية قد تم من قبل الإدارة الأميركية في حينها قبل (١٠) سنوات من احتلال العراق، وأعلن في وقتها مارتن اندك المساعد الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأميركية كلنتون في تقريره لمجلس الشيوخ بالقول، إننا نقدم دعما للمؤتمر الوطني العراقي: (يقصد جماعة احمد الجلبي وصلاح العلي وان الأخير انشق عنه وأصبح احمد الجلبي المسؤول وأمينه العام) لتضم ممثلين عن الجماعات الرئيسية الثلاثة في العراق: (الشيعية والسنية والأكراد)، علما أن الأحزاب التي تعاونت مع المحتلين كانت كلها أحزاب انعزالية بطبيعتها الطائفية والعنصرية، يدافع كل حزب عن طائفة أو قومية معينة دون غيرها[١].

ب- وكان الأثر القانوني والسياسي والاجتماعي لهذا التوجه هو إقامة عقبات وتعارضات وتناقضات تشكل عقبات جدية وخطيرة في جديتها اتجاه إحراز أي تقدم نحو عراق ديمقراطي أكثر أمنا واستقرارا، لذلك لا صحة للتقديرات الأميركية الخادعة اتجاه أي تقدم محقق في العراق، فبالإضافة إلى ما تم توضيحه سلفا، فان الحقائق في الواقع السياسي والاجتماعي حسب تقرير مجموعة مستقبل

---

[١] ينظر: مجيد، كمال. الطائفية في العراق إلى أين؟.مجلة المستقبل العربي/ العدد ٣٧/ كانون الأول ٢٠٠٩م، ص١٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق(*) ما تزال مثيرة للقلق والفزع ومنطوية على إضراب عارم وفيما يلي بعض الحقائق[1]:

أولا: ما تزال قوى الانقسام والطائفية والتشرذم قوية وفعالة في طول العراق وعرضه، وهذه القوى متغلغلة في نظام الحكم الذي أسسه الاحتلال.

ثانياً: ما تزال بُنى معظم مؤسسات الحكومة العراقية بما فيها مؤسسات الخدمة المدنية والأمن والجيش وقوات الشرطة طائفية إلى حد بعيد أو قائمة على طابع اثني (عنصري).

ثالثا: تحتفظ الجماعات الطائفية والاثنية بميليشيات ناشطة ملحوظة في جميع أنحاء العراق الأمر الذي يزيد الحكومة والمجتمع المدني العراقيين ضعفا على ضعف.

رابعاً:وجود هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها في أمر تشكيل ميليشيات خاصة بها وهو ما يسرع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الأحزاب وزاد من شأن التوتر المتصاعد بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان الإقليمية والدائر حول ما يسمى

(*) مجموعة مستقبل العراق (Future of Iraq Group) وهي منظمة مستقلة مسجلة في الولايات المتحدة، وهي منظمة تظم عراقيين وأميركيين وأفرادا آخرين يكرسون جهودهم من اجل الترويج للديمقراطية في العراق مبادئ وممارسة، وأعضاء هذه المنظمة لا تتوخى الربح، يسعون إلى إعادة اللحمة الاجتماعية والى المصالحة بين جميع العراقيين.

(1) ينظر: مجموعة مستقبل العراق. نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي. مجلة المستقبل العربي.مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٧٣/آذار/٢٠١٠م، ص١٠٨، ص١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(المناطق المتنازع عليها)(*) وملكية الموارد النفطية وإدارتها وتقاسم العائدات المالية أن يهدد باندلاع عنف عربي كردي في أي لحظة.

خامسا: إن المصالحة السياسية على أسس غير طائفية متعطلة وان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م مازال معمولا به رغم ما يشوبه من خلل، ورغم انه مهملا، ولا أمل بإصلاحه وانه لم يعدل مع الرغم أن وعودا قطعت بهدف إصلاحه وتعديله منذ عدة سنوات.

وصنفت منظمة (الشفافية الدولية) العراق بأنه من أكثر دول العالم فسادا مما عطل وأخر تقديم الخدمات والتنمية الحقيقية في البلد.

سادسا: إن البيئة في العراق منكوبة، فاليورانيوم المنضب يلوث معظم أرجاء البلاد بإشعاعات مؤثرة على الصحة العامة.

سابعا: جاء في تقرير الأمم المتحدة (إن البلد عاجز عن توفير عمل كاف لـ٢٨٪ من القوة العاملة).

ثامنا: هناك واقع حقيقي مروع عن القتلى والمفقودين والمهجرين والمشردين.

١٣- نضيف دليلا أخراً لهذه التحديات التي تواجه المجتمع العراقي وليس النظام الاتحادي ونكتفي بتقدير أخر وليس أخير هو قيام الرئيس جورج دبليو بوش قائد العدوان والاحتلال الأول في العراق بتعيين صديقه توماس فولي مديرا لتطوير القطاع الخاص في العراق، وقام فولي هذا عام ٢٠٠٤م بوضع مسودة لمشروع خصصة المؤسسات التي

(*) إن مقولة: (المناطق المتنازع عليها) نجزم بشكل قاطع أنها جاءت مع مقولات الاحتلال الأخرى التي تحمل تدليس وخداع وتضليل، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تنازع في دولة واحدة والتنازع تاريخيا يدرس ضمن المشكلات القانونية والخلافات بين هذه الدول ولا وجود له في أي دولة واحدة ما عدا ما جاء به الاحتلال من زيف وادعاء لإثارة عوامل الفرقة وفق شعاره البغيض: (فرق تسد).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عددها (١٩٤) مؤسسة كانت الدولة العراقية تملكها الأمر الذي سيؤدي إلى تسريح الكثير من العمال ويضيف إلى نسبة البطالة لتكون رقما مخيفا ٦٠٪ من السكان[1].

١٤- بينت القيادة الكردية ونخبتها السياسية والفكرية إنهم لا يسعون إلى الاندماج الحقيقي في العراق سياسيا واجتماعيا، وإنهم ينتهزون أي فرصة سانحة للانفصال أو الاستقلال لا سيما قبل الاحتلال وبعده وهناك العديد من التصريحات والمواقف المعلنة التي تم الإشارة إليها.

١٥- في ضوء هذه الحقائق فان الباحث لا ينتمي فكريا وسياسيا إلى خيار الاتحاد الفدرالي الذي جاء مع الاحتلال وخطط له بالطريقة التي تم شرحها. وهو يرى مثلما يرى الكثيرون بأن الخيار الاتحادي لا يلاءم العراق ولا يخدم في جوهره الأخوة الأكراد في ظل الظروف المحيطة ويمكن تعويضه إداريا ودستوريا باللامركزية الإقليمية أو الحكم المحلي (الحكم الذاتي)[2] الذي يجمع بين تطبيق أصيل للديمقراطية مع الحفاظ على وحدة العراق، وهو بذلك يكون أقرب إلى أصول ثقافته السياسية العريقة التي أسهبنا عنها الكثير من محتواها الإنساني والأخلاقي.

---

[1] ينظر: القزاز، عزيز. تأثير الاحتلال الأميركي في الشعب العراقي واقتصاده. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوطن العربي/ العدد ٣٨٢ في كانون الأول ٢٠١٠م، ص١٣٥.

(١) ينظر على سبيل المثال: سليم، عصام. الفدرالية الخطر الداهم. سلسلة قضايا العراق المصيرية. دار النهضة مؤسسة البصائر. دمشق، المصدر السابق؛ والسوداني. العراق بدستور غامض. مصدر سابق، ص١٨٢؛ والزبيدي، الدكتور رشيد عمار ياسر. إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي. مجلة المستقبل العربي/ العدد ٣٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥م، مصدر سابق، ص١٢٣.

(٢) الشاعر، رمزي. النظرية العامة للقانون الدستوري. مصدر سابق، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦- إنَّ خيار العراق الاتحادي الفدرالي الحالي قد فرض بالقوة على الشعب وقواه الوطنية، إضافة إلى أنه جعل العراق كياناً منعزلاً منغلقاً عن بيئته العربية العريقة بفعل الضواغط الخارجية المتمثلة بإدارة الأمريكية والإيرانية والداخلية المتمثلة بالأكراد والأحزاب الطائفية التي تسعى جاهدة إلى قطع صلة العراق بأمته.

في حين نجد أن خيار دولة الإمارات العربية المتحدة له بدايات وتوجهات عدة، ابتداءً من مجلس التعاون الخليجي مرورا بالجامعة العربية ودورها المؤثر في قراراتها.

أرى من المناسب أن أختم أطروحتي بثلاث ملاحظات، هي:

أ- أكد ما قاله الفقيه الدستوري جورج بيدو: (يعتمد مصير الأمة على عوامل ثلاثة: دستورها، والطريقة التي ينفذ بها، ومدى الاحترام الذي يبعثه في النفوس)[٢].

ب- إنَّ حقيقة انتماء العراق والإمارات العربية المتحدة للأمة العربية والوطن العربي، حقيقة خالدة؛ لأنها قائمة على الدم والدين والجغرافية والتاريخ المشترك، وهي سرمدية باقية ما دام الليل والنهار ، كما قال الشاعر العربي الأصيل:

بلاد العرب أوطاني من الشام لبغدان

ومن نجد إلى يمن إلى مصر فتطوان

فلا حد يباعدنا ولا دين يفرقنا

لسان الضاد يجمعنا بغسان وعدنان

ت- أختم بأحسن الحديث، قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [الحجرات: ١٣].

أتمنى أن تكون أطروحتي هذه قد أصابت أهدافها وأضافت إلى المكتبة الدستورية شيئاً جديدا مفيدا، نفعنا الله سبحانه وتعالى بثوابه يوم الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن العون والتوفيق.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الكتاب المقدس، العهد الجديد .

أولاً: الوثائق المنشورة:

١ـ الاتفاقية الإستراتيجية للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لعام ٢٠٠٨م.

٢ـ البيان الختامي لاجتماع الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول القضايا العربية الراهنة في بيروت، ١٥/ ١٦/ ٢٠١٠م.

٣ــ البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي، الدورة الثانية والعشرين لمجلس الجامعة العربية. الذي عقد في سرت، ليبيا ما بين ٢٧-٢٨ آذار ٢٠١٠م.

٤ـ البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي في ٨ أيار ٢٠٠٤م.

٥- الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨م .

٦- الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٨ .

٧- الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- الدستور المصري لعام ١٩٢٣م.

٩- الدستور المؤقت في ١٦/ تموز/ ١٩٧٠م.

١٠- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣م .

١١ـ المؤتمر التأسيس (لتجمع العراقي للتحرير والبناء) البيان الختامي ـ التوصيات ـ بيروت، حزيران للأيام ٢١-٢٢ ٢٠٠٧م.

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنساني. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م المكتب الإقليمي للدول العربية. المكتبة الأردنية للمملكة الهاشمية، حقل دولة الإمارات.

١٣- بيان ١١ آذار ١٩٧٠م الخاص بالقضية الكردية وقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤م .

١٤- دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨م.

١٥- دستور الجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٨م.

١٦- دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧م.

١٧ـ ديباجة الدستور الإماراتي عام ١٩٧١م والمعدلة عام ١٩٩٦م.

١٨- قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

١٩- وثائق المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب/ تونس/ ١٩٨٨م.

٢٠ـ الدستور المصري في العام ١٩٢٣م،

٢١ـ الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥م.

٢٢ـ المحاكم الجنائية الدولية ونظام روما نورمبروغ الجنائية لعام ١٩٤٨.

٢٣- مجموعة صكوك دولية/ الأمم المتحدة/ حقوق الإنسان. النشرات السنوية العقدية ١٩٨٨ و١٩٩٨ و٢٠٠٨م

٢٤ـ مذكرة الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى المؤتمر القمة العربي في الجماهيرية في ١٧/ ٣/ ٢٠١٠.

٢٥- مشروع دستور جمهورية العراق لعام ١٩٩١م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٢٦ـ مقررات المؤتمر القومي الإسلامي الدورة الخامسة في بيروت في العام ٢٠٠٤م.

٢٧ـ مقررات المؤتمر القومي الإسلامي الدورة السادسة في الدوحة، عام ٢٠٠٦م.

٢٨- مواثيق الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة.

٢٩- ميثاق الأمم المتحدة.

٣٠- ميثاق الجامعة العربية.

ثانيا: الموسوعات والمعاجم:

٣١-عطية الله، أحمد. القاموس السياسي. دار النهضة العربية، ط٣. المذكرة، القاهرة، ١٩٦٨م.

٣٢ـ الكيالي، الدكتور عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٩٤م.

٣٣ـ المنسي، محمد علي. المصطلحات والتعابير السياسية. دار المحبة البيضاء. بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٤- خليل، خليل أحمد. ملحق الموسوعة السياسية التي أسسها الدكتور عبد الوهاب الكيالي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٥ـ روبيرت، جورج؛ وأليستر إدوارد. المعجم الحديث في التحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم. الدار العربية للموسوعات. بيروت، ١٩٩٩م.

٣٦-الفاروق، حارث سليمان. المعجم القانوني عربي وانكليزي. مكتبة لبنان. بيروت،١٩٧٢م.

٣٧ـ موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العسكرية. دار المعارف للنشر والتوزيع. حلب، ٢٠٠٠م.

ثالثاً: المصادر والمراجع العربية:

أ ـ الكتب:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٨- إبراهيم، الدكتور سعد الدين. النمو الاقتصادي في دولة الإمارات وتأثيره على الاتحاد. مؤسسة أبو ظبي للطباعة والنشر، ١٩٨٥م.

٣٩ـ إبراهيم، الدكتور عبد الكريم. تأريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية. مطبعة الأزهر. بغداد، ١٩٧٣م.

٤٠ـ أتالي، جاك. آفاق المستقبل. ترجمة: محمد زكريا. دار العلم. بيروت، ١٩٩٢م،.

٤١- إسماعيل، الدكتور حسن سيد أحمد. النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا. دار النهضة العربية. القاهرة المذكرة، ١٩٧٧م.

٤٢ـ إسماعيل، الدكتور حسن سيد أحمد. النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في انكلترا. دار النهضة العربية. بيروت، ١٩٧٨م.

٤٣ـ الأسود، الدكتور صادق. علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده. جامعة بغداد. بغداد، ١٩٩٠م.

٤٤- الأنصاري، محمد جاد. الديمقراطية ومقومات التكوين السياسي العربي. علي خليفة الكواري وآخرين. دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٠م.

٤٥- الأنصاري، مصطفى. القاعدة القانونية وحقوق الإنسان في الطرق. المركز الوثائقي كحقوق الإنسان في العراق. مطبعة الزهراء. طهران، ١٩٩٩م.

٤٦- الباجه جي، الدكتور عدنان. قانون إدارة الدول للمرحلة الانتقالية. مطبوعات جريدة النهضة. بغداد، ٢٠٠٤م.

٤٧ـ بانفيلد، إدوارد. السلوك الحضاري والثقافة. ترجمة: سمير نصار. دار النشر الزرقاء. عمان، ١٩٩٥م، ص٢١٣.

٤٨ـ أبو باشا، نبوية حلمي. البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. ديوان رئيس الدولة. مركز الوثائق والبحوث. أبو ظبي، (ب – ت).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٩ـ بدوي، أحمد زكي. معجم المصطلحات السياسية الدولية. دار الكتب اللبنانية. بيروت، ١٩٨٩م.

٥٠ـ الترمانيني، الدكتور عبد السلام. الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية. المطبعة العصرية، ط٣. الكويت، (ب – ت).

٥١ـ الجابري، الدكتور محمد عابد. العولمة والهوية الثقافية، في العرب والعولمة. مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣. بيروت، نيسان ٢٠٠٠م.

٥٢ـ الجرف، حسين. نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية وتنظيم القضاء في موسوعة القضاء والفقه للدول العربية. الدار العربية للموسوعات. بيروت، ١٩٩٥م.

٥٣ـ الجميل، سيّار. زعماء أفندية- الباشوات العثمانيون. الأهلية للنشر والتوزيع. عمان، ١٩٩٩م.

٥٤ـ الجوهري، عبد الهادي. دراسة في علم الاجتماع السياسي. دراسة زهرة الشرق. القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٥ـ الحديثي، الدكتور بهجت عبد الغفور. القصيدة الإسلامية وشعراؤها المعاصرون في العراق. المكتب الجامعي الحديث. دراسة وترجمة، ٢٠٠٢م، ص٦٥-٦٦.

٥٦ـ الحسن، يوسف. التنمية الثقافية والسياسية وأثرها على دولة الإمارات المتحدة.

٥٧ـ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العربية الكبرى. مطبعة العرفان. لبنان، ١٩٥٢م.

٥٨ـ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية مطبعة العرفان. صيدا، ١٩٥٢م.

٥٩ـ الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية: مطبعة العرفان، ط٣. لبنان ـ صيدا، (ب- ت).

٦٠- الحصري، أبو خلدون ساطع. العروبة أولا. مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥. ١٩٨٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦١ـ أبو خلدون، ساطع الحصري. أبحاث مختارة في القومية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٨٥م.

٦٢ـ الخيرو، رمزية عبد الوهاب. إدارة العراق في صدر الإسلام. دار الحرية للطباعة. بغداد، ١٩٧٨م.

٦٣- الدوري، سيف الدين. عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العهد الجمهوري. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ٢٠٠٦م.

٦٤ـ الدوري، عبد العزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٨٤م.

٦٥ـ دوجوفيل، برتران. السلطة والتاريخ الطبقي لنموها. ترجمة: محمد عرب صاحبا. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية. دمشق،١٩٩٩م.

٦٦ـ الربيعي، الدكتور صلاح حسن. أفكار أولية في مفهوم السيادة. مكتب الغفران للخدمات الطباعية. بغداد، ٢٠٠٦ م.

٦٧ـ الربيعي، الدكتور صلاح حسن. مبادئ وقواعد عامة في حقوق الإنسان وحرياته. كلية العلوم السياسية، جامعة البحرين. المنامة، ٢٠٠٥م.

٦٨ـ الرشيد، الدكتور فوزي. الشرائع العراقية القديمة. دار الحرية. بغداد، ١٩٧٩م.

٦٩ـ الرفيقي، عبد الأمير: العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية: الفرات للنشر والتوزيع. بيروت، ٢٠٠٢م.

٧٠- الرميحي، الدكتور محمد غانم. البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع. الكويت، ١٩٧٥م .

٧١ـ الريس، رياض نجيب. صراع الوحدات والنفط. (ب –د)، (ب –ت).

٧٢ـ الزبيدي، وليد. جدار بغداد. مطبعة مدبولي. القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٧٣ـ زلوم، عبد القادر. عمان والإمارات السبع. منشورات الحياة. بيروت، ١٩٦٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٤ـ صالح، الدكتور غانم محمد. الخليج العربي. التطورات السياسية والنظم والسياسات. دار الحكمة للطباعة والنشر. بغداد،١٩٩١م .

٧٥ـ عبد الواحد، الدكتور فاضل؛ ومجموعة باحثين. السومريون والأكاديون في تاريخ العراق. دار الحرية. بغداد، ١٩٨٣م.

٧٦ـ ابن سعود، الإمام محمد. الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، إقليم شبه الجزيرة العربية، ج٢. الرياض، ١٨٨٩م.

٧٧ـ السوداني، عبد الرزاق بهلول. العراق مستقبل بدستور غامض. دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١. عمان ـ الأردن، ٢٠٠٠م.

٧٨- السوداني، عبد الرزاق بهلول. العراق مستقبل بدستور غامض. دار عمار للنشر والتوزيع. عمان ـ الأردن، ٢٠٠٠م.

٧٩- السويدي، خالد أحمد الملا. تكوين الاتحاد وقيام الدولة في الإمارات العربية المتحدة. دار كنان. دمشق، ٢٠٠٩م،

٨٠ـ الشاعر، رمزي . النظرية العامة للقانون الدستوري . مطابع دار السياسة، في النظم السياسية والدستورية . الكويت، ١٩٧٢م.

٨١ـ الشاوي، منذر. القانون الدستوري (نظرية الدولة). دار القادسية للطباعة. بغداد، ١٩٨١م.

٨٢ـ الشكري، علي يوسف. الأنظمة السياسية المقارنة. دار النهضة للنشر والتوزيع. القاهرة،٢٠٠٣م.

٨٣- الصدر، الدكتور سماحة السيد حسن. حكم الإسلام مع إسرائيل بحث فقهي استدلالي. مكتبة الأمير. بغداد، ٢٠٠٣م.

٨٤ـ الطحان، الدكتور عبد الرضا. الفكر السياسي في العراق القديم. دار الرشيد للنشر. بغداد، ١٩٨١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٥ـ الطحان، الدكتور عبد الرضا؛ والدكتور صادق الأسود. المدخل إلى علم السياسة. جامعة بغداد. بغداد، ١٩٨٦م.

٨٦- الطحاوي، الدكتور سليمان محمد. النظرية العامة للقرارات الإدارية. دار الفكر العربي. القاهرة، ١٩٧٦م.

٨٧ـ العاني، حسان شفيق. الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية. مطبعة القلم العامي. بغداد، ١٩٨٩م .

٨٨ـ العزاوي، الدكتور وصال. الحقوق السياسية في الدساتير العراقية. المركز العراقي للدراسات. الأردن، ٢٠٠٩م.

٨٩- العطار، الدكتور فؤاد. النظم السياسية القانون الدستوري. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٧٣م.

٩٠- عصفور، الدكتور . القانون الدستوري، القسم الأول، مقدمة القانون الدستوري. دار المعارف. الإسكندرية، (ب – ت).

٩١-عمر، الدكتور فيصل جمال. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق.

٩٢ـ العلاق، الدكتور إبراهيم خليل. ثورة ١٩٢٠م الوطنية القومية في العراق، في المفصل في تاريخ العراق المعاصر. مجموعة باحثين. بيت الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م.

٩٣ ـ العلوي، حسن. شيعة السلطة وشيعة العراق صراع الأجناس. دار الوزراء. لندن، ٢٠٠٩م.

٩٤ـ العمر، الدكتور فاروق صالح. الحركة الوطنية العراقية، في المفصل في تاريخ العراق.

٩٥ـ الغزال، نيواد بشرحود. القانون الأساسي ومجلس النواب، المدخل في تاريخ العراق المعاصر، مجموعة باحثين. بيت الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٦ـ الغزالي، إسماعيل. القانون الدستوري والنظم السياسية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت،١٩٨٢م.

٩٧ـ الغيثاني، عبد الله بن فتح الله. تاريخ الدول الإسلامية في الشرق آسيا الوسطى. دار مكتبة الهلال. بيروت، ٢٠١٠م.

٩٨ـ الغيلالي، مصطفى؛ وآخرون. ملف التجمعات الإقليمية والتكامل الاقتصادي العربي. في مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٢، شباط، ١٩٩٠م.

٩٩ـ الفيضي، الدكتور محمد بشار الفيضي. السراب. حوار حول العملية السياسية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق. دار الجليل العربي. عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.

١٠٠- القاسمي الدكتور خالد بن محمد مبارك. التطور التاريخي لقيام الإمارات العربية. الدار العربية للموسوعات. بيروت، ٢٠٠٩م.

١٠١ـ القاسمي، خالد بن محمد. الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، ١٩٨٨م.

١٠٢- الكاظم، الدكتور صالح جواد؛ وآخرون. النظام الدستوري في العراق. دار الكتب. بغداد،١٩٨١م.

١٠٣- المجذوب، الدكتور محمد سعيد. الحريات العامة وحقوق الإنسان. جروس بيرس طرابلس، ط ١. بيروت ـ لبنان، ١٩٨٦م.

١٠٤ـ المجذوب، محمد سعيد. الحريات العامة وحقوق الإنسان. جروس بيرس طرابلس، ط ١. بيروت ـ لبنان، ١٩٨٦م.

١٠٥ـ المجذوب، محمد. القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان. منشورات دار الحلبي، ط٤. بيروت، ٢٠٠٢م.

١٠٦- المحسن، يوسف. التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل في الإمارات. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر. الشارقة، ٢٠٠٨م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٧ـ المدور، جميل نخلة. تاريخ العراق في عصر العباسيين. دار الآفاق العربية. القاهرة، (ب- ت).

١٠٨ـ النجار، مصطفى عبد القادر. التاريخ السياسي لإمارة عربستان. مطبعة دار الطليعة. القاهرة، ١٩٧٠م.

١٠٩ـ الهاشمي، عابد توفيق. الوجيز في الأدب الإسلامي المعاصر وتاريخه. مؤسسة الرسالة. بيروت، ٢٠٠٠م.

١١٠ـ الوتري، أكرم في تقديمه د.هيلين تورار. تدويل الدساتير الوطنية. ترجمة: باسيل يوسف. بيت الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م.

١١١ـ أمين. الخليج العرب في تاريخه السياسي والنهضة العربية. دار الكاتب العربي. بيروت، ١٩٦٥م.

١١٢ـ بترمون، ج .ي . بريطانيا وقيام الدول في الخليج، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة.

١١٣ـ براودي، جوزيف. العراق الجديد. ترجمة: عبير عباس مطر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ٢٠٠٤م.

١١٤ ـ برو، فيليب. علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٩٨م.

١١٥ـ بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية. تعريب: نبيه أمين فارس. دار العلم للملايين، ط٢. بيروت، ١٩٩٨م.

١١٦- بريمر، بول. عام قضيته في العراق. ترجمة: عمر الأيوبي. دار الكاتب العربي. بيروت ، ٢٠٠٦م.

١١٧ـ بطاطوم، حنا. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ترجمة: عفيف الرزاز. المؤسسة العربية للأبحاث١٩٩٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١٨- بطيخ، الدكتور رمضان محمد. الإدارة المحلية في النظم الفدرالية – دراسة تحليلية عن الإمارات المتحدة، أبو ظبي والشارقة، ١٩٨٨م.

١١٩- بكير، الدكتور نجيب. القانون دراسة خاص. مطبعة عابدين. القاهرة، ١٩٧٦م.

١٢٠- بهلول، رجا. مبادئ أساسية في صياغة الدساتير والحكم الدستوري. مؤسسة فردريش. الإمارات المتحدة العربية، ٢٠٠٥م.

١٢١ـ بوتس، دانيال تي. العولمة وتاريخ طويل وتحليل متعدد المستويات رصد ٨٠٠٠ عام من التطور الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة. المركز الوطني للوثائق والبحوث، ط٣. الإمارات، ٢٠٠٩م.

١٢٢ـ بورلو، جوزيف. الحضارة الإسلامية. تعريب: ديمة الفوال. دار الكتاب العربي. بيروت، ٢٠٠١م.

١٢٣ـ بولك، وليم. لكي نفهم العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٢٤ـ تبرسون، ج س ي. بريطانيا وقيام دول الخليج- حالة أبو ظبي والشيخ زايد بن خليفة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات.

١٢٥- تورار، الدكتورة هيلين. تدويل الدساتير الوطنية. ترجمة: باسيل يوسف. رتب الحكمة. بغداد، ٢٠٠٢م.

١٢٦- جارم، ديفيد. سياسات الأمن القومي وتطبيقه على دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والنشر والبحوث الإستراتيجية. محاضرات الإمارات (٢١) أبو ظبي، ١٩٩٨م.

١٢٧ـ جاسم، صباح. مقابر العصر الحديدي، شعائر الدفن في جبل البحيص، الشارقة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢٨-جبري، الدكتور السيد. مبادئ القانون الدستوري. المطبعة العالمية، ط٤. القاهرة، ١٩٤٩م.

١٢٩ـ جريفز، هربرت. أسس النظرية السياسية. ترجمة: عبد الكريم أحمد. دار الفكر العربي. القاهرة، ١٩٦١م.

١٣٠ ـ جعفر، الدكتور محمد كمال. الإنسان والأديان. دار الشؤون الثقافة العامة، ط٢. بغداد، ١٩٨٧م.

١٣١ـ جومر، الدكتور عبد الوهاب. الإجرام الدولي. دار المعارف. بيروت، ١٩٦٣م.

١٣٢- جيف سيمونز . التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة. مركز دراسات الوحدة العربية / ط٢. بيروت، ١٩٩٨م.

١٣٣- حسيب، الدكتور خير الدين. مستقبل العراق الاحتلال ، المقاومة ، التحرر والديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٤م.

١٣٤ ـ حميد الله، محمد. مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدية. دار النفائس. بيروت، ١٩٨٣م.

١٣٥ـ خلدي، كريسيتيان. موقع العصر البرونزي الأوسط في منطقة الإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة.

١٣٦- خليل، الدكتور محسن. النظم السياسية والقانون الدستوري / ١٦٠/ النظم السياسية / منشأة المعارف، ط١. الإسكندرية،١٩٧٨م.

ـ١٣٧ـ دانيال تي بوتس. العولمة وتاريخ طويل وتحليل متعدد المستويات/ بين (١٠٠٠ سنة من التطور الثقافي للإمارات العربية المتحدة، في مفاهيم جديدة من تاريخ الإمارات.المركز الوطني للوثائق والبحوث.أبو ظبي، ٢٠٠٩م.

١٣٨ـ رايشاور، أدوين. اليابانيون. ترجمة: ليلى الجبالي. سلسلة عالم المعرفة، العدد/ ١٣٦. الكويت، ١٩٧٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣٩ـ ربيع، حامد. التعاون العربي والسياسة النفطية. مكتبة القاهرة الحديثة للنشر والتوزيع. القاهرة، ١٩٧٢م.

١٤٠- رخا، الدكتور طارق عزت. المنظمات الدولية المعاصرة.

١٤١- رضا، عادل. عمان والخليج في المعركة قضايا ومناقشات. دار الكتاب العربي. القاهرة، ١٩٦٩م .

١٤٢ـ روبيرت، جورج؛ وأليستر إدوارد. المعجم الحديث في التحليل السياسي. ترجمة: سمير عبد الرحيم. الدار العربية للموسوعات. بيروت، ١٩٩٩م.

١٤٣- زناتي، الدكتور محمد سلام. مبادئ القانون. مكتبة الطليعة. مصر- أسيوط، ١٩٧٨م.

١٤٤- زهدي يكن. القانون الدستوري والنظم السياسية. مطبعة جوزيف سليم صفير. بيروت،١٩٥٦م.

١٤٥-زكي، الدكتور محمد جمال الدين. دروس في مقدمة الدروس القانونية. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١٢. القاهرة ، المذكرة، ١٩٦٩م.

١٤٦-سرحان الدكتور عبد العزيز. مبادئ القانون الدولي العام. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٧٦م.

١٤٧-سلامة، الدكتور غسان. الجامعة والتكتلات العربية، في جامعة الدول العربية، الواقع والطموح. مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢. بيروت، ١٩٩٢م.

١٤٨-سلطان، الدكتور حامد. القانون الدولي العام في وقت السلم. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٦٢م.

١٤٩-شكري، علي يوسف. الأنظمة السياسية المقارنة. المذكرة للنشر والتوزيع. القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٥٠-شمس، الدكتور رياض. حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر. دار الكتب المصرية. القاهرة، ١٩٤٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥١- سامي، ركابي. التخاصية المفتاح لحكومة أفضل. ترجمة: سارة أبو الرب. مركز الكتب الأردني. الأردن، ١٩٨٩م .

١٥٢ـ ساند، ن ـ ك. ملحمة كلكامش. ترجمة: محمد نبيل نوفل. دار المعارف. القاهرة، ١٩٧٠م.

١٥٣- سعيد، الدكتور عبد الرحمن. الحلقة الثالثة موقع هيئة الإنقاذ. ليبيا على العالمية.

١٥٤ـ سعيد، الدكتور عبد المنعم. العرب ومستقبل النظام العالمي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٨٧م.

١٥٥ـ سلوت، ب. ج. الحدود القصوى للنشاط الهولندي، شركة الهند الشرقية الهولندية وإمارات الساحل العربي، في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة. المركز الوطني للوثائق والبحوث، ٢٠٠٩م.

١٥٦ـ سليم، عصام. الفدرالية الخطر الداهم. سلسلة قضايا العراق المصيرية. دار النهضة. مؤسسة البصائر. دمشق، ٢٠٠٩م (ب- ت).

١٥٧ـ سليمان، الدكتور عامر. القانون في العراق القديم. دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢. بغداد، ١٩٨٧م.

١٥٨ـ شبر، علي. تحقيق في الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء لأبي محمد عبد الله من سليم الدينوري. مطبعة الشريف الرضي. طهران، ١٩١٠م.

١٥٩ـ شكري، محمد عزيز. التنظيمم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي. لعام ١٩٨٦م.

١٦٠- شلبي، الدكتور إبراهيم احمد. التنظيم الدولي، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة.

١٦١- صافي، الدكتور صبحي. فلسفة التشريع في الإسلام. دار العلم للملايين، ط ٣. بيروت، ١٩٦١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦٢ـ عباس. قراءة في ثقافة مليحة من خلال المكتشفات الأثرية في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة.

١٦٣- عبد الحكيم، منصور. العراق أرض الفتن. دار الكتاب العربي. دمشق، (ب- ت).

١٦٤- عبد الرحمن، الدكتور جاد. تنازع القوانين. مكتبة النهضة. القاهرة، (ب- ت).

١٦٥ـ عبد الرحمن، عبد الله محمد. علم الاجتماع السياسي، النشأة والاتجاهات الحديثة والمعارف. دار النهضة العربية. بيروت، ٢٠٠١م.

١٦٦- عبد الله، ثناء فؤاد. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،١٩٩٧م.

١٦٧ـ عبد، حيدر إبراهيم. سلسلة الدراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي. وحدة البحوث والدراسات السكانية، جامعة الدول العربية، حال الإمارات المتحدة، (ب-ت).

١٦٨- عثمان، الدكتور عثمان خليل. القانون الدستوري. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٥٨م.

١٦٩ـ عثمان، خليل عثمان؛ وسليمان الطحاوي. القانون الدستوري. دار المعارف. القاهرة، ١٩٥١م.

١٧٠ـ علي، محمد. المؤسسة الدينية والدور القيادي. في دراسة كربلاء ودورها في التاريخ الحضاري في وقائع الندوة العلمية في لندن في العام ١٩٦٦م. مطبعة الزهراء. الكويت، (ب – ت).

١٧١ـ غانم، حيدر، وآخرون. أدوات أثرية تعود للعصر الحجري الوسيط في إمارة أبو ظبي.

١٧٢ ـ غانم، الدكتور محمد علي. تأريخ البحرين القديم. مطبعة المنامة. المنامة، ٢٠٠٥م.

١٧٣ـ غربال، محمد شفيق. الموسوعة العربية الميسرة. الدار القومية للطباعة والنشر طبعة مصر. القاهرة، ١٩٥٩م. –

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧٤ـ الغزالي، إسماعيل. القانون الدستوري والنظم السياسية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، ١٩٨٢م.

١٧٥ ـ غسان، الدكتور سلامة. المجتمع والدولة في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت، ١٩٨٧م.

١٧٦-الغيلالي، مصطفى؛ وآخرون. في مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٢، شباط، ١٩٩٠م.

١٧٧ـ غنيم، عبد الرحيم؛ ومحمد إبراهيم الشاعر. الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات المتحدة. مطبعة الرافدين. دمشق، ١٩٧٨م.

١٧٨ـ فارينيا، أنطونيو دياس. العرب والبرتغاليون في منطقة الإمارات العربية المتحدة (في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) في مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات المتحدة.

١٧٩ـ فرانكفورت، هنري. طبيعة السلطة في وادي الرافدين، في (ثوركلن جاكوربن) وآخرون. ما قبل الفلسفة. ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ١٩٨٠م.

١٨٠- فرجاني، نادر. وضع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،١٩٨١م.

١٨١- فهمي، الدكتور مصطفى أبو زيد. النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة. منشأة المعارف. الإسكندرية، ١٩٦٦م.

١٨٢ـ قاسم، جمال ذكي. إمارات قديمة ودول حديثة. دراسة مسيحية شاملة. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة، ١٩٧٨م.

١٨٣ـ كريم، سلمان. هنا بدأ التاريخ حول الأصالة في وادي الرافدين. ترجمة: ناجية المراني. الموسوعة الصغيرة. دار الجاحظ. بغداد، ١٩٨٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٤ـ كوشي، دوني. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: قاسم مقداد. منشورات اتحاد الكتاب العربي. دمشق، ٢٠٠٢م.

١٨٥- كيرة ، حسن. المدخل إلى القانون. مطبعة أطلس، ط ٥. القاهرة، ١٩٧٤م.

١٨٦ـ متولي، عبد الحميد. في القانون الدستوري والأنظمة السياسية. منشأة المعارف، ط٣. الإسكندرية، ١٩٦٤م.

١٨٧ـ مجيد، كمال. الطائفية في العراق إلى أين؟.مجلة المستقبل العربي/ العدد ٣٧/ كانون الأول ٢٠٠٩م.

١٨٨ـ محمصاني، صبحي. الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها. دار العلم للملايين، ط٢. بيروت، ١٩١٢م.

١٨٩- محمود ، الدكتور ضاري خليل. الحصار الجائر وآثاره على حقوق الإنسان في الطرق من منظور القانون الدولي. وقائع الحلقة النقاشية التي عقدتها جمعية حقوق الإنسان في العراق بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٣م.

١٩٠- معروف، الدكتور خلدون ناجي. الأقلية اليهودية في العراق من سنة ١٩٢١/ ١٩٥٢م. مطبعة النهضة. بغداد، ١٩٨٩م.

١٩١ـ نسيبة، زكي أنور. الإمارات في عيون العالم، مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات، المركز الوطني للوثائق والمعلومات. أبو ظبي، ٢٠٠٩م.

١٩٢ـ نظمي، الدكتور وفيق جمال عمر. التطور السياسي المعاصر في العراق. مطبعة وزارة التعليم العالي. بغداد، ١٩٨٤م.

١٩٣ـ نظمي، الدكتور وفيق جمال عمر. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية والاستقلالية في العراق. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،١٩٨٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٤ـ نوفل، سيد. الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية. الكتاب الثاني، إمارات ساحل عمان، (ب – ت).

١٩٥ـ هاملتون ومادسن وجاي. الدولة الاتحادية أسسها ودستورها . ترجمة وتقديم: جمال محمد احمد. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت، ١٩٥٩م.

١٩٦– هروبو، أندريه: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: ترجمة: علي مقلد وآخرون. المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت، ١٩٧٤م.

١٩٧– هيئة علماء المسلمين في العراق. مآخذ خطيرة على مسودة الدستور المقترح. دار النهضة. دمشق، ٢٠٠٦م.

١٩٨– وديعة محمد. وديعة محمد ﷺ. جمعية التجديد والتقانة الاجتماعية. البحرين،٢٠٠٧م

١٩٩ـ ول ديورانت. قصة الحضارة. ترجمة: محمد بدران . لجنة التأليف والنشر والترجمة. القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٠٠ـ ول ديورانت. قصة الحضارة. ترجمة: محمد بدران. مطبعة لجنة التأليف والنشر، ج٢ م٢. القاهرة،١٩٥١م.

٢٠١ـ ولسن، رنولد. الخليج العربي. تعريب: عبد القادر يوسف. مكتبة الأمل. الكويت،١٩٩٠م؛

٢٠٢ ـ وهبان، أحمد. التخلف السياسي والتنمية السياسية. الدار الجامعية، ط٣. القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢٠٣ـ ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي الكيلاني. دار الطليعة. بيروت، ١٩٦٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب ـ الدراسات والبحوث:

٢٠٤- خليل، الدكتور ماهر عبد الواحد. دولة الإمارات العربية المتحدة. دراسة في التطورات السياسية والنظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

٢٠٥ـ شلاح، محمود رجا. النظام الاتحادي في الاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية والعراق ـ دراسة سياسية وقانونية مقارنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى جامعة لاهاي في هولندا، ٢٠١٠م.

٢٠٦- مبارك، خالد محمد. التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات المتحدة من ١٩٢٥-١٩٩١م. رسالة ماجستير في التاريخ مقدمة إلى جامعة القديس يوسف. بيروت، ١٩٩٤م والتي نشرتها الدار العربية للموسوعات. بيروت، ٢٠٠٩م.

٢٠٧ـ النقشبندي، أحمد المغربي. الرقابة على دستورية القوانين. رسالة ماجستير غير منشورة. مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد. بغداد، ١٩٨٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ـ الصحف والمجلات:

٢٠٨- إبراهيم، محمد. أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي. مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٨. مركز الدراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٧٥م.

٢٠٩- اسكندر، مروان. ورقة عمل تطور دبي وأزمتها. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٧٢. بيروت، شباط ٢٠١٠م

٢١٠ـ البدراني، فاضل. إستراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب مواجهته في العراق. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٦١ . بيروت، آذار ٢٠٠٠م.

٢١١- الخميس، منير. الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ ٣٦٤. بيروت، حزيران،٢٠٠٢م.

٢١٢ـ الربيعي، علي حسن. الهويات ومأزق المحاصة الطائفية. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٣٧. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، آذار ٢٠٠٧م.

٢١٣- الربيعي، علي حسن. تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧. بيروت، آذار٢٠٠٧م.

٢١٤ـ الرميحي، الدكتور محمد غانم. الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣). بيروت، آذار ١٩٨٠م.

٢١٥ـ الزبيدي، الدكتور رشيد عمار ياسر. إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٢٠. تشرين الأول، ٢٠٠٥م.

٢١٦- الزبيدي، وليد. العراق مستويات الطرح بين إرادتين. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٧٣. بيروت، آذار ٢٠١٠م.

٢١٧ـ الشوبكي، عمر. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي – مصر – المغرب – لبنان – البحرين. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٨٤. شباط ٢٠١١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١٨ـ الشويري، يوسف. الصور إلى الديمقراطية. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ ٣٨٥. بيروت، آذار ٢٠١١م.

٢١٩- العجيلي، محمود صالح. حقائق عن الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد/ ٤٥، ٢٠٠٠م.

٢٢٠ـ الغيلالي، مصطفى؛ وآخرون. ملف التجمعات الإقليمية والتكامل الاقتصادي العربي. في مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٢، شباط، ١٩٩٠م.

٢٢١ـ القزاز، عزيز. تأثير الاحتلال الأميركي في الشعب العراقي واقتصاده. مجلة المستقبل العربي. مركز الوحدة العربية، العدد ٣٨٢ في كانون الأول ٢٠١٠م.

٢٢٢- اليوسف، يوسف خليفة. دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. مجلة المستقبل العربي العدد ٣٨٣، بيروت، كانون الثاني , ٢٠١١

٢٢٣- بتراوس، جميس. الحرب الأمريكية على العراق، تدمير حضارة. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٦٨. بيروت، تشرين الأول٢٠٠٩م.

٢٢٤ـ تومسون، مايكل؛ وآخرون. نظرية الثقافة. ترجمة: علي السيد الصاوي. سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٣ . مجلس الثقافة والفنون والآداب. الكويت، ١٩٩٧م.

٢٢٥ـ جريدة الوقائع العراقية، العدد/ ١٠٤٥ في ١٤/ ١٢/ ١٩٦٤م.

٢٢٦- جريدة الوقائع العراقية، العدد/ ٩٤٩، في ١٠/ ٥/ ١٩٦٤؛

٢٢٧- حسيب، خير الدين. العراق . المستقبل العربي العدد ٣٨٣ / كانون الثاني / ١ / ٢٠١١م.

٢٢٨- حسيب، خير الدين. المشاهد المستقبلية في العراق. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ ٣٠٧. بيروت، أيلول٢٠٠٤م.

٢٢٩ـ حسيب، خير الدين. في افتتاحية ندوة أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجيا ودوليا. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٧٢. بيروت، ٢٠١١م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٣٠ـ خلف. الحوار العربي التركي على مستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٣٨٢. بيروت، كانون أول،٢٠١٠م.

٢٣١ـ زيني، محمد علي. دولة القانون وتبديد أموال الشعب في اتفاقيات النفط. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٧. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، تموز٢٠١٠م.

٢٣٢ـ شعبان، عبد الحسين. الاحتلال الأمريكي هل يعم الأمر الواقع واقعاً. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٦. بيروت، شباط ٢٠٠٧م.

٢٣٣- شعبان، عبد الحسين. تضاريس الخريطة السياسية العراقية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٣٤- صحيفة خدمات ١١/ ١٠ / ٢٠٠٢ م صحيفة شبه ناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٢٣٥- عبد الله، عبد الخالق في تعقيبه في الحلقة النقابية، أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجيا وعربيا. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ ٣٧٢. بيروت، شباط ٢٠١٠م.

٢٣٦ـ عبد الله، عبد الخالق. تطور النظام الاتحادي في الإمارات . مجلة المستقبل العربي/ ٣١١، كانون الثاني. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٥م.

٢٣٧- عبد الله، عبد الخالق. في ورقة العمل الخاصة بأزمة دبي وتداعياتها خليجيا وعربيا. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٢٧٣.

٢٣٨ـ فندو، سالي. دولة الإمارات العربية المتحدة، الوطنية والهوية العربية والإسلامية. دراسات عالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد٣٥. الإمارات، ٢٠٠٤م.

٢٣٩ـ الصايغ، علي محمد. الطاقة الشمسية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤٠ـ غباش، محمد عبيد. الدولة الخليجية سلطة أكثر مطلقة، مجتمع اقل من عاجز، عليه المستقبل العربي. الدراسات الوحدة العربية، العدد ٣١٥ أيار. بيروت، (ب – ت) .

٢٤١ـ مجموعة مستقبل العراق. نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي. مجلة المستقبل العربي.مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٧٣/ آذار/ ٢٠١٠م.

٢٤٢ـ مجموعة من الباحثين. مصر إلى أبين وتونس ومصر أسئلة لما بعد الانتفاضة. مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ العدد ٣٨٥. آذار ٢٠١١م.

٢٤٣ـ نهرا، فؤاد. عرف الدولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي. الإسكندرية. مجلة المستقبل العربي، العدد/ ٣٣٥. بيروت، ٢٠٠٧م.

٢٤٤ـ نوفل، احمد سيد. في عرض كتاب النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد/ ٣٢٦. بيروت، ٢٠٠١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

245- Montesguieu - posseau . In great book of Western .World . the university of Chicago L vo.

246-Glacom Luciani – Allocation is production stares A theoretical farm work lin Hazem Beblawi and Glaucoma Luminaries /London- new yurk / croom / 1987 .

247- David LPhilips power-sharing in Iraq conical Report and the declaration of Independence/ the cons, turcon of the U S A/ Ebncyco/ opedia inc, the university of Chicago/ 19og.

248-Arpe publication- limitea – the middle eat and north Africa tlodon -1981.

249-Clarence mann op.

250-Crodesman , A.H. The culfand the search for cit strategic stability /weat vienpressbaulder /colardo London/1984/ .

251-David. Elorg/ The Parsian Gulf and frerration to its people, Polical and Economic/ calcrdo west view press/ 1978/.

252-Encycliopedia New vol loang16 USA. 1974.

253-Encyclopedia B ritaanica/ vo1/14/London 1963.

254-EncyLopedia Britannica. Vol.11 and 21Londin,1963.

255-Ey. Diplomat – wlo advised kurds Gets Millions in oil deal/ New yourk times/ 7116- 2010.

256-Fenelore. K. G/ The Trucal states/ Abrut Economic/ survey/ Beirat. London . 1924.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

257 -Montesguieu. Law parsian. Trans: Jhon Daivdso.

258 -Hass Enant. B-Human Rites and hternationl action-the case of freedom of association Stand ford Unfiersty calctornia. 1978.

259-Hay, Rupert,op,cit.

260–Hery Heller, The cold war and The Newim peria / ism, A Global History / 1945 – 2005.

261–Newyoric – Monthly Review presr / 2006.

262 –James. A Caporaso and Dependence, depen dency and Power in Gloal system/ A struct ural Behaviorcl Ana/ ysis inyev national organizotdn vol ، 32/ 1978

London . 1924.

263-Long , David.E/ the parsian Gulf an in truduction tuits putitics and west view preds/ Colorado.

264-Meliha Altltnusk/ Trutyes security culture and policy trends twards Iraq/ Pres /vo/.

265-Montesguieu - Rosseau . In great book of Western .World . the university of Chicago L vo/32/952.

266-Montesguieu L parsian /London / 1924 / Trans Jhon Daivdson.

267-Montesguieu. Law parsian. Trans: Jhon Daivds

268–S. will lam: Arab oil it is an Economic A tom/ Now York times/ Tnly/ 1988.

www.manaraa.com

269-S.Arutiunnv Moderation in non European Arabic ultures, in soviet Ethologic and Anthroplg today L yue Boomley moution the hug he Parislla/ 1494 P195
270-S.Arutiunnv Moderation in non European Arabic ultures, in soviet Ethologic and Anthroplg today L yue Boomley moution the hug he Parislla/ 1494 P195
271-Sabation Moscatie / The face of ancient / Butler Tomneritd London /1960/p20-21.
272-The New Encyclopedia Britannica . vol 15/USA/LAU/p84
273-The New Encyclopedia Britannica / vol.
274-the octopus oxford Atlas L oxford university press / London / 1981 / PP 50-53؛
275-Todnclark and Havund Bowen – change and develop ment in the middle east easy inhonour at w.b.fisher – londasn new York ,Methuen 1981-p84.

رابعا: الشبكة العنكبوتية:

٢٧٦ـ إذاعة فضائية الجزيرة العربية ووكالة الأنباء BBC العربية بتاريخ أكتوبر عام ١٩٩٨م.

٢٧٧- الموقع الالكتروني لهيئة الإذاعة البريطانية.

٢٧٨- موقع شبكة الجزيرة نت.

٢٧٩ - شبكة CNN الأميركية.

٢٨٠ـ الموقع Glogal security.org .

٢٨١- سعيد، الدكتور عبد الرحمن. الحلقة الثالثة موقع هيئة الإنقاذ. ليبيا على العالمية.

٢٨٢- نشرة الجامعة العربية في ١٣/ ١٠/ ٢٠١٠ على موقع الانترنت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجمة العربية للملخص:

تناول الطالب في أطروحته الموضوع، وكما يلي:

المقدمة:

وقد تناولت فيها: إشكالية البحث، وأهميته، وفرضيته، ومنهجيته:

الفصل الأول:

أشرت فيه بنظرة عامة في الأنظمة السياسية والدستورية الاتحادية والتطرق الى نماذج مماثلة عربيا وعالميا.

الفصل الثاني:

سلطت الضوء فيه على أثر الثقافة السياسية على البيئة السياسية والاجتماعية والعوامل القومية والثقافية في قيام النظم الاتحادية.

الفصل الثالث:

شخصت فيه الملامح الأساسية للنظم السياسية في الإمارات العربية والعراق قبل إعلان التجربة الاتحادية لكليهما.

الفصل الرابع:

قارنت في هذا الفصل أوجه التطابق والاختلاف بين الدستورين الاتحاديين في دولة الإمارات وجمهورية العراق.

الفصل الخامس:

استشرفت فيه التحديات وعوامل وعناصر الاستمرار والثبات في النظامين الاتحاديين في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق.

الخاتمة:

لخصت فيها أهم ما توصلت إليه عن طريق البحث من الاستنتاجات والتوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمدت على عدد من المصادر الرصينة ذات الصلة بموضوع البحث، وقد نظمتها بحسب الحروف الهجائية الألقاب أو الاسم الأخير لمؤلفيها، ووضعتها في نهاية الأطروحة.

أتمنى أن تكون أطروحتي هذه قد أصابت أهدافها وأضافت إلى المكتبة البحثية الدستورية شيئا جديدا. ومن الله العون والتوفيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

the student showed in his dissertation:

Introduction:

I dealt with the problem of the search, and its importance, and his hypothesis, and methodology.

Chapter One:

I make an overview of the political regimes and the Federal Constitutional and similar models to address the Arab world and globally.

Chapter two:

Ished light upon the impact of political culture on political and social environment and national and cultural factors in the federal systems.

Chapter three:

The diagnosis of the basic features of political systems in the United Arab Emirates and Iraq before the announcement of the Federal experience for both.

Chapter four:

I compared the similarities and differences between the federal constitutions of the State of United Arab Emirates and the Republic of Iraq.

Chapter five:

I transpired the challenges, factors, and elements of stability and consistency in federal systems in the United Arab Emirates and the Republic of Iraq.

Conclusion:

I summarized the most important findings through research findings and recommendations.

And adopted a number of discreet sources relevant to the subject, organized in alphabetical letters or the last name of their authors, and put it at the end of the thesis.

I hope that my dissertation may achieve itsaims and added to the Research Library Constitutional something new. By God's help and willing.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Arab Open Academy in Denmark
Faculty of Law and Political
Policy Branch
College of high Studies

the federal Experience to the State of United Arab Emirates and the Republic of Iraq Comparative Study In their political history, challenges, and elements of stability and continuity

dissertation by:
Student: (Saadi Abdullah Abed AL- Ajili) to the Faculty of Law and Political, Policy BranchCollege of high Studies, part of the requirements of the Ph.D. in political science

Under the direction of:
Assistant Professor Dr. Salah Hassan al-Rubaie
Denmark: 2011 / 1432

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com